

بسم الله الرحمن الرحيم

المحكمة
في الأصول والفروع ونحوها

الجزء الثالث

دار الكتب - رفق الله بكم

بيروت - طبع في المطبعات - طبع في المطبعات

بِحَسْبِ زَلَّةٍ يُنْظَرُ إِلَيْهِ

المحيط
في السموات والعربية ونحوها وعرفها

الجزء الثالث

الطبعة الثالثة

دار الشرق العربي
بيروت - شارع سورية - بناية درويش

٦ - المسح والذم

يجري المسح والذم بأفعال كثيرة يمكن قسمتها إلى ثلاث زمر ، لكل زمرة أحكامها الخاصة ، وإن كانت كلها تتشابه في تصميمات جملها .

آ - المسح والذم بفعل « حب » :

يستعمل فعل « حب » للمسح إن كان مثبتاً ، فإذا دخلته « لا » ، النافية صار للذم . والشكل المتاد لجملة هو الآتي :

(حبذا زيدٌ)

وقد اختلف النحاة - كما نتمهم - في تحليله . واليك ما قالوه في هذا الشأن :

١ - (حبٌ) : فعل ماض جامد لانشاء المسح .

(ذا) : اسم اشارة في محل رفع فاعل لحب .

(زيد) : مبتدأ مؤخر . وجملة فعل المسح مع فاعله خبر عنه

مقدم . أو : « زيد » خبر لابتداء عنوف تقديره « هو » ، أي : المموح

زيدٌ . وعلى ذلك يكون الكلام جملتين : حبذا + المموح زيد . وكلاهما

مستأنفة . أما على الاعراب الأول فالكلام جملة واحدة كبرى ، داخلها

جملة صغرى : [زيد (حبذا)] (١) .

(١) هذا التحليل لأنني على الفارسي وابن برهان وابن خروف وابن مالك .

وقيل هو تحليل سيبويه . وعلى كل ، فهو المشهور بهذا اليوم .

٢ - (حبذا) : اسم مركب من « حب وذا » ، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، أو في محل رفع خبر مقدم .
(زيدة) : خبر ، أو مبتدأ مؤخر (١) .

٣ - (حبذا) : كلها : فعل ماض .
(زيد) : فاعل (٢) .

ب أمطام فاعلة بحبذا :

١ - لا يكون الفاعل هنا إلا اسم الإشارة « ذا » .

٢ - لا يجوز لهذا الفاعل أن يطابق المخصوص بالمدح أو الذم ، بل يلتزم شكل الافراد والتذكير ، تقول : « حبذا زيد - حبذا فاطمة - حبذا زيد وعمرو - حبذا فاطمة وعائشة ... الخ » .

٣ - يجوز الايمان بتميز لهذا الفاعل ، لأنه اسم إشارة مبهم . لكن هذا التميز لا يطابقه بل يطابق المخصوص بالمدح أو الذم . تقول : « حبذا رجلاً زيداً - حبذا رجلين زيداً وعمرواً - حبذا رجالاً زيداً وعمرواً وفسراً » .

٤ - يجوز حذف المخصوص إن دل الكلام عليه ، كأن يقول لك أحدم : ما رأيك في السفر ؟ فتقول : « يا حبذا ! لولا قلة المال ، والتقدير : يا حبذا السفر .

(١) وهذا التحليل للبرد وابن السراج وابن هشام الخفي وابن عصفور وغيرهم .

(٢) وهذا التحليل لابن درستويه وجماعة غيره .

٥ - لا يجوز تقديم المخصوص في باب « جذا » ، فلا يقال :
« زيد جذا » .

٦ - لا يجوز للتمييز هنا أن يتقدم على « جذا » ، فلا يقال :
« رجلاً جذا زيد » ، ولكن يسمح له بأن يكون قبل المخصوص أو
بعده ، تقول : « جذا رجلاً زيد - أو : جذا زيد رجلاً » .

٧ - لا يجوز دخول نواسخ الاجتهاد على المخصوص هنا ، على الرغم
من اعتباره مبتدأ ، فلا يقال : « جذا كان زيد - ولا : جذا إن زيداً -
ولا : جذا ظننت زيداً » .

٨ - كل ما قيل في « جذا » يقال مثله في « لا جذا » ، إلا
أن هذه للزم بسبب النافي « لا » .

ويمكن الآن تلخيص الأشكال المتعددة لأساليب « جذا » على
الشكل التالي (١) :

١ - (جذا) = فعل + فاعل .

٢ - (جذا زيدٌ) = فعل + فاعل + مبتدأ أو خبر لمبتدأ
محذوف .

٣ - (جذا رجلاً زيدٌ) = فعل + فاعل + تمييز للفاعل +
مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف .

٤ - (جذا زيدٌ رجلاً) = فعل + فاعل + مبتدأ أو ... +
تمييز .

(١) هذا التلخيص جار - كما هو ظاهر - على التحليل الأول الذي هو
المشهور الآن بيننا .

ج - المرح والزم بنعم وبئس :

نِعَمَ وبئسَ : ضلان جامدان لا يستعملان إلا في المدح والذم .
وأشكال جملتها تشبه أشكال جملة « جدًا » مع بعض الاختلافات اليسيرة .
واليك بيان ذلك مع تحليل كل شكل :

١ - (نعم الرجل)

هذا أبسط أشكال جملة المدح بنعم . حيث لا زى إلا فعل المدح مع فاعله . أما المخصوص بالمدح فمحذوف . ولا يجوز استعمال هذا الشكل إلا عندما يكون في الكلام ما يشير بالمخصوص ، كقوله تعالى : « ومأواهم جهنم ، وبئس المصير » ، أي : وبئس المصير جهنم .

٢ - (نعم الرجل زيد)

وهذا هو الشكل المألوف . ويتألف من فعل للمدح ، ثم فاعل له ، ثم مخصص بالمدح . وقد اختلفوا في اعراب هذا المخصوص اختلافهم في مخصص « جدًا » . فقال بعضهم : هو مبتدأ ، خبره جملة المدح قبله . وقال آخرون : هو مبتدأ خبره محذوف . والتقدير : زيد المدوح . وقال غيرهم : هو خبر لمبتدأ محذوف . والتقدير : المدوح زيد .

٣ - (زيد نعم الرجل)

زى هنا المخصوص قد تقدم . وهذه ميزة لمخصص « نعم » لا يتحلى بها مخصص « جدًا » . وفي هذه الحالة يجب اعرابه مبتدأ ، وجملة المدح خبر عنه .

٤ - (نعم ... رجلاً زيد)

هنا زى فاعل المدح وهو « الرجل » قد طرد من الجملة ، فتاب

عنه في الفاعلية ضميره الذي تقديره « هو » . ولما لم يكن هذا الضمير يعود على شيء مذكور ، صار كلمة غامضة في حاجة ماسة إلى التمييز ، أو قل : إن الاستناد كله أصبح في حاجة إلى التمييز ، لأن استناد فعل الملح إلى ضمير غامض الدلالة شيء غير مقبول ، ولهذا كله عاد الفاعل نفسه ، وهو « الرجل » ، ولكن لا على هيئة فاعل ، لأن الفاعلية احتلها ضميره ، بل على هيئة تمييز (١) . وصارت الجملة الآن مؤلفة من : فعل مدح + فاعل مستتر + تمييز + مفعول هو مبتدأ أو خبر على خلاف في الاعتبار .

وقد اشترطوا في هذا الضمير الفاعل شروطاً ثلاثة : أن يظل مستتراً ، ثم أن يظل مفرداً ، ثم أن يميز بنكرة بعده (٢) .

كما اشترطوا في التمييز هنا شروطاً أخرى : أن يتأخر عن فعل الملح أو التتم ، وهو نفس الشرط في تمييز « جذاً » ، ثم ان يطابق المخصوص افراداً وتثنيةً وجمعاً ، فنقول : « نعم .. رجلاً زيدٌ - نعم ... رجلين زيدٌ وعمرو - نعم ... رجلاً زيدٌ وعمرو وشرٌ » ، ثم أن يكون صالحاً للدخول « ال » عليه . وهذا طبيعي لأنه في الأصل كان فاعلاً لفعل الملح أو التتم ، وفاعل الملح أو التتم - كما نعلم - يجب أن يكون محلياً بـ « ال » (٣) .

(١) راجع مبحث التمييز المحول .

(٢) وكل هذه الشروط من باب تحصيل الماحل .

(٣) اشترطوا في باب تم ويش أن يكون الفاعل محلياً بـ « ال » الجنسية ، نحو : « تم الرجل زيد » ، أو مضافاً الى ما فيه « ال » هذه ، نحو : « تم رجل الصدق زيد » ، أو مضافاً الى مضاف الى ما فيه « ال » هذه ، نحو : « تم حكيم شمراء الجاهلية زهير » . ←

٥ - (زيدٌ نعم ... رجلاً)

ليس في هذا الأسلوب شيء جديد سوى تقديم المخصوص . أما عناصره فكعناصر سابقه .

٦ - (نعم ... رجلاً)

هنا حذف المخصوص . وقد قلنا : إن ذلك لا يكون إلا بدليل .

٧ - (نعم ... زيدٌ رجلاً)

هنا تأخر التمييز عن المخصوص . وهذا جائز إلا أنه قليل .

٨ - (زيدٌ نعمَ ما هو)

هنا نرى « ما » قد دخلت الجملة ، وبمدها اسم مفرد هو الضمير « هو » .

وقد اختلفوا في تحليل هذا الأسلوب .

١ - فقال قوم : فاعل نعم ضمير مستتر . و « ما » نكرة تامة في محل نصب على التمييز للفاعل المستتر . وعلى هذا تكون جملتنا مؤلفة مما يلي :

→ على أن هذا العرط ليس لازماً . فقد جاء فاعل نعم نكرة ، كقولهم :
« نعم شاعر أنت » . كما جاء نكرة مضافة للي نكرة كقول الشاعر :

فنعمَ صاحب قومٍ لا سلاحَ لهم

وصاحبُ الركبِ عثمانُ بن عفان

كما جاء اسماً موصولاً ، نحو : « نعم التي يصون لسانه عما لا يحسن » .
وسنرى بعد قليل أن فاعل نعم قد يكون لفظ « ما » ، الموصولة أو النكرة للوصوفة . وكل هذا هو التي حملنا على إعمال ذكر العرط التي اشترطوها في فاعل نعم ، في المتن .

مبتدأ + فعل مدح + فاعل مستتر + « ما » تمييز + مخصص
هو مبتدأ أو خبر على اختلافهم المعروف في أمره .

٢ - وقال آخرون : « ما » نكرة تامة ، وهي نفسها فاعل لفعل
المدح . وعلى هذا تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :

مبتدأ + فعل مدح + « ما » فاعل + مخصص هو مبتدأ أو ...
هذا ويجوز أن تدغم « ما » في الفعل فيقال : « نعيمًا » بكسر
التون والين .

٩ - (نعم ما يفعل زيد)

هنا نرى بـ « ما » جملة ، لا مفرداً . وقد اختلفوا في تحليل
هذا الأسلوب أيضاً :

١ - فقال قوم : فاعل نعم ضمير مستتر ، و « ما » نكرة
ناقصة (١) في محل نصب على التمييز لفاعل نعم المستتر . والجملة بعدها صفة
لها . والتقدير : نعم هو شيئاً يفعله زيد . وعلى هذا التقدير تكون جملتنا
مؤلفة من العناصر الآتية :

فعل مدح + فاعل مستتر + « ما » النكرة الناقصة التي هي
تمييز للفاعل المستتر + جملة من فعل وفاعل واقمة صفة لـ « ما » .

٢ - وقال آخرون : « ما » معرفة ناقصة (٢) ، أي اسم موصول ،

(١) النكرة الناقصة هي التي تحتاج الى ما يتم منها ، ويكون هذا التتم
صفة لها ، سواء أكان مفرداً كقول الشاعر : « لما نافع يحيى اليب ... »
أي : لعمري نافع يحيى اليب ، أو كان جملة ، كما هو الوضع في مثالنا أعلاه .
أما النكرة التامة فلا تحتاج الى هذا التتم .

(٢) أي هي اسم موصول . وسببت معرفة لأن الأسماء الموصولة مآرف .
وسببت ناقصة لماجتها الى جهة الصلة .

وهي نفسها فاعل لفعل المدح ، والجملة بعدها صلة لها . والتقدير : نعم الذي يفعله زيد . وعلى هذا التقدير تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :
فعل مدح + اسم موصول فاعل + جملة صلة .

١٠ - (زيد نعم ما) .

هنا لا نجد شيئاً بمد « ما » ، لا مفرداً ولا جملة . وعلى هذا تكون فكرة تامة ، لا كفتلتها بنفسها وعدم حاجتها إلى ما يتممها . وقد اختلفوا في إعرابها : فذهب قوم إلى أنها هي نفسها فاعل « نعم » ، وذهب آخرون إلى أنها تمييز لفاعل نعم المستتر . فعلى المذهب الأول تكون الجملة مؤلفة من العناصر الآتية : مبتدأ + فعل + فاعل . وعلى الثاني تكون مؤلفة من العناصر التالية : مبتدأ + فعل + فاعل مستتر + تمييز .

١١ - (نعم الرجل كان زيد) .

هنا نجد الفعل الناسخ قد دخل على المخصوص . وهذه اليزة لا يتحلى بها مخصص « جداً » كما رأينا .

١٢ - (نعم الرجل رجلاً زيد) .

هنا نرى اجتماع الفاعل الظاهر « الرجل » مع تمييز له « رجلاً » . وهذا الأسلوب منه بعضهم بحجة أن الفاعل ظاهر ، فهو واضح لا يحتاج إلى تمييز . وأجازه آخرون على أنه نوع من التوكيد .

١٣ - (نعم الرجل زيد من شاعر) .

هنا نجد التمييز مجروراً بن . وهذا جائز . إلا أننا في الإعراب

تقول : الجار والمجرور متعلقان بحال مخدوفة من « الرجل » الذي هو الميئز .

١٤ - (نعمت المرأة فاطمة)

هنا نجد الفعل مقترناً ببناء التانيث لأن فاعله مؤنث . وهذا جائز لا واجب ، إذ يمكن أن يقال : « نعم المرأة فاطمة » . كما أنه يجوز تأنيث الفعل ولو كان فاعله مذكراً ، وذلك إذا كان المخصوص مؤنثاً ، نحو : « نعمت الثواب الجنة » (١) .

د - المرح والزم بوزن « فَعْلٌ » :

هذه هي الزمرة الثالثة من الأفعال التي تستعمل في المدح والذم ، وهي : كل فعل اجتمعت فيه الشروط اللازمة لصوغ « أفعل » المتعجب منه ، بعد نقله إلى باب « فَعْلٌ » المضموم العين ، نحو : « كَتَبَ - حَسَنَ - قَبَّحَ - بَرَّعَ ... الخ » ، أو تركه على حاله إن كان ممثل العين ، نحو : « ماء - جاد - خان ... الخ » .

وبعد أن نصب الفعل في هذا الوزن يجوز لك أن تسكن عينه لنقل الضمة على العين ، فتقول : « كَتَبَ - حَسَنَ - قَبَّحَ - بَرَّعَ ... الخ » ، كما يجوز لك أن تنقل الضمة إلى الفاء ، فتقول : « كَتَبَ - حَسَنَ - حَبَّ - قَبَّحَ ... الخ » .

فاذا تهيأ لك الفعل على الشكل الذي يجب جاز لك أن تستعمله في جميع أساليب نعم وبس ، مطبقاً عليه جميع أحكامها (٢) ، فتقول :

(١) كل الأحكام والأشكال التي أوردناها لـ « نعم » تنطبق على « بس » .

(٢) ما عدا الأساليب التي تدخلها « ما » .

- ١ - حَسُنَ الرجلُ ...
- ٢ - حَسُنَ الرجلُ زيدٌ .
- ٣ - زَيْدٌ حَسُنَ الرجلُ .
- ٤ - حَسُنَ ... رجلاً زيدٌ .
- ٥ - زَيْدٌ حَسُنَ ... رجلاً .
- ٦ - حَسُنَ الرجلُ رجلاً زيدٌ .

إلا أن هذه الزمرة تمتاز عن سابقتها بثلاثة أساليب جائزة فيها :

١ - (حَسُنَ زيدٌ)

هنا نجد المخصوص بالمدح هو نفسه فاعل المدح . وهذا شيء لم يكن جائزاً مع « نعم » و « جذا » . فهناك كان لا بد من فاعل لفعل المدح أو النعم ، ثم من مخصص بالمدح أو النعم .

٢ - (حَسُنَ بزيدٌ)

هنا نجد الفاعل مجروراً بباء زائدة ، تشبيهاً له بفاعل التعجب في صيغة : « أحسن بزيد » ، لأن هذه الزمرة تحمل في حقيقتها كلاً من معني التعجب والمدح والنعم .

٣ - (زيدٌ وعمرو وبكرٌ حَسَنُوا رجالاً)

هنا نجد الفاعل المستتر قد برز ووافق المخصوص في جنسه وعدده . وهذان أمران كافا معظومين على فاعل « نعم » المستتر . إذ الواجب في مثل هذا التركيب مع « نعم » أن يقال : « زيدٌ وعمرو وبكرٌ نعم ... رجالاً » .

٧ - الاختصاص

آ - معناه وأفراده :

إذا كتب أهل حيٍّ من الأحياء هذه المريضة إلى رئاسة البلدية :

« نحن نرجو تشجير شارعنا » .

فماذا سيفهم رئيس البلدية من كلمة « نحن » ؟ هل سيرف شخصيات هؤلاء الطالبين بتشجير شارعهم من مجرد قولهم « نحن » ؟ لا شك أنه لن يفهم ، ولا شك أن شارعهم سيظل بغير أشجار إلى الأبد . ذلك أن الضمير - وإن كان يد في المعارف - هو كلمة مبهمه ، فكل إنسان يستطيع أن يقول « أنا » ، وكل فئة من الناس تستطيع أن تقول « نحن » . وهكذا تصبح كلمة « أنا » علماً على كل فرد متكلم ، وتصبح كلمة « نحن » علماً على كل جماعة متكلم . وفي ذلك ما فيه من النعوض والابهام .

هنا ، يجد سكان الحي أنفسهم مضطرين إلى أن يبينوا لرئيس البلدية ما يعنونه بكلمة « نحن » ، فيكتبون :

« نحن - سكان حيِّ الصالحية - نرجو تشجير شارعنا » .
وعندئذ فقط سيرف رئيس البلدية من هؤلاء الطالبين ، وسيأمر بتشجير شارعهم .

وهكذا نصل إلى معنى الاختصاص ، وإلى النرض الأول من

غرضه : إنه ذكر اسم صريح منصوب بعد ضمير مبهم ، بفرض توضيح هذا الضمير ، وبيان المقصود منه .

ويقف المدير في طلابه قائلاً لهم :

« أنا أدعوكم إلى الجِد والعمل » .

فهل يكون الضمير « أنا » مبهماً بالنسبة للطلاب المستمعين ؟ لا .
فها هو صاحب الضمير ماثلاً أمامهم يخاطبهم . ومع ذلك ، فلا يزال « أنا » محتاجاً إلى تحديد أكثر ، فهذا الضمير يعني « ذات المدير » كلها ، بكل ما تشتمل عليه من صفات ، لكن المدير لا يخاطب طلابه بكل ذاته ، إنه يخاطبهم باعتباره أباً لهم ، أو باعتباره صديقاً لهم ، أو باعتباره مديراً لهم ، أو بأي اعتبار آخر مما يشتمل عليه « أنا » . وهكذا نجد الضمير عامضاً لشموله صفات الذات الكثيرة . وبالتالي يصبح في حاجة إلى بيان الصفة المقصودة منه . فيقول المدير عندئذٍ :

« أنا - الأب الروحي لكم - أدعوكم إلى الجِد والعمل » .

وهكذا نصل إلى الفرض الثاني من الاختصاص : إنه يان صفة مقصودة من بين الصفات الكثيرة التي يشتمل عليها الضمير باطلاقة (١) .

ويرد الآن السؤال الآتي : لماذا سمي هذا الأسلوب اختصاصاً ؟

والجواب : أن المدير عندما قال عبارته الأولى : « أنا أدعوكم » كان قد نسب الدعوة وأسندها إلى « أنا » بكل ما يشتمل عليه هذا الضمير

(١) نبر عن هذا الفرض في أساليبنا المعاصرة بالاسلوب التالي : « أنا - بصفتي أباً روحياً لكم - أدعوكم ... »

من صفات ، لكنه لما قال : « أنا - الأبّ الروحي لكم - أدعوكم .. » ، صار إسناد الدعوة مخصوصاً بصفة الأبوة الروحية من بين كل الصفات التي يشتمل عليها الضمير « أنا » . إنه اختص الدعوة بهذه الصفة فقط . فلهذا سمي هذا الأسلوب اختصاصاً ، ولهذا أيضاً سمي الاسم المنصوب بالمتخص ، لأنه هو وحده اختص بالحدث من بين سائر الصفات التي تنضوي معه تحت الضمير « أنا » .

ب - تحليل أساليب الاختصاص :

لا بد في كل عبارة اختصاص من ضمير يتلوها الاسم المتخص على الشكل التالي :

(نحن - معاشرَ الأنبياءِ - لا نورثُ)

الاعراب :

(نحن) : ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ .

(معاشرَ) : اسم منصوب على الاختصاص . وبسبابة أكثر تفصيلاً : مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « أخص - أو أعني - أو أقصد » .

(الأنبياءِ) : مضاف إليه مجرور .

(لا نورثُ) : لا : نافية . نورثُ : مضارع مرفوع مجهول .

نائب الفاعل مستتر تقديره « نحن » .

« جملة : نحن مع خبره » ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

« جملة : أخص معاشرَ الأنبياء » اعتراضية لا محل لها من الاعراب .

ويرى بعضهم جعلها حالاً من الضمير « نحن » ، فيكون محلها النص (١) .

(١) حجة اللانين لعالية أن الحال لا تأتي من المبتدأ ولا بما أصله المبتدأ .

وهي حجة واهية كما ظهر لك ذلك في مبحث الحال . فراجع .

« جملة : لا نورث » خبر عن المبتدأ « نحن » محلها الرفع .

ج - الضمير في الاختصاص :

الأكثر في أسلوب الاختصاص أن يكون لضمير المتكلم ، كما رأيت في الأمثلة السابقة . وقد يكون لضمير الخطاب على قلة ، نحو : « بك - الله - أرجو نجاح القصد » . أما ضمير النية فلا يأتي له الاختصاص مطلقاً ، فلا يقال : « هم - الطلاب - يحبون الرياضة » .

د - المختص :

- ١ - يجب في الاسم المختص أن يكون معرفاً بـ « ال » ، نحو : « أنا - الطالب - أحب القراءة » .
- ٢ - أو أن يكون مضافاً لمعرف بها ، نحو : « نحن - معاشرة - الانبياء - لا نورث » .
- ٣ - أو أن يكون مضافاً إلى علم ، نحو : « نحن - بيضة - أصحاب الجمل » .
- ٤ - أو أن يكون علماً . وهذا قليل . ومنه قول الزاجر : « بنا - تيمناً - يكشف الضباب » .

هـ - الاختصاص بأمرها :

استعملت العرب قديماً أسلوباً غريباً في الاختصاص يشبه أسلوب النداء بتصميمه وذلك نحو :

(أنا - أيُّها الطالبُ - أحبُّ القراءة)

فالتكلم هنا لا يريد مناداة طالب ، لأنه هو الطالب نفسه ، إنما يريد من عبارته ما يزيدنا نحن اليوم بقولنا : « أنا - بصفتي طالباً - أحب القراءة » .

والاعراب :

(أنا) : مبتدأ .

(أيُّها) : أيُّ : مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « أخص أو أعني ... » ، مبني على الضم في محل نصب . وبعبارة مختصرة : اسم مبني على الضم في محل نصب على الاختصاص . ها : زائدة .

(الطالب) : صفة لأيُّ مرفوعة .

(أحب القراءة) : فعل مضارع مرفوع وفاعل مستتر ومفعول به .

« جملة : أنا مع الخبر ، ابتدائية لا محل لها .

« جملة : أخص أيُّها الطالب » : معترضة لا محل لها . أو حالة عليها النصب .

« جملة : أحب » : خبر للمبتدأ محلها الرفع .

ملاحظات :

١ - ليس من الضروري أن يكون الضمير في باب الاختصاص واقعاً موقع المبتدأ ، بل يجوز أن يكون في مواقع إعرابية مختلفة ، نحو : « اني - الطالب - أحب القراءة » .

٢ - ليس من الضروري أيضاً أن تكون جملة الاختصاص معترضة

ين الضمير وتام الجملة ، بل قد تأتي بعد التام ، نحو : « اعتمدوا عليّ »
أيها الرفيق ، أي : اعتمدوا عليّ بصفتي رفيقاً لكم .

٣ - لا يجوز للمختص أن يتقدم على الضمير . فلا يقال :
« الطالب أنا أحب القراءة » . وهذا طبيعي ، لأن الاختصاص في واقعه
هو عملية تخصيص لشيء عام ، ولا يكون تخصيص إلا من بعد تعميم .

٨ - التحذير

آ - تعريفه :

التحذير هو : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجنبه ، كقولك لمن تخشى عليه أن تصيبه النار : « احذر النار » .

أو هو : تنبيه المخاطب على ما يخشى أن يصيبه مكروه ، كقولك : « أبعد ثوبك عن النار » .

لكن البلاغة تأمى - في مواقف التحذير - هذا الاسباب التي جاءت عليه الجملتان السابقتان ، لأن الاسباب هنا يفوت الفرض من التحذير . فكأن أكون غيباً لو رحت أحذر انساناً من سيارة تكاد تدهسه بقولي : « يا أيها الرجل الواقف في وسط الشارع ، هناك سيارة قادمة من خلفك تكاد تدهسك ، فاحذرها » . لا شك أن السيارة ستكون قد دهسته قبل أن أتم عبارتي ، بل ليس بعيداً أن يكون قد دخل عالم الأرواح قبل تمامها .

إذن ، فمواقف التحذير توجب علينا أن نحذف من عبارتنا كل ما يمكن الاستغناء عنه ، وأن نكتفي بأقل ما يمكن من الكلمات . ولهذا جاءت عبارات التحذير وليس فيها إلا المفعول به وحده ، كما سنرى بمد قليل .

ب - أساليب التحذير :

فلنا قبل لحظة : إن عبارة التحذير ليس فيها إلا المفعول فقط ، لكن هذا المفعول قد يكون هو المكروه المحذر منه ، نحو « النار ! » ، وقد يكون هو الشيء الذي يخشى عليه من المكروه ، نحو : « ثوبك » ، وقد يجتمع في العبارة المفعولان كلاهما ، نحو : « ثوبك والنار » . والذي يجب الانتباه اليه ، هو أن كل مفعول يناسبه من الأفعال ما لا يناسب صاحبه ، فيجب علينا عند تقدير الأفعال المحذوفة أن نقرر لكل مفعول ما يناسبه منها .

واليك الآن أساليب التحذير المختلفة ، مع تحليل كل منها :

١ - (النار)

هنا لا نجد إلا المحذر منه . والفعل الذي يناسبه هو « إحذر » ، أو ما يمكن أن يؤدي معناه من الأفعال . وعلى كل ، « فالنار » مفعول به لفعل محذوف . وبعبارة مختصرة : منصوب على التحذير . وعلى هذا نكون عبارتنا مؤلفة من جملة واحدة .

٢ - (النار النار)

هذا الأسلوب كساقه ، إلا أن فيه توكيداً لفظياً للمفعول به .

٣ - (ثوبك)

هنا لا نجد المكروه المحذر منه ، بل نجد الشيء الذي يخشى عليه من المكروه ، والفعل المناسب له هو « أبعد » . فيكون « ثوبك » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أبعد » أو أي فعل آخر يناسب المقام . وبعبارة مختصرة : « ثوبك » منصوب على التحذير . وعلى كل ، فالعبارة مؤلفة من جملة واحدة .

٤ - (ثوبك ثوبك)

الجديد هنا ، هو وجود توكيد لفظي للمفعول به .

٥ - (النارَ والحفرةَ)

هنا نجد مكروهين عنراً منها ، لذا ففعل « إحذر » وحده يليق
بها معاً ، إذ يمكن أن يقال : احذر النار والحفرة . فعلى هذا ، تكون
النار هي المفعول به ، وتكون الحفرة معطوفة على النار . والعبارة كلها
جملة واحدة .

٦ - (ثوبك والنارَ)

هنا نجد شيئين مختلفين : المكروه المحدث منه ، وهو النار ،
والشيء الذي يخشى عليه منها ، وهو الثوب . وعلى ذلك ، فتقدير فعل
واحد للاثنين لا يجوز ، لأن ما يناسب أحدهما لا يناسب الآخر ، فلو
قبرت فعل « أحتذر » ، فقط ، لكان كلامي : « احذر ثوبك واحذر
النار » . وهذا الكلام فاسد ، إذ لا معنى لأن أحتذر الإنسان من ثوبه .
ولو سلطت الفعل « أبعد » وحده على الاثنين ، لكان كلامي « أبعد
ثوبك وأبعد النار » ، وهذا كلام فاسد أيضاً ، إذ يعني أن يبعد عن نفسه
كلاً من الثوب والنار ، مع أن المراد أن يبعد ثوبه عن النار ، لا أن
يبعده معها . كل ذلك يوجب علي أن أقدر فعلاً لكل اسم على حدة ،
هكذا : « أبعد ثوبك واحذر النار » . وعلى هذا ، يكون « ثوبك »
مفعولاً به لفعل مخنوف تقديره « أبعد » ، و « النار » مفعول به لفعل
آخر مخنوف تقديره « احذر » . وتكون العبارة على هذا التقدير مؤلفة
من جملتين لا من جملة واحدة . وحرف العطف يطفئ الجملة الثانية على
الجملة الأولى .

٧ - (إِيَّاكَ وَالنَّارَ)

هذا الأسلوب كسابقه في تصميمه : هو مؤلف من جملتين لم يبق من كل منها إلا مفعولها ، غير أن مفعول الجملة الأولى هنا جاء على صورة ضمير نصب منفصل ، والفعل المناسب له هو فعل « أَحَذَّرُ » ، إذ كان الأصل « أَحَذَّرَكَ » و « إِحْذَرِ النَّارَ » ، فلما حذف الفعل « أَحَذَّرُ » ، فَقَدَ الضمير المتصل ما كان يعتمد عليه في اتصاله ، فانقلب إلى شكل المنفصل .

٨ - (إِيَّاكَ مِنَ النَّارِ)

هنا نجد المكروه المحذر منه مجروراً بمن ، وهذا يسمح لنا بتقدير فعل واحد ، فيكون التقدير : احذرك من النار . وعلى هذا تكون العبارة مؤلفة من جملة واحدة : « إِيَّاكَ » هو مفعولها ، و « من النار » جار ومجرور متعلقان بفعلها المحذوف .

٩ - (إِيَّاكَ النَّارَ)

هنا نجد المكروه المحذر منه غير مسبوق بحرف عطف ، وهذا يسمح لنا بتقدير فعل واحد فقط ، هو فعل « أَحَذَّرُ » ، لأن هذا الفعل يستطيع أن يمتد إلى مفعولين ، فيكون التقدير : « أَحَذَّرَكَ النَّارَ » ، وعلى هذا تكون العبارة مؤلفة من جملة واحدة : « إِيَّاكَ » مفعولها الأول ، و « النَّارَ » مفعولها الثاني .

ملاحظات :

١ - يقول النحاة : إن حذف الفعل في عبارات التحذير واجب ، إلا إذا كانت العبارة لا تشمل إلا على المحذر فقط ، أو المحذر منه فقط ،

نحو : « ثوبك » ، ونحو « النار » . ففي هاتين الحالتين يجوز ظهور الفعل ، فتقول : « بعد ثوبك » ، كما تقول : « احذر النار » . لكنه إذا ظهر الفعل لم تحسب العبارة في عداد أساليب التحذير .

٢ - يمكن للخطر أو المخطر منه المذكور وحده في الجملة أن يأتي مرفوعاً ، لا منصوباً ، نحو « النار » . ففي هذه الحالة لا تحسب العبارة في أساليب التحذير ، ويعرب المرفوع مبتدأ مخوف الخبر . والتقدير : النار قريبة منك ، أو أي تقدر آخر مناسب .

٣ - إذا كان المخطر بلفظ « إياك » ، فلا يلفظ وحده في العبارة ، بل لا بد من ذكر المكروه المخطر منه معه أيضاً . فلا يقال « إياك » فقط ، بل يقال : « إياك والكذب » - أو : « إياك من الكذب » - أو : « إياك الكذب » .

٤ - لا تستعمل في أساليب التحذير سلسلة ضمائر التكلم : « إياي » - « إيانا » ، ولا سلسلة ضمائر التائب : « إياه » - « إياها ... » ، فلا يقال : « إياي والكذب » ، ولا : « إياه والكذب » ، إذ لا معنى لأن يحذر الإنسان نفسه ، ولا أن يحذر إنساناً غائباً عنه . إلا إذا كان الضمير من هاتين السلسلتين واقعاً موقع المخطر منه فيجوز ، كقول زياد بن أبيه لأهل العراق : « فإياي ودليج الليل » أي : احذروني واحذروا دليج الليل .

٩ - الاغراء

تعريف وأساليب :

الاغراء هو عكس التحذير ، أي هو : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله ، نحو : « الصدق الصدق » ، أو لفت نظره إلى شيء يطلبه وهو غافل عنه ، أو لا يراه ، كقولك للصياد : « المصفور المصفور » .

وكما اقتضت البلاغة - في مقام التحذير - الإيجاز دون الإطناب ، فكذلك هنا . فليس من البلاغة في شيء أن أقول للصياد : « يا أيها الصياد الذي يلتمس صيداً له ، إن على الشجرة التي على يمينك عصفوراً واقفاً في أعلاها » ، إذ لو ضلت ذلك لطار المصفور قبل أن أتم جملي . لكن أساليب الاغراء أقل تنوعاً من أساليب التحذير . وهذه هي :

١ - (الصدق)

مفعول به لفعل محذوف تقديره « إزم » . وبعبارة مختصرة : منصوب على الاغراء . ويجوز في هذا الأسلوب ظهور الفعل : « إزم الصدق » ، كما يجوز رفعه على أنه مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف . لكنه في كلتا الحالتين لا يعد في أساليب الاغراء .

٢ - (الصدق الصدق)

اسم منصوب على الاغراء ، ومعناه تأكيد لفظي له .

٣ - (الصدق والأمانة)

اسم منصوب على الاغراء ، ومعناه معطوف عليه . وهذان الأسلوبان الأخيران يجب فيها حذف الفعل . ثم يمكنك أن تلاحظ أن عبارة الاغراء تتألف دائماً من جملة واحدة مهما اختلفت أشكالها .

١٠ - الاشتغال

آ - تعريفه والفرق منه :

الاشتغال هو أسلوب من أساليب التقديم ، ويقوم على : تقديم تكلة واحدة فقط ، من تكلات الاسم أو الفعل ، إلى صدر الكلام ، هي وحدها ، إن لم يكن لها تكلات ، أو هي وتكلماتها معها ، إن كان لها تكلة ، أو هي وشركاؤها ، إن كان لها شركاء في الحكم ، بعد أن ترك في مكانها ضميرها الصالح لأن يقوم بمهنتها .

والأمثلة التالية توضح فقرات هذا التعريف الطويل :

١ - (رأيت زيدا ← زيدا رأيت) : هنا نرى المفعول به « زيدا » ، وهو تكلة للفعل ، قد ترك مكانه ، وتقدم إلى صدر الكلام ، بعد أن ترك في مكانه ضميره الصالح لأن يشغل هذا المكان ، ذلك لأن الضمير يمكنه أن يكون مفعولاً به .

فهذا معنى قولنا : تقدم تكلة من تكلات الفعل .

٢ - (رأيت أخا زيدا ← زيدا رأيت أخاه) : هنا نرى « زيدا » مضافاً إليه ، أي إنه يقوم بمهمة التكلة للاسم المضاف « أخا » . وقد ترك مكانه وتقدم إلى صدر الجملة بعد أن أناب ضميره عنه .

فهذا معنى قولنا : تقدم تكلة من تكلات الاسم .

٣ - (أعطيت الفقير ثوباً ← الفقير ثوباً أعطيته إياه) : هذا لاسلوب مرفوض ، لأنه يقوم على تقديم تكمليتين هما المفعولان لفعل « اعطى » .
فهذا معنى قولنا : تقدم تكملة واحدة فقط .

٤ - (رأيت اخا زيد ← اخا زيد رأيت) : هنا نرى تكملة الفعل ، أي المفعول به « أخا » قد تقدمت ومعها تكملتها الإضافية ، أي المضاف إليه .
فهذا معنى قولنا : هي وتكملتها معها .

٥ - (رأيت زيدا وعمرا وبكرا ← زيدا وعمرا وبكرا رأيتهم) :
هنا نرى المفعول به ، وهو تكملة الفعل ، قد تقدمت ومعه المفعولان عليه الشريكان له في حكم المفعولية .
فهذا معنى قولنا : هي وشركاؤها في الحكم .

٦ - (سرت حتى المدرسة ← المدرسة سرت حثاها) : هذا لاسلوب مرفوض لأنه يؤدي إلى أن تعجز « حتى » الضمير . والضمير لا يصلح لجره بحتى ، لأنها لا تعجز إلا الاسماء الظاهرة .

فهذا معنى قولنا : بعد أن ترك في مكانها ضميرها الذي يصلح لأن يقوم مقامها (١) .

(١) يسمى الحالة التكملة المقدمة « مشغولا عنه » ، ويسمون الضمير الحال مكان التكملة « مشغولا به » ، ويسمون الفعل أو ما يقوم مقامه في الجملة التي جرى فيها التقديم « مشغولا » أو « مشتغلا » . ونحن لم نذكر هذه التسميات في الآن لعدم تسليمنا بها . فهي تقوم كلها على اعتبار الاسم المتقدم معمولاً للفعل ، وقد رأينا أن المضاف إليه قد يتقدم أحيانا ، وليس المضاف إليه معمولاً للفعل .
فهو لنا عن هذا المضاف إليه إته مشغول عنه ، قول فاسد ، لأن الفصل لم يكن مشغولا به قبل تقدمه حتى يقال إته مشغول عنه بعد هذا التضم .

وهنا ترد الأسئلة التالية : لماذا تلجأ اللغة إلى هذا الأسلوب من التقديم ؟ وأي التكملات صالحة له ؟ وهل يشترط في الصالح منها شيء من الشروط ؟ وماذا يحدث للتكملة بعد أن تقدم ؟

فأما الجواب عن الأول ، فهو : أن اللغة تفعل ذلك لفت نظر المخاطب إلى هذه التكملة المقدمة ، ولجعلها محوراً للحديث وعمدة في الكلام ، بعد أن كانت فضلة لا ينتبه إليها وهي في ذيل الكلام أو في طياته .

وأما الأجوبة عن الأسئلة الباقية فتأتي في الفقرات التالية :

ب - التكملة الصالحة للتقديم :

تبلغ تكملات الاسم سبباً ، وتكملات الفعل ستاً ، فيكون المجموع ثلاث عشرة تكملة . فأياها يصلح للتقديم ، وأيها لا يصلح له ؟

إن المبدأ العام في صلاحية تقديم تكملة ما هو صلاحية ضميرها لأن يقوم بمهمتها إذا هي تقدمت . ومن هذا المبدأ سنناقش بالتفصيل أمر كل تكملة :

١ - (البدل) : هو تكملة للاسم يقصد منها توضيح ما قبلها وزيادة تحديده . ومثل هذه الوظيفة لا يمكن الضمير أن يقوم بها ، لأنه أكر إيهاماً وغموضاً من الاسم الظاهر . فلهذا لا يجوز تقديم البدل ، والعبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت أبا حفص عمرَ ← عمرَ رأيت أبا حفص إياه » .

٢ - (عطف البيان) : وظيفته كوظيفة البدل ، فحكمه كحكمه .

٣ - (التوكيد اللفظي) : ويقوم على تكرار اللفظ بحروفه .
وهذه الوظيفة متممة على الضمير ، لأنه ليس تكراراً للفظ الظاهر . وعلى
هذا لا يجوز تقسم التوكيد اللفظي ، والمبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة :
« رأيت زيدا زيدا ← زيدا رأيت زيدا إياه » .

٤ - (التوكيد المعنوي) : ويجري - كما نعلم - بالفاظ مخصوصة ،
هي : النفس ، والعين ، وكل ، وكلا ، وكلتا . ولما لم يكن الضمير
واحداً من هذه الألفاظ ، لم يكن صالحاً للقيام بهمة التوكيد المعنوي ،
فتكون العبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيدا نفسه ← نفسه
رأيت زيدا إياه » .

٥ - (النعت) : علمنا أن النعت لا يكون إلا مشتقاً ، أو
جامداً في تأويل المشتق . والضمير ليس مشتقاً ولا هو في تأويل المشتق ،
لأنه كناية عن الذات ، وليس كناية عن صفة فيها . وعلى هذا تكون
العبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيدا الكاتب ← الكاتب رأيت
زيداً إياه » .

٦ - (الحال) : علمنا أن الحال لا تكون إلا وصفاً منكرأ ،
والضمير ليس وصفاً ولا هو نكرة ، بل هو كناية عن الذات ، ثم هو
معرفة . وعلى هذا ، فليس يصلح للقيام بهمة الحال ، وإن كان تكون العبارة
الثانية بما يأتي مرفوضة : « جاء زيد ضاحكاً ← ضاحكاً جاء زيد إياه » .

٧ - (التمييز) : علمنا أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، والضمير
معرفة ، لذا لا يصلح للقيام بهمة التمييز ، فالعبارة الثانية بما يأتي مرفوضة :
« اشتريت عشرين كتاباً ← كتاباً اشتريت عشرين إياه » .

٨ - (المضاف إليه) : وظيفته - كما عرفنا - أن يعرف المضاف

أو يخصصه . وهذه الوظيفة يصلح لها كل من الظاهر والضمير ، فنقول :
« قرأت كتاب سيويه » و « قرأت كتابه » . وعلى هذا يجوز للمضاف
إليه أن يتقدم تاركاً لضميره مهمة النيابة عنه ، فالمباراة الثانية فيما يأتي
صحيحة : « قرأت كتاب سيويه » ← سيويه قرأت كتابه » .

وهذه التكملة - أي المضاف إليه - هي التكملة الوحيدة من تكملات
الاسم الصالحة للتقدم ، لأن ضميرها يستطيع - كما رأينا - أن يقوم بهما .

ولنستأنف المناقشة ناظرين في تكملات الفعل :

٩ - (المفعول لأجله) : علمنا أن المفعول لأجله لا يكون إلا
مصدرأً قلبياً . ولما لم يكن الضمير مصدرأً قلبياً ، كان غير صالح للمفعولية
لأجلها ، فالمباراة الثانية مما يأتي مرفوضة : « سافرت طلباً للعلم » ← طلباً
للمعلم سافرت إياه » .

١٠ - (المفعول معه) : رأينا أن المفعول معه لا يشترط فيه
إلا أن يكون اسماً واقماً بعد واو بمعنى « مع » . وهذه الوظيفة يستطيع
الضمير أداءها بكل سهولة . وعلى هذا يجوز للمفعول معه أن يتقدم تاركاً
مكانه لضميره . فالمباراة الثانية مما يأتي صحيحة : « سافرت وزيداً » ←
زيداً سافرت وإياه » .

١١ - (الظرف) : يقال عند بحث الظرف إن من جملة الأشياء
التي تنوب عنه ضميره ، وذلك إذا لم نضمن معنى « في » ، فيتمسب عند
ذلك مشبهاً بالمفعول به . وهذا يعني صراحة جواز تقدم الظرف ، وإحلال
ضميره محله ، فالمباراة الثانية مما يأتي صحيحة : « صمت الشهر كله » ←
الشهر كله صمته » . لكنه في هذه الحالة يعتبر مفعولاً به على التوسع
باسقاط حرف الجر ، لا منصوباً على المفعولية فيها .

١٢ - (المفعول المطلق) : رأينا عند بحث الأشياء التي تنوب

عنه أن ضميره هو أحد هذه الأشياء . وهذا يعني صراحة صحة العبارة الثانية مما يأتي : « جلست الجلسة المريحة ← الجلسة المريحة جاستها » .

١٣ - (المفعول به) : رأيتنا عند بحث أشكال المفعول به أنه قد يأتي ضميراً ، وهذا يعني صراحة جواز تقدم المفعول به وترك مكانه لضميره ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « رأيت زيدا ← زيدا رأيت » .

١٤ - (المجرور بالحرف) : لم نشترط عند بحث المجرور بالحرف أن يكون هذا المجرور من نوع معين ، بل كل الذي اشترطناه أن يكون اسماً . ولما كان الضمير معدوداً في الاسماء ، كان صالحاً للحلول محل الظاهر . وعلى هذا يجوز للمجرور أن يتقدم تاركاً مكانه لضميره ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « سلمت على زيد ← زيدا سلمت عليه » .



والخلاصة : أنه من بين التكملات الثلاث عشرة (١) ، لا يصلح منها للتقدم في باب الاشتغال إلا خمس : واحدة من تكملات الاسم ، هي المضاف إليه ، وأربع من تكملات الفعل هي : المفعول المطلق - المفعول به - المفعول معه - المجرور بالحرف .

ومع ذلك ، فلا يكفي أن تكون التكملة واحدة من هؤلاء الخمس

(١) يلاحظ القارئ أن التكملات بلغت هنا (١٤) ، وقد قلنا في صدر الفقرة إنها (١٣) . وسبب الخلاف بين الرقنين أننا ذكرنا تكملة التوكيد مرتين : مرة بنوعها النظمي ، ومرة بنوعها المنوي . وكان قصداً من ذلك بيان أن التوكيد بنوعه لا يصلح للتقدم في باب الاشتغال .

حتى يجوز لها أن تترك مكانها لضميرها ، وتتقدم هي إلى صدر الجملة ، بل لا بد من توفر شرطين لذلك :

(اولها) : أن لا تكون نكرة محضة ، لأنها عندما تترك مكانها ، سيكون هذا المكان لضميرها ، والضمير - كما نعلم - معرفة ، فلا يجوز لها ، وهي النكرة ، أن تنيب عنها ما هو معرفة . وعلى ذلك تكون العبارة الثانية بما يأتي مرفوضة : « رأيت رجلاً ← رجلاً رأيته » . أما إذا كانت معرفة ، أو كانت نكرة مفيدة - والنكرة المفيدة كالمعرفة - ، فيجوز لها أن تغادر مكانها منيعة ضميرها منها . نحو : « رأيت زيدا ← زيدا رأيته - رأيت رجلاً صالحاً ← رجلاً صالحاً رأيته » .

(ثانيها) : أن يكون محلها الذي منتهى من المحال الصالحة للظاهر والضمير معاً . فإن كان محلها مختصاً بالظاهر ، فلا يجوز لها تركه للضمير . فنحن نعلم أن بمعنى حروف الجر لا يجوز إلا الاسم الظاهر ، مثل : « حتى - مذ - منذ - كي ... الخ » ، ففي مثل هذه الحالة ، لا يجوز للمجرور أن يترك مكانه لضميره ويتقدم هو إلى صدر الجملة . وعلى ذلك فالعبارات الثواني بما يأتي مرفوضة :

- « سرت حتى المدرسة ← المدرسة سرت حناها » .
- « مارأيتك منذ يوم أمس ← يوم أمس مارأيتك منذ » .
- « كيم فعلت ذلك ؟ - ما كيم فعلت ذلك ؟ » .

ثم نحن نعلم أن بعض الأسماء لا يضاف إلا إلى الظاهر ، مثل : « دو - ذات - قاب - معاذ - كم الخيرية ... » ، فإذا أراد المضاف إليه بعد هذه الأسماء أن يتقدم إلى صدر الجملة تاركاً محل لضميره ، فلا يجوز له ذلك . والعبارات الثواني بما يأتي مرفوضة :

- « رأيت ذا الفضلِ -> الفضلَ رأيت ذاه ، .
- « معاذَ اللهِ أنْ أفعلَ هذا -> اللهَ معاذه أنْ أفعلَ هذا ، .
- « كم كتابٍ قرأته ! -> كتاباً كتمهُ قرأته ، .

ج - ما بحررت للتكملة بعد تقديمها :

في الحالة العامة ، وعند عدم وجود مانع من الموانع ، يجوز في التكملة التي تقدمت وتركت ضميرها في مكانها أحد أمرين :

١ - أن ترفع على أنها مبتدأ ، والجملة بعدها خبر عنها ، نحو :
« رأيت زيداً -> زيدُ رأيتَه » . وفي هذه الحالة تخرج المسألة من باب الاشتغال .

٢ - أن تنصب على أنها مفعول به لعامل محذوف وجوباً يفسره العامل الذي بعد التكملة . ويشترط في هذا العامل المحذوف المفسر أن يشارك العامل المذكور المفسر في لفظه ومعناه معاً ، نحو : « زيداً رأيتَه » ، والتقدير : رأيتُ زيداً رأيتَه ، أو في معناه فقط دون لفظه ، نحو : « الدارَ جلستُ فيها » ، والتقدير : حللت الدارَ جلستُ فيها .

فإن كانت التكملة المتقدمة هي المفعول به ، كان تقدير الفعل المحذوف أمراً سهلاً ، لأنه يمكن تقديره دائماً من لفظ الفعل المذكور ، نحو : « زيداً ضربته : ضربتُ زيداً ضربته - والسهاءَ رفضها : ورفض السهاءَ رفضها - الكتابَ قرأه زيد : قرأَ الكتابَ قرأه زيد ... الخ » .

ولما تحدث الصعوبة في التقدير عندما تكون التكملة المتقدمة غير المفعول به ، نحو : « زيداً سافرتُ وإياه : صحبتُ زيداً سافرتُ وإياه - زيداً ضربتُ يده : أهنتُ زيداً ضربتُ يده - الجلسةَ المريحةَ جلستها :

فعلت الجلسة المريحة جلستها - ثلاثة الفراسخ سرتها : قطعت ثلاثة الفراسخ سرتها ، (١) .

★ ★ ★

وقد يمرض في الكلام ما يوجب رفع التكملة المتقدمة ، أو يوجب نصبها ، أو يرجح أحد الأمرين .

واليك بيان ذلك :

١ - (يجب النصب) : وذلك إذا وقعت التكملة المتقدمة بعد أداة مختصة بالفعل ، كأدوات الشرط والعرض والتحضيض والاستفهام - ما عدا الهمزة - نحو : « إن زيدا رأيتَه فسلم عليه - هلا الصدق قلته - هل زيدا رأيتَه ؟ » .

(١) لاحظ أن التالين الأخيرين يتصل أوفها على مفعول مطلق تقدم ، ويشتمل ثانيهما على ظرف مكان مقدم . وكان من الممكن تقدير قل من لفظ الفعل المذكور مع كل واحد منها ، فنقول : « جلست الخلة المريحة جلستها - سرت ثلاثة الفراسخ سرتها » ، إلا أن هذا التقدير غير مبول عند الحاة ، وإن كان أسلم للسنى ، وذلك لأنه يعني المطلق مطلقاً والظرف ظرفاً . ومما يؤيد أن يكون القدر ناسباً للتكملة المتقدمة على أنها (مفعول به) فقط .

والواقع أنهم لم يصرحوا بذلك تمام الصريح ، وإنما يفهم ذلك من أمثلته في كتبهم . بل إن هذه الكتب - في حدود ما قرأت منها - لم تذكر مثلاً لاشتغال جري مع مفعول مطلق ، أو مفعول مه أو ظرف زمان ، أو ظرف مكان . بل تجدد كل أمثلته تدور على الاشتغال بين المفعول الصريح ، أو عن المجزور بالحرف ، أو عن المجزور بالإضافة . وهذا منهم غريب ، لأنهم لم يصروا على منع الاشتغال عن المطلق والظرف والمفعول مه ، بل على العكس تجد تعريفهم للاشتغال يعمل هذه الأبواب الثلاثة ، فتعرفهم يقول : الاشتغال أن يظدم اسم [أي اسم] ، وتأخر عنه فعل ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم ، أو في سببه ، وهو المضاف إلى ←

٢ - (ويجب الرفع) : وذلك في موضعين :

(آ) - أن تقع التكملة بعد أداة لا يابها إلا الاسم ، وذلك مثل « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فاذا الجو ملؤه الضباب » . فلو نصبت « الجو » على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : فاذا يملأ الجو ملؤه الضباب . وهذا ممنوع ، لأن « إذا » الفجائية لا يابها الفعل ، فلذلك لا يجوز تقدير فعل بعدها . ومن هذا القبيل أيضاً أن تقع التكملة المتقدمة بعد واو الحال ، ويكون الفعل المذكور مضارعاً مثبتاً ، نحو : « جئت والفرس بركبه أخوك » ، فلو نصبت الفرس على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : جئت ويركب الفرس بركبه أخوك . وهذا ممنوع ، لأن واو الحال - كما علمت - لا تدخل الجملة المضارعية المثبتة . ومنه أيضاً أن تقع التكملة المتقدمة بعد « ليتا » ، نحو : « ليتا زيداً أراه » ، فلو نصبت زيداً على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : ليتا أرى زيداً أراه .

→ ضمير الاسم السابق . اهـ (هنا هذا التعريف عن شرح ابن عجيل) .

فإذا كان الاسم كذلك ، أملاً يبدو عجيباً سكتهم عن التشييل للاشتغال عن المطلق والظرف والمفعول معه ؟ أم أنهم لم يجدوا في النصوص الرسة شيئاً من هذا القيل فسكوا عن التشييل خشية أن يكونوا بتشيلهم في موقف من يضع اللمة ؟

هذا ، ولا بد من الإشارة الى اخلاف النحاة في ناصب التكملة المتقدمة التي يسونها المتنول عنه . وفيما على ما قاله ابن عجيل في هذا العدد :

« فذهب الجمهور الى أن ناصبه عمل مضمر وجوباً ... »

« والمذهب الثاني : أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وهذا مذهب كوفي . واختلف هؤلاء ؛ فقال قوم : إنه عامل في الضمير وفي الاسم معاً ، فإذا قلت : « زيداً صريته » كان « صريته » ناصباً لـ « زيد » وللهاء . ورد هذا المذهب بأنه لا يصل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره . وقال قوم : هو عامل في الظاهر ، والضمير ملغى . ورد بأن الأسماء لا تلتقي بعد اتصالها بالوامل ، « اهـ . وفي ابن يمين ردود أخرى على هذا المذهب لا يتسع المجال لذكرها .

وهذا مجتمع ، لأن « ليت » لا تفقد اختصاصها بالاسماء ولو اتصلت بها
« ما » الزائدة .

(ب) - ويجب رفع التكملة المتقدمة أيضاً إذا وقعت قبل أدوات
الاستفهام ، أو الشرط ، أو التحضيض ، أو « ما » النافية ، أو لام
الابتداء ، أو « ما » التمجيدية ، أو « كم » الخبرية ، أو « إن »
واخواتها ، نحو : « زهيرٌ هل أكرمته ؟ زيدٌ إن لقيته فأكرمه ،
خالداً هلاً دعوته ! الشر ما فعلته ، الخير لأنا أفعله ، الخلق الحسن
ما أطيبه ! زهيرٌ كم أكرمته ، أسامةٌ إني أحبه » . فالاسم في ذلك
كله مبتدأ ، والجملة بعده خبر عنه . وإنما لم يجر نصبه بفعل محذوف مفسر
بالمذكور ، لأن ما بعد هذه الأدوات لا يعمل فيها قبلها . والفعل إذا لم
يستطع أن يعمل في مكان ، لم يستطع أن يصير عاملاً مقدراً في ذلك المكان .

٣ - (ويرجع النصب) : وذلك في الصور الآتية :

(آ) - أن يقع بعد التكملة المتقدمة جملة إنشائية دالة على أمر
أو نهي أو دعاء ، نحو : « خالداً أكرمه - الكريم لا تُثبته » - اللهم
أمر زيد يسيّره » . فلو رفعت التكملة المتقدمة لكانت الجملة الانشائية
بمعناها خبراً عنها ، وهذا جائز ، ولكنه قليل ، فالنصب على تهدير فعل
محذوف أرجح .

(ب) - أن يقع قبل التكملة المتقدمة حرف عطف وقبله جملة
فعلية ، نحو : « لقيت القوم حتى زيدا لقيته » ، وإنما يرجع النصب هنا
ليكون النصب مع فعله المحذوف جملة فعلية معطوفة على الجملة الفعلية
السابقة ، وذلك لأن تشاكل الجمل المتعاطفة في الاسمية والفعلية أولى من
تخالفها . ومن ذلك قوله تعالى : « يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ » ،

والظالمين أعداء لهم عذاباً أليماً ، ، وقوله : « فريقاً هدى ، وفريقاً
حقاً عليهم الضلالة » .

(ج) - أن تقع الكلمة التقديمية بعد همزة الاستفهام ، نحو :
« أزيداً رأيتك ؟ » . وذلك لأن همزة الاستفهام تليها الأفعال أكثر مما
تليها الاسماء . ومن هذا قوله تعالى : « أبشراً منا واحداً سيئه » .

٤ - (ويرجح الرفع) : إذا لم يكن في الكلام ما يوجب
النصب ، أو يرجحه ، أو يوجب الرفع ، نحو : « خلاه أكرهته » .
لأنه إذا دار الأمر بين التقدير وعدمه ، فتركه أولى .

تمييزات :

١ - إذا رفعت الكلمة التقديمية ، صارت مبتدأ ، وصارت الجملة
بعدها خبراً عنها . وخرج التركيب بذلك من باب الاشتغال .

٢ - إذا تقدمت الكلمة ولم تترك صميراً لها في مكانها ، خرج
التركيب عن أن يكون من باب الاشتغال . وليس هذا التقديم محصوراً
في التكميلات التي ذكرناها ، بل هو حاز في غيرها ، فتقدم الحال ،
نحو : « جاء زيد باسماً » - « باسماً جاء زيد » ، كما يتقدم التمييز أيضاً ،
نحو : « أنطيط نفساً بنيل إلى » - « أنفساً نطيط بنيل إلى » .

٣ - قد يتقدم الفاعل ، أو نائب الفاعل ، ويترك كل منها ضميره
في مكانه ، نحو : « ذهب الأولاد » - « الأولاد ذهبوا » - « ضرب الأولاد »
- « الأولاد ضربوا » ، فلا يسمى ذلك اشتغالا ، لأن رفع التقدم على
الابتداء - في هذه الحالة - واجب . والاشتغال لا يكون في العمد ،
بل لا يكون إلا في التكميلات ، وبشرط أن تكون منصوبة بعامل
محذوف يفسره ما بعده .

١١ - التنازع

آ - تعريفه وأساليبه :

التنازع هو أن يتوجه عاملان متقدمان إلى معمول واحد متأخر عنها ، كقوله تعالى : « آتوني قرعاً » عليه قيطراً ، حيث ترى أن كلا من الفعلين « آتوني » و « قرع » ، يطلب « قيطراً » للمعواينة ، فكأنها يتنازعان فيه .

وفي هذه الحال يمكنك أن تمطي الاسم الظاهر لأي الماملين شئت ، أما الآخر ، فلك أن تعطيه ضمير هذا الظاهر ، ولك ألا تعطيه شيئاً .

ولما كان الماملان قد يتفقان أو يختلفان في طلبها من حيث الرفع والنصب ، كان للتنازع دائماً أربع صور كلها جائز . واليك بيانها :

(آ) - (إذا كان الماملان يطلبان مرفوعاً) .

لهذه الحالة أربعة أساليب ، هي الآتية :

١ - (قام ، وقعد الرجال) (١)

(١) هذا الأسلوب لا يقبله سيويه ، فنده أن المامل الذي يطلب مرفوعاً لا بد من إعطائه هذا الرفع إما ظاهراً وإما مضراً ، فالأسلوب الصحيح عنده أن يقال : « فلموا ، وقعد الرجال » . وحجته في ذلك أن الرفع ، فاعلاً كان أو نائب فاعل ، عمدة لا يجوز حذفها . ولبس جيء ، لأتأعلنا أن الأساليب ←

هنا نجد الاسم الظاهر « الرجال » أُعطي فاعلاً للفعل الثاني « قعد » . أما الفعل الأول فلم يعط شيئاً .

(الاعراب : « قام . » فعل ماض فاعله محذوف اكفاء بفاعل الثاني ، « وقعد الرجال » فعل وفاعل . « جلة : قام » ابتدائية لا محل لها . « حلة : وقعد الرجال » مطوقة على الابتدائية لا محل لها) .

٢ - (قام - وقعد - الرجال) (١)

هنا نجد العكس : فقد أُعطي الظاهر للفعل الأول ، أما الثاني فلم يعط شيئاً .

(الاعراب : « قام » فعل ماض . « وقعد » فعل ماض فاعله محذوف اكفاءً بفاعل الفعل الأول . « الرجال » فاعل لقام . « جلة : قام الرجل » ابتدائية لا محل لها . « حلة : وقعد » مطوقة على الابتدائية لا محل لها . وهذا من قبيل اللفظ على الجملة قبل تمامها ، وهو خلاف الأصل في المطب على الجمل ، ولهذا السبب يرى البصريون إعمال الفعل الثاني في الظاهر هرباً من هذا المظن للامتل .)

→ الرية لا تأتي حنف الشيء إذا دل الكلام عليه ، ولو كان هذا المحذوف عمدة . والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى .

أما الكسائي والفراء فقد أجزا هذا الأسلوب واستشهدا عليه بقول الشاعر :

تَعَفَّقَ بِالْأَرطَى لَهَا ، وَأَرَادَهَا
رَجَالُ ، قَبَذَتْ نَبْلَهُمْ ، وَكَلَبُ

(البيت في وصف بقرة وحشية . تفق : لاذ . الأرطى : نوع من الشجر . بننت : غلبت : كليب : جمع كلب . والمعنى : لاذ بشجر الأرطى ، وأراد صيد هذه البقرة رجال وكلابهم ، فغلبت البقرة بنلهم) .

(١) انظر الحاشية السابقة .

٣ - (قاموا ، وقعد الرجال)

هنا نجد الفعل الثاني قد أخذ الظاهر ، ولكن الأول لم يحرم حرماناً تاماً ، بل أرضي بالضمير .

(الاعراب : « قاموا » فعل وفاعل . والجملة ابتدائية . « وقعد الرجال » فعل وفاعل والجملة مطوفة) .

٤ - (قام - وقعدوا - الرجال)

هنا نجد الظاهر قد أعطي للأول ، أما الثاني فقد أرضي بالضمير .

(الاعراب : « قام الرجال » فعل وفاعل والجملة ابتدائية . « وقعدوا » فعل وفاعل والجملة مطوفة) .

(ب) - (إذا كان الماملان يطلبان منصوباً)

وصورها أربع أيضاً ، كلها جائز :

١ - (رايت ، وضربت زيداً)

أعطيت الثاني ، وحرمت الأول .

٢ - (رايت - وضربت - زيداً)^(١)

أعطيت الأول ، وحرمت الثاني .

(١) ومن النحاة من لم يميز هنا الأسلوب ، وطالب بإرضاء الثاني بالضمير بعد أن حرم من الظاهر . وهو مردود بقول الفاعلة عائكة بنت عبد المطلب عمه النبي (ص) :

بمكاظ يعني الناظرين - إذا همؤ لحوا - شعاعه

٣ - (رأيت ، وضربت زيداً) (١)

أعطيت الظاهر للثاني ، وأرضيت الأول بالضمير .

٤ - (رأيت - وضربته - زيداً)

أعطيت الظاهر للأول ، وأرضيت الثاني بالضمير .

(ج) - (إذا كان الأول رافعاً والثاني ناصباً)

والصور الأربع نفسها ستكرر :

١ - (وآني ، ورأيت الرجال)

أعطيت الظاهر للثاني منصوباً ، أما الأول فمحرمته مرفوعة لدلالة منصوب الثاني عليه .

٢ - (وآني - ورأيت - الرجال)

أعطيت الظاهر للأول مرفوعاً ، أما الثاني فمحرمته منصوبة .

٣ - (ولوني ، ورأيت الرجال)

أعطيت الظاهر للثاني منصوباً ، أما الأول فأرضيته بالضمير .

٤ - (وآني - ورأيتهم - الرجال)

أعطيت الظاهر للأول ، أما الثاني فأرضيته بالضمير .

(د) - (إذا كان الأول ناصباً والثاني رافعاً)

والصور الأربع نفسها ستكرر :

١ - (رأيت ، ورآني الرجال)

٢ - (رأيت - ورآني - الرجال)

٣ - (رأيتهم ، ورآني الرجال) (١)

٤ - (رأيت - ورآوني - الرجال)

★ ★ ★

يمكن الآن تلخيص ما مر على الشكل الآتي :

١ - يمكنك أن تعطى الظاهر لأيّ العاملين شئت ، أما الآخر فيجوز لك إرضاءه بالضمير ، ويجوز لك حرمانه . سواء في ذلك أن يكون العاملان رافعين أو ناصبين ، أو مختلفين في الرفع والنصب .

أما إذا آيت إلا الذهاب في مذهب بعض النحاة ، فتلخيص المسألة يكون على الشكل التالي :

١ - إذا أعطيت الظاهر للأول وجب إرضاء الثاني بالضمير مطلقاً ، سواء أكان يطلب مرفوعاً ، أم كان يطلب منصوباً .

٢ - فإن أعطيت الظاهر لثاني ، فقد وجب إرضاء الأول بالضمير إذا كان يطلب مرفوعاً ، كما وجب حرمانه إذا كان يطلب منصوباً .

ب - شروطه :

١ - لا يقع التنازع إلا بين العوامل الآتية :

(١) ومن النحاة من لم يميز هنا الأسلوب ذاهباً الى أن الأول إذا حرم من الظاهر فلا يعطى الضمير ، إذا كان يطلب منصوباً . وهو مردود بقول الشاعر :
إذا كنت ترضيه ، ورضيك صاحب
جهاراً ، فكن في الغيب أحفظاً للمهد

- (آ) - الأفعال المتصرفة ، نحو : « قام - وقد - زيد » .
 (ب) - أسماء الفاعلين والمفعولين ، نحو : « زيد مستقبل » -
 ومكرم - عمرأ غداً ، ونحو : « زيد عزمق - وملطخ - ثوبه » .
 (ج) - المصادر ، نحو : « عجت من جك - وتقديرك - زيدا » .
 (د) - أسماء التفضيل ، نحو : « زيد أضبط الناس - وأجمعهم
 - للم » .
 (هـ) - الصفات المشبهة ، نحو : « زيد كريم - وصالح - أبوه » .
 (و) - أسماء الأفعال ، نحو : « هيات ، ودراك زيدا » أي :
 بَعْدَ ، وأدرك زيدا .

وقد يقع التنازع بين اثنين من العوامل السابقة مختلفين في نوعيها ،
 كأن يكون أحدهما فعلاً والآخر اسم فاعل ، وذلك كقوله تعالى : « هائمٌ
 اقرأ كتابيه » .

والخلاصة : أنه لا يقع التنازع إلا بين الأفعال المتصرفة ، أو ما يشبه
 الأفعال المتصرفة من المصادر والمشتقات وأسماء الأفعال .

أما الأسماء والأفعال الجامدة والحروف ، فلا تنازع بينها ، ولا
 بين واحد منها وواحد من العوامل السابقة .

٢ - يشترط في العاملين المتنازعين أن يكون بينهما ارتباط ، فلا
 يجوز أن تقول : « قام - قد - أخوك » ، إذ لا ارتباط بين الفعلين .
 والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور :

(آ) - أن يعطف الثاني على الأول بحرف من حروف المطف ،
 كما رأيت في الأمثلة السابقة .

(ب) - أن يكون أولهما عاملاً في ثانيها ، كقوله تعالى : « وأنهم
 ظنوا - كما ظنتم - أن لن يبعث الله » . فالعاملان المتنازعان هنا ، هما

« ظنوا » و « ظنتم » ، والمعمول المتنازع فيه هو « أن لن يثبت الله »
ونلاحظ أن العامل الثاني ، وهو « كما ظنتم » معمول الأول « ظنوا » ،
لأن الكاف جارة للمصدر المؤول من « ما ظننتم » ، وهي وبحرورها
متعلقان بمفعول مطلق محذوف للقول الأول ، والتقدير : طنوا ظناً كظلمكم :
فَعَمَلُ الأول في الثاني خلق الارتباط بينها .

(ج) - أن يكون ثانيها جواباً للأول ، نحو قوله تعالى :
« يَسْتَفْتُونَكَ ؟ - قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ - في الكلالة » .

٣ - إذا تكرر المامل بلفظه ، نحو : « جاء حاه زيد » ، أو
بمرادفه ، نحو : « جاء ، أقبل زيد » ، فليس المسألة من باب التنازع ،
لأن الثاني هنا ، هو تأكيد لفظي للأول ، والتوكيد لا يعمل شيئاً ، إنما
هو لفظ عاطل عن العمل .

٤ - لا يكون تنازع إلا إذا كان كلا الماملين متجهين إلى المعمول
المذكور ، نحو « اشتريت - وأكلت - تفاحة » . فانت ترى أن التفاحة
مشتراة ومأكولة ، أما إذا توجه الماملان إلى معمولين مختلفين ، فلا
تنازع عندئذ ، نحو : « يكفي - فلا أبني - اجتهد » ، فالماملان
هنا ليسا متجهين معاً إلى الاجتهاد ، إذ لو كانا كذلك لكان تقدير الكلام :
يكفي اجتهدك فلا أبني اجتهدك . وهذا فاسد . وإنما التقدير الصحيح :
يكفي اجتهدك فلا أبني غيره . وعلى هذا يكون لكل من الماملين
معموله الخاص به . وإذن فلا تنازع في معمول واحد .

٥ - ويشترط في الماملين أيضاً أن يكونا متقدمين على المعمول ،
كالأمثلة السالفة . فإن تقدم المعمول مرفوعاً ، نحو : « زيد قام وقعد » ،
فليس معمولاً لأحد منها ، بل هو مبتدأ معمول للابتداء ، أما « قام

وقد ، فكل منها فاعله المستتر الخاص به . وإن تقدم المفعول منصوباً ، نحو :
 « زيداً رأيتُ وأكرمتُ » ، فهو مفعول لأولهما ، أما الثاني فليس له
 شيء ، وكذا إذا كان منصوباً متوسطاً بينهما ، نحو : « رأيتُ زيداً
 وأكرمتُ » .

١٢ - التوكيد بالنون

أ - نونا التوكيد :

من أساليب التوكيد في العربية أن تتصل بهاية الفعل إحدى نونين تسميان بنوني التوكيد ، الأولى منها مفتوحة مشددة ، مثل : « إَحْظَنْ » درسك ، ، والثانية ساكنة خفيفة ، مثل : « إَحْظَنْ » درسك .

ب - ارفعال التي تؤكّر :

تختلف الأفعال من حيث قبولها لنون التوكيد وعدمه فتكون على الشكل التالي :

- ١ - الماضي لا يؤكد مطلقاً بالنون ، فلا يقال : « ذهب زيدٌ » . وقال بعضهم : إن كان ماضياً لفظاً مستقبلاً معنى فقد يؤكد بها على قلّة . ومنه الحديث : « فامّا أدركنّ أحدُ منكم الدجالَ » ، فانه على معنى : « فامّا يدركنّ » . وكذلك إذا كان الفعل الماضي يعني النباء ، نحو : « أطالَنّ اللهُ بقاءَكَ » ، لأنه على معنى : لبطلنّ اللهُ بقاءَكَ (١) .
- ٢ - فأما فعل الأمر فيجوز توكيده مطلقاً . نحو : « إَحْظَنْ » المدة .

(١) ومنه قول الشاعر :

دامنٌ سعدك ، لو رحمت مَتِيماً
لولاك لم يَكُ للصبايةِ جانحاً

٣ - وأما المضارع فله ثلاث حالات : حالة يجب فيها توكيده ، وأخرى يتمتع فيها ذلك ، وثالثة يجوز فيها التوكيد وعدمه :

(آ) - (فيجب توكيد المضارع بالنون) : إذا اجتمعت فيه أربعة شروط ، الأول : أن يقع جواباً لقسم ، والثاني : أن يكون مثبتاً ، والثالث : أن يكون مستقبلاً ، والرابع : أن يتصل بلام القسم ، نحو : « والله لأسافرن » . ففي هذه الحالة لا بد من التوكيد ، سواء أُرغبت التكلّم في التوكيد أم لم يرغب . فإذا رأيت عبارة يبدو لك أنه توفرت فيها هذه الشروط ، والفعل فيها غير مؤكد ، فاعلم أن أحد الشروط لا بد أن يكون مغتلاً ، والأكثر أن يكون شرط الائمات هو المختل ، ويكون في الكلام حرف في مقدر ، كقوله تعالى : « قاله تفناً تذكر يوسف » ، أي : قاله لا تفناً تذكر يوسف .

(ب) - (ويمتنع توكيد المضارع بالنون) : إذا وقع جواباً لقسم ، ثم اختلف شرط من الشروط الثلاثة الباقية ، فمثال ما اختلف فيه شرط الائمات : « والله لا أخون العهد » (١) ، ومثال ما اختلف فيه شرط الاستقبال : « والله لأقرأ الآن » (٢) ، ومثال ما اختلف فيه شرط

(١) ويكثر في هذا المقام حذف حرف النون ، ومنه الآية السابقة ، وقول لبي الانخيلة : « فآليت أبكي بعد نوبة هالكاً » ، أي : آلب لا أبكي بعد نوبة هالكاً .

(٢) ومنه قول الشاعر :

بمياً لأبغض كل امرئ يزخرف قولاً ولا يفعل
لأن بغضه حاصل وقت تكلمه ، لا أنه سيحصل بعد ذلك .
وقول الآخر :

لئن تك قد ضاقت عليكم ميوتكم ليعلم ربي أن يتيّ واسع
لأن علم الله سبحانه حاصل في كل وقت ، لا في المستقبل فقط .

الاتصال بلام القسم : د والله لسوف أسافر ، (١) .

(ج) - (ويجوز توكيد المضارع بالنون) : وذلك في أربع حالات :

١ - أن يقع بعد أداة من أدوات الطلب ، وهي : لام الأمر ، و د لا ، الناهية ، وأدوات الاستفهام والتمني والترجي والمرض والتخفيف ، نحو : د لتجهدن - لا تكلمن - هل نقرأن كثيراً ؟ ليت زورن زبداً - لملك تفوزن - ألا زورن زبداً - هلا زورن زبداً .

٢ - أن يقع في شرط بعد أداة شرط مصحوبة بـ د ما ، الزائدة . فإن كانت هذه الأداة هي د إن ، فتأكده حينئذ قريب من الواجب ، ولم يرد في القرآن الكريم إلا مؤكداً ، كقوله تعالى : د وإما يترغثنك من الشيطان ترغ فاستعذ بالله ، وقوله : د فامّا ترين من البشر أحداً فقولي إني نذرت للرحمن صوماً فلن أكليم اليوم إنسياً .

أما إن كانت الأداة غير د إن ، فتأكده قليل ، نحو : د حينما تجلسن ترغ . وأقل منه أن يقع جواب شرط ، نحو : د حينما تجلسن ترغن (٢) ، وأقل من الاثنين أن لا تكون الأداة مصحوبة بـ د ما ، الزائدة ، نحو : د من يجهدن ينجح (٣) .

(١) هذا ويمنع توكيد المضارع أيضاً إذا لم يكن في حلة تحيز توكيده ، وسنصرف حالات الحواز في العرة الآتية .

(٢) ومنه قول الشاعر :

ومها تشأ منه فزارة ثمطكم

أي : تمنن . لكنه ابدل الون الساكنة الاء عند الوقف .

(٣) ومنه قول بنت مرة ترغ أبها وتوعد قتلته بني قتيبة :

من تثقن منهم فليس بأب أبداً ، وقتل بني قتيبة شافي

٣ - أن يكون متفياً بـ « لا » ، أو « لم » ، فمن الأول قوله تعالى : « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » . ومن الثاني قولك : « لم يجهدنَّ زيد (١) » .

٤ - أن يقع بعد « ما » الزائدة غير مسبوقه بأداة شرط ، كقولهم : « بجهدٍ ما تبلغنَّ » . أي : لا بد من التعب والمشقة حتى تبلغ ما تريد .

ج - ما يطرأ على الفعل عند تكبيره :

إذا دخلت نون التوكيد على الفعل أحدثت فيه بعض التغيرات .
واليك شرحاً :

١ - (الأمر الصحيح الذي لم يتصل به شيء) : إذا كان الفعل الذي يراد توكيده بالنون فل أمر صحيح الآخر ، ولم يكن متصلاً بشيء من الضائر ، فكل ما يطرأ عليه هو أنه يبنى على الفتح : « اضرب » ← « إضربنَّ » .

٢ - (الأمر المعتل الآخر الذي لم يتصل به شيء) : أما هذا فبدله حرف العلة المحذوف ثم يبنى على الفتح : « اخش » ← « اخشَيْنَّ » ، ارم ← « ارمَيْنَّ » ، أغز ← « أغزَوْنَّ » (٢) .

(١) ومنه قول أبي الصماء يصف فماً صب فيه اللبن فلت رغوته :

يَحْسَبُهُ الْجَاهِل - ما لم يعلم - شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّه مَعْمَماً

أي : ما لم يطن : فل نون التوكيد الحذيفة ألقاً عند الوقف .

(٢) ويسري هذا الحكم على للضارع المجزوم مجزوف آخره ، نحو : « لا

تس » ← « لا تسين » ، لا ترم ← « لا ترمين » ، لا تقز ← « لا تقزون » .

ولله من اللقيد أن تلاحظ أن الألف المحذوفة إذا ردت أقبلت الى ياء . وذلك

لكي تعمل الياء الياء على الفتح ، إذ الألف لا تقبل الحركات .

٣ - (الأمر المتصل بألف الاثنين) : وهذا لا يؤكد بالخشيفة ، بل بالثقيلة وحدها ، وهي معه مكسورة لا مفتوحة : « إضربا » ← « اضربان » .

٤ - (الأمر المتصل بواو الجماعة) : إذا كان ما قبل الواو مضموماً ، حذفت الواو : « اضربوا » ← « اضربن » ، فإن كان ما قبلها مفتوحاً ، بقيت ، ولكنها عندئذٍ تضم : « إخشوا » ← « إخشون » .

٥ - (الأمر المتصل بياء المخاطبة) : إذا كان ما قبل الياء مكسوراً ، حذفت الياء : « اضربي » ← « اضربين » ، فإن كان ما قبلها مفتوحاً ، بقيت ، ولكنها عند ذلك تكسر : « إخشي » ← « إخشين » .

٦ - (الأمر المتصل بنون النسوة) : وهذا لا يؤكد بالخشيفة ، بل بالثقيلة وحدها . ثم إنه لا يحذف منه شيء ، بل تضاف إليه ألف بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة التي يجب أن تكسر هنا كما كسرت بعد ألف الاثنين : « إضربن » ← « اضربان » .

٧ - (المضارع) : وأحكامه كأحكام فعل الأمر ، صحيحاً ومعتلاً ، ومتصلاً بالضمائر ، وغير متصل ، سوى أنه إذا كان من الأفعال الخمسة ، وأكد بالنون الثقيلة ، حذفت نون الرفع كراهية توالي ثلاث نونات .
والأمثلة : « يضرب » ← « يضربن » ، « يخشى » ← « يخشين » ، « يرمي » ← « يرمين » ، « يغزو » ← « يغزون » ، « يضربان » ← « يضربان » ، « يضربون » ← « يضربن » ، « يخشون » ← « يخشون » ، « تضربين » ← « تضربين » ، « تخشين » ← « تخشين » ، « تضربن » ← « تضربان » .

د - أمطام النون الخفيفة :

١ - رأينا في الفقرة السابقة أن النون الخفيفة لا تستعمل بعد

ألف الاثنين ونون النسوة ، فلا يقال : « إضربان » ولا : « يضربنان » .
وأجاز ذلك يونس بشرط أن تكسر ، فتقول : « إضربان - يضربنان » .

٢ - نون التوكيد الخفيفة ساكنة ، فإذا التقت بساكن بعدها
وجب حذفها هرباً من التقاء الساكنين ، فتقول : « اقرأ الكتاب » يناء
الفعل على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة التي حذفت دفماً لاتقاء
الساكنين ، والأصل : « اقرأن الكتاب (١) » .

وقد تحذف وليس بعدها ساكن . ومنه ما انشده الجاحظ :
« كما قيلَ قبلَ اليومَ : خالفَ تَذْ كَرا (٢) » ، والأصل : خالفنَ .

٣ - إذا وقعت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مكسوراً أو
مضموماً ، جاز لك إبقاؤها ، نحو : « إضربنْ - إضربنْ » ، وجاز
لك حذفها ، ولكن يجب عندئذ رد واو الجماعة وياء المخاطبة اللتين حذفنا
لأجلها ، نحو : « اضرِبْنِ ← اضرِبوا ، اضرِبِي ← اضرِبِي » .

٤ - إذا وقعت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مفتوحاً ، جاز
لك إثباتها ، نحو : « إضربنْ » ، وجاز لك قلبها ألفاً كنون التنوين ،
نحو : « يا زيد اضرِبْ (٣) » .

(١) ومنه قول الأصبط بن قريع السدي :
ولا تُبينَ الفقيرَ عَليكَ أنْ تَركَعَ يوماً والِدَهرُ قد رَفَعَهُ
والأصل : ولا تبين .

(٢) تمام البيت :
خلافاً لقولي من فيالة رأيهِ
كما قيلَ قبلَ اليومَ خالفَ تَذْ كَرا

(٣) ومنه قول الأعشى :
وصلِّ على حينِ الشَّياتِ والضَّحَى
ولا تَحمِدِ الشَّيْطانَ ، واللهُ فَاحِمدُ
والأصل : فاحمدن .

١٣ - العدد

تستعمل العربية في أسلوب العد عشرين لفظاً فقط . ومنها كبر
العدد أو صغر فلن نخرج ألفاظه عن هذه الكلمات العشرين ، وهي :

واحد = أحد	عشرون
اثنان	ثلاثون
ثلاث	أربعون
أربع	خمسون
خمس	ستون
ست	سبعون
سبع	ثمانون
ثمان	تسعون
تسع	مئة
عشر	ألف

ولهذه الألفاظ - عند العد - مشكلات كثيرة : فبعضها يذكر
ويؤنث ، وبعضها الآخر يثبت على صورة واحدة ، ثم إن بعضها يفرد فلا يضاف ،
وبعضها الآخر يضاف فلا يفرد ، وبعضها الثالث يركب ... إلى مشكلات
أخرى عديدة سنحاول فيما يلي حلها واحدة واحدة :

أ - تركيز العدد وتأنيته :

هذه المشكلة محصورة في القائمة الأولى ، أي في ألفاظ الواحد ،

حتى « الشرة » . ويمكن قسمة هذه الألفاظ - من حيث سلوكها في التذكير والتأنيث - إلى ثلاث زمر :

١ - (واحد - اثنان) : هذه الزمرة توافق معدودها في التذكير والتأنيث ، سواء أكانت وحدها في العدد ، أم كانت مع غيرها ، تقول : « جاء رجل واحد - جاءت امرأة واحدة - جاء رجلان اثنان - جاءت امرأتان اثنان - جاء واحد وعشرون رجلاً - جاء اثنان وعشرون رجلاً - جاءت واحدة (١) وعشرون امرأة - جاءت اثنان وعشرون امرأة » .

٢ - (ثلاث - أربع - خمس - ست - سبع - ثمان - تسع) : وهذه الزمرة تخالف معدودها في التذكير والتأنيث ، فتلحقها التاء إذا كان معدودها مذكراً ، وتسقط منها إذا كان معدودها مؤنثاً ، نحو : « ثلاثة رجال - ثلاثة عشر رجلاً - ثلاثة وعشرون رجلاً - ثلاث فتيات - ثلاث عشرة فتاة - ثلاث وعشرون فتاة » .

٣ - (عشر) : لهذا اللفظ سلوكان : فإن كان مفرداً ، أي ليس معه غيره من ألفاظ العدد ، فإنه كالزمرة الثانية تخالف : « عشرة رجال - عشر فتيات » ، وإن تركب معه لفظ آخر ، فهو موافق : « خمسة عشر رجلاً - خمس عشرة امرأة » .

ولهذا اللفظ مشكلة أخرى تتعلق بحركة شينته ، فهذه الشين مفتوحة أبداً إذا كان العدود مذكراً : « عشرة رجال - خمسة عشر رجلاً » ، ويجوز تسكينها إن كان العدود مؤنثاً : « عشر نساء - خمس

(١) ولواحدة مرادف هو « إحدى » ، ويمكن استعماله هنا ، فتقول : « إحدى وعشرون امرأة » .

عشرة امرأة ، . وبنو نعيم يكسرونها في هذه الحالة ، فيقولون :
« خمس عشرة امرأة » .

أما القائمة الثانية ، وهي المؤلفة من ألفاظ المقوود « عشرين ...
تسمين » ، ولفظي الئمة والألف ، فلا تبدل صورها تبعاً لمعدودها ،
تقول : « عشرون رجلاً - عشرون امرأة - مئة رجل - مئة امرأة -
ألف رجل - ألف امرأة » .

ب - العدد المركب والعدد المفرد :

كان المتنظر من المربة - بعد أن تتجاوز في المد العشرة - أن
تلتجأ إلى المطف ، فتقول : « واحد وعشرة .. اثنان وعشرة .. ثلاثة
وعشرة ... إلخ » . ولكنها لم تفعل ذلك ، بل نزع حرف المطف ،
وجملت الكلمتين كلمة واحدة ، فقالت : « أحد عشر - اثنا عشر - ثلاثة
عشر ... إلخ » . فلما تجاوزت « العشرين » ، هجرت التركيب ، ولجأت
إلى المطف ، فلم تقل : « أحد عشرون - اثنا عشرون » بل قالت :
« واحد وعشرون - اثنان وعشرون » .

إن نزع حرف المطف بين العددين هو ما يسمى بتركيب العدد .
وقد رأينا أنه لا يقع إلا في الأعداد التي بين العشرة والعشرين ، أي :
١١ - ١٢ ... حتى ١٩ ، فقط .-

فلذا نظرنا إلى أعدادنا من هذه الزاوية ، أي زاوية التركيب وعدمه ،
وجدناها على أربعة أشكال :

١ - أعداد مركبة تركيباً إضافياً ، أي هي مضافة ومعدودها

مضاف اليه ، وذلك مثل « خمسة رجالٍ - مئة رجلٍ - ألف رجلٍ - سبعُ قناتٍ - مئة قناتٍ ... الخ » .

٢ - اعداد مركبة تركيباً عددياً : ونعني بها هذه الزمرة التي ليس بين جزأها حرف عطف : « أحد عشر - خمسة عشر - تسعة عشر » .

٣ - اعداد مركبة تركيباً عطفياً : وهي تلك التي بين أجزائها حرف عطف ، مثل « خمسة وعشرون - أربعة وثلاثون - مئة وأربعون ... الخ » .

٤ - اعداد مفردة : أي ليست مركبة أي نوع من أنواع التركيب ، وهذه هي ألفاظ المقود إذا لم يكن معها عدد آخر ، مثل : « عشرون رجلاً - خمسون امرأة » .

ج - تعريف العدد بـ « ال » :

إذا أريد تعريف العدد بالألف واللام ، نُظِّير اليه من حيث التركيب وعدمه :

١ - فإن كان مفرداً ، أدخلت « ال » عليه ، نحو : « جاء المشرون رجلاً » .

٢ - وإن كان مركباً تركيباً اضافياً ، أدخلت « ال » على المضاف اليه ، لا عليه هو ، فنقول : « جاء خمسة الرجال - ورأيت مئة الرجل » . ولا تقل « جاء الخمسة رجالٍ - ولا : رأيت المئة رجلٍ » .

٣ - وإن كان مركباً تركيباً عددياً ، أدخلت « ال » على جزئه الأول فقط ، فنقول : « جاء الخمسة عشر رجلاً » .

٤ - وإن كان مركباً تركيباً عطفياً ، أدخلت « ال » على كل جزء من أجزائه ، فنقول : « جاء المئة والخمسة والعشرون رجلاً » .

د - اعراب العدد وبناؤه :

يمكن قسمة ألفاظ العدد - من حيث الاعراب والبناء - إلى أربع زمر :

١ - (واحد - ثلاثة - أربعة - خمسة - ستة - سبعة - ثمانية - تسعة - عشرة - مئة - ألف) : وهذه معربة ، وعرابها بالحركات الثلاث ، فالضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجذر ، نحو : « جاء خمسة رجال » - رأيت مئة رجل - مررت بألف رجل » .

٢ - (عشرون ثلاثون ... حتى التسعين) : وهذه معربة أيضاً ، إلا أنها تتبع في اعرابها الجمع المذكر السالم ، فالواو للرفع ، والياء للنصب والجذر ، مثل : « جاء عشرون رجلاً - رأيت ثلاثين رجلاً - مررت بأربعين رجلاً » .

٣ - (اثنان - اثنتان) : وهذان اللفظان معربان أيضاً ، إلا أنها يتبعان المتى في اعرابه ، فالألف للرفع ، والياء لكل من النصب والجذر ، نحو : « جاء رجلان اثنان - رأيت رجلين اثنتين - مررت باثنين من الرجال » .

٤ - (الاعداد المركبة تركيباً عدياً) : وهذه مبنية على فتح الجزأين ، فلا تغير في رفع أو نصب أو جر ، فنقول : « جاء خمسة عشر رجلاً - رأيت خمسة عشر رجلاً - مررت بخمسة عشر رجلاً » . ونقول في اعرابها : « خمسة عشر » جزآن مبنيان على الفتح في محل

رفع ، أو في محل نصب ، أو في محل جر ، بحسب موقع هذا العدد من الأعراب .

ويستثنى من ذلك « اثنا عشر » ، واثنتا عشرة » ، إذ الجزء الأول من كل من هذين العددين معرب ، وليس مبنياً . وأعرابه كأعراب المثني ، كما رأينا . أما فونه فقد سقطت لقيام الجزء الثاني مقامها ، وليس سقوطها للاضافة ، لأن الجزأين مركبان تركيباً عددياً ، لا تركيباً إضافياً . تقول : « جاء اثنا عشر رجلاً - ورأيت اثني عشر رجلاً - ومررت بآثني عشر رجلاً » . ويكون الأعراب على الشكل التالي : « جاء » فعل ماض . « اثنا » فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالثني ، وحذفت فونه لقيام الجزء الثاني مقامها . « عشر » جزء مبني على الفتح لا محل له من الأعراب . « رجلاً » تمييز .

قلنا إن جزأي المركب مبنيان على الفتح ، وهذا صحيح ، إلا إذا كان الجزء الأول منتهياً بياء ، فينبى عندئذ على السكون ، تقول : « جاءت ثمانى عشرة امرأة » ، ورأيت ثمانى عشرة امرأة - ومررت بثمانى عشرة امرأة » ، وتقول في الأعداد الترتيبية (١) : « جاء الطالب الحادي عشر - والثاني عشر - ورأيت الحادي عشر - والثاني عشر - ومررت بالحادي عشر - والثاني عشر » .

وبمناسبة الحديث عن أعراب الأعداد ، نرى من المفيد التنبيه على أن بعض الأعداد الأصلية والترتبية تنتهى بآلاء مثل : « الثاني - الحادي - الثاني » . فهذه الكلمات تعسد في جنس الاسم المنقوص ، وعلى ذلك فياؤها تحذف في حالة التكبير المرفوع والمجرور ، وتثبت في حالة التعريف ،

(١) سندرسها بعد قليل .

وحالة التذكير المنصوب ، كما أنه لا يظهر عليها من الحركات إلا الفتح ،
 أما الضم والكسر فيقدران عليها . تقول : « جاءت ثمان من النسوة -
 مررت بثمان من النسوة - جاءت النسوة الثماني - جاءت ثماني نسوة -
 رأيت نسوة ثمانياً » . وتقول : « جاءت النسوة الثماني » - مررت بالنسوة
 الثماني » - رأيت النسوة الثماني » .
 ونضيف إلى ما تقدم أن هذه انباء تثبت في حالة التركيب مطلقاً ،
 كما لاحظت من الامثلة التي سلفت في المركبات .

٥ - تمييز العدد :

ويمكن قسمة الفاظ العدد - من حيث التمييز - إلى ثلاث زمر :
 ١ - (التمييز جمع مجرور بالاضافة) : ولا يكون هذا إلا بعد
 الفاظ « ثلاثة ... إلى الشرة » . تقول : « جاء خمسة رجال » - رأيت
 عشر فتيات » .

٢ - (التمييز مفرد مجرور بالاضافة) : ولا يكون ذلك إلا
 بعد لفظي « المئة والألف » . تقول : « جاء مئة رجل » - رأيت ألف
 رجل » .

٣ - (التمييز مفرد منصوب) : ويقع ذلك بعد الأعداد المركبة ،
 وبعد الفاظ العقود ، تقول : « جاء خمسة عشر رجلاً - جاء عشرون
 رجلاً » .

و - اضافته العدد إلى غير تمييزه :

رأينا في الفقرة السابقة أن العدد قد يكون مضافاً إلى تمييزه ،

نحو : « خمسة رجال » . ولكن هذه الاضافة محصورة في الفاظ معينة ، كما رأيت ، وليست هي قصدا . إنما الذي تقصده هنا أن يضاف العدد إلى غير معدوده ، كأن تقول لزيد الذي أعارك عشرين كتاباً : « قرأت عشرين » ، أي : قرأت العشرين التي تملكها من الكتب .

هذه الاضافة ليست محصورة في الفاظ معينة ، بل إن كل الفاظ العدد صالحة لها ، ما عدا « اثنا عشر - واثنتا عشرة » . فتقول لزيد مشيراً إلى كتبه : « هذه ثلاثتك - وهذه عشرك - وهذه عشروك - وقرأت عشرين - ونظرت في مكتبك ... الخ » .

واختلف النحاة في أمر الاعداد المركبة إذا وقعت في مثل هذه الاضافة :

١ - فذهب البصريون إلى وجوب بقاء الجزأين مبنيين على الفتح . فتقول على مذهبهم : « هذه خمسة عشر » .

٢ - وأجاز قوم لإعراب الجزء الثاني ، مع بقاء الأول مبنيًا ، فيكون العرب مجروراً بالاضافة ، فتقول : « هذه - خمسة عشر » . والاعراب : « هذه » مبتدأ . « خمسة » جزء مني على الفتح في محل رفع خبر ، وهو مضاف . « عشر » مضاف إليه مجرور ، وهو مضاف ، والكاف في محل جر بالاضافة .

٣ - وأجاز الكوفيون إعراب الجزأين ، فيكون الأول بحسب موقعه من الجملة ويكون الثاني مضافاً إليه ، ثم يأتي المضاف إليه الآخر ، تقول : « هذه خمسة عشر زيد » . والاعراب : « هذه » مبتدأ . « خمسة » خبر مرفوع ، وهو مضاف . « عشر » مضاف إليه ، وهو مضاف . « زيد » مضاف إليه .

ز - اوعشار الترتيبية :

تنقسم ألفاظ العدد إلى قسمين : الأعداد الأصلية ، وهي تلك التي تعين مقدار معدودها ، فإذا قلت : « جاء خمسة رجال » ، فهم السامع أن عندك رجالاً يبلغ مقدارهم خمسة ، والأعداد الترتيبية ، وهي التي تشير إلى ترتيب معدودها بالنسبة إلى غيره ، لا إلى مقداره ، فإذا قلت : « جاء الرجل الخامس » ، فليس معنى ذلك أن « الرجل » يبلغ في القدر « خمسة » ، وإنما يعني أنه أتى بعد أربعة سبقوه في الترتيب .

ولهذه الأعداد مشكلاتها الخاصة التي تتعلق بصياغتها ، وتركيبها واستعمالها . ولنبدأ بحلها واحدة واحدة :

- ١ - (صياغتها) : إذا كان الترتيب عندك (١) ، فقل : « جاء الرجل الأول » ، للمذكر ، وقل للمؤنث : « جاءت المرأة الأولى » . هذا إذا لم يكن مع ال (١) عدد آخر ، فإن كان معه غيره ، فقل : « جاء الرجل الحادي عشر - وجاءت المرأة الحادية عشرة (١) » .
- فإن وصلت في الترتيب إلى (٢) ، فاشتق من العدد الأصلي عدداً ترتيبياً على وزن « فاعل » ، فقل : « الثاني » ؛ واستمر في ذلك حتى (١٠) : « الثالث - الرابع - الخامس - السادس - السابع - الثامن - التاسع - العاشر » .
- فإذا وصلت إلى (١١) ، فاجعل الجزء الأول ترتيبياً فقط ، أما

(١) يقول الصرقيون إن « الحادي » مقلوب « الواحد » جلت فاؤه في آخره ، فالأصل « واحد » اذهب ال « حنو » ، فلما جعل على وزن فاعل ، صار : « حادو » ، فاعلمت الواو ياء لانكسار ما قبلها : « حادي » . وطى هنا يكون وزنه « طائف » لا « فاعل » . ومثل ذلك يقال في « الحادية » .

الثاني فتركه على لفظه الأصلي ، واستمر في ذلك حتى (١٩) : « الحادي عشر - الثاني عشر - ... » ، ولا تقل : « الحادي العاشر - الثاني العاشر ... » .

فاذا وصلت إلى (٢٠) ، فلا تشتق منه شيئاً ، بل أضف « ال » إليه ليصير عدداً ترتيبياً ، فنقول : « جاء الولد العشرون ، ورأيت الولد العشرين - ومررت بالولد العشرين ^(١) » . ولا تقل : « جاء الولد العشرون » .

وما قلناه في (٢٠) يقال مثله في كل الفاظ المقود (٣٠ - ٤٠ - ٥٠ ... الخ) .

فاذا تجاوزت (٢٠) ، فاجعل الجزء الأول مشتقاً على وزن « فاعل » ، أما المقود فتحلّي بالالف واللام فقط ، ثم يعطف الجزآن أحدهما على الآخر ، هكذا : « الحادي والعشرون - الثاني والعشرون - الثالث والعشرون .. الخ » .

فاذا وصلت إلى (١٠٠) أو (١٠٠٠) ، فافصل بها ما فعلت بالمقود ، فقل : « جاء الرجل المئة - ورأيت الرجل المئة - ومررت بالرجل الألف » . ولا تشتق منها شيئاً ، إذ لا يقال : « الرجل المائى - والرجل الآلف » .

فاذا تجاوزت المئة والألف ، فافعل بما زاد عليها ما فعلته في السابق ، واجعل بينه وبين لفظي « المئة والألف » كلمة « بعد » ، فنقول فيمن ترتيبه (١٠١) : « الأول بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه (١٠٠١) : « الأول بعد الألف » ، وفيمن ترتيبه (١٠٥) :

(١) كما يجوز لك أن تقول : جاء الولد التسم عشرين ، ورأيت الولد التسم عشرين ، ومررت بالولد التسم عشرين .

« الخامس بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه (١١٥) : « الخامس عشر بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه (١٢١) : « الحادي والعشرون بعد المئة » ... وهكذا .

٢ - (تأليثها وتذكيرها) : هذه المسألة لا تمناني منها سلسلة الأعداد الترتيبية ، فهي توافق معدودها تذكيراً وتأليثاً دائماً تقول : « جاء الرجل الخامس - جاءت المرأة الخامسة » . ويستوي في ذلك أن تكون مفردة وأن تكون مركبة ، تقول : « جاء الرجل الخامس عشر - جاءت المرأة الخامسة عشرة » .

٣ - (تركيبتها) : تركب مع « المنزه » تركباً عديداً مثل أخواتها الأصلية ، أي بنهر حرف عطف ، تقول : « الحادي عشر - الخامس عشر ... الخ » . وتركب مع الفاظ العقود تركباً عطفياً مثل أخواتها الأصلية أيضاً ، فتقول : « الخامس والعشرون - السادس والثلاثون ... الخ » .

٤ - (اعرابها) : إذا كانت مفردة أو معطوفة ، فهي معرفة بالحركات الثلاث ، تقول : « جاء الرجل الخامس » - رأيت الرجل الخامس - مررت بالرجل الخامس - جاء الرجل الخامس والعشرون ... الخ ، فان ركبت مع العشرة ، فالجزآن مبنيان على الفتح ، نحو : « جاء الرجل الخامس عشر » - رأيت الرجل الخامس عشر - مررت بالرجل الخامس عشر ، إلا ما كان منها متبياً بالياء ، فيكون بناؤه على السكون ، نحو : « جاء الرجل الحادي عشر » - مررت بالرجل الحادي عشر - رأيت الرجل الحادي عشر » .

هذا ، ولا يستثنى من البناء الرقم (١٣) ، خلافاً لما رأيناه في

الاعداد الأصلية ، فتقول : « جاء الرجل الثاني عشرة » ، بالبناء على السكون
و « جاءت المرأة الثانية عشرة » ، بالبناء على الفتح .

ملاحظات :

١ - يجري المد في العرية على طريقتين : الأولى أن تبدأ بالآحاد
ثم تندرج إلى العشرات فالمئات فالآلاف . وكان العرب قديماً يفضلون هذه
الطريقة ، فكافوا إذا أرادوا عد (١١٢٥) قالوا : « جاء خمسة وعشرون
ومئة وألف رجل » . والطريقة الثانية : أن تبدأ بأعلى لفظ في العدد
ثم تندرج منه إلى ما دونه حتى تصل إلى العشرات فتقفز من فوقها إلى
الآحاد ثم تعود إلى العشرات . وهذه الطريقة هي النالبة اليوم ، فتقول في
عد الرقم السابق : « جاء ألف ومئة وخمسة وعشرون رجلاً » .

٢ - إذا تألف العدد من أجزاء كثيرة ، فالشيء الممدود يأخذ -
باعتباره تمييزاً - الحكم الذي ينسجم مع آخر لفظ يأتي في عملية العد .
ففي مثل (١٠٥) ، تقول : « جاء مئة وخمسة رجال » ، فتجتمع
كلمة « الرجال » وتجمعها مضافاً إليها ، لأنها وقعت بعد كلمة « خمسة » .
أما لو اتبعت الطريقة الأخرى ، أي بدأت بالآحاد ، فيجب أن تقول :
« جاء خمسة ومئة رجل » ، بفراد كلمة « رجل » ، لأنه وقع بعد كلمة
« مئة » . وتقول في (١٢٥) : « جاء مئة وخمسة وعشرون رجلاً » ،
فتنصب الممدود على التمييز لأنه وقع بعد كلمة « عشرون » . فإذا بدأت
بالآحاد ، قلت : « جاء خمسة وعشرون ومئة رجل » ، بجر الممدود
بالإضافة لوقوعه بعد كلمة « مئة » .

٣ - وإذا كثرت أجزاء العدد ، فقد يقع بعض ألفاظه معدوداً لا
قبله ، وعدداً لا بعده ، وتطبق في هذه الحالة كل الأحكام التي عرفناها

سابقاً ، من حيث التمييز والتذكير والثأنث . لاحظ ما يأتي :

(١٢٥٠٠٠) : جاء مئة ألفٍ وخمسةٌ وعشرون ألفَ رجلٍ .
لاحظ أن كلمة « ألف » الأولى جاءت مجرورة بالاضافة ، لأنها معدود
لكلمة « مئة » ، ونحن نعلم أن معدود هذه الكلمة مفرد مجرور بالاضافة .
ثم لاحظ أن كلمة « ألف » الثانية جاءت منصوبة على التمييز ، لأنها
معدودة لكلمة « عشرون » ، ونحن نعلم أن معدود هذه الكلمة مفرد
منصوب على التمييز . ثم لاحظ أخيراً أن كلمة « ألف الثانية » هي في
الوقت نفسه عدد لكلمة « رجل » ، لذلك جاء مفرداً مضافاً إليه ، كما
تقضي بذلك القواعد المعروفة .

(٥٥٢٥) : جاء خمسةٌ آلافٍ وخمسةٌ مئةٌ وخمسةٌ وعشرون
رجلاً . لاحظ أن كلمة « خمسة » تكررت في العدد ثلاث مرات : ففي
المرّة الأولى كانت مؤنثة ، لأن معدودها ، وهو كلمة « آلاف » ، مذكر ،
وفي الثانية جاءت مذكّرة ، لأن معدودها ، وهو كلمة « مئة » ، مؤنث ،
وفي المرّة الثالثة عادت إلى اثأنث ، لأن معدودها الآن ، وهو كلمة
« رجلاً » مذكر .

٤ - إذا كان في العدد عدة أجزاء ، وكل واحد منها معدود
الألف ، فالأفضل ، والذي كان متبعاً سابقاً ، أن تذكر « الألف » مع
كل جزء ، مثل (١٢٥٠٠٠) ، فهنا عندنا « مئة ألف » + « خمسة
وعشرون ألفاً » . فنقول : « عندي مئة ألفٍ وخمسةٌ وعشرون ألفَ
ليرة » ، ولا تقل : « عندي مئة وخمسة وعشرون ألف ليرة » ، كما
يفعل أكثرهم اليوم ، لأنه لو سمعك عربي قديم وأنت تقول ذلك ، لظنك
تعد من اليعين إلى الشها ، وإن عندك « مائة » ليرة فقط ، و « خمسة
وعشرون ألف ليرة » . ويكون حاصل ما معك بالارقام (٢٥١٠٠)
ليرة . وهذا خلاف مرادك ولا شك .

٥ - رأينا أن ال (١) له لفظان : « واحد - واحد » ،
والثاني منها لا يستعمل إلا مركباً مع العشرة ، نحو : « أحد عشر » ،
أما الأول فيستعمل حين الأفراد ، نحو : « جاء رجل واحد » ، ومع
ألفاظ العقود ، نحو : « واحد وعشرون » . ولا يستعمل واحد منها في
مكان الآخر ، فلا يقال : « جاء رجل أحد - ولا : جاء أحد وعشرون
رجلاً » ، كما لا يقال : « جاء واحد عشر رجلاً » . وأما « واحدة » ،
واحدى » فيستعمل أولهما مفرداً ومع ألفاظ العقود ، فنقول : « جاءت
امرأة واحدة - وجاءت واحدة وعشرون امرأة » ، ويستعمل ثانيهما مركباً
مع العشرة ، وممطوفاً على ألفاظ العقود ، نقول : « جاءت إحدى عشرة
امرأة - وجاءت إحدى وعشرون امرأة » ، ولا يقال : « جاءت امرأة
إحدى - ولا : جاءت واحدة عشرة امرأة » .

٦ - لم يكن عند العرب لفظ للمدد إذا جاوز الألف . فكانوا
يمبرون عن المليون (١ ٠٠٠ ٠٠٠) بقولهم « ألف ألف » وعن
المليار (١ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) بقولهم « ألف ألف ألف » . فإذا شئت
أن تستعمل لفظي المليون والمليار ، فطبق عليها كل الأحكام التي
تطبق على لفظي المئة والألف . فنقول : « جاء مليون رجل » ، ومليار
رجل » يجعل الممدود مفرداً مجروراً بالاصافة .

٧ - تعامل كلمة « بضع » معاملة الأعداد من (٣ - ١٠) ،
فذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر ، كما أن تمييزها جمع مجرور بالاضافة .
نقول : « جاء بضعة رجال » - جاءت بضع فتيات » . وإذا ركبت مع
العشرة بنيت معها على الفتح ، وفي لها حكمها في التذكير والتأنيث . نقول :
جاءنا بضعة عشر رجلاً - وبضع عشرة امرأة » .

خاتمة**في عمل المصدر والمستقات**آ - نظرية العامل :

يرى النحاة أن الظواهر الاعرابية - أي تغيرات أواخر الكلام من رفع ، إلى نصب ، إلى جر ، إلى جزم - إنما هي نتيجة تأثير بعض الكلام في بعض . فسموا الكلمة المؤثرة عاملاً ، والكلمة المتأثرة مفعولاً ، والظاهرة الاعرابية الحادثة عملاً . ففي مثل قولك : « لم أسافر » ، تكون « لم » هي العامل ، و « أسافر » هي المفعول ، والجزم الحاصل على « أسافر » هو العمل .

ثم أطلقوا فقالوا : ما من ظاهرة إعرابية إلا لها عامل أحدثها . فلما قيل : ولكن المبتدأ مرفوع ، وليس قبله شيء حتى يكون رافعاً له ، قال النحاة : العامل هنا معنوي غير ملفوظ ، إنه الابتداء . فالابتداء هو الذي عمل الرفع في المبتدأ .

ولما قيل : ولكننا نجد في العربية كلمات لا تتغير أواخرها مهما سبقها من العوامل ، فنقول : « جاء سيويهِ » ، ورأيت سيويهِ ، ومررت بسيويهِ » ، وكل ذلك بالكسر ، فهل مثل هذه الكلمات خارجة على قانون العمل والعامل والمفعول ؟ قال النحاة : لا . ولكن العمل في هذه الكلمات البنية يكون في محلها لا في لفظها .

وهكذا انقسم العامل - عندما إلى قسمين : عامل لفظي ، وعامل

معنوي ، كما انقسم العمل عندهم إلى قسمين : عمل لفظي ، وعمل محلي . واسترسالاً في هذه انقسمة قالوا : والممول قيمان : معمول مباشر ، كالفاعل في قولك : « جاء زيد » ، وممول غير مباشر ، وهو التابع لأحد الممولات الباشرة ، كالنعت في قولك : « جاء زيد الكريم » ، والمطوف في مثل : « جاء زيد وعمر » ، والتوكيد في مثل : « جاء زيد نفسه » ، والبدل في مثل : « جاء زيد أبو عبد الله » .

هذا هو ما يسمى بنظرية العامل .

وليس ما قلناه هو كل شيء في هذه النظرية ، بل إن قريعاتها وقواعدها أكثر من أن يتسع لها هذا الحيز الذي خصصناه لمرضاها عرضاً سيما ليكون تمهيداً لما زيد بحثه في هذه الخاتمة من عمل المصدر المشتقات .

ولا بد ، في الختام ، من الإشارة إلى أن هذه النظرية سيطرت سيطرة تامة على التفكير النحوي منذ عهد الخليل وسيبويه إلى أيامنا هذه ، فأفادت النحو العربي في مواطن ، كما كانت عبئاً ثقيلاً عليه في مواطن أخرى . ذلك أن المؤمنين بها أبوا إلا أن يخضعوا لها سلوك اللغة بكل ما فيه من تنوع وشذوذ . ولكننا نعلم أن اللغة ليست مادة جامدة يمكن إخضاعها لقوانين ثابتة ، بل هي كالكائنات الحية تماماً : تولد ، ثم تنمو ، ثم تموت ، ويكون لها في أثناء ذلك سلوكها الحر ، ومنطقها الخاص ، وزولاتها التي لا يمكن تفسيرها أو تحليلها . وكل هذا يجعل من عملية تفسير سلوك لغة ما بنظرية واحدة ، عملاً غير مجدٍ ، إن لم تقل إنه عمل لا يدل على تفكير سليم .

ولقد أحس الناس ، منذ القديم ، بما في هذه النظرية من تعنت واستبداد ، وبما نجمه على النحو العربي من الضرر الفادح ، فاعلنوا الثورة

عليها مطالبين بالنائها ، وتخليص النحو من شرورها . وكان على رأس هؤلاء في الماضي ابن مضاء القرطبي في كتابه « الرد على النحاة » .

أما في العصر الحاضر فيكاد أغلب النحاة المعاصرين أن يكونوا من أعدائها التحسين في عداوتها .

ب - عمل المصدر :

المصدر اسم يدل على الحدث ، وهذا يعني أنه كالفعل ، لأن هذا أيضاً يدل على الحدث . وإذا كان الأمر كذلك ، كان من الطبيعي أن يكون للمصدر في الجملة عمل يشبه عمل الفعل فيها : فيكون له فاعل قام به ، ومفعول وقع عليه ، وظرف حدث فيه ... إلى آخر ذلك مما عرفناه من تكلات الفعل .

هذا هو ، إذن ، ما يسمى بعمل المصدر ، وهذا هو سبب عمله .

ولكن المصدر ليس كالفعل تماماً ، فالفعل يعمل بغير شرط ، أما المصدر فلا بد لعمله من توفر بعض الشروط . وقبل الكلام على هذه الشروط نرى من الأفضل أن نعرض عليك صوراً من عمل المصدر :

١ - (هجبت من شرب اليوم زيدٌ عسلاً) : في هذه الصورة نجد المصدر « شرب » ، قد أضيف إلى ظرفه ، وهو « اليوم » ، ثم رفع فاعلاً هو « زيد » ، ثم نصب مفعولاً به هو « عسلاً » . وهذا الأسلوب في استعمال المصدر نادرٌ جداً .

٢ - (هجبت من شرب العسل زيدٌ اليوم) : وهذه الصورة أكثر شيوعاً من سابقتها . وفيها نجد المصدر مضافاً إلى مفعوله ، ثم نجده قد رفع الفاعل ، ونصب الظرف

٣ - (عجبت من شرب زيد العسل اليوم) : وهذه أكثر الصور شيوعاً ، وفيها نجد المصدر مضافاً إلى فاعله ، ناصباً المفعول به والظرف .

٤ - (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً) : في هذه الآية الكريمة ، نجد المصدر « إطعام » منوناً غير مضاف إلى شيء . ومع ذلك نصب « يتيماً » على المفعولية . لكن استعمال المصدر عاملاً وهو منون ، كما في هذه الآية ، قليل .

٥ - (أنت كثير الضرب زيدا) : المصدر في هذه الصورة محلىّ بالألف واللام ، ومع ذلك فهو ناصب « زيدا » على المفعولية . وهذه الصورة قليلة الورد في الكلام العربي .

٦ - (أنت كثير النوم) : هنا لا نجد للمصدر فاعلاً ولا مفعولاً . فأما فقدان المفعول فيعود إلى أن حدث « النوم » حدث لازم لا يحتاج إلى مفعول به ، وأما فقدان الفاعل فيعود إلى استتاره في المصدر نفسه .

يمكننا الآن أن نلاحظ الأشياء الآتية :

١ - المصدر كفعله تماماً تعدياً ولزوماً ، فيأخذ مفعولاً به إذا كان فعله متعدياً ، ويكتفى بفاعله إن كان فعله لازماً .

٢ - المصدر كالفعل تماماً من حيث تكلمته بالتركيبات كلها ، فيكون له ، كما لفعله ، مفعول به ، وظرف ، ومفعول معه ، مثل : « يسرني سفرك وزيداً » ، ومفعول لأجله ، مثل « يسرني اغترابك طلباً للعلم » ، وبحرور بالحرف مثل : « تعجيني كتابتك بالقلم » ... الخ .

٣ - إن المصدر يعمل في كل أحواله ، منوناً ، ومضافاً ، ومحلىّ بـ « ال » . إلا أن عمله وهو مضاف أكثر منه وهو منون ، وعمله

وهو منون أكثر منه وهو محليّ بـ « د ال » .

٤ - إن المصدر قد يضاف إلى أحد معمولاته فيحدث فيه الجر لفظاً ، أما ساؤها فيحدث فيه ما يستحق من رفع أو نصب .

٥ - إن الإضافة التي تحدث بين المصدر وأحد معمولاته هي إضافة لفظية شكلية ، وليست إضافة معنوية محضة (١) . بمعنى أن المضاف إليه يظل في الاعتبار التحوي معمولاً للمصدر على جهة من الجهات ، وإن كان هو في اللفظ الظاهر مضافاً إليه . ففي مثل : « يسرني شرب زيدٍ العسل » ، يكون « زيد » فاعلاً للشرب في المعنى ، وإن كان في اللفظ مضافاً إليه . ويمرب بأنه فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً . وفي مثل : « يعجبني شربُ العسلِ زيدٌ » تقول : « العسلِ » مفعول به للشرب مجرور لفظاً بالإضافة الشكلية ، منصوب محلاً .

ويترتب على هذا أنه إذا وجد تابع للمعول الذي أضيف المصدر إليه ، جاز لهذا التابع أن يتبع المعول على لفظه المجرور ، أو على محله من الرفع والنصب ، فتقول : « يسرني شرب زيدٍ وعمرو العسل » جراً المطوف ، أو : « يسرني شربُ زيدٍ وعمرو العسل » رافعاً المطوف . فتكون في الحالة الأولى اتبعته على اللفظ ، وفي الحالة الثانية اتبعته على المحل . وتقول : « أحب شرب العسلِ الحلو » بجر الصفة على اللفظ ، و « أحب شرب العسلِ الحلو » بنصب الصفة على المحل ، لأن الموصوف مفعول به في المعنى .

٦ - إن المصدر قد يرفع فاعله ، كما رأينا في المثالين الأول والثاني ، أو قد يضاف إليه ، كما رأينا في المثال الثالث ، أو قد يستتر فاعله فيه ،

كما في الثلث السادس . لكن هذه الصور الثلاث ليست هي كل شيء ، إذ قد يحذف فاعل المصدر نهائياً ، من غير أن يستكن فيه ضميره ، نحو : « سرفي تكريم الماملين » . فهنا لا زى فاعلاً للتكريم ظاهراً ، ولا يمكن أن تقدر ضميراً مستتراً مستكناً في التكريم هو فاعل له ، لأننا مجهول من قام بهذا التكريم . وعلى هذا ، فإذا قدر له فاعل في شكل ضمير مستتر ، عاد هذا الضمير على لا شيء .

ولنتساءل الآن : ما الشروط التي يجب توفرها في المصدر حتى يعمل عمل فعله ؟ .

والجواب : ليس هناك إلا شرط واحد ، وهو أن يكون المصدر مستمعاً للدلالة على وقوع الحدث . فإذا كان مستمعاً لغير ذلك ، لم يعمل .

ولكن ، متى نعرف أنه مستمع للدلالة على وقوع الحدث ؟

والجواب : نعرف ذلك إذا وقع في أحد الموقعين الآتين :

١ - أن يستعمل مفعولاً مطلقاً فائياً عن فعله ، نحو : « حفظاً درسيك » (١) ، أي : احفظ درسيك .

٢ - أن يصح إحلال المصدر المؤول محله ، نحو : « يسرفي حفظك الدرس » ، إذ يمكن هنا إحلال المصدر المؤول فتقول : « يسرفي أن تحفظ الدرس » .

ونسأل الآن : ومتى نعلم أن المصدر مستمع لغير الدلالة على الحدث ؟

والجواب : إذا وقع في المواقع الآتية :

١ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله ، نحو : « مزقت الكتابَ تمزيقاً » .

٢ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مبنياً لنوع فعله ، نحو : « سرت سيرة الصالحين » .

٣ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مبنياً لعدد مرات فعله ، نحو : « ضربت الولد ضربتين » .

٤ - إذا كان مصغراً ، نحو : « يعجبني ضَرْبُكَ » .

٥ - إذا خرج عن المصدرية إلى الاسمية ، نحو : « العلم نور » .
والمصدر اليمي كالصدر العادي في كل أحكامه .

ج - عمل اسم المصدر :

لاسم المصدر كل أحكام المصدر في العمل ، إلا أن إعماله قليل ،
نحو : « يعجبني عطاؤك زيداً ديناراً » . حيث نجد « المطاء » ، وهو
اسم المصدر « اعطاء » ، مضافاً إلى فاعله ، وهو الكاف ، وناصباً مفعولين
هما « زيداً وديناراً » .

د - عمل اسم الفاعل :

يعمل اسم الفاعل عمل فعله ، سواء في ذلك أن يكون متعدياً أو
لازماً . فالتمندي نحو : « هل مكرم سعيدٌ ضيوفه ؟ » ، واللازم نحو :
« خالدٌ مجتهدٌ أولادُهُ » ، حيث نجد « مكرم » في المثال الأول رافعاً
لفاعله « زيد » ، وناصباً لمفعوله « ضيوفه » ، وحيث نجد « مجتهد » في
المثال الثاني مكثفياً برفع الفاعل ، وهو « أولادُهُ » .

ويتفق اسم الفاعل مع المصدر في أمور :

١ - أنه قد يستتر فيه فاعله ، نحو : « أنت حافظُ درسك » ،
إذ الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره « أنت » .

٢ - أنه قد يضاف إلى مفعوله ، نحو : « أنت حافظُ الدرس » .

٣ - أنه يعمل منوناً ، نحو : « أنت حافظُ درسك » ، أو
مضافاً ، كما رأينا في المثال السابق ، أو محلياً بـ « ال » ، نحو :
« أنت الحافظُ درسك » .

ولا يختلف عن المصدر إلا في شيء واحد ، وهو أنه لا يضاف
إلى فاعله ، فلا يقال : « هل حافظُ زيدٍ الدرس ؟ » .

هذا ، ولا يعمل اسم الفاعل إلا في حالتين :

١ - أن يكون محلياً بـ « ال » . وحيثُ لا يحتاج إلى أي
شرط آخر ، نحو : « أنت الكاتبُ رسالةً » - جاء الكاتبُ رسالةً -
الكاتبُ رسالةً قادمٌ ... الخ .

٢ - فإذا لم يكن محلياً بـ « ال » ، وجب أن يدل على الحال
أو الاستقبال ، ثم أن يكون مسبوقاً بنفي أو استفهام ، أو أن يكون
خبراً لمبتدأ أو نعتاً أو حالاً ، والأمثلة : « ما كاتبُ زيدٍ رسالةً غداً (١) » -
هل كاتبُ زيدٍ رسالةً ؟ - زيد كاتبُ رسالةً - جاء الطالبُ الكاتبُ
رسالةً - جاء زيد ضاحكاً ثمره .

حيث تجب « كاتب » الأول مسبوقاً بنفي ، رافضاً لزيد على الفاعلية ،

(١) ومضنا في المثال كلمة « غداً » للدلالة على أن اسم الفاعل دال على
وقوع الحدث في المستقبل . ولم نكررها في الأمثلة التالية اكفاء بوجودها في المثال
الأول .

ناصباً الرسالة على المفعولية ، وتجدد « كاتب » الثاني مسبقاً بالاستفهام ،
عاملاً مثل عمل الأول ، وتجدد « كاتب » الثالث خبراً للبند « زيد » ،
ناصباً الرسالة على المفعولية ، أما الفاعل فضمير مستتر فيه تقديره « هو » ،
يمود على « زيد » ، وتجدد « كاتب » الرابع نعتاً للطالب ، ناصباً الرسالة
على المفعولية ، أما الفاعل فضمير مستتر فيه تقديره « هو » ، يمود على
« الطالب » ، وتجدد كلمة « ضاحك » ، حالاً من زيد ، رافعاً « ثمره » ،
على الفاعلية .

فإن دل اسم الفاعل على المضي لم يعمل ، فلا يقال : « زيد كاتبٌ
رسالةً أمس » ، بل يقال : « زيد كاتب الرسالة أمس » ، بالإضافة .

هـ - عمل مبالغة اسم الفاعل :

تعمل مبالغة اسم الفاعل عمل الفعل بالشروط نفسها التي هي لاسم
الفاعل ، نحو : « هل حلالٌ زيدٌ مشكلته ؟ » .

و - عمل اسم المفعول :

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول ، فيرفع نائب الفاعل .
وشروط عمله وأحواله كشروط اسم الفاعل وأحواله ، نحو : « هل
محفوظٌ درسك ؟ - ما محفوظٌ درسك - أنت محفوظٌ درسك - جاء
المحفوظٌ درسه ... » . والدرس في كل ذلك نائب فاعل مرفوع .

ز - عمل الصفة المشبهة :

تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل اللازم ، لأنها مشبهة به ،

ولأنها مشتقة من الفعل اللازم . غير أن لك في معمولها ، وهو فاعلها ، أربعة أوجه :

- ١ - أن ترفعه على الفاعلية ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهه » .
 - ٢ - أن تجره بالإضافة ، نحو : « زيدٌ جميلٌ الوجه » .
 - ٣ - أن تنصبه على التمييز ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهاً » .
 - ٤ - أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به . ويشترط عند ذلك أن يكون معرفة ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهه » - أو : « زيدٌ جميلٌ الوجه » .
- واعلم أنه تمتنع إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها إذا اقترنت بـ « ال » ، وكان معمولها مجرداً منها ، أو مضافاً إلى مجرد منها ، فلا يقال : « زيد هو الحسن خلقه » - ولا : « زيد هو العظيم شدة بأسه » ، ولكن يقال : « زيد هو الحسن الخلق » - « وزيد هو العظيم شدة بأسه » .

ج - عمل اسم التفضيل :

يقصر عمل اسم التفضيل على رفعه فاعلاً مستتراً فيه ، نقولك : « زيدٌ أكبرُ الرجال » ، يساوي في المعنى قولك : « زيد فاق الرجال في الكبر » . وعلى ذلك يكون له فاعل على شكل ضمير مستتر فيه ، تقديره « هو » .

ولا يجوز له أن يرفع الفاعل الظاهر إلا إذا صلح وقوع فعل بمناء موقفه ، ولا يتأني ذلك إلا في أساليب نادرة مثل : « ما رأيت رجلاً أوقع في نفسه النصيحة كزهير » ، إذ يمكن أن تضع الفعل مكان اسم التفضيل « أوقع » ، فنقول : « ما رأيت رجلاً تقع في نفسه النصيحة كزهير » . وعلى ذلك تكون « النصيحة » فاعلاً ظاهراً لاسم التفضيل « أوقع » .

القسم الرابع
في الأدوات

في معنى الأداة وأشكالها

أ - معنى الأداة النحوية :

اسمع مني العبارة الآتية : « رجل عصا حمار ضرب » . وقل لي هل فهمت شيئاً ؟ ستقول : لا .

وليس هذا صحيحاً تماماً . فهذه الكلمات لم تنهب في الهواء دون أن تترك في نفسك أثراً ، لقد أثرت في غيائك صور هذه الأشياء التي ندعوها « الرجل والمصا والحمار والضرب » . ولكن هذه الصور ظلت في غيائك منفصلاً بعضها عن بعض لا يجمع بينها رابط . هذا هو إذن النقص الذي يجعل العبارة غير ذات دلالة . وقبل أن نتقّل إلى عبارة غيرها ، تعال فحللها لتحديد ما فيها من عناصر .

لو أعدنا النظر فيها لوجدناها ألفاظاً تدل على أشياء . لنقل إذن : إنها تتألف من عنصرين :

١ - من أشياء ، أو قل : من ماهيات .

٢ - من ألفاظ تدل على هذه الأشياء ، أو قل : من دوال على الماهيات (١) .

(١) تسمى دوال الماهيات في علم اللغة الحديث (Sémantèmes) . انظر كتابنا « الوجيز في لغة الله » ص ٢٧٣ وما بعدها .

لإسمع الآن عبارتنا الماضية وهي بهذا الشكل الجديد : « ضرب الرجل حماراً بمصاه » . وقل لي : هل فهمت منها الآن شيئاً ؟ ستقول : نعم . إذن ما الذي دخل العبارة حتى جعلها تامة الدلالة ؟ لماذا أصبحت الكلمات الآن مرتبطاً بعضها ببعض ؟ ما نوع هذه الروابط التي قامت بين الكلمات ؟

وفي الجواب تقول :

لقد قامت بين « الرجل » و « ضرب » علاقة نحوية نسميها علاقة الفاعلية ، وقد دل على هذه العلاقة وجود الضمة على نهاية كلمة « الرجل » . وكذلك قامت علاقة أخرى بين « ضرب » و « حماراً » تسمى علاقة المفعولية ، والذي دل على هذه العلاقة هو الفتحة الموجودة في نهاية كلمة « حماراً » ، أما المصاه فملاقها بـ « ضرب » هي علاقة الواسطة ، والذي دل على هذه العلاقة هو حرف الباء الذي اتصل بالكلمة .

وهناك أشياء أخرى صرنا نفهمها من الجملة الآن ، منها أن الرجل شخص معروف ، والذي دل على ذلك هو « ال » المتصلة به ، ومنها أن الحمار غير معروف ، والذي دل على ذلك هو هذه التوت الساكنة التي نسميها التتوين ، والتي لحقت آخر كلمة « حماراً » ، ومنها أن المصاهي ملك للرجل ، بدلالة الهاء التي اتصلت بنهاية الكلمة ... الخ .

إذن ، فقد دخل العبارة عنصران جديدان :

١ - معان لحقت بالاهيات ، وربطت فيما بينها ، وهي : الفاعلية ، والمفعولية ، والتعريف ، والتشكيك ، والواسطة ... ولنسم هذه المعاني بالمعاني النحوية ، أو الفصائل النحوية ، أو المقولات النحوية ، أو الأبواب النحوية (١) .

(١) كل هذه التسميات مأخوذة من اللغات الأجنبية (Catégorie grammaticale) .

٢ - ألقاظ دلت على هذه المعاني النحوية ، هي الضمة ، والفتحة ، و د ال ، ، والتنوين ، والباء ... ولنسم هذه بالأنوات النحوية (٢) .

وهكذا أصبحت عبارتنا - ومثلها كل العبارات الثامنة الفيدة - مؤلفة من العناصر الأربعة التالية :

- ١ - ماهيات (هي الأشياء والمعاني) .
 - ٢ - دوال على الماهيات (هي الأسماء والأفعال) .
 - ٣ - معان نحوية (كالفاعلية والمفعولية وغيرها) .
 - ٤ - دوال على المعاني النحوية (وهي الأدوات) .
- إذن ، فالأداة النحوية هي : لفظ دال على معنى من المعاني النحوية .

ب - أسطال الأدوات :

مرت معنا - عند تحليلنا للعبارة السابقة - أشكال متعددة للأداة النحوية ، ومع ذلك ، فليست هذه هي كل الأشكال الممكنة لها . لننظر الآن في أشكالها بالتفصيل :

- ١ - قد تكون الأداة صوتاً مفرداً ، (كالضمة الدالة على الفاعلية ، والفتحة الدالة على المفعولية ، والكسرة الدالة على الإضافة ، والواو الدالة على جماعة الذكور العقلاء ، والياء الدالة على مخاطبة ، والنون الدالة على التنكير ... وهكذا) .

- ٢ - قد تكون الأداة مقطعاً صوتياً واحداً . (ومن هذا النوع

(١) وتسمى في علم اللغة الحديث (Morphème) .

كثير من الحروف ، مثل : بـ - لـ - مِن - عن - في - كي - لن - لم - ما - إن - بل ... الخ) .

٣ - قد تكون الأداة كلمة مؤلفة من عدة مقاطع (مثل « ليس » الدالة على النفي ، و « صار » الدالة على التحول ، و « كان » الدالة على الضي ، و « كيف » الدالة على الاستفهام عن الحال ، و « ليت » الدالة على التمني ... وهكذا) .

٤ - قد تكون الأداة عبارة بتمامها ، وذلك مثل « لا سيما » في نحو قولك : « أحب الرياضة ولا سيما السباحة » ، فهذه العبارة لا تقوم في الجملة بأكثر مما يقوم به أي حرف . وعند التحليل الوظيفي للجملة ، لا بد من اعتبار « ولا سيما » أداة مثل بقية الأدوات .

٥ - وأخيراً ، فقد تكون الأداة صفرًا ، وذلك في مثل قولك « ضَرَبَ » ، فتحزن نفهم عند نطق هذا الفعل على هذه الشاكلة ، أنه وقع من مفرد مذكر غائب ، والذي دلنا على هذا المعنى النحوي - أي وقوعه من مفرد مذكر غائب - هو عدم اتصال الفعل بشيء من الأدوات ، فكان عدم وجود أداة ، هو أداة في حد ذاته له دلالة النحوية الخاصة .

هكذا ترى أن « الأداة » لا ترادف دائماً ما نسميه في النحو « بالحرف » ، فقد تكون حرفاً ، أو اسماً ، أو فعلاً ، أو عبارة كاملة .

ولكن أي الأدوات هو الذي سندرسه في هذا القسم ؟

بالطبع ، سنتخلى عن الأدوات الصفريّة ، وعن تلك التي هي من نوع الحركات ، إذ لا فائدة ترجى من وراء دراستها ، في مجال النحو على الأقل ، وسنحصر هنا فيما سوى ذلك من الأدوات .

على أننا سنضم إلى الأدوات بعض الكلمات التي يمتحن على المبتدئ
 ألا يهتدي إلى الوجه الصحيح في إعرابها ، إما لندرة استعمالها ، وذلك
 كبعض أسماء الأفعال والأصوات ، والمصادر اللازمة للمصدرية ، والظروف
 اللازمة للظرفية ... وهكذا ، وإما لغرابة التركيب الذي تأتي فيه ، مثل
 « ولا سيما » وغيرها ، وإما لأن لها إعراباً خاصاً في استعمال خاص قد
 لا يهتدي المبتدئ إلى مظهره ، وذلك مثل كلمة « حقاً » وغيرها .

هذا ، وسنتبع في دراستنا للأدوات الترتيب الأبجدي الذي سار
 عليه ابن هشام في كتابه « مفتي اللبيب » ، لاعتقادنا أنه أكثر فائدة للتعلم
 من الترتيب المعنوي الذي سار عليه الزمخشري في كتابه « المفصل » .

حرف الـ وُف

[الهمزة]

آ - (الهمزة حرف نداء) :

ويكون لنداء القريب ، كقول امرئ القيس :
أفأظمُ مهلاً ، بعضَ هذا التدلُّلِ
وإن كنت قد أزمعت صرعى فتأجملي

ب - (الهمزة حرف استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « أزيدُ قائمٌ ؟ » .
أحكامها :

١ - يجوز حذفها ، كقول عمر بن أبي ربيعة :
فوالله ما أدري ، وإن كنت دارياً
يَسْبَعُ رَمِيْنَ الجَرِّ أم بثمانٍ ؟

أي : أبسبع ؟

٢ - تستعمل للتصور والتصديق (١) ، فالأول نحو : « أزيدُ
جاء ؟ » ، والثاني نحو : « أجاهَ زيدٌ ؟ » .

(١) الصور : السؤال عن الشيء ، مكاناً كان أو زماناً أو ذاتاً ...
والتصديق : السؤال عن الحدث . وأدوات الاستفهام كلها للتصور ، نحو : « من
جاء ؟ - ماذا قلت ؟ أين جئت ؟ متى سافرت ؟ » أما التصديق فليس له إلا
« هل » ، نحو : « هل جاء زيد ؟ » .

٣ - يجب تصديرها على كل شيء ، حتى على حروف المطف ،
كقوله تعالى : « أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ؟ » .

معانيها :

- ١ - الاستفهام الحقيقي ، نحو : « أَجَاءَ زَيْدٌ ؟ » .
- ٢ - التسوية ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ
أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ، لَا يُؤْمِنُونَ » . وفي هذا المعنى يجب تأويل
ما بعدها بمصدر يكون له محل من الاعراب . والتقدير في الآية : إنذارك
وعدم إنذارك سواء .
- ٣ - الإنكار الابطالي : وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع ،
وأن مدعيه كاذب ، كقوله تعالى : « فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ
الْبَنُونَ ! » .
- ٤ - الإنكار التويخي : وهذه تقتضي أن ما بعدها واقع ، وأن
فاعله ملوم ، كقوله تعالى : « أَتَصِدُونَ مَا تَنْهَوْنَ !! » .
- ٥ - التقرير : ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بما
أنت علم به ، كقوله تعالى : « أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ؟ » .
- ٦ - التهم ، كقوله تعالى : « أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يُسَبِّدُ
أَبَاؤُنَا ؟ » .
- ٧ - الأمر ، نحو قوله تعالى : « أَسْلِمْتَ » ، أي : أسلموا .
- ٨ - التعجب ، كقوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ
الْقُلُوبَ ؟ ! » .
- ٩ - الاستبطاء ، كقوله تعالى : « أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ
تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ! » .

ج - (الهمزة فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « إ زيدا » أي : عِدْ زيدا ، لأنه من الفعل « وَاى » بمعنى « وَعَدَ » . وقول عند الوقف : « إه » ، باضافة هاء السكت .

[١]

آ - (الألف حرف إنكار) :

وذلك في نحو قولك : « أزيده » !! ؟ ، تقول ذلك إذا قال لك أحدهم : « رأيت زيدا » ، فأردت أن تنكر عليه ما يقول . فالألف التي بعد « زيد » ، للانكار ، أما الهاء الساكنة فللسك . وهذه الألف لا تأتي إلا في نهاية الجملة الانكارية ، وبشرط أن تكون الكلمة التي تنتهي بها هذه الجملة مفتوحة الآخر ، نحو : « أقرأ زيد الكتابه !! ؟ » . وقول منكراً أن يكون زيد قد سافر : « أسافراه » . وحقيقة هذه الألف انها اشباع للفتحة التي قبلها .

ب - (الألف للتذكر) :

وهذه مثل سابقها في كونها إشباعاً للفتحة التي قبلها ، وإنما تأتي بعد كلمة مفتوحة الآخر تلكاً عندها التكامل ليتذكر ما يقوله بعدها ، نحو : « رأيت أحدا ... وعمر » .

ج - (الألف علامة لل اثنين لا محل لها) :

وهي تلك التي في لنة « أكلوني البراغيث » ، نحو : « جاء زيد وعمر » .

د - (الألف ضمير متصل) :

وهذه لا تكون إلا في محل رفع ، نحو : د زيد وعمرو جاءا -
زيد وعمرو ضربا .

هـ - (الألف كافة) :

وهي التي تأتي مع « ين » ، فتكفيها عن الإضافة إلى الجملة التي
بعدها ، كقول بنت النعمان :

فينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا
إذا نحن فيهم سوقةٌ ليس نُنصَفُ

وقال بعضهم : هذه الألف بقية من « ما » الكافة ، وقال آخرون :
هي إشباع لفتحة « ين » ، وليست كافة . وعلى هذا تكون الجملة بعدها
مضافاً إليها .

و - (الألف حرف فصل بين الهمزتين) :

وهي تلك التي تحشر بين الهمزتين لتسهيل النطق بهما ، نحو :
« أأكل زيد » . والأمين بها ههنا جائز لا واجب .

ز - (الألف حرف فصل بين التونين) :

وهي تلك التي يؤتى بها وجوباً بين نون النسوة ونون التوكيد
الثقيلة ، نحو : « أدُرُسْنانِ يا بنات » .

ح - (الألف للندبة أو الاستغاثة أو التعجب) :

وهي تلك التي تلي النداء الندوب ، أو المستغاث ، أو التعجب
منه ، نحو : « وا ولدا - يا زيدا - يا روعتا ! » .

ط - (الالف بدل من نون التوكيد) :

وهي تلك التي تأتي بدلاً من نون التوكيد الخفيفة عند الوقف ،
كقول الأعشى :

ولا تبعد الشيطان ، والله فاعبدا

ي - (الالف للاطلاق) :

وهي التي يؤتى بها لاطلاق القافية المفتوحة ، أي لمد الصوت بها ،
كقول المتنبي :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته

وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

ك - (الالف علامة رفع) :

ويكون ذلك في المثنى والملاحق به ، نحو : « جاء رجلان اثنان » .

ل - (الالف علامة نصب) :

ويكون ذلك في الاسماء الخمسة ، نحو : « رأيت أباك » .

م - (الالف فارقة) :

وهي التي يؤتى بها بعد واو الجماعة تفرقة بينها وبين الواو العاطفة ،
نحو : « الرجال قاموا » . وهذه الألف تكتب ولا تلفظ (١) .

(١) ليست كل هذه الألفات مما يدخل في مفهوم « الأداة النحوية » .
وإنما ذكرناها لأن المرين قد اعتادوا - إذا صادفوها في الكلام - أن يربوها .
وهول « يربوها » أي يسوها ، لا أن هذه الألفات محلاً من الاعراب ، إذ
كلها لا محل لها من الاعراب ما عدا الألف التي هي ضمير الاثنين . وقد أشرنا إلى
أن محلها الرفع على الفاعلية ، أو على نيابة الفاعلية .

[آ]

حرف لنداء البعيد ، نحو : « آ زيد » .

[أَجَلَ]

حرف جواب مثل نعم . ولا عمل له .

استعمالاته :

١ - يكون تصديقاً للمخبر . يقال لك : « جاء زيد » فتجيب مصداقاً : « أجل » .

٢ - ويكون وعداً للطالب . يقال لك : « أعطني ديناراً » فتقول : « أجل » .

٣ - ويكون اعلماً للمستخبر . يقال لك : « هل جاء زيد ؟ » فتقول : « أجل » .

[أَوْفَى]

اسم فعل مضارع بمعنى « اكره » أو « أنكره » .

[أَوْزَى]

اسم الزمان الماضي .

استعمالاته :

١ - يقع ظرفاً ، وهذا هو الغالب ، كقوله تعالى : « فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا » ، فهو في الآية في محل نصب على الظرفية الزمانية ، متعلق بنصره .

٢ - ويقع مفعولاً به ، كقوله تعالى : « واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم » .

٣ - ويقع بدلاً من المفعول به ، كقوله تعالى : « واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً » ، فهو في الآية بدل من « مريم » .

٤ - ويقع مضافاً إليه بعد اسم زمانٍ صالح للاستثناء عنه ، نحو : « يومئذ - عندئذ - بعدئذ ... الخ » ، أو غير صالح للاستثناء ، كقوله تعالى : « ربنا لا تزعج قلوبنا بعد إذ هديتنا » . فهو في الآية والامثلة في محل جر بالاضافة .

وتتضمن « إذ » معاني أخرى غير الظرفية ، فيختلف النحاة في إعرابها : فمنهم من يقيها على ظرفيتها ، ومنهم من يجد لها إعراباً آخر :

١ - (ضربت زيدا إذ أساء) : تضمنت هنا معنى التعليل ، فقال قوم : هي حرف تعليل لا عمل له ، والجملة بعده مستأنفة .

٢ - (بينا أنا جالس إذ أقبل زيد) : أفادت هنا المفاجأة ، فقال قوم : هي حرف للمفاجأة لا عمل له ، وقال آخرون : هي ظرف مكان ، وقال غيرهم : هي حرف توكيد زائد .

٣ - (وإذ قال ربك للملائكة) : قال قوم : هي حرف تحقيق هنا ، وفي كل الآيات المصدرة بها .

أحكامه :

١ - يلزم « إذ » الاضافة إلى جملة ، إما اسمية ، كقوله تعالى : « واذكروا إذ أنتم قليل » ، وأما فعلية ضلها ماضٍ لفظاً ومعنى ، كقوله

تعالى : « وإذ قال ربك للملائكة » ، أو فعلية فعلها ماضٍ معنى لا لفظاً ، كقوله تعالى : « وإذ يرفع إبراهيم القواعد » .

٢ - وقد يحذف أحد شطري الجملة بعدها ، فلا يعني ذلك أنها مضافة إلى الفرد ، ومنه قول الأخطل :

كانت منازل الألف عهدتهم

إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا

والقدير : إذ نحن متلفون ... وإذ ذاك كائنٌ .

[إذا]

آ - (ظرف الزمان) :

وذلك في نحو قولك : « سأتيتك إذا طلعت الشمس » ، فإذا ظرف متعلق بأتيتك .

أحكامها :

١ - تنجم « إذا » الإضافة إلى الجملة الفعلية ، نحو : « إذا جاء زيد فأكرمه » .

٢ - إذا جاء بعدها مرفوع فهو فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، نحو : « إذا زيد جاء فأكرمه » ، ولا يجوز اعتباره مبتدأ لما قلنا في الحكم الأول من أنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية .

٣ - ولهذا السبب أيضاً لا يجوز بعدها إلا النصب على الاشتغال حين يتقدم المفعول ، نحو : « إذا زيداً رأيته فسلم عليه » .

٤ - تتضمن « إذا » معنى الشرط فلا تجزم إلا في الشعر خاصة ،

كقول عبد القيس بن خفاف :

إستنن ما أغناك ربك بالتي وإذا تصبك خصامة فجمل

٥ - تكثر زيادة « ما » بعدها ، نحو : « إذا ما رأيت زيدا فسلم عليه » .

٦ - إذا تضمنت « إذا » معنى الشرط ففي متعلقها مذهبان ، أحدهما يعلقها بالجواب ، ويجعلها مضافة إلى جملة الشرط ، وثانيها يعلقها بجملة الشرط ، فلا تكون عنده مضافة إلى شيء .

ب - (« إذا » فجائية) :

وهي التي في نحو قولك : « خرجت فاذا زيد واقف » .

واختلف النحاة في إعرابها :

١ - قال الأخفش : هي حرف للفجأة لا عمل له .

٢ - وقال البرد : هي ظرف مكان ، والتقدير : « خرجت فزيد واقف في الحضرة » .

٣ - وقال الزجاج : هي ظرف زمان ، والتقدير : « خرجت فزيد واقف وقت خروجي » .

وعلى القول بالظرفية المكانية أو الزمانية ، تكون متعلقة بالخبر « واقف » ، فإن لم يذكر الخبر ، كما في نحو قولك : « خرجت فاذا زيد » ، فهي متعلقة بخبر مخوف تقديره : مستقر .

وتقول العرب : « خرجت فاذا زيد واقفا » ، فالخبر في هذه الصورة مخوف ، و « واقفا » حال .

ومن « إذا » الفجائية ، تلك التي تأتي مكان الفاء الرابطة لجواب .

الشرط ، كقوله تعالى : « ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون » .

[اذما]

مركبة من « إذ » و « ما » . وقد اختلف فيها النحاة : فذهب سيويه إلى أنها أصبحت بعد التركيب حرفاً للشرط بمنزلة « ان » ، معي وعملاً ، وذهب البرد وابن السراج والفارسي إلى أنها باقية على ظرفيتها ، وأن « ما » زائدة بعدها كزيادتها بعد « إذا » الشرطية . هذا ، والجزم بـ « إذما » قليل .

[اذن]

حرف جواب ينصب المضارع بشروط : أن يتصدر ، ثم أن يليه المضارع الذي معناه الاستقبال ، ثم ألا يفصل بينه وبينه فاصل ، إلا أن يكون الفاصل ظرفاً ، أو مجروراً ، أو قسماً ، أو حرف « لا » ، أو منادى ، نحو قولك لمن قال لك : سأزورك : « إذن أكرمك - إذن غداً أكرمك - إذن والله أكرمك - إذن لا أخيب ظنك - إذن يا عبد الله أكرمك » . والاكثر إهمالها عند وجود الفاصل .

وفي الوقف عليها مذهبان : أحدهما يقف عليها بالألف تشبيهاً لنونها بتووين المنصوب ، وهؤلاء يكتبونها « إذا » . والآخر يقف عليها بالنون . وهؤلاء يكتبونها بالنون « إذن » .

وأكثر استعمالها أن تقع جواباً لـ « إن » ، أو « لو » ، كقول كثير :

لئن عاد لي عبد العزيز بثلبي
وأمكنني منها إذن لا أقبلها
وقول قُرَيْطِ بْنِ أَتَيْفٍ :

لو كنت من مازن لم تستبح إلي
 بنو القبيطة من ذهل بين شيبانا
 إذن لقام بنصري معشر خشن
 عند الحفيظة إن ذو لوثه لانا

[أُرَيْتَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أخبرني » ، نحو : « أُرَيْتَ لو جاء زيدٌ
 فمادا تصنعُ ؟ » أي : أخبرني لو جاء ...

والتاء فيه ليست ضميراً فاعلاً ، إنما هي حرف خطاب ، وذلك لأن
 أسماء الأفعال أسماء ، والتاء لا تتصل بالأسماء . أما فاعله - باعتبار أنه
 اسم فعل - فضمير مستتر فيه تقديره « أنت » . وهذه التاء تنصرف
 بحسب المخاطب ، فنقول للمؤنثة « أُرَيْتِ » ، وللمثنى « أُرَيْتَا » وللجمع
 المذكر « أُرَيْتُمْ » وللجمع المؤنث « أُرَيْتُنَّ » . ومنه قوله تعالى : « قل
 أُرَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَأْوَكُمْ غُورًا فَمِنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ؟ » أي : أخبروني إن
 أصبح ...

وقد ثبت تأؤه على هيئة المفرد المذكر ، وعندئذٍ تلحقه الكاف من
 أجل الخطاب ، فيقال : أُرَيْتَكَ ، أُرَيْتَكَ ، أُرَيْتَكَا ، أُرَيْتَكُمْ ،
 أُرَيْتُكُنَّ . وبين سيويه والفراء خلاف في إعراب كل من التاء والكاف .
 (انظر ذلك في التنى - حرف الكاف) .

[اِسْ]

اسم صوت لجزر النعم .

لغة في « وشكان » . (انظر وشكان) .

اسم فعل مضارع بمعنى « أتضجر » .

وفيه لغات ، هي : أَفْءُ - أَفْءٌ - أَفٍ - أَفًا - أَفٌّ - أَفٍّ -
أَفٍّ - أَفٍّ - أَمِّي (بالامالة) - أَفٍّ - أَفَّةً - .

لغة في د أف ، (انظر اف) .

آ - (اسم موصول بمعنى الذي) :

وهي الداخلة على الظرف في قول الشاعر :

من لا يزال شاكراً على النعمة فهو حرٌّ بعيشة ذاتِ سعة.

أي : شاكراً على الذي معه .

وعلى الجملة الاسمية ، كما في قول الشاعر :

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد

أي : من القوم الذين رسول الله منهم .

وعلى الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع ، كما في قول الشاعر قرط

بنِ ہلال :

يقول الخنّى وابنص المجهر ناطقاً
إلى رننا صوت الحمار اليُجَدِّعُ
أي : صوت الحمار الذي يجددع .

وعلى أسماء الماعلين والمفولين ، إذا كانت هذه الأسماء عاملة ،
نحو : « جاء الضارب زيداً » ، أي : الذي سيضربُ زيداً .

وأما الداخلة على الظرف ، فالظرف متعلق بجملة الصلة المخنوفة .
والتقدير : من لا يزال شاكراً على الذي هو كائن معه . وجملة الصلة
المخنوفة صلة لها . وأما الداخلة على الجملة الاسمية والفعلية ، فالجملة المذكورة
صلتها . وأما الداخلة على اسم الفاعل أو المفعول ، فالاسم وحده صلتها .
وليس له محل من الأعراب ، إنما الأعراب لـ « ال » وحدها . ففي
قولك « جاء الضاربُ زيداً » تكون « ال » فاعلاً لجاء ، أما الضمة التي
على « ضارب » فهي الضمة التي كان يجب ظهورها على « ال » باعتبارها
فاعلاً ، ولكن لما كانت مبنية لا تقبل الحركات ، ألقت حركتها على صلتها
« ضارب » .

وقد مثل ذلك إذا ظهرت على صلتها الفتحة أو الكسرة كما في
قولك : « رأيت الضاربَ زيداً » ومررت بالضاربِ زيداً (١) .

ب - (حرف تعريف) :

وهذه نوعان : عهدية وجنسية (٢) ، وكل منها ثلاثة أقسام :

١ - « ال » لا يجر هذا الكتاب العديد ، بل يعتبر الداخلة على
« ال » حرف تعريف ، والاسم الذي يسبقها هو العرب ينسب الوامل
السابقة له .

(٢) « العهدية » معناها العريضة . وهي قيد ما تدخل عليه تعريفاً —

١ - « ال » للمبد الذكري : أي للتعريف الذكري . وذلك بأن يذكر اسم ليس فيه « ال » ثم يذكر مرة ثانية مصحوباً بـ « ال » فيكون تعريفها له نتيجة ذكره سابقاً ، كقوله تعالى : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ، فعصى فرعون الرسول » ، أي : عصى فرعون هذا الرسول المذكور سابقاً .

٢ - « ال » للمبد الذهني : وهي تلك التي تدخل على اسم معهود ، أي معروف ذهنياً ، كأن يكون صاحب الاسم بما هو معروف لدى المخاطب بحيث إذا ذكر اسمه انصرف ذهن المخاطب إليه ، وذلك كقولك لأحد الطلاب : « جاء المدير » .

٣ - « ال » للمبد الحضورى : وهي الداخلة على اسم معهود ، أي معروف بسبب حضوره أمام المخاطب ، وذلك كقولك لطالب يترك كتابه : « لا تمزق الكتاب » . ومن هذا النوع تلك الداخلة على الاسم الذي بعد اسم الإشارة ، نحو : « جاني هذا الرجل » ، والداخلة على الاسم المنادى بعد « أيها » ، نحو : « يا أيها الرجل » ، والداخلة على الاسم الذي بعد « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فإذا الأسد » ، والداخلة على اسم الزمان الحاضر ، كقوله تعالى : « اليوم أكلت لكم دينكم » .

٤ - « ال » جنسية لاستغراق الافراد : وهي التي يجوز إحلال « كل » محلها على الحقيقة ، كقوله تعالى : « وخلق الانسان ضعيفا » ، إذ المعنى : وخلق كل إنسان ضعيفاً .

→ في اللفظ والمعنى . وأما الجنسية فلا عهد ما يتخل عليه إلا تعريفاً في اللفظ فقط ، أما في المعنى فيظل نكرة . لذا يصح في الجملة منه أن تكون حالاً منه أو متناً له .

٥ - « ال » جنسية لاستغراق خصائص الأفراد : وهي التي يمكن إحلال « كل » محلها على سبيل المجاز ، نحو : « زيد هو الرجلُ علماً » ، إذ المعنى : زيد هو كل الرجال علماً ، أي : اجتمعت فيه كل صفات الرجال الحسنة في العلم .

٦ - « ال » جنسية لتعريف الماهية : وهي التي لا يمكن وضع « كل » موضعها لا على سبيل الحقيقة ، ولا على سبيل المجاز ، وذلك نحو : « لا أشرب الخمر » .

ج - (زائدة) :

وهي التي لا تفيد مصحوبها تعريفاً ، لا في اللفظ كالجنسية ، ولا في المعنى كالمهدية . ولها نوعان :

١ - « ال » زائدة لازمة : وهي الداخلة على الأسماء الموصولة ، نحو : « الذي - التي - الذين - اللذين - اللتين - اللاتي » ، واللازمة لبعض الأعلام ملازمة دائمة ، نحو « اللات - الغزى - النضر - النعمان - السمومل - المدينة المنورة - البيت الحرام ... الخ » .

٢ - « ال » زائدة غير لازمة : وهي الداخلة على بعض الأعلام المنقولة ، وليست ملازمة لها ، نحو « وليد - الوليد ، حارث - الحارث ، أمين - الأمين ... الخ » ، ومنها الداخلة لضرورة شعرية على بعض الأعلام التي لا قبلها ، كقول الرماح بن ميادة :

رأيت الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً

شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهلته

الشاهد فيه قوله « اليزيد » .

ومنها الداخلة على الحال ، نحو : « ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ » ،
وعلى التمييز كقول الشاعر :

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجْهَنَا
صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو
وذلك لأن الحال والتمييز لا يكونان إلا نكرتين ، فتكون « ال »
إذا دخلت عليها زائدة .

د - (حرف استفهام) :

وذلك كقولك : « أَلْ جَاءَ زَيْدٌ ؟ » . وهذه هي « هاء » نفسها
أبدلت هاؤها همزة .

[أَل]

آ - (حرف استفتاح) :

وتأتي في صدور الجمل دالة على تحقق ما بعدها ، كقوله تعالى :
« أَلَا إِنَّهُمْ مِنَ الشَّفَاءِ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ » ، وقوله : « أَلَا إِنَّ
أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » .
وهي حرف عاطل لا عمل له .

ب - (مركبة من الهمزة و « لا ») :

أي من همزة الاستفهام ، و « لا » النافية للجنس . وهذه تعمل
عمل الحروف المشبهة بالفعل . ولها ثلاثة معانٍ :

١ - التوبيخ والانكار : كقول الشاعر :

ألا ارعواءَ لمن ولئت شيبتهُ
وَأَذَنْتَ بِمَشِيبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ ؟ ! (١)

٢ - التمني : كقول الشاعر :

ألا عمرَ ولي مستطاعَ رجوعه
فِرَابَ ما أثأتَ يَدُ الغلات ؟ ! (٢)

٣ - الاستفهام الحقيقي : كقول قيس بن اللوح :

ألا صطارَ لسلى أم لها جلدُ
إذا أَلَاقي الذي لاقاه أمثالي ؟

ج - (حرف عرض ومحضيض) :

والعرض طلب بليّن ، والتحضيض طلب بحيث . ويختص « ألا »
هذه بالجملة الفعلية ، كقوله تعالى . « ألا تحبون أن يغفر الله لكم » .
وعند التحقيق تنحل « ألا » ، هذه إلى همزة استفهام ، مع « لا » النافية .

[أَلَا]

٢ - (حرف محضيض) :

لا عمل له . ويختص بالجل الجملة الفعلية كسائر أدوات التحضيض ،
نحو : « ألا زرتنا ! » .

(١) فالهمزة للاستفهام التويخي ، و « لا » نافية للجنس ، و « ارعواء »
اسمها مبني على الفتح في محل نصب ، والخبر عذوف تعلق به الجار والمجرور « لمن » .
(٢) أثأت : أفسدت . وإذا جاءت « ألا » لمحي التمني فلا خبر لها لفظاً
ولا تديراً . بل تكفي باسمها ، وصكون منها ومنه كلام تام .

حرف الألف

ب - (مركبة من « ان » و « لا ») :

أي من « أن » الناصبة للمضارع ، و « لا » النافية ، نحو :
« أريدُ ألا أسافر » . فأسافر منصوب بأن المدغمة في « لا » . ومنهم
من لا يدغمها في الكتابة ، فيكتبها منفصلة هكذا : « أريد أن لا أسافر »
ولا مشكلة عندئذٍ .

[اللام]

آ - (حرف استثناء) :

وذلك في نحو قولك : « جاء الطلابُ إلا خالدًا » .

ب - (أداة حصر) :

وذلك في الاستثناء المفرغ خاصة ، نحو : « ما جاء زيد إلا راكبًا » .

ج - (مركبة من « ان » و « لا ») :

أي من « إن » الشرطية ، و « ولا » النافية ، كقوله تعالى :
« إلا تنصروه فقد نصره الله » ، أي : إن لا تنصروه ..

د - (وصفية) :

وهي التي تتركب مع الاسم الذي بعدها لتكوين كلمة واحدة تقع
صفة لما قبلها ، وتكون عندئذ بمنزلة « غير » التي يوصف بها . (راجع
مبحث الاستثناء) .

واشترط النحاة لها ثلاثة شروط : أن يكون موصوفها جمعا ، ثم
أن يكون منكرًا ، ثم أن تقع في كلام يصبح فيه الاستثناء ، نحو :
« جاءنا رجالٌ إلا زيدٌ » . قال رجال - كما ترى - جمع ، ثم هو منكر ،

ثم ان الكلام يمكن تحويله إلى تركيب استثناء فيقال : « جاءنا رجالٌ إلا زيداً » .

ثم اختلف النحاة في الشروط والاعراب . فأما سيبويه فلم يشترط لها شيئاً ، ومثل لها بمثال ليس فيه واحد من هذه الشروط ، وهو قوله : « لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لقلنا » . وأما ابن الحاجب فاشتراط عكس شرطهم ، وهو ألا يكون الكلام صالحاً للاستثناء ، وذلك كقوله تعالى : « لو كان فيها آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا » ، إذ لو قيلَ هذا الكلام الاستثناء لفسد معناه ، لأنه يصير عندئذٍ : لو كان فيها آلهةٌ ليس بينهم الله لفسدتا ، ويترتب عليه أنه لو وجد فيها آلهةٌ بينهم الله لم تقسدا . وهذا كلام فاسد لأنه كفر حقيقي .

فأما في الاعراب فقال بعضهم : « إلا » وحدها هي اسم في محل رفع صفة لما قبلها (لرجال في المثال الأول ، ولرجل في مثال سيبويه ، والآلة في الآية الكريمة) ، وهي مضافة ، والاسم الذي بعدها مضاف اليه . ولكن لما كانت « إلا » هذه الاسمية تشبه « الا » الحرفية الاستثنائية في لفظها ، بنيت على السكون مثلها ، فأما حركتها التي تستحقها بحكم وقوعها صفة ، فقد ألقيت على المضاف اليه بعدها ، وعلى ذلك يكون « زيد » في المثال الأول ومثال سيبويه ، و « الله » في الآية الكريمة ، مضافاً إليها مرفوعين لفظاً ، مجرورين محلاً .

ورأى آخرون - ورأيهم أسهل - أن تكون هي وما بعدها كلمة واحدة يوصف بها ، وعلى هذا يكون « الا زيدٌ » صفةً لرجل ، و « الا الله » صفةً لآلهة .

[الى] :

آ - (حرف جر أصلي) :

وله سبعة معانٍ :

١ - انتهاء الغاية الزمانية : كقوله تعالى : « ثم آتوا الصيامَ إلى الليلِ » ، أو انتهاء الغاية المكانية ، نحو قوله تعالى : « من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » .

٢ - المية : نحو : « الذَّودُ إلى النودِ إيلٌ » . أي : النود مع النود ايلٌ (١) .

٣ - التبيين : وهي الداخلة على ما هو فاعل في المعنى بمد فعل تعجب أو اسم تفضيل مما يعني حباً أو بغضاً ، كقوله تعالى : « ربِّ ! السجنُ أحبُّ إليَّ » مما يدعوني إليه ، « إذ الياء في « إلي » هي فاعل « الحب » في المعنى .

٤ - مرادفة اللام : كقوله تعالى : « والأمر إليك فأظري ماذا تأمرين » ، إذ المعنى : « الأمر لك » . وقال بعضهم : بل هي هنا لاتهاء النابة ، وتقدير الآية : الأمر متته إليك .

٥ - مرادفة « في » : كقول النابغة الذبياني :

فلا تثرُ كَنِّي بالوعيدِ كَأَنِّي

إلى الناس مطليُّ به القارُ أجربُ

أي : كَأَنِّي في الناس أجربُ .

٦ - مرادفة « من » : كقول عمرو بن أحرر الباهلي يصف ناقته :
نقول ، وقد عاليتُ بالكُورِ فوقها :
أيسقى فلا يروى إليَّ ابن أحرر ؟

أي : فلا يروى مني .

(١) الذود من الابل : ما كان بين الثلاثة والشرة .

٧ - مرادفة « عند » : كقول أبي كبير الهذلي :

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره

أشهى إليّ من الرحيق السلسل

أي : أشهى عندي من الرحيق .

ب - (حرف جر زائد) :

قال بذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم : « فاجعل أقيدة من الناس تهوى اليهم » ، أي : تهوأم . وعلى ذلك فمجرورها مفعول به مجرور لفظاً منصوب محلاً .

[اليك]

اسم فعل أمر بمعنى « تنح » ، نحو : « اليك عني » .

[أم]

آ - (حرف عطف) :

ولا تكون كذلك إلا إذا سبقت بهمزة التنوين ، كقوله تعالى : « إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون » ، أو بهمزة يطلب بها و بـ « أم » التعيين ، نحو : « أريد عندك أم عمرو ؟ » .

إلا أن التي بعد همزة التنوين تختلف عن التي بعد همزة التعيين في أمرين : أولهما : أن الكلام مع الأولى خبر لا استفهام ، فلذا لا يستحق جواباً ، أما الثانية فالكلام معها استفهام على حقيقته ، لذا فهو محتاج إلى جواب . الثاني : أن الأولى لا تكون إلا بين جملتين في تأويل المفردين ،

إذ التقدير في الآية : سواءٌ عليهم أنذارك وعدم أنذارك ، أما الثانية فتقع بين المفردين الصريحين - كما رأينا في المثال - ، وتقع بين الجملتين ، لكن لا على تأويلها بالمفردين ، وذلك نحو قوله تعالى : « أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ؟ » . والنتيجة لكل ذلك أن « ام » التي بدهمزة التسوية لا تعطف إلا مصدرًا مؤولاً على مصدر مؤول ، وأن « ام » التي بعد همزة التسوية الاستفهام الحقيقي تستطيع أن تعطف المفرد على المفرد والجمله على الجملة .

هذا ، وتسمى « ام » العاطفة بـ « ام » المتصلة ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً معادلةً ، لأنها تعادل الهمزة في إفادة معنى التسوية ، إن كانت الهمزة للتسوية ، وفي إفادة معنى الاستفهام ، إن كانت الهمزة للاستفهام ، بمعنى أنها تعطي لمطوقها الذي هو بعدها نفس المعنى الذي تعطيه الهمزة لما دخلت عليه .

ويحوز حذف « ام » المتصلة العاطفة مع مطوقها إذا دل الكلام عليها ، كقول أبي ذؤيب الهذلي :

عطاني إلهـ القلبُ ، إني لأمره

سميعٌ ، فما أدري : أرشدني طلابها

والتقدير : أرشدني أم غني ؟

ب - (حرف إضراب) :

وهذه ليست عاطفة ، بل هي إضراب واستئناف بمعنى « بل » ، ولا تقع بعدها إلا جملة مستأنفة .

والحال التي تقع فيها ثلاثة :

١ - بعد الخبر المحض ، نحو : « جاء زيدٌ » ، أم جاء عمرو » ،

أي : بل جاء عمرو . ومنه قوله تعالى : « تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ، أم يقولون اقراء » ، أي : بل يقولون اقراء .

٢ - بعد همزة لا يقصد بها التسوية ، ولا الاستفهام الحقيقي ، بل يقصد بها الاستفهام الإنكاري أو الإبطالي أو غيرهما ، كقوله تعالى : « ألهم أرجلهم يمشون بها ، أم لهم أيدي يطشون بها » ، إذ المعنى : ليست لهم أرجلهم يمشون بها ، بل لهم أيدي يطشون بها .

٣ - بعد استفهام ، ولكنه بنير الهمزة ، كقوله تعالى : « هل يستوي الأعمى والبصير » ، أم هل تستوي الظلمات والنور ؟ . أي : بل هل تستوي الظلمات والنور ؟

وإذا وقع بعد « أم » التي لمعنى الاضراب مفرد ، فليس معنى ذلك أنها عاطفة له ، لأنها - كما قلنا - حرف استئناف لا عمل له ، وعند ذلك لا بد من تقدير ما يصير المفرد معه جملة استئنافية لا محل لها من الاعراب ، وذلك كقولهم : « إنها لايل » ، أم شاء ؟ . والتقدير : بل أهي شاء ؟

هذا ، وتسمى « أم » التي لمعنى الاضراب بـ « أم » المنقطعة ، وذلك لأن ما بعدها منقطع عما قبلها ، وليس معطوفاً عليه ، بل هو مستأنف .

والمعنى الذي تأتي له « أم » المنقطعة هو الاضراب وحده تارة ، بحيث يصح وضع « بل » وحدها مكانها ، نحو : « سأتيك غداً » ، أم تعال أنت إلي » ، إذ يمكن القول : « بل تعال أنت إلي » ، ثم الاضراب ومعه استفهام إنكاري أو طلي ، بحيث لا يصح إحلال « بل » وحدها في محلها ، بل لا بد مع « بل » من حرف استفهام حتى يستقيم المعنى ،

فمن النوع الأول - أي الاضراب مع الاستفهام الانكاري - قوله تعالى :
 « أم له البناتُ ولكمُ البنونَ » ، إذ التقدير : بل آلهُ البناتُ ولكمُ
 البنونُ ؟ فلو حذفت من التقدير همزة الاستفهام قللت : بل له البناتُ
 ولكمُ البنونَ ، لاستحال المعنى . ومن الثاني - أي الاضراب مع الاستفهام
 الطلي (١) - قولك : « هل جاء زيد أم جاء عمرو ؟ » ، إذ التقدير :
 بل هل جاء عمرو ؟ فلو حذفت من التقدير كلمة « هل » لانقلب الكلام
 إلى غير معناه ، أي لأصبح خبراً بعد أن كان استفهاماً .

ج - (حرف تعريف) :

وهذه خاصة بلسة اليمن ، ومنه الحديث الشريف : « ليس من
 اميرٍ امصيامٍ في امسقر » ، أي : ليس من البرِ الصيامُ في السفر .

[أما]

حرف استفتاح بمنزلة « ألا » ، وتكرر قبل القسم ، نحو : « أما
 والله لأكرمَنَّكَ » . ومنه قول أبي صخر الهذلي :

أما والذي أبكى وأصحك ، والذي
 أماتَ وأجيا ، والذي أمره الأمر
 لقد تركني أحسدُ الوحش أن أرى
 أليفين منها لا يروعهما الدهرُ

(١) الاستفهام الطلي : هو الذي يطلب به العلم ، أي يطلب به الاخبار
 عما هو مستفهم عنه .

[أَمَّا]

حرف شرط وتفصيل وتوكيد لا عمل له ، نحو : « خذ هذين الكتابين : فأما الأول ، فأعطه زيدا ، وأما الثاني فأعطه عمرا » .

وقد تبدل ميمها الأولى ياءً للتخفيف ، كقول عمر بن أبي ربيعة :
رَأَتْ رجلاً أَيَّما إِذا الشمسُ عَارَضَتْ
فَيَضْحَكِي ، وَأَيَّما بالشيءِ فَيَخْضَرُ

فأما تسميتها بحرف شرط ، فللزوم الفاء جوابها ، وأما كونها للتفصيل ، فلأن غالب أحوالها أن تكون له ، وأما كونها للتوكيد فلأن الجملة معها أقوى منها بغيرها ، تقول : « زيد ذاهب » ، فإذا أردت كلاماً أقوى من ذلك قلت : « أما زيد فذاهب » .

فإذا جاءت للتفصيل لم يكن من الضروري تكرارها ، بل قد يستغنى بذكر أحد القسمين عن الآخر ، كقوله تعالى : « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آياتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ » ، فأما الذين في قلوبهم زيغٌ فَسَيَتَّبِعُونَ ما تَشَابَهَ منه ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ . أي : وأما غيرهم فيؤمنون به ويكون معناه إلى ربهم .

ولا بدء لـ « أمّا » من فاصل بينها وبين الفاء . ويفصل بأحد ستة :

- ١ - بالابتداء ، نحو : « أمّا زيدٌ فذاهب » .
- ٢ - بالخبر ، نحو : « أمّا في الدار فزيد » .
- ٣ - بجملة الشرط ، نحو : « أمّا إن جاء زيدٌ فأكرمه » .
- ٤ - بفعول الجواب ، نحو : « فأما اليتيم فلا تقهر » .
- ٥ - باسم منصوب على الاشتغال بفعل محذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : « أمّا زيدا فاضربه » . ويجب في هذه الصورة تقدير الفعل

المخنوف بعد الفاء لا قبل التنصوب ، لأن « أما » تعتبر بحكم الفعل ، كما سنرى بعد قليل ، ولا يدخل فعل على فعل .

٦ - بظرف معمول لـ « أمّا » ، نحو : « أمّا اليومَ فاني ذاهبٌ »
و « أمّا في الدار فإن زيدا جالسٌ » . ولا يمكن اعتبار خبر « إن »
هو العامل في الظرف ، لأن خبر « ان » لا يتقدم عليها ، فكذلك
معموله ، فلم يبقَ غير أن يكون هذا الظرف معمولاً لـ « أمّا » .
وخالف في ذلك المبرد والفراء وابن درستويه فأجازوا أن يكون الظرف
معمولاً لخبر « إن » .

قلنا : « أمّا » حرف شرط . فأين جملتا الشرط ؟ أليس الشرط
يحتاج إلى جملتين ؟ وفي الجواب عن هذا السؤال قيل : « أمّا » وحدها
بمنزلة جملة الشرط ، لأنها على تأويل : « ما يمكن من شيء » .

إذن فقولك : « أمّا زيد فذاهب » ، يساوي : « ما يمكن من
شيء فزيد ذاهب » ، وعلى هذا تكون « اما » هي أداة الشرط وهي فعل
الشرط ، ولهذا السبب يتعلق بها الظرف كما رأينا قبل قليل .

[أمّا]

حرف ينطب استعماله مكرراً نحو : « جاء إما زيد وإما عمرو » .

وقد اختلف النحاة في أمر الثانية منها ، فذهب قوم إلى أنها حرف
عطف ، وإن الواو التي معها زائدة . وقال آخرون : بل العاطف هو
الواو ، و « اما » لا عمل لها .

واما « إمّا » الأولى فقد اعتنوا على أنها غير عاطفة ، لأنها تأتي

في أول الكلام وليس قبلها ما يمكن المطف عليه ، ولأنها قد تعرض بين العامل ومعموله ، كما اعترضت في المثال بين الفعل والفاعل .

وعلى كل فإن الماعني التي تأتي لها « إما » خمسة ، وهي نفسها الماعني التي تأتي لها « أو » . فأعرابها إذن أن يقال فيها : إنها حرف لكذا من الماعني الخمسة .

معانيها :

١ - الشك : نحو : « جاءني إما زيد وإما عمرو » . إذا لم تعلم الجائي منها .

٢ - الابهام : نحو : « سيأتيك إما زيد وإما عمرو » . إذا كنت تعلم الآتي ولكنك لا تريد أن يعلمه المخاطب .

٣ - التخيير : كقوله تعالى : « إما أن تمذب وإما أن تتخذَ فيهم حسناً » .

٤ - الإباحة : نحو : « اقرأ إما قصة وإما ديواناً » .

٥ - التفصيل : نحو : « الكلمة : إما اسم وإما فعل وإما حرف » .

وقد يستغنى عن « إما » الثانية بذكر ما يعني عنها ، نحو : « إما أن تكلم بخير ، وإلا فاسكت » . ومنه قول المثقب العبدى :

فأما أن تكونَ أخي بصدق فأعرفَ منك غثي من سميني
وإلا فاطرِحي واتخذني عدواً أتقيك وتتقيني

وقد لا تصاحب « اما » الثانية الواو ، كقول معبد بن قرط يدعو على أمه بالوت :

يا ليتما أمنا شالت نعامها أيها إلى جنة أيها إلى نار

وترى في البيت شاهداً آخر على إبدال ميمها الأولى ياء للتخفيف ،
ثم على فتح همزتها .

[أَمَّاكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « تقدم » :

[آمِني]

اسم فعل أمر بمعنى « استجب » .

[أَنْ]

آ - (ضمير منفصل) :

وهي تلك الموجودة في الضمائر : « أنت - أنتِ - أنتم - أنتم -
أنن » . وهذا أحد رأيين في المسألة ، وعليه تكون الاء حرف خطاب .
والرأي الثاني أن الضمير هو كل الحروف الملقوطة .

ب - (حرف مصدرى) :

وهي الداخلة على الإفعال المتصرف ، ماضية كانت ، أم مضارعة ،
أم أمرية ، فمثال دخولها على الماضي : « سافرت بعد أن غربت الشمس » ،
ومثال دخولها على المضارع : « سأتيك بعد أن تغرب الشمس » ، ومثال
دخولها على فعل الأمر : « كتبت إليه بأن قم » .

وهي في كل ذلك مؤولة مع ما بعدها بالمصدر ، والجملة بعدها صلة
لها لا محل لها من الإعراب . ثم إن مصدرها المؤول يقع مواقع إعرابية
مختلفة : فيكون مبتدأ ، كقوله تعالى : « وأن تصوموا خير لكم » ،
والتقدير : الصيام خير لكم ، ويكون فاعلاً ، نحو : « يسرنى أن تنجح »

والتقدير يسرني نجاحك ، ويكون مفعولاً به ، نحو : « أريد أن أسافر » ،
والتقدير : أريد السفر ، ويكون مجروراً بإضافة ، نحو : « سأتيك بعد
أن تقرب الشمس » ، والتقدير : سأتيك بعد غروب الشمس ، ويأتي
مجروراً بالحرف ، نحو : « كتبت اليه بأن قم » ، والتقدير : كتبت اليه
بالقيام .

وحذف الجار قبلها قياسي ، نحو : « عجبت أن تسافر » . أي :
عجبت من أن تسافر . واختلف النحاة في اعراب المصدر عند حذف
الجار ، فقال قوم : هو في محل نصب بنزع الخافض ، وقال آخرون :
بل هو في محل جر على تقدير الحرف الجار موجوداً ، ثم يتعلق الجار
والمجرور بما قبلها .

وإذا دخلت « أن » هذه على المضارع نصبته ، أما إن دخلت على
غيره فلا عمل لها . لكن سبكتها للجملة التي بعدها بالمصدر ملازم لها في
كل أحوالها .

والذي يميز « أن » هذه من « أن » المخففة هو أن الأولى لا
تكون إلا بعد لفظ دال على غير اليقين ، نحو : « أريد أن - أحب أن
- آمل أن ... الخ » ، أما الثانية فسنراها في الفقرة التالية :

ج - (مخففة من أن) :

وهذه لا تقع إلا بعد فعل دال على اليقين ، نحو : « علمت أن
ستسافر » . وهي مثل سابقها : أي حرف مصدري . ثم اختلفوا في
عملها ، فقال قوم : هي عاملة في حالة التخفيف كما كانت عاملة في حالة
التشديد ، أي هي ناصبة للاسم رافعة للخبر ، ولكن اسمها وهي مخففة يجب
فيه أن يكون ضمير شأن مخنوقاً ، وربما ثبت كقول الشاعر :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبتخل وأنت صديق
كما يجب في خبرها أن يكون جملة .
وقال آخرون : بل هي مهمة ، ولا عمل لها إلا سببك الجملة
بعدها بمصدر . (أنظر مبحث الحروف المشبهة بالفعل) .

د - (حرف تفسير) :

- قال به بعضهم ، واشتروا لذلك ثلاثة شروط :
- ١ - أن تقع بين جملتين : فإن وقع قبلها المفرد فليست تفسيرية ،
كقوله تعالى : « وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » ، فهذه
مصدرية ، والمصدر المؤول خبر للبند « آخر » .
 - ٢ - أن يكون في الجملة السابقة معنى القول دون حروفه ، كقوله
تعالى : « وانطلق اللاء منهم أن امشوا » ، إذ معنى الانطلاق هنا انطلاق
اللسنة بالقول . فإن كان في الجملة السابقة حروف القول لم يصح بحج
التفسيرية ، فلا يقال : « قلت لزيد أن قم » .
 - ٣ - ألا يدخل عليها حرف جر ، نحو : « كتبت إليه أن قم » ،
فإن أدخلت الجار ، فقلت : « كتبت إليه بأن قم » ، كانت مصدرية لا
تفسيرية .

هـ - (زائدة) :

- ولها أربعة مواضع :
- ١ - بعد « لما » الحينية : نحو : « لما أن أشرقت الشمس جاء زيد » .
 - ٢ - بين القسم و « لو » ، نحو : « أقسم أن لو جاء زيد
لأكرمه » .
 - ٣ - بين الكاف ومغفوضها ، وهذا نادر ، كقول الشاعر :

ويوماً توافياً بوجه مُقَسَّم
كَأَنَّ ظِيَّةً تَطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

٤ - بعد « إذا » : كقول أوس بن حجر يصف صيداً :

فَأَمْسَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَتْهُ
مُعَاطِي يَدٍ فِي لَجَةِ الْمَاءِ غَارُ

[اُنْ]

حرف مشبه بالفعل يدخل على الابتداء والخبر فينصب الأول ويرفع الثاني . وهي معها في تأويل المصدر . والجملة المؤلفة من اسمها وخبرها صلة لها لا محل لها من الاعراب .

وتقع مع صلتها مواقع إعرابية مختلفة : فتكون في محل رفع ، نحو : « سرتني أنك مجتهد » ، والتأويل : سرتني اجتهدك ، وفي محل نصب ، نحو : « علمت أنك مسافر » ، والتأويل : علمت سفرك ، وفي محل جر ، نحو : « عجبت من أنك راسب » ، والتأويل : عجبت من رسوبك .

وحذف الحار قبلها قياسي ، نحو : « عجبت أنك راسب » .
والخلاف في اعراب المصدر عندئذ كالخلاف الذي عرفته في « اُنْ » .

[اِنْ]

آ - (حرف شرط جزم) :

وتدخل على المضارعين فتجزمها لفظاً ، نحو : « إن تجتهد تنجح » ،
وعلى الماضيين فتجزمها محلاً ، نحو : « إن اجتهد زيد نجح » . وإذا

اقترن جوابها بالفاء أو د إذا ، الفجائية ، كان مجزومها الثاني هو جملة الجواب ، نحو : د إن تجتهد فانت ناجح .

ب - (حرف نفي) :

وتدخل على الجملة الاسمية ، كقوله تعالى : د إن الكافرون إلا في غرور ، أي : ليس الكافرون إلا في غرور ، وعلى الجملة الفعلية ، كقوله تعالى : د إن أردنا إلا الحسنى ، أي : ما أردنا إلا الحسنى .

وإذا دخلت على الجملة الاسمية فهي عند بعضهم عاملة عمل « ليس » ، ولكن بشروط (أنظر هذه الشروط في مبحث الأفعال الناقصة) . وعند غيرهم : حرف عاطل لا عمل له .

ج - (مخففة من « إن ») :

وتدخل على الجملة الاسمية ، نحو : د إن زيداً لمنطلق . فمنهم من يهملها - كما رأيت في المثال - فيكون ما بعدها مبتدأ وخبراً ، ومنهم من يهملها ، نحو : د إن زيداً لمنطلق ، فتكون ناصبة للاسم رافعة للخبر .

وتدخل على الجملة الفعلية فلا تكون إلا مبهمة . والأكثر عندئذ أن يكون الفعل بعدها ماضياً ناسخاً ، كقوله تعالى : د وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك ، وأقل من ذلك أن يكون مضارعاً ناسخاً ، كقوله تعالى : د وإن يكاد الذين كفروا ليرشقونك بأبصارهم ، وأقل من الاثنين أن يكون ماضياً غير ناسخ ، كقول زوجة الزير تخاطب قاتل زوجها :

شلت يمشك إن قتلت لسلماً حلت عليك عقوبة السعير

وأقل من الثلاثة أن يكون الفعل مضارعاً غير ناسخ ، كقولهم : د إن يزئك لتفئك .

هذا ، ولا بد في « إن » ، الخففة من الثقيلة ، من لام مفتوحة بعدها تسمى اللام الفارقة ، لأنها تفرقها وتميزها من « إن » النافية .
وتدخل هذه اللام على عجز الجملة أياً يكن شكلها : فتدخل على الخبر إن تأخر ، نحو :
« إن » في الدار زيداً ، وعلى خبر الفعل الناقص ، وعلى فاعل الفعل التام . وذلك ظاهر في الأمثلة السابقة .

وهذه اللام هي اللام المزحلقة نفسها ، إلا أنها في الخففة لازمة لتفرقها وتميزها من « إن » النافية .

د - (زائفة) :

وزاد في عدة محال :

١ - بعد « ما » النافية ، كقول النابغة يمتنر للثمان :

ما إن أتيت بجي أنت تكرهه
إذن فلا رقت سوطي إلي يدي

٢ - بعد « ما » الموصولة ، كقول الشاعر :

يُرجي المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب

٣ - بعد « ما » المصدرية الزمانية ، كقول الملوّط :

ورجى الفتى الخير ما إن رأته

على السين خير لا يزال يزيد

٤ - بعد « ألا » الاستفاحية ، كقول الشاعر ينزل بمحيته

« غضوب » :

ألا إن سرى ليلى فبت كثيراً أحاذر أن تأتى النوى بغضوبها

هـ - وقبل مدة الإنكار ، كقول أحد الاعراب وقد سئل :
أخرج إن أخصبت البادية : « أنا إنه ؟ ! » منكراً أن يكون رأيه على
خلاف ذلك (١) .

[ان]

آ - (حرف مشبه بالفعل) :

تدخل على المبتدأ والخبر فتصعب الأول ، ويسمى اسمها ، وترفع
الثاني ، ويسمى خبرها ، نحو : « إن زيدا قائم » .
وقد تنصبها في لغة ، كقول عمر بن أبي ربيعة :
إذا اسودَّ جنح الليلِ فلتنأتِ ولتكنْ
خطاك خيفاً ، إن حراسنا أسداً
وقد يرتفع بعدها الاسم فيكون مبتدأ ، وهو وخبره خبر لها ،
أما اسمها فيكون ضمير شأنٍ محذوفاً ، كقول الأخطل :
إن من يدخل الكنيسة يوماً يلقَ فيها جاذراً وظباءً
أي : إنه من يدخل ...

(١) مدة الإنكار هي ألف تلي الكلمة المفتوحة ، أو ياء تلي الكلمة
المكسورة ، أو واو تلي الكلمة المنسومة . وهي في حقيقتها أشباع لهذه الحركات
يأتيه العربي عندما يريد استنكار سؤال وجه إليه ، أو خبر ألقي إليه ، فقول
منكراً سفر زيد وقد أخبروك به : « أسافراه !! - أسافر الى القاهرة !! -
أسافر زيده !! » والماء في كل ذلك لمسكت .
وفي المثال أعلاه : الممزة الأولى للاستفهام الإنكاري . و « أنا » مبتدأ
محذوف الخبر . والتقدير : أنا لا أخرج ؟ ، و « ان » زائدة ، و « ي »
مدة إنكار ، والماء لمسكت .

ولا يجوز اعتبار « من » اسماً لها ، لأنه اسم شرط جازم ،
بدليل جزمه للفعلين بعده ، واسم الشرط له الصدارة في الكلام فلا يعمل
فيه ما قبله ، فحين أن يكون مبتدأ ، وأن يكون اسم « إن » ضمير
شأن محذوفاً .
ب - (حرف جواب) :

بمعنى « نعم » ، ولا عمل له حينئذ ، كقول عبيد الله بن قيس الرقيبات :
وَيَقْتُلُنَّ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ ، وقد كُيِّرَتْ ، فقلت : إشته
أي : فقلت : نعم . . . والماء للسكت .

[إنما]

مكفوفة كافة لا عمل لها كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » ،
ومثلها أيضاً : « إنما ، الفتوحة الممزة .

[أو]

حرف عطف ، له ثلاثة معانٍ :
١ - أن يكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، نحو : « خذ
الكتاب ، أو القلم ، أو الدقر » ، أي : خذ أحد هذه الأشياء .
٢ - أن يكون لطلق الجمع ، كالواو ، نحو قول حميد بن ثور :

قومٌ إذا سموا الصريحَ رأيتهم
ما بين ملجيمٍ مهترٍ أو سافحٍ (١)
أي : رأيتهم بين هذا وذاك .

٣ - أن يكون للاضراب ، مثل « بل » ، كقوله تعالى :
« وأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون » ، أي : بل يزيدون .

(١) السافح : الآخذ بناصية الفرس بلا لجام .

وقد ذكر له التأخرون معاني كثيرة ، كالشك ، والابهام ،
والتخيير ، والاباحة ، والتقسيم ، ومرادفة « إلا » ، ومرادفة « إلى » ،
والتقريب ، والشرط ، والتبويض . وكلها مستفاد من ملاسبات الكلام ،
وليست معاني حقيقية للحرف .

[أُوتَ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتوجع » .
وفيه لغات كثيرة : أُوتِ - أُوتِ - أُوتِ - أُوتِ - أُوتِ .

[أُوءَ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتوجع » . ولغاته كلمات « أوت » ،
فانظرها .

[أَيَّ]

آ - (حرف نداء) :

وينادى به البعيد ، أو القريب ، أو المتوسط ، على خلاف في
ذلك ، نحو : « أي عبد الله » .

ب - (حرف تفسير) :

ويقع بين المفردين ، فيكون الثاني عطف يان على الأول ، نحو :
« رأيت ليثاً ، أي أسداً » . ويقع بين الجملتين ، فتكون الثانية تفسيرية
لا محل لها من الاعراب ، كقول الشاعر :

وترمينني بالطرفِ أي أنتَ مذبذبٌ وتقليني لكنَّ إِيَّاكَ لا أَقْلِي

[أيّ]

آ - (اسم استفهام) :

فيستفهم بها عن كل شيء : عن الزمان ، نحو : « في أي يوم جئت ؟ » ، وعن المكان ، نحو : « في أي مكان جلست ؟ ... » وإنما تأخذ معناها بما تضاف إليه .

ب - (اسم شرط) :

هي نفسها الاستفهامية ، تضمنت معنى الشرط فصارت تجزم فعاين ، نحو : « أيّأ تقرأ تستفد » .

ج - (اسم للمعنى الكمال) :

وتسمى « أي » الكمالية ، وهي الدالة على كمال موصوفها ، نحو : « زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ » ، أي : كاملٌ في صفات الرجال .
وإذا وقعت بعد نكرة كانت صفة له - كما في المثال السابق - ، وإن وقعت بعد معرفة نصبت على الحال منه ، نحو : « أقبل زيد أيُّ رجلٍ » ، أي : أقبل زيد كاملاً في الرجولية .

د - (اسم موصول) :

وهي تلك التي في قوله تعالى : « ثم لنزعنّ من كلّ شيعةٍ أيّهم أشدّ على الرحمن عتياً » .

وهذه مبنية على الضم لاضاقها وحذف صدر صلتها ، إذ التقدير : أيّهم هو أشدّ . أي : لنزعن الذي هو أشدّ . هذا ما يقوله سيويه . وقد خالفه نحاة كثيرون ذاهبين إلى أن الإضافة والبناء لا يجتمعان .

هـ - (وصلة النداء) :

وهي التي يتوصل بها إلى نداء ما فيه « ال » نحو : « يا أيُّها الرجل » . وهذه مبنية على الضم في محل نصب على النداء . ويكثر حذف الأداة قبلها ، فيقال : « أيُّها الرجل » .

و - (في محل نصب على الاختصاص) :

وهي التي تستعمل في الاختصاص الذي يجيء على شكل النداء ، نحو : « أنا - أيُّها الصديق - أجبكم » . وهي مبنية أيضاً على الضم في محل نصب على الاختصاص .

[إي]

حرف جواب بمعنى « نعم » ، إلا أنه لا يستعمل إلا والقسم بعده ، كقوله تعالى : « ويستنبئونك أحقُّ هو ؟ قل : إيَّ وربي إنه لحق » .

[أبا]

حرف نداء للبعيد ، نحو : « أبا عبد الله » .

[اغ]

اسم صوت يزجر به الجمل لاناخته ، لا محل له من الاعراب .

[أئما]

أنظر « أمّا » و « إمّا » .

[أَيْمَنَ]

اسم مشتق من « اليَمَن » يستعمل للقسم مضافاً إلى لفظ الجلالة فقط ، نحو « وايمَنُ اللهُ لَأَسَافِرَنَّ » . وهو مبتدأ محذوف الخبر وجوباً .
والتقدير : ايمَنُ اللهُ قسمي . وأجاز ابن عصفور أن يكون هو الخبر ،
والمبتدأ محذوف ، والتقدير عندئذ : قسمي ايمَنُ اللهُ .

[اِيْرَ]

اسم فعل أمر بمعنى « إمض فيما أنت فيه من حديث أو فعل » .
وذلك كأن يكون أحدهم يحدثك ، ثم يسكت لسبب من الأسباب ، فتقول
له : « اِيْرَ » . أي : تابع حديثك ، أو إمض في حديثك .

[اِيْرَ]

هو مؤنث « أيْ » . انظر « أيْ » .

[اِيْرَهَا]

انظر « هيهات » .

[اِيْرَهَا]

انظر « أيْ » .

[اِيْرَهَا]

اسم فعل أمر بمعنى « أكف » .

[اِيْرَهَا]

انظر « هيهات » .

[اِيْرَهَا]

انظر « هيهات » .

حرف الباء

[ب]

آ - (حرف جر أصلي) :

وله ثلاثة عشر معنى :

١ - الالصاق : نحو : « أمسكت بزيد » .

٢ - التمدية : وهي التي تجعل اللازم متعدياً ، مثل همزة التمدية ، وذلك نحو قوله تعالى : « ذهب الله بنورهم » ، أي : أذهب الله نورهم . وقد قرئت الآية كذلك .

٣ - الاستعانة : وهي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : « كتبت بالقلم » .

٤ - السببية : نحو : « عاقبت زيدا بإهماله » ، أي : بسبب إهماله .

٥ - المصاحبة : نحو : « اذهب بأمان الله » ، أي : مع أمان الله .

٦ - مرادفة « في » : نحو قوله تعالى : « ولقد نصّركم الله » ، أي : في بدر .

٧ - البدل : كقول قُرَيْبٍ بن أَتَيْفٍ :

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا

شئوا الاغرة فرساناً وركباناً

أي : ليت لي بدلاً منهم .

٨ - المقابلة : وهي الداخلة على الأعواض ، نحو : « اشتريت الكتاب بـ درهم » .

٩ - مرادفة « عن » : كقوله تعالى : « فاسأل به خبيراً » ، أي : اسأل عنه خبيراً .

١٠ - مرادفة « على » : نحو قوله تعالى : « ومن أهل الكتاب مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقَنْطَارٍ يُؤَدِّيهِ إِلَيْكَ » ، أي : تأمنه على قنطار .

١١ - التبيين : أي مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « عينا يشرب بها عباد الله » ، أي : يشرب منها .

١٢ - القسم : نحو : « أقسم بالله » .

١٣ - مرادفة « إلى » : كقوله تعالى : « وقد أحسنَ بي إذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ » ، أي : أحسن إليّ .

ب - (حرف جر زائد) :

ومنها التوكيد أبداً . ومواضع زيادتها ستة :

١ - تزداد في الفاعل : وزيادتها فيه على ثلاثة أقسام : واجبة ، وغالبة ، وضرورة .

فأما الواجبة فهي في فاعل صيغة التمجيد الثانية « أفضل به » ، نحو : « أكرمَ زيدٌ » .

وأما الغالبة فهي في فاعل « كفى » ، إذا كان بمعنى « إكف » ، نحو قوله تعالى : « وكفى بالله شهيداً » ، إذ المعنى : إكف بالله شهيداً . فلفظ الجلالة مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل « كفى » . فلن لم

يكن الفعل بمعنى الأمر لم تزد الباء في فاعله ، نحو : « يكفيني منك دينار » ،
إذ لا يقال : « يكفيني منك بدينار » .

وأما الضرورة ففي قول عمرو بن ملقط :

مها لي الليلة مها ليّه ؟ أودى بتعلي وسرباليّه

أي : ماذا أصابني الليلة ، لقد هلك نملاي وسربالي .

٢ - ويزاد في المفعول : كقوله تعالى : « وهزّمي اليك بجذع النخلة تُساقِطُ عليك رطباً جنياً » ، أي : وهزّمي جذع النخلة .
وكررت زيادتها في مفعول « عرف » ونحوه ، مثل « عرفت بالأمر » ،
وعلت به . كما زيدت في مفعول « كفى » ، كقول الشاعر :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبّ النبي محمد إيانا

أي : فكفانا فضلاً حبّ النبي .

٣ - ويزاد في البتداء : نحو : « بحسبك درهم » - خرجت فاذا
بزيد - كيف بك إذا كان كذا وكذا . وأصل ذلك كله : حسبك
درهم - خرجت فاذا زيد - كيف أنت إذا كان كذا وكذا .

وقد زيدت فيما أصله البتداء وهو اسم « ليس » بشرط أن يتأخر إلى
موضع الخبر ، كقراءة بعضهم : « ليس البرّ بأن تولوا وجوهكم قيلَ
الشرق والغرب » .

٤ - ويزاد في الخبر المنفي : نحو : « ما زيد بقائم » - وليس زيد
بقائم .

٥ - ويزاد في الحال المنفي عاملها : كقول التعريف المقيلي يمدح
حكيم بن السيّب :

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن السيّب منهاها

٦ - وُزَادَ فِي « النَّفْسِ وَالْمَيْنِ » مُسْتَمْلَتَيْنِ فِي التَّوَكِيدِ : نَحْوُ :
« جَاءَ زَيْدٌ بِنَفْسِهِ » ، وَ « رَأَيْتُ زَيْدًا بَيْنِيهِ » .

[بَجَلَ]

آ - (حرف جواب) :

بمعنى نعم ، فتقول لمن سألَكَ : هل جاء زيد ؟ : « بَجَلَ » .

ب - (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « يَكْفِي » ، نَحْوُ : « بَجَلَنِي » ، أي يكفيني . وهو نادر الاستعمال .

ج - (اسم بمعنى « حسب ») :

فيضاف إلى ياء التكلم ، كقول طرفة بن العبد :

أَلَا إِنِّي أَشْرَبْتُ أَسْوَدَ حَالِكًا

أَلَا بَجَلِي مِنْ ذَا الشَّرَابِ أَلَا بَجَلُ

يقول : شربت من كأس المنية فحسي من ذاك الشراب .

[بَغ]

اسم فعل ماضٍ بمعنى « عَظَّمَ وَفَخَّمَ » .

وفيه لغات : بَغَّ - بَغَّ - بَغَّ - بَغَّ - بَغَّ - بَغَّ - بَغَّ -

بَغَّ - بَغَّ .

[بَس]

اسم فعل أمرٍ بمعنى « اكْتَفِ » .

[بَطَّانَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أبْطِئْ » .

[بَعَّرَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « تَأَخَّرْ » ، أو « إِحْذَرْ » شيئاً خلفك .

[بَلَّ]

آ - (حرف عطف وإضراب) :

وذلك إذا تلاها مفرد ، لأنها لا تعطف إلا المفردات ، نحو :
« جاء زيدٌ بل عمرو » .

ثم إن جاء قبلها أمر أو إيجاب ، نحو : « إضرِبْ زيداً بل عمراً » ،
ونحو المثال الذي قبله ، فهي تجعل ما قبلها كالسكوت عنه ، فلا يحكم عليه
بشيء ، ويكون الحكم في حقيقته لما بعدها . أما إن تقدمها نهي أو نفي ،
نحو : « لا تضربْ زيداً بل عمراً » - وما قام زيدٌ بل عمرو ، ، فهي
لتقرير ما قبلها على حاله ، وجعل ضده لما بعدها .

ب - (حرف إضراب واستئناف) :

وذلك إذا تلتها الجملة ، نحو : « جاء زيد ، بل جاء عمرو » .

ولها حيثُذ معنيان : الإضراب الإبطالي : ومعناه إلغاء الحكم
الذي قبلها وتقرير الحكم الذي بعدها ، كما في المثال السابق ، والإضراب
الاتقالي : وهذا لا يعني إلغاء الحكم الذي قبلها ، بل يعني تقريره ،

والانتقال منه إلى حكم آخر بعدها ، كقوله تعالى : « قد أفلح من زكّى ، وذَكَرَ اسمَ رَبِّهِ فَصَلَّى » ، بل تؤثرون الحياة الدنيا .
وهي في كلا المعنيين حرف ابتداء ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

[بَلَدٌ]

١ - (اسم فعل أمر) :

يعنى « دع » ، وذلك إذا كان الاسم بعدها منصوباً ، نحو :
« بَلِّغْ زَيْدًا » . فيكون المنصوب مفعولاً به .

٢ - (مفعول مطلق) :

وذلك إذا جر الاسم الذي بعدها ، نحو : « بَلِّغْ زَيْدٌ » ،
فتكون هي مصدرًا منصوباً على المفعولية المطلقة ، ويكون ما بعدها مضافاً إليه .

٣ - (اسم استفهام) :

وذلك إذا رفعت الاسم الواقع بعدها ، نحو : « بَلِّغْ زَيْدٌ ؟ » ،
فتكون هي اسم استفهام يعنى « كيف » مبنية على الفتح في محل رفع
خبراً مقدماً ، ويكون ما بعدها مرفوعاً على أنه مبتدأ مؤخر .

وهي في جميع استعمالها ذات معنى واحد ، وهو بيان أن الاسم
الذي بعدها أولى بالحكم مما قبلها ، نحو : « لقد أكرمت عدوي بله
صديقي » ، أي : إذا كنت قد أكرمت عدوي فمن باب أولى أن أكون
قد أكرمت صديقي .

[بلى]

حرف جواب مختص بالنفي ، ويفيد إبطاله ، كقوله تعالى : « أيجبُ
الإنسانُ أنْ لنَّ نجمعَ عظامَهُ ؟ بلى » ، وقوله : « أَلَمْ يَأْتِكُمْ
نذيرٌ ؟ قالوا : بلى » .

[بيم]

مركبة من كلمتين : الباء الجارة ، و « ما » الاستفهامية التي
حذفت ألقها لدخول الجار عليها .

[بير]

اسم فعل مرادف لـ « يبع » ، وهو مثله يستعمل مكرراً :
« يه يه » .

[بهل]

هو مقلوب « بلة » ، إلا أنه لا يستعمل إلا منصوباً على المصدرية
مضافاً إلى ما بعده ، نحو : « بهل زيد » .

[بيد]

ويقال فيه : « مَيْد » . وهو اسم ملازم للنصب على الاستثناء
المنقطع ، وللإضافة إلى « أن » وصلتها ، نحو : « زيدٌ كثيرُ المالِ يدُ
أَنَّهُ بخيلٌ » (١) .

(١) « يد » : اسم منصوب على الاستثناء ، وهو مضاف ، و « ان »
وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل جر بالاضافة .

حرف التاء

[ت]

آ - (حرف جر) :

وهي المختصة بمجر لفظ الجلالة في القسم ، كقوله تعالى : « وتالله
لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَدَأَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ » . وربما جروا بها غير لفظ
الجلالة ، كقولهم : « تَرَبَّيْتُ - تَرَبَّيَ الكعبة - تالرحمن » .

ب - (حرف خطاب) :

وهي الوجود في سلسلة ضمائر المخاطبة : « أَنْتَ - أَنْتِ - أَنْتَا -
أَنْتُمْ - أَنْتُنَّ » . وهذا على مذهب من يرى أن الضمير هو « أَنْ » ،
وحدها . ومنهم من يخالف ، فيرى أن الحروف كلها هي الضمير . وعلى
هذا ، لا يكون هناك تاء خطاب .

ج - (لتأنيث) :

وهي الساكنة الداخلة على الفعل ، نحو : « قامتْ هند - وجلستْ
فاطمة .. الخ » . وهذه حرف لا محل له من الاعراب خلافاً للجولي
الذي زعم أنها ضمير وأنها في محل رفع .

[تَسْوُ]

اسم صوت لئجر الحمار لكي يشرب . لا محل له من الاعراب .

[تَيْمَر]

اسم فعل أمر بمعنى « أَمْهِلْ » ، نحو : « تَيْمَرْ زيداً » . وقد
تصل به كاف الخطاب ، فيقال : « تَيْمَرُكَ زيداً » .

حرف التاء

[تِ]

اسم صوت لا محل له من الاعراب ، يستعمل للتاء التيس عند السفاد .

[تَمَّ]

اسم إشارة للكان البعيد ، نحو : « جلس زيد ثمَّ » ، أي : جلس هناك . ولكنه لا يقبل « ها » التنبيه في أوله ، ولا كاف الخطاب في آخره ، كما تفعل أسماء الإشارة كلها . وهو ملازم للنصب على الظرفية المكانية . وقد يؤنث لفظه فيقال « تَمَّة » .

[تُمَّ]

ويقال فيها : « تُمَّ » أيضاً . وهي حرف عطف يقضي التشريك والترتيب والتراخي ، نحو : « جاء زيد ، ثم عمرو ، ثم خالد » .

وقد تفقد معنى التراخي فيقال : « أخذت القلم ثم كتبت » ، إذ ليس بين أخذ القلم والكتابة مهلة ، وإنما هما عملان يعقب ثانيها الأول .

حرف الجيم

[ج]

فعل أمر للفرد المخاطب المذكور من « وجى - يجي » بمعنى « قطع » - يقطع ، ، نحو : « جِرْ رثة المصفور » ، أي : إقطعها .

[جِيء]

اسم صوت لا محل له من الاعراب ، يستعمل لجزر الابل لكي تشرب .

[جَاءَ]

اسم صوت لجزر السبع ، لا محل له من الاعراب .

[جَلَلٌ]

آ - (اسم بمعنى « عظيم ») :

وذلك نحو قولك : « أصابني أمرٌ جَلَلٌ » ، أي : عظيمٌ .

ب - (حرف جواب) :

بمعنى « نعم » ، وذلك نحو قولك : « جَلَلٌ » جواباً عن سؤال : « هل جاء زيد ؟ » .

ج - (اسم بمعنى « أَجَلَ ») :

وذلك في نحو قولك : « فلت ذلك من جَلَلِكَ » ، أي : من أَجَلَكَ .

[جَهَّ]

اسم صوت لزجر الأبل ، لا عمل له من الأعراب .

[جَهَوَّ]

اسم صوت لزجر الأبل لكي تشرب ، لا عمل له من الأعراب .

[جَبَّيْرَ]

حرف جواب بمعنى « نعم » .

حرف الراء

[ما ها]

اسم صوت للضأن كي يأكل ، لا محل له من الاعراب .

[هاشى]

انظر « حشا » .

[هاشا]

آ - (فعل ماض متصرف) :

وهذه تكتب ألفها الأخيرة ياء لوقوعها رابعة ، نحو : « شتَمَ زيد رفاقه وما حاشى أحداً منهم » ، أي : ولم يستثنِ أحداً منهم . وهو فعل ماض متصرف ، فيأتي منه المضارع « يحاشي » ، وفعل الأمر « حاش » .

ب - (فعل ماض جامد) :

وهو الذي يستعمل في الاستثناء ، نحو : « سكر القوم حاشا زيداً » . وفاعله في هذه الصورة هو ضمير مستتر تقديره « هو » يعود على مصدر الفعل المتقدم عليه ، أو على اسم فاعله ، أو على البعض المفهوم من الاسم العام . فإذا قيل : « سكر القوم حاشا زيداً » فالغنى : جانب هو - أي سكرهم ، أو السكران منهم ، أو بعضهم - زيداً . وعلى هذا يكون زيداً مفعولاً به منصوباً .

ج - (حرف شبيه بالزائد) :

وهو المستعمل في الاستثناء إذا كان ما يسلمه مجروراً ، نحو :
 « سكر القوم حاشا زيد » . فزيد مجرور لفظاً بحاشا ، منصوب محلاً
 على الاستثناء .

د - (مفعول مطلق) :

وذلك إذا استعملت في التنزيه منونة ، كقراءة بعضهم : « وَقُلْنَا
 حَاشَا لِلَّهِ ، مَا هَذَا جَرأً ، إِنَّهُ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ » ، أو مضافة
 كقراءة آخرين : « حَاشَى اللَّهِ » ، أو مبنية على الفتح لشبهها باختها
 « حَاشَى الحرفية » ، كقراءة آخرين : « حَاشَى اللَّهِ » . وهي في كل ذلك
 اسم منصوب ، أو في محل نصب على التفعولية المطلقة ، والتقدير : تنزيه
 الله ، تنزيهاً لله .

[هاي]

اسم صوت لزجر الأبل ، لا محل له من الاعراب .

[هب]

اسم صوت لزجر الجمل ، لا محل له من الاعراب .

[هني]آ - (حرف جر) :

وذلك إذا وليها الفرد المجرور ، كقوله تعالى : « سلام هي حتى

مطلع الفجر ، ، أو المضارع المنصوب ، نحو : « اجتهدتُ حتى أتجبح » ،
ومجروها في هذه الصورة هو المصدر المؤول من « أن » المضمرة بعدها
ومن جملة المضارع .

و « حتى » الجارة لا تجر إلا الاسم الظاهر ، أو المصدر المؤول ،
كما رأيت ، أما الضمير فلا يجر بها ، فلا يقال : « حياه - حتاه -
حتاهم ... الخ » .

ومجروها داخل في حكم ما قبلها إن لم يكن هناك قرينة تقتضي
خلاف ذلك ، فإذا قلت : « قرأت الكتابَ حتى الفصل الخامس » فهم
السامع المرئي أن الفصل الخامس مقروء . وفي هذا الأمر يختلف عن
« إلى » ، فهذه إذا لم توجد القرينة التي تبين المنى المراد ، كان مجروها
غير داخل فيما قبله ، فإذا قلت : « قرأتُ الكتابَ إلى الفصل الخامس » ،
فهم السامع المرئي أنك توقفت عند الفصل الخامس فلم تقرأه .

هذا ، ولحقى الجارة الداخلة على المضارع المنصوب معنيان : مرادفة
« إلى » ، كقوله تعالى : « قالوا : لن نبْرَحَ عليه عاكفين حتى يرجع
الينا موسى » ، أي : إلى أن يرجع الينا موسى ، ثم مرادفة « كي »
التعطيلية ، نحو : « أسلِمَ حتى تدخل الجنة » ، أي : كي تدخل الجنة .

ب - (حرف عطف) :

وذلك في نحو قولك : « أحبُّ الفاكهةَ حتى التفاح » .

ويشترط في مجروها شروط :

١ - أن يكون مفرداً ، إذ لا تعطف « حتى » الجمل .

٢ - أن يكون ظاهراً لا مضمراً .

٣ - أن يكون بعضاً مما قبلها ، نحو : « قدس الحُجُجُ حتى المشاء » ، أو جزءاً مما قبلها ، نحو : « قرأت الكتابَ حتى خاتمته » ، أو كجزء منه ، نحو : « أعجبتني القصة حتى منراها » .

٤ - أن يكون غاية لما قبلها ، إما في زيادة أو نقص ، فالأول : « مات الناس حتى الانبياء » ، والثاني نحو : « نجح الطلابُ حتى الكسالى » .

هذا ، والمعنى الذي تحمله « حتى » العاطفة هو معنى الغاية دائماً .
وشيء آخر ، وهو أن مطوفها داخل في حكم المطوف عليه قبلها دائماً ،
فإذا قلت : « قرأت الكتابَ حتى الفصل الخامس » ، كان الفصل الخامس مقروءاً بلا شك ، لأن المطف - كما نعلم - تترك في الحكم .

ج - (حرف ابتداء) :

وهي الداخلة على الجمل لا على المفردات ، وتدخل على الجملة الفعلية
كقول حسان بن ثابت يمدح النسيئة :

يُعْشَوْنَ حتى ما تهرُّ كلابهم
لا يَسْأَلُونَ عن السواد الثقيلِ

وعلى الجملة الاسمية ، كقول الفرزدق يهجو جريراً :

فواعجبا حتى كليبٌ تَسْبِي كَأَنَّهُ أباهُ نهشلٌ أو مجاشعٌ

وهي في الحالين حرف ابتداء لا عمل له ، والجملة بعدها استئنافية
لا محل لها من الاعراب .

[مَجْ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[مَجْجُوراً]

حجراً : مفعول مطلق لفعل محذوف ، ومججوراً : صفة له .
والعنى : امنع نفسي متعاً ممنوعاً . وهي عبارة تستعمل في مقام التعمد ،
وذلك كأن يقال لك : أتترب الحجر ؟ فتقول : حجراً مججوراً !!

[عذاريك]

مفعول مطلق منصوب بآلياء لأنه مثنى . والتثنية فيه لا يقصد منها
العدد اثنان على سبيل الحصر ، بل المقصود بها التكثير ، فالعنى : حذاراً
بعد حذارٍ . والكاف التي فيه في محل جر بالاضافة .

[مسر]

ويقال : حس ، بالسكون والتخفيف . وهو اسم فعل مضارع
بمعنى « أتألم » .

[مسى]

لغة في « حاشا » . (انظر « حاشا ») .

[حقاً]

اسم منصوب على الظرفية المجازية ، وذلك في مثل قولك : « حقاً
أنت صادق » . ولا يليها إلا « أن » ، المفتوحة الهمزة ، فيكون المصدر
المؤول منها ومن صلتها في محل رفع مبتدأ مؤخر ، وتكون حقاً متعلقة
بالخبر المحذوف المقدم . التقدير : في الحق صدقك . أي : صدقك كائن
في الحق . هذا مذهب سيويه . وبعض النحاة يرى أنه منصوب على
المصدرية . بمعنى أنه مفعول مطلق تاب عن فعله ويجعل المصدر المؤول فاعلاً
له . والتقدير : حق صدقك ، أي : ثبت صدقك .

[مَلْ]

اسم صوت لزجر الناقة .

[مَنَابِكْ]

مفعول مطلق . أحكامه كأحكام « حذاريك » . (راجع « حذاريك ») .

[مُوَبْ]

اسم صوت لزجر الابل .

[مَيَّ]

اسم فعل أمر بمعنى « أَثْقِلْ » ، نحو : « حيَّ على الصلاة ،
حيَّ على الفلاح » ، أي : أَثْقِلْ على الصلاة ، أَثْقِلْ على الفلاح .

[مَيْثْ]

وفيها مسائل كثيرة :

١ - لغاتها : العرب تقول : « حيث » ، وطيء من بينها تقول :
« حَوْتُ » .

٢ - بناؤها : المشهور فيها البناء على الضم ، وقد بنى على الفتح ،
وعلى الكسر .

٣ - إضافتها : المشهور أنها تضاف إلى الجملة ، اسمية كانت أو
فعلية ، نحو : « جلست حيث زيدٌ جالس - وحيث جلسَ زيدٌ » .
وقد سمعت مضافة إلى المفرد ، كقول أحد الرجاز :

أما ترى حيث سبيل طالعاً نجماً يضيء كالشهاب لامعاً

٤ - إهرابها : المشهور أنها مبنية غير معربة ، وسُمِّعَتْ معربة مجرورة في قراءة : « والذين كذبوا بآياتنا سنستخرجهم من حيث لا يملكون » . كما وردت في البيت السابق منصوبة على أنها مفعول به لفعل « ترى » .

هـ - استعمالها : الغالب فيها أن تكون في محل نصب على الظرفية ، وقد تجر بـ « من » ، نحو : « انطلقت من حيث وقف زيد » . وقد سمعت مجرورة بالاضافة ، وذلك في قول زهير بن أبي سلمى :
فشدّ ولم يفزع ميوتا كثيرة

للى حيث ألقّت رحلها أم قشعم^(١)

وقد تقع « حيث » مفعولاً به . ومن ذلك البيت السابق « أما ترى حيث سبيل طالما » .

٦ - معناها : المشهور أنها اسم للمكان . وقد تأتي للزمان قليلاً ، ومنه قول أحدم :

حيثا تستقم يقدر لك الد
إذ المعنى : متى تستقم .

هذا ، وإذا دخلت عليها « ما » ، كفتها عن الاضافة ، وضمتها معنى الشرط فجعلتها تجزم فعلين . وهذا ظاهر في البيت السابق .

[صَيَّرَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أَيْقَلَ » . وقد ينون : « حيثلاً » . أو قد يكون بألف من غير تنوين : « حيثلاً » .

(١) فاعل « شد » يود على حين بن ضمضم أحد مؤرثي حرب داحس والفراء . و « أم قشعم » : هي اللنية .

حرف الفاء

[فاء]

أ - (فعل ماض متصرف) :

وذلك إذا استعملته في غير الاستثناء ، من نحو قولك : « خلا البيت من السكان » وهو في هذه الحالة فعل لازم لا يعمد إلى المفعول به .

ب - (فعل ماض جليد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء ، نحو : « قام القوم خلا زيدا » . وهو في هذه الحالة فعل متعدٍ ، ومفعوله هو الاسم المستثنى بعده . أما فاعله فضمير مستتر تقديره « هو » يعود على مصدر الفعل السابق ، أو على اسم فاعله ، أو على البعض المفهوم مما قبله ، والتقدير : خلا القيام زيدا ، أو خلا القائم زيدا ، أو خلا البعض منهم زيدا .

ج - (حرف جر شبيه بالزائد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء وجرت الاسم المستثنى به ، نحو : « قام القوم خلا زيدا » . فزيد مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

حرف الدال

[دَجْ]

اسم صوت للدجاج لكي يأكل .

[دَعْ]

آ - (فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : د دع الكتاب .

ب - (اسم فعل) :

اسم فعل أمر بمعنى د اتعش . ويقال للعائر ، أو لمن أصابته
حادثه .

[دَعَا]

اسم منصوب على المفعولية المطلقة ، نحو : د دعاً لك . والجار
والمرور متعلقان بخبر محذوف مبتدأ محذوف . والتقدير : دعائي لك ، أو
ارادتي لك . فهذا التركيب مثل تراكيب : د سقياً لك - ورعياً لك -
وبعداً لك ... الخ . ولا يقال : د دعاً لك ، إلا للعائر أو لمن أصابته
مصيبة ، ومعناه : اتعاشاً لك . وقد يقال : د دعدعاً لك .

[دَعَرَعَا]

انظر د دعاً .

[ده]

اسم صوت لزجر الابل .

[دوايك]

مفعول مطلق منصوب بإياء لأنه متى ، والكاف مضاف إليه .
والثنية فيه على معنى التكثير ، لا على معنى التثنية حصراً . ومعناه :
مداولة بعد مداولة .

[دونك]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » ، نحو : « دونك الكتاب » .
والكاف فيه للخطاب وليست ضميراً .

[دوه]

اسم صوت ، نداء للفصيل ، أي الجمل الصغير .

هرف الذال

[ذَا]

آ - (اسم إشارة) :

اسم إشارة للفرد المذكر ، وذلك في نحو قولك : « إختَر بين ذا و ذا » . وتصل به « ها » التنبيهية فيصير « هذا » ، كما تصل به لام البدل وكان الخطاب فيقال « ذاك » و « ذلك » .

ب - (من الأسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا كان منصوباً ، نحو : « رأيت ذا الفضل » .
ومنه : رأيت صاحب الفضل .

ج - (اسم موصول) :

وذلك إذا سبق بمن أو ما استفهائيتين ولم يؤلف معها كلمة واحدة ولم يرد به الإشارة ، نحو : من ذا جاء ؟ أي : من الذي جاء ؟

[ذِه]

اسم إشارة للفرد المؤنث ، نحو : « هات ذه الهواة » . وتصل به « ها » التنبيهية فيقال « هذه » .

[ذُو]

آ - (من الأسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا وقع في مواقع الرفع ، نحو : « جاء ذو الفضل » .

ب - (اسم موصول) :

وذلك في لغة « طيء » ، كقولهم : « جاء ذو فاز » ، أي :
جاء الذي فاز .

[ذني]

آ - (اسم إشارة) :

اسم إشارة للفرد المؤنث ، نحو : « ذني أفضل من ذي » .

ب - (من الاسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا وقع في مواقع الجر : « مررت بذني
الفضل » .

[ذبًا]

هو مصدر « ذا » ، الإشارية . وتتصل به كاف الخطاب فيقال
« ذبتك » .

حرف الراء

[رَ]

فعل أمر من « رأى » ، نحو « رَ الرأي » ، أي : ليكن لك في الأمر رأي* .

[رَبَّ]

حرف جر شبيه بالزائد . وله معنيان : التكثير ، نحو : « رب كتاب فافع قرائته » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب النافعة ، والتقليل ، نحو : « ربما قرأ زيد قصة » ، أي : كان زيد يقرأ القصص قليلاً .
أحكامها :

١ - لا تجر « رب » إلا المفرد النكرة ، فلا يقال : « رب رجال » - ولا : « رب زيد » .

٢ - ويجب في مجرورها الظاهر أن يوصف ، كما رأيت في المثال آتقاً .

٣ - إذا جرت « رب » الضمير - وهذا قليل - وجب افراد الضمير وتذكيره وتمييزه ، نحو : « ربُّه رجلاً صالحاً صادقاً » .

٤ - يجب تصدير « رب » .

٥ - تعمل « رب » مذكورة ومخوفة . ويكثر حذفها بعد الواو ، كقول الفرزدق يصف ذئباً :

وأطلسَ عسَّالٍ وما كان صاحباً
 دعوت بناري موهناً فأثاني
 وأقل من ذلك أن تحذف بعد الفاء ، ومنه قول امرئ القيس :
 ففُتلكِ حُبلى قد طرقتُ ومرضع
 فألميتُها عن ذي تمامٍ مُحْضولٍ
 وأقل منه أن تحذف بعد « بل » . ومنه قول الراجز :
 بل بِلدرٍ ذي صُمدٍ وآكامٍ
 وقد تحذف وليس قبلها شيء من الحروف ، ومنه قول جميل :
 رسم دارٍ وقتٌ في طَلَلِهِ كدت أقضي النداء من جَلَلِهِ

٦ - إذا دخلت عليها « ما » الزائدة ، فالتألب أن تكفها عن العمل ،
 وأن تلغي اختصاصها بالجل الاسمية ، فتصير سالحة للفعلية والاسمية على حد
 سواء ، نحو : « ربما قرأ زيد قصة - وربما زيد قادم » . وقال بعضهم
 بل لا تدخل عند ذلك إلا على الفعلية .

وقد يبقى لها عملها - وهو قليل - ومنه قول عدي بن الرعاء :
 ربما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بين بصرى وطمننةٍ فجلاءٍ

وإذا دخلت على الفعلية فالتألب في فعلها أن يكون ماخياً لفظاً
 ومعنى ، وقد يأتي مستقبلاً ، كقوله تعالى : « ربما يؤذ الذين كفروا لو
 كانوا مسلمين » .

٧ - في رب لغات كثيرة هي : رُبٌّ - رُبٌّ - رُبٌّ - رُبٌّ - رُبٌّ -
 - رُبَّتْ - رُبَّتْ - رُبَّتْ - رُبَّتْ - رُبَّتْ - رُبَّتْ - رُبَّتْ -
 رُبَّتْ - رُبٌّ - رُبٌّ - رُبٌّ - رُبٌّ .

هذا ، وبجرورها في محل رفع على الابتداء في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ عندي » ، وفي محل نصب على المفعولية المقدمة في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ قرأتُ » ، وفي محل رفع على الابتداء ، أو نصب على الاشتغال في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ قرأته » . وإذا قلوت الاشتغال فيجب تقدير الفعل بعد « رب » وبجرورها ، لأن لها الصدارة في الكلام ، فيكون التقدير : « رب كتابٍ نافعٍ قرأتُ قرأته » .

ولما كان مجرور « رب » مرفوع المحل أو منصوبه ، جاز في تأنيه مراعاة المحل ، فنقول : « رب كتابٍ نافعاً قرأتُ » - « رب كتابٍ نافعٍ » عندي » ، إلا أن مراعاة المحل في التاج المطوف قليلة ، نحو : « رب كتابٍ نافعٍ رسالةٍ قرأتُ » .

[رَغِمًا]

مفعول مطلق منصوب ، نحو : « خرجت رَغِمَ المطرِ الزيرِ » .

[رَهًا]

فعل أمر من « رأى » والماء فيه للسكت .

[رُوَيْدًا]

هو تصغير ترخيمي للمصدر « إرواد » بمعنى « إمهال » . وله أربعة استعمالات :

١ - فيستعمل اسم فعل أمرٍ بمعنى « أمهل » ، وذلك إذا بنيته على الفتح ، نحو : « رويداً زيداً » أي : أمهلك . وقد اتصل به كاف الخطاب فيقال : « رويدك زيداً » .

٢ - وقد يستعمل للمعنى نفسه ، وهو على شكل مفعول مطلق

منصوب ، ويكون ذلك إذا نُوتتَه أو أضفتَه ، نحو : « رويداً زيداً -
و رويداً زيدٍ » .

٣ - وقد يستعمل نعتاً ، على حد النعت بالمصدر ، نحو : « ساروا
سيراً رويداً » . وفي هذه الصورة قد يأتي صفة لمصدر محذوف ، فيكون
أيضاً مفعولاً مطلقاً ، ولكن على انتباه غن المصدر ، لا على الأصالة كما
رأينا سابقاً ، ويكون ذلك إذا رأيت انساناً يستعمل في عملٍ ، وأجبت
أن يعالج عمله في تومة ، فنقول له : « رويداً » . والتقدير : عالج عملك
علاجاً رويداً .

٤ - وقد يستعمل حالاً ، نحو : « ساروا رويداً » . وهذا على
رأي البصريين الذين يميزون في مثل هذه المصادر أن تكون منصوبة على
الحالية ، وقد رأينا سابقاً أن هذه المصادر منصوبة على المفعولية المطلقة ،
لا على الحالية ، لأنها دالة على هيئة الحدث ، لا على هيئة الحدث .

[رَيْثٌ]

ظرف للزمان منقول عن المصدر ، وهو مصدر « راث يرث ريثاً »
إذا أجهلاً . ثم ضُمِّنَ معنى الزمان ، ويراد به المقدار منه ، نحو :
« انتظر ريثاً صلي » .

استعمالاته :

١ - يستعمل مضافاً إلى الجملة ، نحو : « بقيت في الدار ريثاً
اتقطع المطر - وسأبقى في البيت ريثاً ينقطع المطر » . ويستعمل في المثال
الأول مبنياً على الفتح في محل نصب ، وذلك لأن الجملة التي أضيف إليها

مبنية المصدر ، فصدرها فعل ماض ، أما في المثال الثاني فيعتبر معرباً منصوباً ، لأن صدر الجملة هنا معرب ، وهو الفعل المضارع .

٢ - ويستعمل مضافاً إلى المصدر المؤول من « ما » المصدرية وما بعدها ، نحو : « بقيت في الدار ريثاً انقطع المطر » ، التفسير : ريثاً انقطاع المطر ، أو مضافاً إلى المصدر المؤول من « أن » وما بعدها ، نحو : « ساقى ريثاً أن ينقطع المطر » . لكن إضافته إلى « ما » ومثلها أكثر .

٣ - ويكثر استعماله في الاستثناء المفرغ ، نحو : « ما قصد عندنا إلا ريثاً قرأ الفاتحة » . ومنه الحديث : « فلم يلبث إلا ريثاً قلت » .

وهو في كل حالاته هذه منسوب على الظرفية الزمانية .

حرف الزاي

[زِهْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « استحسن » . وأكثر ما يستعمل مكرراً ،
نحو : « زِهْ زِهْ » .

حرف السين

[س]

حرف استقبال يختص بالضارع ويخلصه للاستقبال ، نحو : « سيأتي زيد » . وزعم الكوفيون أنه يختصر من « سوف » .

[سَاءَ]

اسم صوت لجزر الحمار كي يشرب .

[سَبَّحَانَ]

اسم ملازم للاضافة ، وللنصب على المفعولية المطلقة ، نحو : « سبحان الله » . وهو يستعمل لعنيين : للتسبيح ، وللتعجب .

[سَرَعَانَ]

اسم فعل ماض بمعنى « أَسْرَعَ » ، نحو : « سرعان زيد سفرأ » ، فزيد فاعله ، وسفرأ تمييز محوّل عن فاعل ، والأصل : سرعان سفرأ زيد . وقد يكون فاعله مصدرأ مؤوّلأ ، نحو : « سرعان ما جاء زيد » ، التأويل : سرعان مجيء زيد .

وسيته مثلثة : سُرْعَان - سَرْعَان - سِرْعَان .

[سَع]

اسم صوت لزجر الابل .

[سعريك]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه متى . وشأنه كشأن و حذاريك و حنانيك ، فاقظهما . إلا أنه لا يستعمل إلا مع « ليك » ، فيقال : « ليك وسعديك » .

[سواء]

هو اسم أصله المصدر « استواء » ، لكنه يستعمل اسماً بمعنى « مستو » ، وبسبب أصله المصدرى ، فإنه لا يثنى ولا يجمع عند الوصف به ، كقوله تعالى : « ليسوا سواءاً من أهل » .

وله استمالات كثيرة :

١ - فيستعمل نعتاً للمكان ، نحو : « هذا مكان سيوى » ، والأحسن فيه حيثئذ أن يقصر وتكسر مينه ، كما رأيت في المثال .

٢ - ويستعمل اسماً بمعنى « الوسط » ، كقوله تعالى : « فاطلع فرآه في سواءٍ الجحيم » أي : في وسط الجحيم .

٣ - ويستعمل وصفاً بمعنى « التام » ، كقوله : « هذا درهم سواء » ، أي : تامٌ كاملٌ .

٤ - ويستعمل في الاستثناء ، فيكون بمنزلة « غير » في معناها وأحكامها ، نحو : « جاء القوم سوى زيد » . وهو في هذا مقصور مكسور السين .

[سوف]

حرف استقبال يختص بالمضارع . فهو مثل السين إلا أنه يخالفه في جواز اتصاله باللام ، كقوله تعالى : « ولسوف يطبك ربك قترضى » ، وفي جواز الفصل بينه وبين مضارعه بالقفل الملني ، كقول زهير :
وما أدري ، وسوف - إخالٌ - إدري
أقوم آل حصنٍ أم نساء
وفيه لثات : سوف - سَفَ - سَوَ - سَيَ .

[سوى]

انظر « سواء » .

[سي]

اسم بمعنى « مثل » ، وأصله : « سيوي » ، انقلبت واوه ياءً وأدغمت في الياء ، وذلك لاجتماعها مع الياء وهي السابقة بالسكون .
ويشئ فيقال : « هذان الأمران سيان » ، أي : متماثلان لا فرق بينهما .

وقد يتركب مع « لا » النافية للجنس و « ما » ليفيد أن ما بعدها له نصيب أكبر في الحكم الذي لما قبلها ، نحو : « أحب الرياضة ولا سباحة » . ويجوز في الاسم الذي يليها في هذا التركيب ثلاث أحوال : الرفع والنصب والجر . وأعراب هذا الأسلوب وأحكامه مختلفة . انظر تفصيلها في باب « الأساليب - أسلوب ولا سيما » .

[لا سيما]

انظر « سي » .

حرف الشين

[سِر]

فعل أمر من « وشى جي » ، نحو : « سِر الثوب » ، أي :
اجعل له شيئاً وتلويناً .

[سَتَان]

اسم فعل ماض بمعنى « اقترق » ، نحو : « سَتَان زيدٌ وعمرُو في
الكرم » ، أي : اختلفا واقترقا في الكرم .

حرف الصاد

[ص]

اسم فعل أمر بمعنى « اسكت » . وينون فيقال : « صه » بمعنى :
اسكت عن كل حديث .

حرف العين

[ع]

فعل أمر من « وعى يمي » بمعنى : حفظ يحفظ .

[عاج]

اسم صوت لزجر الناقة .

[عا عا]

اسم صوت لزجر العز لكي يأكل .

[عاه]

اسم صوت لزجر الابل .

[عاي]

اسم صوت لزجر الابل .

[عدا]

١ - (فعل ماض متصرف) :

فِيَاتِي مِنْهُ الْمَضَارِعُ « يعلو » ، وفعل الأمر « اُعْدُدْ » . وذلك
إنما استعملته في غير الاستثناء ، نحو : « عدا التزائلُ عدواً سريعاً » .

٢ - (فعل ماض جامد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء ونصبت ما بعده ، نحو : د جاء القوم عدا زيدا ، ، فيكون د زيدا ، مفعولاً به ، أما الفاعل فيعود على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، أو على اسم الفاعل منه ، أو على البعض . والتقدير : عدا المحبي زيدا - أو عدا الجائي زيدا - أو عدا البعض زيدا .

٣ - (حرف جر شبيه بالوائد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء وجرت ما بعده ، نحو : د جاء القوم عدا زيد ، ، فيكون د زيد ، مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على الاستثناء .

[عَرَسى]

اسم صوت لزجر البغل .

[عَرَز]

اسم صوت لزجر الضأن .

[عسى]

كلمة تنفي الرجاء . ولها استعمالات كثيرة ، وفي كل استعمال يختلف النحاة في إعرابها :

أ - (عسى زيد أن يقوم) :

ولهذا الاستعمال إعرابات مختلفة :

١ - عسى : فعل ماض ناقص . زيد : اسمها مرفوع بها . أن

يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل نصب خبر
عسى . والتقدير : عسى زيد قياماً .

ولما كان المصدر ، وهو حدث ، لا يقع خبراً عن الذات « زيد » ،
تأويلها هذه العبارة التأويلات الآتية : هي على تقدير مضاف محذوف قبل
الاسم : عسى أمرٌ زيد القيام - أو هي على تقدير مضاف محذوف قبل
الخبر : عسى زيدٌ صاحب قيام - أو هي على تأويل المصدر باسم فاعل :
عسى زيدٌ قائماً - أو هي على تقدير « أن » ، زائفة : عسى زيد يقوم .
وفي هذا الاعتبار الأخير تكون الجملة في محل نصب خبراً لمسى . (وهذا
اعراب الجهور) .

٢ - عسى : فعل ماض تام متعدي . زيد : فاعل مرفوع . أن
يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل نصب
مفعول به . التقدير : عسى زيد القيام ، أي : قاربَ زيد القيام .
(وهذا اعراب سيويه والبرد) .

٣ - عسى : فعل ماض تام لازم . زيد : فاعل مرفوع . أن
يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل جر بحرف
جر محذوف تقديره « من » . والجار والمجرور متعلقان بسى . والتقدير :
عسى زيد من القيام ، أي : قاربَ زيد من القيام . (وهذا اعراب
لسيويه والبرد أيضاً) .

٤ - عسى : فعل تام لازم . زيد : فاعله . أن يقوم : ناصب
ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول بدل من الفاعل . التقدير :
عسى زيد قيامه ، أي : قاربَ زيد قيامه . (وهذا اعراب للكوفيين) .

٥ - عسى : فعل ناقص . زيد : اسمه . أن يقوم : ناصب ومنصوب

وفاعل مستتر . والمصدر المؤول بدل من الاسم سدة مسدة الاسم والخبر
لسمى . (واختار هذا الاعراب ابن مالك) .

ب - (عسى أن يقوم زيد) :

وفي هذا الاستعمال اعرابان :

١ - عسى : فعل تام . أن يقوم زيد : ناصب ومنصوب وفاعل .
والمصدر المؤول فاعل لسمى . التفسير : عسى قيامُ زيدٍ ، أي : قَرُبَ
قيامُ زيد . (وهذا هو اعراب الجمهور) .

٢ - عسى : فعل ناقص . أن يقوم زيد : ناصب ومنصوب وفاعل .
والمصدر المؤول سدة مسدة اسم عسى وخبرها . (وهذا اعراب ابن مالك) .

ج - (عسى زيد يقوم) :

هنا اتفق النحاة على أن « عسى » فعل ناقص ، وأن المرفوع
بعدها اسم لها ، وأن جملة المضارع غير المقترن بـ « أن » في محل نصب
خبراً لها .

د - (عسى زيد سيقوم) :

واعراب هذا الاستعمال كاعراب سابقه باتفاق . إلا أن هذا الأسلوب
نادر الاستعمال . ومنه قول قسام بن ربيعة :

عسى طيبي* ، من طيبي* بعد هذه ،

ستطفي* غلاتِ الكلى والجوانح (١)

(١) معنى البيت : عسى أن يتصر بعض طيبي* على بعضها الباغي بعد هذه
الحالة التي وصلوا إليها .

٥ - (عسى زيد قائماً) :

وهذا الاستعمال نادر أيضاً ، ومنه قول أحد الرجاز :

أَكثَرْتُ فِي اللُّومِ مَلْحَاجًا دَائِمًا لَا تَكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا
وَفِيهِ اِعْرَابَان :

- ١ - عسى : ناقصة . زيد : اسمها . قائماً : خبرها .
- ٢ - عسى : ناقصة . زيد : اسمها . قائماً : خبر لـ « يكون » محذوفة ، التقدير : عسى زيد يكون قائماً . والجملة من « يكون المحذوفة » واسمها وخبرها خبر لمسى .

و - (عساه يقوم) :

وفيه اعرابات ثلاثة :

- ١ - عسى : حرف مشبه بالفعل . والهاء اسم . وجملة « يقوم » خبره . (وهذا اعراب سبويه) .
- ٢ - عسى : فعل ناقص ، والهاء ضمير نصب تاب عن ضمير الرفع ، وهو في محل رفع اسماً لمسى . وجملة « يقوم » في محل نصب خبراً لها . (وهذا اعراب الأخفش) .
- ٣ - عسى : فعل ناقص . والهاء خبره المقدم . وجملة « يقوم » اسمه المؤخر . (وهذا الاعراب للمبرد والفارسي) .

ز - (عسى زيدا قائماً) :

وفيه اعرابان :

- ١ - عسى : حرف مشبه بالفعل . زيدا : اسمه . قائماً : خبره . (هذا الاعراب لسبويه) .

٢ - عسى : فعل ناقص . زيدا : خبره المقسم . قائم : اسمه المؤخر (وهذا الاعراب للمبرد والفارسي) .

ح - (عسى زيدا قائم) :

واتفقوا هنا على أن « عسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير الشأن المحذوف ، و « زيد قائم » مبتدأ وخبر ، والجملة منها في محل نصب خبراً لمسى .

[عَلٌ]

اسم بمعنى « فوق » . ولا يستعمل إلا مجروراً بـ « من » . كما لا يستعمل مضافاً مطلقاً ، فلا يقال : « أخذته من علٍ السطح » .

وإذا أريد تنكيره ، بمعنى أن يدل على فوقية غير محددة ، أعرب ، كقول امرئ القيس يصف فرسه :

ميكراً ، ميفراً ، متقبلاً ، مدبراً مما
كجلودٍ صخرٍ حطه السيل من علٍ

أي : من فوق غير محدد .

وإن أريد تعريفه ، أي أن يدل على علو مخصوص معروف لدى السامع ، بني على الضم كالظروف المنقطعة عن الإضافة لفظاً لا معنى . ومن ذلك قول أبي النجم المجلي يصف فرسه :

أقب من تحت ، عريض من عل

[عَلٌ]

لغة في « لعل » . (انظر « لعل ») .

[على]

آ - (اسم بمعنى « فوق ») :

وذلك إذا جرت بـ « من » ، نحو : « نزلت من على النبر » .
تكون « على » اسماً في محل جر بمن ، وهي مضافة ، والنبر مضاف إليه .

وزعم بعضهم أنها لا تكون إلا اسماً ، سواء أ جرت بمن أم لم
تجر ، ففي قولك : « وقفت على النبر » تكون « على » عندهم اسماً مبنياً على
السكون في محل نصب على الظرفية المكانية متناقة بوقفت ، وهي مضافة ،
والنبر مضاف إليه . ونسبوا هذا القول لسيويه .

ورد ابن هشام هذا المذهب بأمرين : بجواز حذفها ، كما في قول
عروة بن حزام :

تحن قتبدي ما بها من صباية
وأخني الذي لولا الأئى لقضاني

أي : لولا الأسوة لقضى عليّ ، فحذف حرف الجر « على »
واتصبت الجرور بعدها . ولو كانت اسماً بمعنى فوق ، لما جاز ذلك ، إذ لا
تقول : « جلست النبر » وأنت تريد : « جلست فوق النبر » . والأمر
الثاني : أن المائد يجوز حذفه من جملة الصلة إذا كان الموصول مجروراً
بملى ، نحو : « جلست على الذي جلست » ، أي : على الذي جلست
عليه . ولو كانت اسماً بمعنى فوق ، لما جاز ذلك ، إذ لا يقال : « جلست
فوق الذي جلست » إلا أن تقول : « جلست فوق الذي جلست فوقه » .

ب - (حرف جر أصلي) :

ولها في ذلك ثمانية معانٍ :

- ١ - الاستعلاء الحقيقي ، نحو : « جلست على المقعد » ، أو المنوي ، كقوله تعالى : « فضلنا بعضهم على بعض » .
- ٢ - مرادفة « مع » ، كقوله تعالى : « وآتى المال على حية » ، أي : مع حية له .
- ٣ - مرادفة « عن » ، كقولهم : « رضي الله عليه » ، أي : عنه .
- ٤ - التعليل ، نحو قوله تعالى : « ولتكبروا الله على ما هداكم » ، أي ، لهدايته إياكم .
- ٥ - مرادفة « في » ، كقوله تعالى : « ودخل المدينة على حين غفلة » ، أي : في حين غفلة .
- ٦ - مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون » ، أي : اكتالوا من الناس .
- ٧ - مرادفة الباء ، كقولهم : « اركب على اسم الله » ، أي : باسم الله .
- ٨ - الاستعراك والاضراب ، نحو : « زيد كثير المال » ، على أنه بخيل* ، أي : لكنه بخيل . وفي هذه الصورة تكون هي ومجرورها - وهو المصدر المؤول من « أن » واسمها وخبرها - متعلقين بخبر محذوف لبداً محذوف تقديره « التحقيق » . أي : زيد كثير المال ، والتحقيق كائن على أنه بخيل* .

ج - (زائدة) :

وزيادتها قليلة ، وأكثر ما يكون ذلك أن تكون تعويضاً من « على » ، أخرى محذوفة ، وذلك كقول أحد الرجاز :

إن الكريمَ - وأنيكَ - يَعْتَمِلُ

إن لم يجدَ يوماً على من يَتَكَلَّمُ

أي : إن لم يجد من يتكل عليه ، فحذف « عليه » ثم عوض منها « على » قبل « من » . فتكون « من » على هذا الاعتبار مفعولاً به لفعل « يجد » ، وتكون « على » زائدة .

وقال ابن جني : بل هي أصلية ، و « من » مجرور بها ، وهما متعلقان بفعل « يتكل » . أما فعل « يجد » فليس له مفعول لأن الكلام انتهى عنده ، ثم استأنف الشاعر متسائلاً . والتقدير : إن الكريم يعمل إذا لم يجد شيئاً ... نلى من يتكل ؟

[عليّ بـ]

اسم فعل أمر بمعنى « أولنيه » ، نحو : « عليّ بالكتاب » ، أي : ترك أمره لي . ويقال « عليّ يزيد » بمعنى : أرسلوه إليّ .

[عليك بـ]

اسم فعل أمر بمعنى « ألزمه » ، نحو : « عليك يزيد » .

[آ عمم ؟]

مركبة من كلمتين : « عن » حرف الجر ، و « ما » الاستفهامية التي حذفت ألها لدخول الجار عليها ، قال تعالى : « عمّ يتساءلون ؟ عن النبأ العظيم ؟ » .

[عَسَ]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها في ذلك تسعة معانٍ :

- ١ - المجاوزة ، نحو : « خرجت عن الطريق » .
- ٢ - البذل ، كقوله ﷺ : « صومي عن أميك » ، أي : بدلاً منها .
- ٣ - مرادفة « على » ، كقوله تعالى : « ومن يَبْخُلْ فَاغْنَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ » أي ، يبخل عليها .
- ٤ - التعليل ، كقوله تعالى : « وما نحن بتاركي آلِهتنا عن قولك » ، أي : بسبب قولك .
- ٥ - مرادفة « بعد » ، كقوله تعالى : « عما قليل انْصَبِحُنَّ نادمين » ، أي : بعد قليل .
- ٦ - مرادفة « في » ، نحو : « ضعف زيدٌ عن حملِ الرسالة » ، أي : ضعف في حملها .
- ٧ - مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » ، أي : يقبلها من عباده .
- ٨ - مرادفة الباء ، كقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى » . والظاهر أنها في هذه الآية على حقيقتها ، أي هي للمجاوزة ، وأن المعنى : وما يصدر قوله عن هوى .
- ٩ - الاستمانة ، كقولهم « رميت عن القوس » ، أي : رميت بالقوس . والظاهر أنها هنا للمجاوزة أيضاً ، إذ المعنى : رميت السهام عن القوس .

ب - (حرف جر زائد لتعويض) :

ويكون ذلك إذا حذف من مكان ، فتذكر في مكان آخر لتعويض ، وذلك كقول الشاعر زيد بن رزिन :

أَجْزَعُ أَنْ نَفْسُ أَتَاهَا حَامُهَا

فهلّا التي عن بين جنبيك تدفع ؟

أراد : فهلّا تدفع عن التي بين جنبيك ؟ فحذفت « عن » من أول الموصول ، ثم زيلت بملءه .

ج - (حرف مصدري) :

وذلك في لغة بني تميم الذين يحملون العين في مكان الهمزة ، يقولون : « أريد عن أسافر » أي : أريد أن أسافر .

د - (اسم بمعنى « جانب ») :

وذلك حين تجر بمن أو على . فمن الأول قول قطري بن النجاعة :

فلقد أراني للرماح دريئةً من عن يميني تارة وأمامي

ومن الثاني قول أحدم :

على عن يميني مرّت الطيرُ سُجْحاً

وكيف سنوح واليمين قطيعُ ؟

[عند]

اسم لمكان الحضور ، نحو : « جلستُ عند زيد » ، أي في المكان الذي هو بحضوره ، أو لزمان الحضور ، نحو : « عند الامتحان » ، يكرمُ المرء أو يهان ، أي وقت حضور الامتحان . وهو في الحالين ظرف منصوب ، فإن دلّ على المكان فهو ظرف مكان ، وإن دلّ على الزمان فهو ظرف زمان . وقد يجز بمن ، فيقال : « ذهب من عند زيد » . ولا يجز بغيرها . أما قولهم : « ذهب إلى عنده » فهو غلط ولحن .

[عندك]

اسم فعل أمر بمعنى «خذ» نحو : «عندك زيداً» ، أي : خذهُ .

[عَهْ]

اسم صوت يزجر به الضأن .

[عَوْضُ]

ظرف زمان لاستفراق المستقبل مثل «أبداً» ، إلا أنه يختص بالنفي . وهو معرب إن أضيف ، كقولهم : «لا أفضله عوضَ المائضين» ، فإن لم يضاف كان مبنياً إما على الضم ، وإما على الفتح ، وإما على الكسر ، نحو : «لن يأتي زيدٌ عوضُ - أو : عوضَ - أو : عوضٍ» .

[عَيْسِرٌ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[عَيْسِرٌ]

اسم صوت لزجر الابل .

هرف الفين

[غير]

اسم يعني خلاف ما يضاف اليه ، نحو : « زيدٌ غيرُ كسولٍ » ،
أي زيد مجتهد .

وهو اسم ملازم للاضافة ، فإن لم تكن في اللفظ ، فهي في المعنى ،
نحو : « قبضت عشرةً ليس غيرٌ » ، أي : ليس غيرها مقبوضاً .

وهو اسم موعّل في الابهام ، فلا تفيد الاضافة ترفيلاً ، فإذا
قلت : « جاء غيرُ زيدٍ » لم يُعرف بالضبط مَنْ الجائي ، بل كل الذي
يعرف أن الجائي ليس زيداً ، ولهذا يصح وقوعه صفةً للنكرة رغم
إضافته ، فنقول : « جاء رجلٌ غيرُ زيدٍ » ، كما يجوز نصبه على الحال ،
فنقول : « جاء زيد غيرَ راكبٍ » .

ولهذا الاسم استعمالات مختلفة :

١ - فيستعمل اسماً عادياً ، فيقع مواقع إعرابية مختلفة ، فهو فاعل
في نحو : « جاء غيرُ زيدٍ » ، ومفعول في نحو : « رأيت غيرَ زيدٍ » ،
ومجرور في نحو : « مررت بغيرِ زيدٍ » ، ومبتدأ في نحو : « غيرُك لا
يعرفني » .

وإذا أضيف إلى مستق اكتسب منه حكمه في العمل ، ففي قولك :
« غيرُ قادمِ الزيدان » يكون « غير » مبتدأ ، و « الزيدان » فاعل له

سدة مسدة الخبر عنه ، فكأنك قلت : « ما قادمٌ الزيدان » (١) .

وهذا هو شأن « غير » دائماً ، فكما أضيفت إلى اسم سلبته جميع أحكامه ، وقامت مقامه في الجملة جاعلة إياه متصفاً إليه . وسنرى ذلك واضحاً عند الكلام على استعمالها في الاستثناء .

٢ - ويستعمل وصفاً فيقع مواقع الوصف ، أي يكون خبراً ، نحو : « أنت غير عارف بي » ، ويكون حالاً ، نحو : « جاء زيدٌ غيرَ راکب » ، ويكون نعتاً نحو : « جاء رجلٌ غيرٌ عاقلٍ » . إلا أنه لا ينعت إلا النكرة ، كما رأيت في المثال ، أو المرف بـ « ال » الجنسية ، لأن المرف بها قريبٌ من النكرة ، وذلك كقوله تعالى : « إهدنا الصراط المستقيم » ، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، حيث جاءت « غير » نعتاً للذين . وسبب ذلك أن « غير » موغل في التكثير ، فلا يتعرف عند إضافته .

٣ - ويستعمل مع كلمة « ليس » في نحو : « قبضت عشرةً ليس غير » ، فيجوز فيه عدة أمور :

آ - ليس غيرٌ : بالرفع والتنوين ، فيكون اسماً لها ، والخبر محذوف ، تقديره : مقبوضاً .

ب - ليس غيراً : بالنصب والتنوين ، فيكون خبراً لها ، والاسم ضمير مستتر ، تقديره : ليس المقبوض غيراً .

(١) ولهذا كانت « غير » في حكم حرف النفي . وعليه فاضاقتها شيء لفظي لا يتد به ، ولذا يجوز لمسول المضاف إليه أن يقدم عليه ، يقول : أنا زيدٌ غير ضاربٍ ، لأنه في معنى : أنا زيدٌ لا أضرب . ولو كان اسماً حقيقياً لما جاز لمسول المضاف إليه أن يقدم ، لأن المضاف إليه لا يضم على المضاف ، وكذا معموله .

ج - ليس غيرٌ : بضمة بلا تنوين ، فيكون اسماً لها ، والخبر محذوف . ثم اختلفوا في هذه الضمة : فقال بعضهم : هي ضمة اعراب ، وحذف التنوين بسبب نية المضاف اليه ، إذ النية : ليس غيرُها مقبوضاً . وقال آخرون : بل هي ضمة بناء لانتقاعه عن الاضافة لفظاً لا معنى ، على حدِّ « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » . وعلى هذا يكون مبنياً على الضم في محل رفع اسماً لها . كما يجوز اعتباره خبراً لها والاسم ضمير مستتر .

د - ليس غيرَ : بفتحة بغير تنوين ، فيكون خبراً لها منصوباً باتفاق ، وحذف التنوين لأن المضاف اليه منويٌ لفظه ، والاسم ضمير مستتر تقديره « هو » .

وعلى كل الحالات فالجمله من « ليس » واسمها وخبرها نصب للكرة قلبها .

هـ - وتستعمل « غير » في الاستثناء فيكون لها حكم المستثنى الواقع بعدها على شكل مضاف اليه :

أ - فيجب نصبها إذا كان الكلام تاماً مثبتاً ، نحو : « جاء القومُ غيرَ زيدٍ » (١) .

ب - ويجوز الاتباع والنصب إذا كان الكلام تاماً منفيّاً ، نحو : « ما جاء القومُ غيرَ زيدٍ - وغيرُ زيدٍ » .

(١) هذا هو رأي اللغاة التي اختاره ابن عصفور . أما الفارسي فاعتبرها في هذه الحالة - أي حالة اتصالها عند تمام الكلام وثبوته - منصوبة على الحال ، واختار ذلك ابن مالك . ورى آخرون أنها منصوبة على التشبيه بطرف المكان . واختار هذا الوجه ابن الباقش .

ج - وتكون بحسب المواضع إذا كان الكلام مفرغاً ، نحو : « ما جاء غير زيدٍ - وما رأيت غيرَ زيدٍ - وما مررت بغيرِ زيدٍ » .

هـ - وإذا أضيفت « غير » إلى مبني ، كالضائر مثلاً ، جاز الابقاء على امرأها ، فنقول : « جاء غيرك » بالرفع ، وجاز بناؤها على الفتح شأن كل المبهات إذا أضيفت إلى مبني ، فنقول : « جاء غيرك » بالبناء على الفتح في محل رفع .

حرف الفاء

[ف]

آ - (حرف عطف) :

وذلك في نحو قولك : د جاء زيد فسلمت عليه ، . وهذه تفيد ثلاثة أمور :

١ .. الترتيب ، وهو نونان : ترتيب منوي ، بمعنى أن ما بعدها يأتي في الزمن بعد الذي قبلها ، كما هو ظاهر في المثال ، وترتيب ذكرى ، وهو عطف منعمل على جملة ، نحو : توشاً زيد : فغسل وجهه ويديه ، ومسح رأسه ورجليه ، ، ونحو : د كلمت زيدا : فقلت لا كذا وكذا ، ، فواضح من هذين المثالين أن غسل الوجه قد سبق الوضوء ، وأن القول قد سبق الكلام .

ومن النجاة من قال : إن معنى الترتيب ليس لازماً لها ، بدليل قوله تعالى : د وكم من قرية أهلكناها ، فجاءها بأسنا ، ، إذ يجيء البأس قبل الإهلاك لا بعده ، وبدليل قول امرئ القيس :

فما بك من ذكرى حبيب ومَنْزَلٍ
بَسِطَ الْيَوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَخَوَّمَلِ

إذ ليس بين د الدخول وخومل (١) أي نوع من أنواع الترتيب .

(١) الدخول وخومل : مكاتل .

٢ - التعقيب : ومعناه أن الذي بعدها واقع عقب الذي قبلها بغير فاصل بينها ، سواء أكان بين الاثنين وقت قصير ، أم طويل ، فالأول نحو : « جاء زيد فعمرو » ، إذ الوقت بين مجيئها قصير ، لأن مجيء الثاني لا يحتاج إلى مهلة طويلة ، والثاني نحو : « تزوج زيد فولد له ولد » ، إذ الوقت بين ميلاد الولد وزواج أبيه طويل ، لأن الحدث الثاني يحتاج إلى مهلة تسعة أشهر على الأقل !

٣ - السببية : وهذا المعنى لازم لها إذا كانت « أن » مضمرة بعدها ، نحو قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

وهذا المعنى غالب فيها إذا عطفت جملة على جملة ، كقوله تعالى : « فوكزه موسى ، قضى عليه » ، أو إذا عطفت صفة على صفة ، كقوله تعالى : « ثم إنكم أيها الضالّون المكذّبون لآكلون من شجر من زقوم فثابثون منها البطون » ، فواضح من هذه الشواهد أن إخبار الشباب بسبب لتعني عودته ، وأن القضاء على الرجل نتيجة وكثر موسى إياه ، وإن امتلاء البطون نتيجة الأكل من شجر الزقوم .

ب - (رابطة الجواب) :

وهي الواقعة في جواب الشرط ، نحو : « إذا جاء زيد فأكرمه » ، والواقعة في شبه جواب لشبه شرط ، نحو : « الذي يأتيني فله درهم » . وهذه حرف عاطل لا عمل له .

ج - (زائلة) :

وهي التي ترى حيث لا يصح وقوعها ، وذلك كالواقعة في الخبر في

نحو قولك : « زيدٌ فاضربه » ، والواقعة في جواب لمّا ، نحو قولك :
« لما جاء زيد فسلّمت عليه » ، إذ لا تقع الفاء في مثل هذه المواضع .

د - (حرف استئناف) :

وذلك إذا وقعت بين جملتين لا يصح العطف بينها لاختلافها خبراً
وانشاءً ، نحو : « إئتني فاني أكرمك » ، وقوله تعالى : « إنا أعطيناك
الكوثر ، فصلٍ لربك وانحر » .

ومن الناحية من أنكر مجيء الفاء للاستئناف . واستبرها في مثل
هذه المواضع حرفاً للسببية المحضة .

هـ - (فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « فِ بوعذك يا فتى » ، فالفاء فعل أمر
من « وفى بى » .

و - (تزيينية) :

وهي التي لا يراد بها عطف ولا غيره . ولا توجد إلا في كلمة
« فصاعداً » ، وما أشبهها . (انظر « فصاعداً ») .

[فاع]

اسم صوت لجزء الفم .

[فرطك]

اسم فعل أمر بمعنى « احذر ما أملك » .

[فصاعداً]

في نحو قولك : « مع الكتاب بخمس ليرات فصاعداً » : الفاء
تزيينية . صاعداً : حال منصوبة ، وعاملها وصاحبها محذوفان . والتقدير :
مع الكتاب بخمس ليرات فليذهب العدد صاعداً . هكذا يقدر النحاة ،
وفيه زلر ، لأنها بذلك تكون عاطفة لجملة على جملة ، وليست زائدة لازية .

[فُفَطْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « يكني » .

[فُسْمٌ]

انظر « ثُمٌ » .

[في]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها ثمانية معانٍ :

- ١ - الظرفية ، وهي إما مكانية ، نحو : « جلست في الدار » ،
أو زمانية ، نحو : « سافرت في المساء » ، أو مجازية ، نحو قوله تعالى :
« ولكم في القصاص حياة » .
- ٢ - المصاحبة ، كقوله تعالى : « فخرج على قومه في زينته » ،
والظاهر أنها للظرفية .
- ٣ - التعليل ، كقول الرسول ﷺ : « دخلت امرأة النار في
هرة » ، أي : بسبب هرة .

٤ - الاستلاء ، كقوله تعالى : « وَلَأَسْلِيَنَّكُمْ فِي جُنُوعِ النَّخْلِ » ، أي : على جنوع النخل .

٥ - مرادفة الباء ، نحو : « أَنْتَ خَيْرٌ فِي هَذَا الْأَمْرِ » ، أي : خير به .

٦ - مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ » ، أي : إلى أفواههم .

٧ - مرادفة « من » ، كقولك : « أَخَذْتُ كِتَابًا فِي خَمْسَةِ كُتُبٍ » ، أي : من خمسة كتب .

٨ - المقايضة ، وهي الداخلة بين مفضل سابق ، وفاضل لاحق ، كقوله تعالى : « فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » ، أي : فما متاع الحياة الدنيا بالقياس إلى الآخرة إلا قليل .

ب - (حرف جر زائد) :

وهي نوعان :

١ - زائدة للتعويض ، وهي التي تأتي عِيَوَاضاً من أخرى محذوفة ، كقولك : « أَكَلْتُ فِيمَا رَغَبْتُ » ، إذ الأصل : « أَكَلْتُ مَا رَغَبْتُ فِيهِ » . فحذفت « في » من جملة الصلة ، فموض منها أخرى جارة للموصول . وعلى هذا يكون الموصول مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على أنه مفعول به لفعل « أَكَلْتُ » .

٢ - زائدة للتوكيد ، وهي الداخلة على مفعول فعل متعدد قادر على الوصول إلى مفعوله بنفسه ، كقوله تعالى : « وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا » ، أي : اركبوها . والظاهر أنها الأصلية الظرفية ، وأن الفعل لم يأخذ مفعوله لعدم تعلق الغرض به .

هرف القاف

[ق]

فعل أمر من « وقى يقي » ، نحو : « قِ نفسك من البرد » ،
أي : احفظها .

[قد]

آ - (اسم بمعنى « حسب ») :

وهذه تستعمل على وجهين :

- ١ - مبنية على السكون ، نحو : « قدّ زيدٍ درهمٌ » و « قدني درهمٌ » ، فتزاد نون الوقاية بينها وبين ياء التكامل للحفاظ على سكونها .
- ٢ - ومعرية ، نحو : « قدّ زيدٍ درهم » و « قدني درهم » ،
بغير نون وقاية .

وهي في كل ذلك اسم مرفوع على الابتداء ، أو في محل رفع على
الابتداء ، ودرم : خبر عنه . والمعنى : حسي درهم ، وحسبُ
زيدٍ درهم .

ب - (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « يكتفي » . وذلك في نحو قولك : « قدّ زيداً درهمٌ » ،
فيكون « زبناً » مفعولاً به ، و « درهم » فاعلاً لاسم الفعل .

ج - (حرف) :

وهذه لا تدخل إلا على الفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من التواصب والجوازم وحروف الاستقبال ، فلا يقال : « قد نيمَ الرجل زيد - ولا : قد أكثبُ - ولا : قد ما جاء زيد - ولا : قد لن أسافر - ولا : قد سوف أسافر » . ومثال ما توفرت فيه الشروط : « قد جاء زيدٌ » .

هذا ، وتعتبر « قد » مع الفعل كالكلمة الواحدة ، فلا يجوز الفصل بينها إلا بالقسم ، نحو : « قد - والله - جاء زيدٌ » . وقد يحذف الفعل بعدها لدليل ، كقول النابغة :

أفدَ الثَّرَحْلُ غيرَ أنَّهُ رِكابنا

لما تَزَلَّ برحائنا ، وكأنَّ قدِ

أي : وكأنَّ قد زالت .

ولها خمسة معانٍ :

١ - التوقع ، نحو : « قد يقدمُ الغائبُ » ، أي : أن قدومه متوقعٌ بين وقتٍ وآخر . وهذا المعنى لا يكون لها إلا مع المضارع .

٢ - تقريب الماضي من الحال ، نحو : « قد قام زيدٌ » . تقول ذلك إذا كان قيامه قد جرى قبل كلامك بقليل . فأما إن كان مبعداً في الماضي فلا يجوز ذلك ، وكذلك إذا كان الفعل بما لا يدل على الزمان ، وتلك هي الأفعال الجامدة مثل « ليس - عسى - نعم - بشئ .. الخ » .

٣ - التقليل ، ولا يكون لها هذا المعنى إلا وهي داخلة على المضارع ، نحو : « قد يصدق الكذوب » ، أي : ربما يصدق .

- ٤ - التكثير ، نحو : « قد أقرأ في اليوم كتابين » ، أي : كثيراً ما أقرأ في اليوم كتابين .
 ٥ - التحقيق ، نحو : « قد جاء زيد » .

[قَرَّكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « اكتب » .

[قَط]

آ - (ظرف زمان) :

لاستفراق ما مضى ، ولا تكون إلا بعد نبي ، نحو : « ما فعلته قط » . وهي مبنية على الضم أو الكسر أو السكون . وفيها لغات : قطّ - قط - قُط - قَطْ - قُطْ - قطّ .

ب - (اسم بمعنى « حسب ») :

وهذه مخففة الطاء ساكنتها ، نحو : « قطّ زيد درهم » ، فكون مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ ، ودرهم : خبر .

ج - (اسم فعل مضارع) :

وهذه تدخل فون الوقاية بينها وبين ياء التكلم ، نحو : « قطني درهم » ، فكون الياء مفعولاً به ، و« درهم » فاعلاً لاسم الفعل .

[قَطَّكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « اكتب » أو « إته » .

[قَوْس]

اسم صوت للدجاج لحته على الأكل .

حرف الكاف

[ك]

آ - (حرف جر) :

ومعناه التشبيه ، نحو : « زيد كالأسد » . وقد لفتق له النجاة معاني أخرى لا تثبت عند التحقين .

ب - (حرف جر زائد) :

وهو الذي في قوله تعالى : « ليس كئليه شيء » . وقد تأوله بعضهم على الأصالة ، فجعله اسماً مؤكداً بكلمة « مثله » .

ج - (اسم بمعنى « مثل ») :

ولم يسلم بذلك سيويه إلا في الضرورة ، كقول المجاج :

يضحكَن عن كالبَرْدِ المنهم^(١)

حيث الكاف اسم مبني على الفتح في محل جر بحرف الجر « عن » ، وهو مضاف ، والبرد : مضاف إليه .

وقال كثير ، منهم الأخفش والفارسي : يجوز اعتبار كل كاف جارة

(١) المنهم : القاتل .

اسماً ، فجوزوا في نحو : « زيد كالأسد » أن تكون الكاف في موضع رفع خبراً للمبتدأ ، والأسد مخفوضاً بالاضافة .

ورد ابن هشام هذا المذهب بدعوى أن الكاف غير صالحة للجبر بحروف الجر ، إذ لم يسمع « مررت بكالأسد » . وليس بشيء ، لأن الاسمية لا يقرها صلاحية الكلمة للجبر بالحرف ، فما أكرر الكلمات التي لا خلاف في اسميتها ، ومع ذلك لا يمكن إدخال الجار عليها (١) .

د - (ضمير متصل) :

وذلك في نحو : « زيد أكرمك » .

هـ - (حرف خطاب) :

ولا محل لهذا من الاعراب لأنه حرف . وهو يوجد في أسماء الإشارة مثل « ذلك - تلك - أولئك » ، وفي الضمير المنفصل المنصوب مثل « إياك - إياكما ... » ، على مذهب من يرى أن « إيا » وحده هو الضمير ، وفي بعض أسماء الأفعال مثل « دونك - عليك - رويدك ... » .

[طئس]

انظر « كائن » .

[كُأَنَّ]

حرف بسيط يدخل على المبتدأ والخبر فينصب الأول ويرفع الثاني . وله معنيان :

(١) من ذلك مثلاً كلمة « لدى » ، فالتحاة يحمون على اسميتها ، وعلى أنها ليست قاطبة للجبر بالحرف ، إذ لا يقال : من لديه - أو : في لديه ...

١ - التشبيه ، وهو الغالب عليه ، والمتفق عليه ، نحو : « كان زيدا أسدًا » .

٢ - الشك والظن ، ولا يكون هذا إلا إذا كان الخبر مشتقاً ، نحو : « كان زيدا مقبلًا » .

هذا ، وتقع « كان » في تركيب غريب اختلف النحاة في امرابه ، وهو مثل قولك : « كأنك بالدينا لم تكن » .

قَالَ الفارسي : الكاف حرف خطاب ، والباء زائدة ، فيكون أصل العبارة : « كان الدينا لم تكن » . وهذا أسهل الاعراب وأكثرها محافظة على المعنى .

وقال غيره : الكاف اسم كان ، والباء بمعنى « في » ، وهي متعلقة بتكن ، وتكن تامة فاعلها ضمير المخاطب المستتر . والتقدير : كأنك لم توجد في الدنيا .

وقال ابن عصفور : الكاف زائدة كافة ، والباء زائدة ، فالتقدير : كأنما الدينا لم تكن .

وقال ابن عمرو : الكاف اسم كان ، والجار والمجرور خبرها ، وجملة لم تكن حال . والتقدير : كأنك موجود في الدنيا ولم تكن !

وقال المطرزي : الأصل : كأنك تبصر الدينا لم تكن ، ثم حذف الفعل وزيدت الباء (١) .

[كأنما]

مكفوفة كافة لا عمل لها .

(١) كان قصدنا من عرض هذه الاعراب الكثيرة عليك أن ترى سلامة اعراب الفارسي وفضله على غيره .

[كَأَيْنَ]

ويقال فيه « كَأَيْنَ » . كما أن نونه تكتب نوناً مرة ، وتنويناً مرة أخرى ، هكذا « كَأَيِّ » .

وهو اسم مبهم يكتفى به عن العدد الكثير ، نحو : « كَأَيْنَ من كتاب قرأت » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب .

أحكامه :

- ١ - هو مبني على السكون .
- ٢ - واجب التصدير .
- ٣ - مفتقر إلى التمييز بسبب إبهامه .
- ٤ - الغالب على تمييزه أن يكون مجروراً بـ « كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَكَأَيْنَ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ » ، وقوله : « وَكَأَيْنَ مِنْ دَابَّةٍ - وَكَأَيْنَ مِنْ نَجَسٍ - وَكَأَيْنَ مِنْ قَرْيَةٍ ... الخ » . وقد يأتي تمييزه منصوباً ، على قلة ، ومنه قول الشاعر :
أطرد اليأس بالرجاء فكأين آلاماً حم يسره بعد عُسْرٍ
- ٥ - لا يجوز جره بحرف ، فلا يقال : « بكأين تباع هذه الثوب » .
- ٦ - إذا وقع مبتدأ فلا يكون خبره إلا جملة .
- ٧ - ويقع مواقع اعرابية مختلفة : فهو مبتدأ في نحو : « كَأَيْنَ من كتاب لم أقرأ » ، أي : كثير من الكتب لم أقرأه ، وهو مفعول به في نحو : « كَأَيْنَ من كتاب لم أقرأ » ، أي : كثيراً من الكتب لم أقرأ » ، وهو مفعول مطلق في نحو : « كَأَيْنَ من مرة سافرت » ، أي : سافرت عدة مرات ...

[كَغ]

بفتح الكاف وكسرهما : اسم صوت لجر الطفل عما يُسَقَدَرُ منه .

[كَزَا]

أ - (كناية عن شيء) :

وذلك في نحو قولك : « قلت لفلان كذا وكذا » و « فعلت به كذا وكذا » و « هل تذكر يوم كذا وكذا ؟ » ... إلخ . وامرأب هذه كأمراب التي تليها .

ب - (كناية عن عدد) :

وذلك في نحو قولك : « اشتريت كذا كتاباً » ، أي اشتريت عدداً غير معلوم من الكتب .

وهذه لا تختلف عن « كَأَيْن » إلا في شيئين : أولهما أنها ليست واجبة التصدر ، والثاني أن تمييزها لا يكون إلا منصوباً . كما أن التاليف عليها أن تستعمل مكررةً بالمطف ، نحو : « قرأت كذا وكذا كتاباً » .

وهي والتي قبلها تسمان مواقع إعرابية مختلفة ، فهي مبتدأ في نحو : « كذا رجلاً جامعاً » ، أي : عددٌ من الرجال جامعاً ، وفاعل في نحو : « جامعاً كذا رجلاً » ، أي : جامعاً عددٌ من الرجال ، ومفعول به في نحو : « اشتريت كذا وكذا كتاباً » ... إلخ .

ج - (مركبة) :

من كاف التشبيه ، و « دا » الاشارة ، نحو قولك : « كذا كرمي » ، أي : كرمي مثل هذا .

ويدخل على « كذا » هذه ما يدخل على أسماء الإشارة ، فتدخلها « ها » التنيية ، فيقال : « هكذا كرمي » ، وحرف الخطاب ، فيقال : « كذلك كرمي » ، ولام البد مع حرف الخطاب ، فيقال : « كذلك كرمي » .

ويطلب على « كذا » هذه أن تستعمل مفعولاً مطلقاً ، نحو : « كذلك فاعملوا » ، أي : اعملوا عملاً كهذا العمل . فإذا اعتبرنا الكاف التشبيهية حرف جر كانت هي وبحروها متعلقين بصفة محذوفة لمفعول مطلق محذوف ، والتقدير : اعملوا عملاً كائناً كذلك العمل ، وإن اعتبرناها اسماً بمعنى مثل - وهذا جئز خلافاً لابن هشام - كانت هي في محل نصب على المفعولية المطلقة نائبة عن المصدر ، والتقدير : اعملوا مثل هذا العمل . وكان اسم الإشارة بعدها مضافاً إليه .

[كذلك]

انظر « كذا » المركبة .

[كُلٌّ]

اسم موضوع للاستغراق . فإن أضيف إلى المفرد النكرة ، نحو : « كل رجل يعرف ذلك » ، أو إلى الجمع المعروف ، نحو : « كل الرجال يعرفون ذلك » ، كان معناه استغراق الأفراد ، وإن أضيف إلى المفرد المعرفة ، نحو : « كل الرجل صالح » ، كان معناه استغراق أجزاء الفرد الواحد .

ولهذا الاسم استعمالات مختلفة وفي كل استعمال له أحكام :

- ١ - فإذا أريد استعماله نعتاً لنكرة أو معرفة من أجل الدلالة على كماله ، وجب أن يضاف إلى اسم ظاهر يماثل الموصوف لفظاً ومعنى ، نحو : « رأيت رجلاً كلَّ الرجل » ، وكقول الشاعر :

وإن الأولى حانت يفتلج دماؤهم
مُ القوم كل القوم يا أم خالد

وفي هذا الاستعمال لا يكون معناها إلا بيان كمال الموصوف ، وأنه يشتمل على جميع صفات جنسه .

٢ - وإذا أريد استعمالها للتوكيد ، وجب إضافتها إلى ضمير يعود على المؤكّد ، كقوله تعالى : « فسجد الملائكة كلهم » .

٣ - فإن لم تستعمل لنعت أو توكيد ، بل كانت بحسب العوامل ، جاز إضافتها إلى الظاهر ، كقوله تعالى : « كل نفس بما كسبت رهينة » ، وجاز افرادها ، كقوله تعالى : « وكلاً ضربنا له الأمثال » .

٤ - وإذا أضيفت إلى ضمير لا يعود على مؤكّد قبلها ، فالقالب ألا تقع إلا مبتدأ ، نحو : « كلهم يعرف زيداً » ، ولا يقال : « جاء كلهم » ، بإيقاعها فاعلاً ، ولا : « رأيت كلشكم » ، بإيقاعها مفعولاً . الخ .

ويترتب على هذا أنها إذا أضيفت إلى اسم مائل لاسم قبلها كانت نعتاً ، وإذا أضيفت إلى ضمير يعود على اسم قبلها كانت توكيداً ، فإن لم يكن هذا ولا ذاك كانت بحسب العوامل .

٥ - ولفظ « كل » مفرد مذكر ، أما معناها فيحسب ما تضاف إليه . فإن أضيفت إلى نكرة وجب مراعاة المعنى ، فنقول : « كل رجل يعرف زيداً » - كل امرأة تعرف زيداً - كل قوم يعرفون زيداً .

٦ - وإن أضيفت إلى المعرفة ، أو قطعت عن الإضافة لفظاً ، جازت مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، نقول : « كل الرجال يعرف زيداً » -

أو : يعرفون زيداً ، وكلٌ يعرف زيداً - أو : يعرفون زيداً ، ، فمن مراعاة اللفظ قوله **وَيَعْرِفُونَ** : « كلٌّ راعٍ ، وكلٌّ مسؤول عن رعيته » ، وقوله تعالى : « كلٌ يعمل على شاكلته » ، ومن مراعاة المعنى قوله : « كلٌ له قاتنون - وكلٌ في فلكٍ يسبحون » .

[كل - كلتا]

اسمان موضوعان لاستفراق الاثنين ، كما وضعت « كل » لاستفراق الجميع .

ويختلفان عنها في أمور ، كما يتفقان في أمور :

١ - لا يستعملان نقلاً لبيان كمال النموت .

٢ - يستعملان مثلها في التوكيد ، فيقال : « جاء الرجلان كلاهما - ورأيت اثنتين كلتيهما » .

٣ - إضافتها إلى ضمير لا يعود على مؤكد قبلها لا توجب إيقاعها موقعاً المبتدأ دائماً ، كما هو الشأن مع « كل » ، بل يجوز أن يقعا مواقع إعرابية مختلفة ، فهي مبتدأ في نحو : « كلاهما يعرفني - كلتاكما تعرفني » ، وفاعلان في نحو : « جاء كلاهما - جاءت كلتاها » ، ومفعولان في نحو « رأيت كليهما - رأيت كلتيكما » .

٤ - خلافاً لـ « كل » ، يجب إضافتها دائماً لفظاً ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين ، فيقال : « كلاهما - كلا الرجلين - كلاهما - كلا الرجلين » ، ولا يقال : « كلا رجلين - كلا زيد وعمرو » .

٥ - يجوز دائماً مراعاة لفظها المفرد ، ومراعاة معناها التثنية ، فنقول : « كلاهما يعرف زيداً - أو : كلاهما تعرفان زيداً » ، إلا إذا كان الحدث

متبادلاً بينها ، فنندثجج مراعاة اللفظ ، فنقول : « كلاهما يجب صاحبه » ، ولا يجوز أن نقول : « كلاهما يجبان صاحبها » ، لأن المعنى المراد أن كلا واحد منها يجب الآخر ، فلو لم تراع اللفظ لانقلب المعنى وصار أن لها صاحباً مشتركاً ، وأن كل واحد منها يجب هذا الصاحب .

٦ - إذا أضيفت « كلا وكلتا » إلى الاسم الظاهر كاتنا في الأعراب كالقصد المقصور ، فنزومان الالف مقدرةً عليها الحركات الثلاث ، تقول : « جاء كلا الرجلين - رأيت كلا الرجلين - مررت بكلا الرجلين » ، أما إن إضيفتا إلى الضمير ، فهما ملحقتان بالثنى في إعرابه ، فتلحقها الالف في حالة الرفع ، والياء في حالتي النصب والجر ، تقول : « جاء كلاهما - رأيت كليهما - مررت بكليهما » .

[كلاً]

حرف ردع وزجر لا عمل له ، قال تعالى : « أطلّع النيب » ، أم اتَّخَذَ عند الرحمن عهداً ؟ كلا . سنكتب ما يقول .
وقد تأتي في أوائل السور لمعنى الاستفتاح فقط ، كقوله تعالى : « وما هي إلا ذكرى للبشر . كلا والقمر » .

[كلهما]

كلمة مركبة من « كل » و « ما » المصدرية ، ولا يليها إلا جملتان ، ولهذا اشبهت أدوات الشرط ، بل لقد رأى بعضهم عدها في أدوات الشرط تسيلاً واختصاراً . ومثالها : « كلما جاء زيدٌ أكرمته » . وترب على الشكل التالي :

كل : منصوبة على الظرفية الزمانية ، متعلقة بالفعل « أكرمته » ،

الذي هو جواب في المعنى . وهي مضافة إلى المصدر المؤول بعدها . (وانما اكتسبت الظرفية من هذا المصدر النائب عن الظرف كما سنرى) .

ما : مصدرية زمانية .

جاء زيد : فعل وفاعل . والمصدر المؤول من « ما » ، والجملة في محل جر بالاضافة . (وهذا المصدر فيه معنى الظرف ، لأنه على تقدير مضاف محذوف : كل وقت مجيء زيد . فتكون نيابته عن الظرف كنيابة المصدر عنه في نحو قولك : « جئتك صلاة المصير » ، أي : وقت صلاة المصير . وهذا المعنى قد انتقل منه إلى كلمة « كل » ، لأن هذه الكلمة تأخذ معناها مما تضاف إليه) .

أكرمته : فعل وفاعل مفعول به .

جملة : « جاء زيد » : صلة « ما » لا محل لها من الاعراب .

جملة « أكرمته » : ابتدائية مؤخرة من تقديم لا محل لها من الاعراب ، إذ الأصل : أكرمت زيدا كلما جاء ، أو هي شبه جواب شرط لا محل لها من الاعراب .

وعلى هذا الاعراب يكون تقدير التركيب كله : « أكرم زيدا في كل مجيء له » .

وهناك إعراب آخر يجعل « ما » اسماً نكرة بمعنى « وقت » ، فتكون الجملة بعدها نعتاً لها ، لكن هذا يوجب إلى تقدير عائد في الجملة يعود على « ما » ، كي ترتبط الجملة الصفة بموصوفها ، فيكون التقدير : كل وقت مجيء فيه زيد أكرمه . والاعراب الأول أقرب إلى المعنى وأبسط .

١ - (خبرية) :

وهذه يخبر بها عن العدد الكثير ، نحو : « كم كتاب قرأت !! » ،
أي : قرأت كثيراً من الكتب . وسميت خبرية لأن الكلام معها ليس على
جهة الاستفهام ، وإنما هو على جهة الاخبار .

٢ - (استفهامية) :

وهذه يطلب بها تعيين العدد ، نحو : « كم كتاباً قرأت ؟ » .

وتشتركان في أمور وتختلفان في أخرى :

١ - فتشتركان في أن كليهما : اسم ، مبهم ، كناية عن عدد ،
مفتقر الى التمييز ، مبني على السكون ، واجب التصدير .

أما اختلافها ففي شيئين : في المعنى ، وفي التمييز : فمعنى الأول
الاخبار بالكثرة ، ومعنى الثانية الاستفهام عن العدد . وتميز الأول بجرور
دائماً بالاضافة (١) أو بن ، وتميز الثانية منصوب أبداً (٢) . وذلك ظاهر
في المثالين السالفين .

ثم إن تميز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً ، أما تميز الخبرية ،

(١) ولكن يجب نصبه إذا فصل بينه وبين « كم » فاصل ، نحو « كم
عندي كتاباً !! » . إذ لا يجوز الاضافة عند وجود الفاصل .

(٢) ويجوز جزمه بن إذا جرت « كم » الاستفهامية بحرف جر ، نحو :
« بكم من قرش اشتريت الكتاب ! » . وقد يحذف الجار فيقال : « بكم قرش
اشتريت الكتاب ؟ » والأفضل نصبه على كل حال ، فنقول : « بكم قرشاً اشتريت
الكتاب ؟ » .

فيجوز إفراده ، نحو : « كم كتابٍ قرأتُ !! » ، كما يجوز جمعه ،
نحو : « كم كتبٍ قرأتُ !! » .

هذا ، والكلمتين مواقع إعرابية مختلفة :

١ - فإن مُبَيَّنَّا بالذات ووليها اسم مرفوع ، كاتنا في موقع الخبر
المقدم ، نحو : « كم رجلًا عدوكم ؟ - كم رجلًا أنتم !! » .

٢ - وإن ميزا بالذات ووليها الظرف ، أو الفعل الذي استوفى
مفعوله ، كاتنا في موقع المبتدأ ، نحو : « كم رجلًا عندك ؟ ، وكم رجلًا
رأيتُه ؟ - وكم رجلًا عندي !! » ، وكم رجلًا رأيتُه !! » .

٣ - وإن ميزا بالذات وكان بعدها فعل لم يستوف مفعوله ، كاتنا
في موقع المفعول به المقدم ، نحو : « كم كتاباً قرأتُ ؟ - كم كتابٍ
قرأتُ !! » .

٤ - وإن ميزا بالظرف ، كاتنا في موقع الظرف ، نحو : « كم
ساعةً اشتغلتُ ؟ - كم ساعةً اشتغلتُ !! » .

٥ - وإن ميزا بالمصدر ، كاتنا في موقع المفعول المطلق ، نحو :
« كم مرةً سافرتُ ؟ - كم مرةً سافرتُ !! » .

وقد يحذف التمييز للملم به ، فلا يتغير إعرابها ، نحو : « كم
سافرتُ ؟ » ، فكلم هنا مفعول مطلق لأنها سؤال عن عدد مرات وقوع السفر .

[كما]

مركبة من كاف التشبيه ، و « ما » المصدرية ، أو الموصولة ، أو
الزائدة غير الكافة بحسب التركيب الذي هي فيه .

فإن وقع بعد « كما » مفرد مجرور ، كانت « ما » زائدة غير كافة ،

كقول عمرو بن براقة :

ونصر مولانا ونسلم أنه كما الناس مجرؤ عليه وجارم
فالكاف جارة ، و « ما » زائدة ، و « الناس » مجرور بالكاف ،
والجار والمجرور متعلقان بخبر أن المخوف .

وإن وقع بعدها الجملة الاسمية ، كانت « ما » زائدة كافة ، كقول
نهشل بن حري :

أخ ما جد لم يحزنني يومَ مشهد
كما سيفُ عمرو لم تخنه مضاربته

ف « كما » هنا مكفوفة كافة ، و « سيف » مبتدأ ، وجملة
« تخنه مضاربته » في محل رفع خبراً عن المبتدأ ، والجملة الكبرى مستأنفة
لا محل لها من الاعراب .

وإن وقعت بعدها الجملة الفعلية ، كانت « ما » مصدرية ، وكانت
المصدر المؤول مجروراً بالكاف ، ثم كان للجار والمجرور اعراباً ما بحسب
موقعه من الكلام :

ففي مثل قول أبي سخر الهذلي :

وإني لتعروني لذكراك هزئةً كما اتفَضُ المصفور بلله القطر

تكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها ، متعلقين بصفة محذوفة
ل « هزة » . والتقدير : هزةٌ كائنة كاتفاضةِ المصفور .

وفي مثل قولك : « بكى زيدٌ كما يبكي الأطفال » ، تكون
الكاف والمصدر المؤول المجرور بها متعلقين بصفة محذوفة لمفعول مطلق
محذوف . والتقدير : بكى زيدٌ بكاءَ كِبَاءِ الأطفال .

وفي مثل قوله تعالى : « كما بدأنا أولَ خلقٍ نسيده » ، يجوز

اعتبار د ما ، مصدرة ، فتكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها متعلقين بصفة المفعول المطلق المحذوف ، فالتقدير : نريد أول خلق إعادة كائنة كبدثنا له ، ويجوز اعتبار د ما ، اسماً موصولاً ، فتكون الكاف جارة للموصول ، وهي ومجرورها متعلقان بحال محذوفة من الضمير في « نريد » ، والتقدير : نريد كائناً كالذي بدأنه .

هذا ، واختلف النحاة في اعراب قولهم : « كن كذا أنت » ، فقال بعضهم :

١ - ما : موصولة ، و د أنت ، مبتدأ حذف خبره ، والجملة صلة د ما ، ، والكاف ومجرورها متعلقان بخبر د كن ، المحذوف . والتقدير : كن كائناً كالذي أنت هو .

٢ - وقال غيرهم : ما : موصولة ، وأنت : خبر حذف مبتدؤه . وسائر الاعراب يماثل ما قبله . والتقدير : كن كائناً كالذي هو أنت . وبهذا أعربوا قوله تعالى : « إجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة » أي : كالذي هو لهم آلهة .

٣ - وقال غيرهم : ما : زائدة غير كافة ، والكاف جارة للضمير « أنت » ، والجار والمجرور متعلقان بخبر د كن ، . والتقدير : كن كائناً كأنت .

٤ - وقال غيرهم : ما : زائدة كافة ، وأنت مبتدأ حذف خبره ، والجملة خبر د كن ، ، والتقدير : كن (كذا) أنت عليه (١) .

(١) يلاحظ الفارسي أننا اعتبرنا الكاف جارة في كل الأعراب ، لكن هنا لا يعني عدم جواز اعتبارها اسماً بمعنى مثل في كل الأعراب أيضاً . وعليه تكون الكاف هي الصفة ، أو هي الحال ، أو هي المفعول المطلق ، أو هي الخبر ، ←

[كـ]

آ - (اسم استفهام) :

وذلك في قول الشاعر :

كي تجنحون إلى سيلهم وما تُثِيرَت

قتلاكم ولظى الهيجاء تفضطم ؟

أراد : كيف ؟ فحذف الفاء ، كما قال بعضهم : « سَوَ أَفعل »

يريد : سوف أَفعل .

ب - (حرف جر) :

وهي الداخلة على « ما » الاستفهامية في قولهم : « كَيْمَ فعلت

ذلك ؟ » ، أي : لم فعلته ؟ ، والداخلة على « ما » المصدرية ، كقول

الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضر ، فانما

يُرجى النقي كما يضر وينفع^(١)

أي : يُرجى النقي للضرر والنفع .

ج - (حرف مصدرية ونصب) :

وذلك في نحو قولك : « ذهبت إلى المدرسة لكي أتعلم » ، أي :

للتعلم .

→ بحسب الوجوه الامراية المختفة ، ثم يكون ما بعدها مجروراً بالاضافة . وفي

حال اعتبار « ما » كافة ، تكون الكاف مكفوفة عن الاضافة .

(١) ويرى بعضهم أن « ما » هنا كافة كفت « كي » عن عمل النصب .

واختلف النحاة في « كي » غير المسبوقة باللام التعليلية ، كما في قولك : « نهيت إلى المدرسة كي أتعلّم » ، فقال بعضهم : هي المصدرية الناصبة ، ومصدرها في محل جر بلام التعليل المنهوبة ، وقال آخرون : بل هي حرف جر ، والناصب المضارع هو « أن » المضرة بسدها . ويحتمل الوجهين قول الشاعر :

أردتُ لكيّا أن تطيرَ بقرتي فتركها شتاً ببدلةٍ بلقسع

فهنا اجتمعت لام التعليل ، و « كي » ، و « أن » ، فيجوز اعتبار « كي » حرف جر للتعليل مؤكداً للام التعليل ، ويكون النصب بـ « أن » ، كما يجوز اعتبار « كي » هي الناصب ، فتكون « أن » توكيداً لها .

[كيت]

اسم يكنى به عن الجملة ، قولاً كانت أو فعلاً ، وقال بعضهم : بل لا يكنى بها إلا عن جملة القول ، نحو : « قلت لزيد كيت وكيت » . وهو مبني على الفتح في محل نصب على أنه مفعول به . ولا يستعمل إلا مكرراً بالطف ، كما رأيت في المثال .

[كيف]

٢ - (اسم استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « كيف حال زيد ؟ » (١) .

(١) ويرى سيويه أنها ظرف ، وأنها منصوبة أبداً على الظرفية ، وذلك لأن جوابها عنه أن يقال : زيد على أحسن حال ، أو هو في أحسن حال . ومن العلوم أن أدوات الاستفهام كلها تتركب إعراب ما يجاب به عنها ، كما سترى بدق قليل .

وتقع هذه مواقع إعرابية مختلفة ، وإنما يحدد هذا الموقع معرفة
جوابها : فإن قلت : « كيف زيد ؟ » كانت خبراً ، لأن الجواب عنها
بأني خبراً : « زيدٌ عليلٌ » . وإن قلت : « كيف كان زيد ؟ » كانت
خبراً لكان ، لأن الجواب عنها : « كان زيدٌ عليلاً » ، وإن قلت :
« كيف وجدت زيداً ؟ » كانت مفعولاً ثانياً لوجد ، لأن الجواب عنها :
« وجدت زيداً كريماً » ، وإن قلت : « كيف نام زيد ؟ » كانت حالاً
من زيد ، لأن الجواب عنها : « نام زيدٌ مستلقياً » ، أو كانت مفعولاً
مطلقاً إذا كنت تسأل بها عن هيئة النوم ، لا عن هيئة النائم ، ويكون
الجواب عنها عندئذٍ : « نام زيدٌ نوماً هادئاً » .

فإن أُجبت عنها دائماً بالجار والمجرور ، فقلت : « زيدٌ على خير ،
نام زيدٌ على أحسن حال ... الخ » ، كما يقول سيويوه ، فلا بد من اعتبارها
ظرفاً كما فعل هو .

ب - (اسم شرط) :

إذا تضمنت « كيف » معنى الشرط صارت واحدةً من أدواته ،
نحو : « كيف تجلس أجلس » . ثم اختلف النحاة فيها : فقال قوم : هي
غير جازمة مطلقاً ، وقال غيرهم : بل يجوز الجزم بها ، وعدم الجزم بها
مطلقاً ، وقال غيرهم : بل لا يجوز الجزم بها إلا إذا اقترنت بـ « ما »
الزائدة ، نحو : « كيفما تجلس أجلس » .

ثم قالوا : لا يكون شرطها وجوابها إلا فعلين متفتحين اللفظ والمعنى ،
كما ترى في المثالين السالفين .

وهذا الذي قالوه يتناقض مع تسليمهم بشرطيتها في قوله تعالى :
« يتفق كيف يشاء » ، وقوله : « يصوركم في الأرحام كيف يشاء » ،

وقوله : « فيسطئه في السماء كيف يشاء » ، إذ الجواب في هذه الآيات كلها محذوف دل عليه الكلام السابق ، وليس في الكلام السابق فعل متفق مع فعل الشرط لفظاً ومعنى (١) .

وإذا تضمنت « كيف » معنى الشرط لم تقع إلا مفعولاً مطلقاً ، لأنها تكون عندئذ ربط الحدين بكيفية واحدة ، لأن يقولك : « كيف تجلس أجلس » يعني : اجلس الجالس الذي تجلسه .

[كيفما]

انظر « كيف الشرطية » .

(١) سبق أن قلنا في بحث الشرط عند الكلام على « كيف » : إن اشتراط النحاة أن يتفق شرط « كيف » وجوابها في اللفظ والمعنى ، أمر لا لزوم له ، ودلنا على ذلك بما تقدم ، وهذه الآيات حجة على النحاة . (راجع بحث الشرط) .

حرف اللام

[ل]

آ - (حرف جر أصلي) :

ومعانيها كثيرة ، هي :

- ١ - الاستحقاق ، وهي الواقعة بين معنى وذات ، نحو : « الحمد لله » .
- ٢ - الاختصاص ، نحو : « الراج للفرس » .
- ٣ - الملك ، نحو : « الكتاب لزيد » .
- ٤ - التملك ، نحو : « وهبت لزيد كتاباً » .
- ٥ - شبه التملك ، كقوله تعالى : « جعل لكم من أنفسكم أزواجاً » .
- ٦ - التمليل ، نحو : « هيأت نفسي للسفر » .
- ٧ - توكيد النفي ، وهي التي تسمى بلام الجحود ، نحو : « ما كنت لأخون العهد » .
- ٨ - مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « كلُّ يجرى لأجلٍ مسمى » ، أي : إلى أجل .
- ٩ - مرادفة « على » ، كقوله تعالى : « ويخرجون الأنفاق » ، أي : عليها .
- ١٠ - مرادفة « في » ، نحو : « مضى لسييله » ، أي : في سييله .

- ١١ - مرادفة « عند » ، نحو : « كتبته خمس خلون من رمضان » ،
أي : عند خمس .
- ١٢ - مرادفة « بعد » ، كقوله تعالى : « أقم الصلاة للولك
الشمس » ، أي : بعد غروبها .
- ١٣ - مرادفة « مع » ، كقول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكا :
فلما تفرقنا كأنني ومالكا لطلول اجتماع لم نبيت ليلة معا
أي : مع طول اجتماعنا .
- ١٤ - مرادفة « من » ، كقول جرير :
لنا الفضل في الدنيا واقفك راغم
ونحن لكم يوم القيامة أفضل
أي : ونحن أفضل منكم يوم القيامة .
- ١٥ - التبايع ، وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه ،
نحو : « قلت له » .
- ١٦ - مرادفة « عن » ، كقول الشاعر :
كضائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبغضاً : إنه لديم
أي : قلن عن وجهها .
- ١٧ - الصيرورة ، وتسمى لام العاقبة ، ولام المآل ، كقوله
تعالى : « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً » . الشاهد في
اللام الداخلة على « يكون » .
- ١٨ - التعجب مع القسم ، وتختص هذه باسم الله تعالى ، نحو :
« لله ، لقد أصبح زيد شاعراً » ، أي : والله لقد أصبح زيد شاعراً .
وإنما تقول ذلك إذا كنت في عجب من صيرورته شاعراً .

١٩ - التعجب وحده ، نحو : « يا لجمالِ الربيع » (١) ، ونحو :
« لله دره فارساً » .

٢٠ - التبيين ، وهي ثلاثة أنواع :

(آ) - لام تبين المفعول من الفاعل في اسلوب تمجيد فله دال على الحب أو البنض ، نحو : « ما أحبني ! - ما أبغضني ! » ، فإن قلت : « ما أحبني لزيد » ، كان المعنى أنك أنت المحب ، وزيداً محبوباً . وإنما بين ذلك دخول اللام على « زيد » ، فلو أدخلت عليه « إلى » ، فقلت : « ما أحبني إلى زيد » ، لانتقل المعنى وصار زيد محباً ، وصرت أنت محبوباً .

(ب) - لام تبين المفعول في اسلوب دعائي مثل « سقياً لزيد » ، فزيد هو المدعو له بأن يسقيه الله تعالى . وهذه اللام لا تتعلق بالمصدر المذكور للدعاء ، لأن فعله متعدٍ لا يحتاج إلى اللام ، ولو علقناها به لصار تقدير الكلام : اللهم اسقِ لزيد . وليس هذا اسلوباً عريضاً . وإنما تقدير الكلام : اللهم اسقِ ... ودعائي لزيد ، أو ... إرادتي لزيد . وعلى هذا تكون اللام ومجرورها متعلقين بخبر مبتدأ مخوف .

(ج) - لام تبين الفاعل في اسلوب دعائي ، نحو : « تباً لزيد » . وهذه كسابقتها في التأويل والتعليق ، سوى أنها دخلت على ما هو فاعل في المعنى ، إذ التقدير : ليتهليك ... إرادتي لزيد .

ب - (حرف جر زائد) :

ولها مواضع ، وكأها مختلف فيه :

(١) وقد مر معنا في اسلوب تناء التعجب وتناء الاستغانة أن منهم من يد هذه اللام زائدة .

١ - (اللام بين الفعل المتعدي ومفعوله) : كقول كثير :

أريد أنسى ذكرها فكأنما تمثّل لي ليلى بكل سبيل

قال بعضهم : هي زائدة ، لأن الفعل « أريد » متعدي بنفسه فلا يحتاج إلى اللام ، يقال : « أريد أن أنسى » بغير لام .

وقال آخرون : هي أصلية للتعليل ، وليست داخلة على مفعول الفعل ، لأن مفعوله محذوف تقديره : أريد السلوان لأنسى ذكرها .

وقال الخليل وسيبويه : الفعل في مثل هذا التركيب مقدرٌ بمصدر مرفوع بالابتداء ، واللام ومجرورها خبر . والتقدير : الإرادة لنسيان الذكر . وعليه يكون الفعل غير ذي مفعول ، وتكون اللام أصلية للتعليل .

٢ - (اللام بين المضاف والمضاف إليه) : ويسمونها بالحقصة ، ومثالها قول زهير :

سئمت تكاليف الحياة ومن يعيش

ثمانين حولاً لا أبالك يسأم

قال بعضهم : اللام زائدة بين « أبأ » والكاف . لأن « أبأ » اسم لا النافية للجنس ، ولو لم يكن مضافاً ، ويكن الكاف مضافاً إليه ، لكان مبنياً على الفتح في محل نصب ، لأن هذا هو حكم اسم « لا » ، إذا لم يكن مضافاً . فلما كان منصوباً بالألف لأنه من الأسماء الخمسة ، دل ذلك على إضافته ، وإذن تكون اللام زائدة بينه وبين المضاف إليه .

وقال آخرون : بل اللام أصلية ، وهي ومجرورها متعلقان بالخبر المحذوف ، والتقدير : لا أبأ كائن لك . أما الألف في « أبأ » فليست للاعراب ، بل هي حرف أصلي من حروف الكلمة ، فالاسم على ذلك مقصور ، وهو مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر ، لأنه اسم « لا » ، النافية للجنس . وهذه لغة معروفة ، ومنها قول الراجز :

إِن أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَهَا

وقال غيرهم : اللام أصلية وهي ومجرورها صفة لـ « أبا » ، والخبر محذوف ، وعليه تكون « أبا » معربة منصوبة بالألف لأنها شبيهة بالضاف ، لأن الموصوف يدخل في زمرة الشبيه بالضاف . والتقدير إذن : لا أبا كائناً لك مذموم .

٣ - (اللام في المفعول به لعامل ضعيف) : ويسمونها لام التقوية . وإنما يضعف العامل إذا كان متأخراً عن معموله ، كقوله تعالى : « إِن كُنتُمُ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » ، فلو كان الفعل « تعبرون » متقدماً على « الرؤيا » لوصل إليها بغير اللام ، فتقول في غير القرآن : « إِن كُنتُمُ تَعْبُرُونَ الرُّؤْيَا » . وكذلك يضعف إذا كان مشتقاً ، كقوله تعالى : « فَتَالِ مَا يُرِيدُ » ، إذ لو كان العامل هنا أملاً بدلاً من مبالغة اسم الفاعل ، لما احتاج إلى اللام ، تقول في غير القرآن : « الله يفعل ما يريد » .

واختلف النحاة هنا :

فقال بعضهم : اللام هنا زائدة بدليل صحة سقوطها على الرغم من ضعف العامل ، فتقول في غير القرآن : « فَتَالِ مَا يُرِيدُ » - « إِن كُنتُمُ الرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » . ولا يمكن اعتبارها أصلية لأن العامل متصدر بنفسه .

وقال آخرون : ليست اللام هنا زائدة ، لأن الزائد لا يأتي إلا لمنى التوكيد ، وهذه آتت لتقوية العامل للوصول إلى معموله ، وهذه الوظيفة هي وظيفة حرف الجر الأصلي لا الزائد . ولكن لما كان العامل متمدياً هنا بنفسه ، فلا نسميها أصلية تماماً ، ولكن نسميها شبيهة بالأصلية . وعليه تكون اللام ومجرورها متعلقين بالعامل ، وإبست كالأزائد التي لا يتعلق .

٤ - (لام المستغاث والمتعجب منه) : في نحو قولك : « يا يزيد للضعيف المسكين » ، وقولك : « يا للمعجب » :
 قال المبرد : اللام هنا زائدة ، والاسم بعدها مجرور لفظاً منصوب محلاً على النداء .

وقال ابن جني : اللام هنا أصلية ، وهي ومجرورها متعلقان بمجرور النداء لثباته عن فعل النداء .

وقال آخرون : اللام هنا أصلية وهي ومجرورها متعلقان بفعل النداء المحذوف ، ولكن لما كان فعل « أنادي أو أدعو » يتعدى بنفسه لا باللام ، فانهم يضمنونه في الاستثناء معنى الالتجاء ، وفي التعجب معنى التعجب ، فيكون التقدير في الاستثناء : التجيء يزيد من أجل الضعيف ، وفي التعجب : أعجب للمعجب .

ج - (حرف جزم) :

وهي المسماة عادة بلام الأمر ، نحو : « ليذهب زيد إلى الدار » ، ولها أحكام :

- ١ - هي مكسورة في اللغة المشهورة . وبنو سُلَيْمٍ يفتحونها .
- ٢ - يكثر أن تسكن إذا جاءت بعد الفاء والواو ، كقوله تعالى : « فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ، وَلْيُؤْمِنُوا بِي » .
- ٣ - وتسكينها بعد « ثم » قليل ، ومنه قراءة الكوفيين : « ثُمَّ لِيَقْضُوا نَفْسَهُمْ ، وَلْيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ » .
- ٤ - يجب استعمالها للطلب في موضعين : الأول إذا كان الفعل مبنياً للمجهول ، نحو : « لِيَتَّعَنَ يا زيدُ بحاجتي » ، إذ ليس للبني للمجهول صيغة أمرية ، والثاني إذا كان الطلب موجهاً للغائب ، نحو : « لِيَكْتُبْ زيدُ درسه » ، إذ ليس للغائب أيضاً صيغة أمرية .

٥ - استعملها للطلب من المخاطب قليل ، لأن للمخاطب صيغة أمرية تفني عنها ، فقول : « اكتب يا زيد » بدلاً من « لتكتب يا زيد » .
ومع ذلك فقد استعملت للمخاطب ، كقوله تعالى : « فذلك فليفرحوا » .
٦ - واستعملها لأمر التكلم نفسه قليل أيضاً ، لأنه لا حاجة لأن يأمر الانسان نفسه ، ومنه قوله تعالى : « وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم » .

٧ - قد تحذف لام الأمر في الشعر ويبقى عملها ، كقول الشاعر :
محمدٌ تفدِ نفسك كل نفسٍ إذا ما خفت من شيءٍ تبالا
أي : لتفدِ .

د - (حرف لا عمل له) :

ولها أنواع :

١ - (لام الابتداء) : وتسمى لام التوكيد ، لأن هذا هو معناها . وهي لام مفتوحة تدخل على الابتداء ، نحو : « زيد قائم » ، أو على الخبر إذا تقدم ، نحو : « لقادم زيد » ، أو على الفعل الجامد ، نحو : « لنعم الرجل زيد » ، أو على الماضي المقترن بـ « قد » ، نحو : « لقد جاء زيد » ، وعلى المضارع ، نحو : « ليقوم زيد » ، وعلى الماضي المجرد من « قد » ، نحو : « لقام زيد » (١) .

٢ - (اللام المزحلقة) : هي نفسها لام الابتداء زحلت إلى عجز الجملة بعد دخول « إن » المشددة عليها ، نحو : « إن زيداً قائم » .
وانما زحلقوها عن صدر الجملة كراهية البدء بمؤكدين .

(١) وقال بعضهم : لام الابتداء لا تكون إلا في الابتداء ، أما بية اللامات فهي وافية في جواب قسم مقدر . وهذا تصف ظاهر .

٣ - (اللام الفارقة) : هي اللام الزحلقة نفسها ، وإنما دُعيت فارقة لأنها تأتي بعد « إن » ، المخففة من الثقيلة ، ففرقتها عن « ان » ، النافية ، نحو : « إن زيداً لقادم » .

٤ - (اللام الزائدة) :

قالوا : هي الواقعة في خبر المبتدأ ، كقول الراجز :

أَمِ الْخُلَيْسِرِ لِمَجْزُورٍ شَهْرَبَهْ

ترضى من اللحم بظلم الرقبه

وفي خبر « أن » ، المفتوحة المهمزة ، كقراءة سميد بن جبير :
« ألا أنهم ليأكلون الطعام » .

وفي خبر « لكن » ، كقول الشاعر :

يلوموني في حبٍ ليلي عواذلي ولكنني من جها لميذ

وفي خبر « ما » ، كقول الشاعر :

أَمْسى أبانٌ ذليلاً بعد عزٍّ وما أبانٌ لمن أعلاجٍ سودان

وفي خبر « ما زال » ، كقول كثير :

وما زلت من ليلي لئن أن عرقها

لكالهام المتقى بكل سيل

وفي المفعول الثاني لـ « أرى » ، كما في قولهم : « أراك لشاتمي » ... الخ .

والحق أن كل هذه اللامات هي لامات ابتداء ، إذ المعنى فيهن جميعاً واحد ، وهو التوكيد ، وإنما حمل النحاة على جعلها قسماً خاصاً لأنها ليست صدراً في جملها ، وقد قرروا أن لام الابتداء لها الصدارة في الجملة

وهو تقرير لا لزوم له ، أما كون لام الابتداء تعلق « ظن » عن العمل ، وتمنع النصب على الاشتغال ، فلا يلزمنا بادعاء الصورية لها ، بل يقال : إن المرية عاملت لام الابتداء معاملة أدوات المصدارة ، ولو لم تكن لها صدارة .

٥ - (اللام الواقعة في جواب لو ولولا) : نحو قوله تعالى : « لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا » ، وقوله : « ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضهم ببعض لفسدت الأرض » .

٦ - (اللام الواقعة في جواب القسم) : كقوله تعالى : « وتالله لأكيننُ أصنامكم » .

٧ - (اللام الموطئة للقسم) : وهي الداخلة على أداة شرط للايذان بأن الجواب بعدها هو جواب قسم مقدر قبلها ، وليس جواباً للشرط ، كقوله تعالى : « لننْ أَخْرِجُوْا لَا يَخْرُجُوْنَ مَعَهُمْ ، وَلَنْ قَتَلُوْا لَا يَنْصُرُوْنَهُمْ ، وَلَنْ نَّصْرُوْهُمْ لَيُوَلِّيَنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَنْصُرُوْنَ » .

وقد تدخل هذه اللام على « إذ » لشبهها بـ « إن » الشرطية ، ومنه قول الشاعر الذي باع جزءة الصوف واشترى بثمنها خمرأ فأغضب زوجته :

غضبتُ عليَّ لأنْ شربتُ بجزءةٍ
فَلَاذَّةُ غضبتِ لِأشربنْ بخروفِ

وقد تدخل هذه اللام على أداة الشرط ، والجواب له لا للقسم ، كقول ذي الرمة :

لئن كانت الدنيا عليَّ كما أرى
تباريحَ من ليلي قَلَّتْ موتُ أروحي

فأنت ترى أن الجواب اقترن بالفاء ، وهذا دليل على أنه جواب للشرط لا للقسم . إلا أن بعض النحاة يسمي اللام هنا زائدة ، لأن الموطئة لا تكون عندهم إلا إذا كان الجواب للقسم .

٨ - (اللام للبعد) : وهي اللاحقة لاسماء الاشارة ، نحو :
« ذلك - تلك » .

٥ - (فعل أمر) :

تكون اللام فعل أمر من « ولي يلي » ، نحو : « لي أمر زيد » ،
أي : توله شأنه .

[لا]

آ - (نافية تعمل عمل « ان ») :

وتسمى نافية للجنس ، أو تسمى تبرئة ، لأنها تنفي الحكم عن جميع أفراد جنس اسمها ، نحو : « لا رجل في الدار » .

وهي تعمل عمل الأحرف المشبهة بالفعل ، فتدخل على المبتدأ والخبر فتنبأ الأول وترفع الثاني . لكن عملها مشروط بشروط :

١ - أن تنص على نفي الجنس ، وإلا وجب إهمالها وتكرارها ،
نحو : « لا رجل في الدار ولا امرأة » .

٢ - أن يكون اسمها وخبرها منكرتين ، وإلا وجب الإهمال والتكرار ، نحو : « لا زيد عندي ولا عمرو » .

٣ - أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فإن تقدم وجب الإهمال والتكرار ، نحو : « لا في الدار رجل ولا امرأة » .

ء - أن لا يدخل عليها حرف جر ، فإن دخل وجب إعمالها ،
نحو : « سافرت بلا زاد » .

وإذا كررت « لا » النافية للجنس جز إعمالها ، وجاز الناقها ،
نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » - أو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » .
ومن الجائز أيضاً إعمال إحداها ، وإهمال الأخرى .

ويكثر حذف خبر « لا » النافية للجنس ، نحو : « لا ضير » - لا
شك - لا ريب - لا محالة - لا مشاحة - لا بأس - ... إلخ ، .

ويقل حذف اسمها ، نحو : « لا عليك » ، أي : لا بأس عليك .

وقد مر معنا أن اسمها يكون مبنياً على ما ينصب به إن كان
مفرداً ، وأنه ينصب إذا كان مضافاً أو شيئاً بالمضاف (راجع بمبحث
الأحرف المشبهة بالفعل) .

ب - (نافية تعمل عمل « ليس ») :

وهذه لا يشترط لها إلا تأخر خبرها ، وعدم انتفاض نفيها بالا ،
أما تنكير معموليها ، فقد اشترطه بعضهم ، ونفاه آخرون لجيء اسمها معرفة
في قول النابغة الجعدي :

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً

سواها ولا عن حبها متراخيا

وأما نفيها فيكون للوحدة ، كما هو ظاهر في البيت ، ويكون

للجنس ، كقول الشاعر :

تمزّ فلا شيء على الأرض باقيا

ولا وزرّ مما قضى الله واقيا

وعملها مع ذلك قليل حتى قال بعضهم إنها غير عاملة .

ج - (نافية عاطفة) :

ويشترط في هذه أن يسبقها إثبات أو أمر ، نحو : « جاء زيدٌ لا عمرو » - واضرب زيداً لا عمراً ، ثم أن لا تقتزن بماطف ، فإن قيل : « جاءني زيد لا بل عمرو » فالماطف « بل » ، و « لا » ردٌ لما قبلها ، وليست عاطفة ، وإذا قلت : « ما جاءني زيد ولا عمرو » ، فالماطف الواو ، أما « لا » فتوكيد للنفي ، وليست عاطفة لسبيين : لوجود عاطف معها ، ولتقدم النفي عليها . ثم يشترط فيها أن يتعاند متعاطفاهما ، فلا يقال : « جاءني رجل لا زيد » ، بل يقال : « جاءني رجلٌ لا امرأة » .

د - (نافية لا عمل لها) :

وهذه تدخل الجمل الفعلية والاسمية ، كما تدخل على الاخبار والأحوال والنموت ، وتعرض بين الجار والمجرور ، والناسب والنصوب ، والجازم والمجزوم ، والماطف والمطوف .

فإن كانت معترضة ، أو داخلة على فعل مضارع ، أو على فعل ماضٍ لفظاً مستقبلي معنى ، فلا يجب فيها شيء ، نحو : « سافرت بلا زادٍ وعضبتُ من لا شيء » - اجتهدت كثيراً لكي لا أرسب - إن لا تجهد ترسب - ما جاء زيدٌ ولا عمرو - زيد لا يجب القراءة - لا رحم الله الأشرار .

أما إن دخلت على الجمل الاسمية ، أو على الفعلية التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى ، أو دخلت على الاخبار والنموت والأحوال ، فيجب عندئذٍ تكرارها ، نحو : « لا جلٌ في الدار ولا امرأة - زيد لا جاء ولا أرسل رسالة - زيد لا شاعرٌ ولا كاتبٌ - جاءنا رجل لا طويلٌ ولا قصيرٌ - جاء زيد لا ضاحكاً ولا غابساً » .

هـ - (نافية جوابية) :

وهذه تحذف بعدها الجمل كثيراً ، يقال لك : « أجاه زيد ؟ »
فتجيب : « لا ... » ، والأصل : « لا . لم يجيء » .

و - (ناهية جازمة) :

وتختص بالدخول على المضارع ، وتقضي جزمه واستقباله ، سواء
كان النهي مخاطباً ، كقوله تعالى : « لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء » ،
أو عائلاً ، كقوله تعالى : « لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء » ، أو
متكلماً ، نحو : « لا أرىك ههنا » .

ز - (زائدة لا عمل لها) :

كذا قال النحاة في « لا » من قوله تعالى : « ما منعك أن لا
تسجد ؟ » ، وقوله : « ما منعك - إذ رأيتهم ضلوا - أن لا تبغى ؟ » ،
وقول الأحوص :

وتلحَّحيتني في اللهو أن لا أجبه

وللهو داعٍ دائبٌ غيرُ عاقلٍ

وغير ذلك من التراكيب المشابهة ...

وإنما حملهم على ذلك أنهم لو اعتبروها نافية ، ثم فهموا من كل لفظ
معناه المعجمي ، ففسد المعنى المراد ، إذ يصبح المعنى في الآيتين : ما منعك
من عدم اتباعي ؟ - و : ما منعك من عدم السجود ؟ . فكأن الله
سبحانه يأمر هارون في الآية الأولى بعدم اتباعه ، ويأمر إبليس في الآية
الثانية بعدم السجود لآدم ، وهو خلاف المقصود من الآيتين . وكذلك في
البيت ، إذ يصبح المعنى : تلوميتني على عدم حب الله ، وهو خلاف
المقصود ، إذ المقصود أنها تلومه على حب الله لا على عدم حبه .

ولكن العربية تعامل الجمل أحياناً بحسب معناها العام ، لا بحسب المعاني المفردة المعجمية لكل مفرد على حدة ، فتراها تغطي الجملة حكماً قد لا ينسجم مع معانيها المفردة ، ولكنه ينسجم كل الانسجام مع معناها الكلي . وهذه التراكيب التي زعم النحاة أن « لا » زائدة فيها ، هي من هذا القبيل ، فقوله تعالى في الآيتين : « ما منكم » ، يساوي في المعنى « من أمرك » ، وعلى هذا تكون « لا » على أصلها ، أي نافية ، ويبقى المعنى سليماً ، وهو : من أمرك بـ « عدم اتباعي » - و : من أمرك بعدم السجود (١) . وكذلك يقال في البيت ، فإن قوله « تلحيتي » يساوي في المعنى « تطلين مني » ، وعليه تكون « لا » نافية . ويكون المعنى : وتطلين مني عدم اللهو . وهو المقصود .

من هذا زى أن هذا القسم في « لا » وهو كونها زائدة ، لا داعي له على الإطلاق .

[لا]

اختلف النحاة في حقيقتها ، وفي عملها :

ففي حقيقتها قال بعضهم : هي فعل ماض بمعنى « نقص » ، ثم استعمل في النفي كما استعملوا فعل « قل » ، كذلك في قولهم : « قل رجل يفعل ذلك » ، إذ المعنى : ما رجل يفعل ذلك . وقال آخرون : هي « ليس » نفسها قلبت ياؤها ألفاً ، وسيناءً . وقال غيرهم : بل هي مركبة من كلمتين : من « لا » النافية ، وتاء التانيث .

(١) وقد قال بهذا جماعة من النحاة . انظر معني اللبيب ، الباب الثامن ، القاعدة الأولى ، الصورة الثامنة .

وفي عملها قال بعضهم : هي لا تعمل شيئاً ، فإن رفعت الاسم بعدها قلت : لات حين مناص ، فهو مبتدأ مخوف الخبر ، وإن نصبته ، فهو مفعول به لفعل مخوف تقديره : لا أرى حين مناص .

وقال آخرون : بل هي عاملة عمل « إن » ، فالاسم المنصوب بعدها اسم لها ، وخبرها عندئذ مخوف ، وإن كان الاسم بعدها مرفوعاً فهو خبرها ، والاسم عندئذ مخوف .

وقال غيرهم : بل هي عاملة عمل « ليس » ، فإن رفع ما بعدها فهو اسمها والخبر مخوف وإن نصب ما بعدها فهو خبرها والاسم مخوف .

والشيء المتفق عليه أن « لات » لا تدخل إلا على أسماء الزمان ، نحو : « لات حين مناص » و « لات ساعة مندم » ، وإن اسم الزمان هذا يكون وحده في الجملة ، فليس معه فعل ولا مبتدأ ولا خبر ، وأنه يجوز رفعه ويجوز نصبه ، والنصب هو الغالب عليه .

[لَبَّيْكَ]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه متق ، والكاف في محل جر بالاضافة .

[لَرُ]

أقتر « لدن » .

[لَمُنْ]

اسم لا ابتداء الغاية المكافئة ، نحو : « جئت من لدن زيد » ، وكقوله تعالى : « وعلناه من لدنا علماً » . أو لا ابتداء الغاية الزمانية ، نحو : « جلست أقرأ من لدن تركتي إلى الفجر » .

وفيه أحكام :

١ - انها مبنية على السكون .

٢ - أن نونها قد تحذف ، كقول الراجز :

من لدّ شولاً فالى إتلاتها (١)

٣ - أن جرّها بـ « من » أكثر من نصبها على الظرفية ، ولم تأت في القرآن الكريم إلا بجرورة بمن .

٤ - أنها لا تقع إلا فضلة ، بمعنى أنها لا تكون خبراً مطلقاً ، فلا يقال : « زيدٌ لذي » أو : « زيد من لذي » على أساس أنها متعلقة بالخبر المحذوف ، أو هي وجارها متعلقان بالخبر المحذوف . وبهذا تختلف عن « عند » و « لدى » اللتين هما بمعناها ، فهاتان تقعان خبراً ، فيقال : « زيد عندي » و « زيد لدى الباب » . أما « لدن » فلا تكون إلا بعد تمام الجملة ، فيقال : « ذهب زيد من لذي » .

٥ - أنها تضاف إلى المفرد ، نحو : « أخذت من لدنّ زيدٍ كتاباً » ، وإلى الجملة ، نحو : « سافرت من لدن طلعت الشمس » . وبهذا تختلف عن « عند » و « لدى » اللتين لا تضافان إلا إلى المفرد ، فلا يقال : « سافرت عند طلعت الشمس » - ولا : « سافرت لدى طلعت

(١) هذا كلام يقوله العرب ، ويمجري بينها مجرى التل ، وهو يعدل في معناه قولنا اليوم : « شرحت له الأمر من الالف الى الياء » ، أي شرحته له برته . والقول : جمع شائقة ، وهي الناقة التي خف لبها ، أو هو مصدر « شات الناقة » إذا رقت ذنبها للضراب ، والاملاء : هو أن يكون للناقة ولد يلوها ، أي يتبعها . فيكون المعنى : من لدن أن رقت الناقة ذنبها لسفاد الى أن حبلت ثم ولدت فكان لها ولد يتبعها . أي : من أول الأمر إلى آخره .

الشمس ، بل يقال : « سافرت عندما طلعت الشمس ، أو عند طلوع الشمس - و : « سافرت لدى طلوع الشمس » .

٦ - أنها قد لا تضاف مطلقاً ، نحو : « ذهبت من لدن غدوة » ،
بنصب الغدوة على التمييز ، فيكون المعنى : ذهبت من وقتٍ هو غدوة* .

[لدى]

اسم بمعنى « عند » ، وله جميع أحكامه . (انظر « عند ») .

[لماً]

اسم فعل أمر بمعنى « اتمش » . يقال للعائر ، أو لمن أصابه مصاب .

[لَمَلٌ]

حرف مشبه بالفعل يدخل على المبتدأ والخبر ، فينصب الأول ،
ويسمى اسمه ، ويرفع الثاني ويسمى خبره . ومن العرب من ينصب بها
المبتدأ والخبر ، وحكى يونس عنهم قولهم : « لمل أباك منطلقاً » .

وقد مر معنا أن بني عقيل ياملونها معاملة حرف الجر الشبيه
بالزائد . ومن ذلك قول كعب بن سعد يرثي أخاه أبا الفوار :

قلنْ ادعْ أخرى وارفع الصوتَ جهره

لملْ أبا الفوارِ منك قريبٌ

وعليه يكون المجرور بعدها مبتدأ مجرور اللفظ مرفوع المحل .

وقد اتصل « ما » الزائدة بـ « لمل » فتكفها عن العمل ، وتلغي
اختصاصها بالجل الاسمية ، كقول الفرزدق :

أعيدْ ظراً يا عبد قيس لملها

أضأتْ لك النارَ الحمارَ القيّدا

وقد يقترن خبرها بـ « أن » لشبهها بمعنى ، كقول متمم بن نويرة :
لعلك يوماً أن تليماً ملىة
عليك من اللاتي يدعنك أجدا

ومعانيها ثلاثة :

١ - التوقع ، وهو ترجي المحبوب ، نحو : « لعل زيدا ناجح » ،
والاشفاق من المكروه ، نحو : « لعل المريض ميت » ، أي : أخشى
أن يموت .

٢ - التعليل ، وعليه حملوا نهايات الآيات من مثل : « لعلكم
تتقون - لعلكم تذكرون » .

٣ - الاستفهام ، أثبتته الكوفيون ، ولهذا علق بها الفعل في نحو :
« لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً » .

[لكن]

آ - (حرف استدراك لا عمل له) :

وذلك إذا وقعت بين الجملتين ، نحو : « ما جاء زيدٌ لكن جاء
عمرو » .

ب - (حرف عطف واستدراك) :

وذلك إذا وقعت بين مفردين وكانت مسبقة بنفي أو نهي ، ولم
يكن معها واو ، نحو : « ما جاء زيدٌ لكن عمرو » . فإن ذكرت الواو
معهما ، نحو : « ما جاء زيدٌ ولكن عمرو » ، كان العطف للواو ، و
« لكن » حرف استدراك لا عمل له .

[لكن]

حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر . ومعناه الاستدراك .
وقد يحذف اسمه ، كقول الفرزدق :

فلو كنت ضيئاً عرفت قرابتي
ولكن زنجي عظيم المشافر
أي : ولكذك زنجي .

وتتصل بها « ما » فتكفيها عن العمل ، كقول امرئ القيس :
ولكنها أسمى لجدي مؤثِّل وقد بُدِّرِكُ المجد المؤثِّل أمثالي

[لم]

حرف نفي يجزم المضارع ويقلب زمنه إلى الماضي ، كقوله تعالى :
« لم يلد » ولم يولد » .

وزعم ابن مالك أن من العرب من لا يجزم المضارع بها ، كقول
الشاعر :

لولا فوارس من نهم وأسرهم
يوم الصليفا لم يوفون بالجار
كما زعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها ، كقراءة بعضهم :
« ألم تشرح لك صدرك ؟ » .

[لما]

آ - (حرف نفي وجزم وقلب) :

أي : هي مثل « لم » تنفي المضارع وتجزمه ، وتقلب زمنه إلى

الماضي ، نحو : « لما يأت زيد » .

لكنها تختلف عن « لم » في خمسة أمور :

١ - أنها لا تجزم فعل شرط ، فلا يقال : « إن لما تأت فلن أكرمك » ، في حين أنه يقال : « إن لم تأت فلن أكرمك » .

٢ - أن نفيها مستمر إلى الحال ، فقواك : « لما يأت زيد » معناه : حتى الآن زيد غير آتٍ . أما « لم » فيحتمل نفيها الانصال كقوله تعالى : « ولم أكن بدعائك - رب - شقياً » ، أي : لم أكن شقياً ، ولا أزال كذلك ، ويحتمل الانقطاع ، كقوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » ، أي : لم يكن شيئاً مذكوراً ، ثم كان .

٣ - يغلب على منفي « لما » أن يكون قريباً من الحال ، وعلى منفي « لم » أن يكون بعيداً في الماضي . وعبروا عن ذلك بقولهم : « لما » تنفي « قد فعل » ، و « لم » تنفي « فعل » . لأن « قد فعل » ماض قريب ، و « فعل » ماض بعيد .

٤ - أن منفي « لما » متوقع بثبوته ، بخلاف منفي « لم » ، فإذا قلت : « لما يثمر بستاننا » ، فمعناه أن إثماره متوقع بين يومٍ وآخر . أما إذا قلت : « لم يثمر بستاننا » ، فليس معناه أنه سيثمر في المستقبل القريب .

٥ - أن منفي « لما » جائز الحذف لدليل ، نحو : « اشتريت الكتاب لأقرأه ولما » ، أي : ولما أقرأه بعد .

ب - (حرف وجود لوجود) :

وذلك كقولك : « لما جاء زيدٌ سلت عليه » . ويرى بعضهم أنها في هذا التركيب وأمثاله ظرف بمعنى « حين » ، فيسمونها لذلك : « لما » الحينية . وقد فصلنا الكلام عليها في مبحث الشرط ، فارجع إليه .

ج - (حرف استثناء) :

ولا تستعمل إلا في الاستثناء المفرغ ، ولا يكون بعدها إلا جملة ، كقوله تعالى : « إن كل نفسٍ لما عليها حافظٌ » ، أي : ما كل نفسٍ إلا عاينها حافظٌ ، وكقولهم : « أنشدك الله لما فعلت » ، أي : ما أسألك إلا فملك . وقد حللنا هذه العبارة الأخيرة في مبحث الاستثناء ، فارجع إليه .

[لم]

حرف نفي ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال ، نحو : « لن يأتي زيدٌ اليوم » . وقد يجزم المضارع بها في الضرورة ، كقول أمراء بني مدح الحسين بن علي رضي الله عنها :

لن يَخِيبَ الآنَ من رجائك مَنْ
حرَّكَ مِنْ دُونِ بابِكَ الخلقَ

[لو]

حرف شرط غير جازم . وقد فصلنا القول فيه في مبحث الشرط . وقد تخرج عن معنى الشرط إلى معنى المرض ، نحو : « لو تزورنا » .

[لو لو]

حرف شرط غير جازم . انظر تفصيل الكلام عليه في مبحث الشرط .

[لوما]

حرف شرط غير جازم مثل « لولا » .

[لَيْتَ]

حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر . وقد ينصبها ، كقول
المعراج :

يا لَيْتَ أَيْمَ الصِّبَا رَوَّاجِبا

ومعناه التمني ، وهو : طلب التمني ، كقول أبي السَّاهية :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَمُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الشَّيْبُ

وإذا اقترنت به « ما » الزائدة لم تلغ اختصاصه بالإسماء ، فلا يقال :
« لَيْتَا جاء زيد » . ولهذا يجوز كفه عن العمل ، وإبقاء عمله . وقد
روي بيت النابغة البجعي :

« قالت » أَلَا لَيْتَا هذا الحمامُ لنا إلى حماقتنا أو نصفه قد

ينصب الحمام ورقه .

[ليس]

١ - (فعل ماض ناقص) :

يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، نحو : « ليس زيد قادماً » . وبنو تميم
يلغون عمله إذا انتقض نفيه بـ « إلا » ، ومنه قولهم : « ليس الطبيبُ
إلا المسك » . وقد يطل عمله بغير ذلك ، كقول هشام بن عتبة :

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها

وليس منها شفاء النفس مبسول

وتأوله بعضهم على أن اسمها ضمير شأن محذوف ، وأن المبتدأ والخبر المرفوعين في محل نصب خبراً لها . وكذلك فعلوا بها إذا رأوها داخلة على الجملة الفعلية ، نحو : « ليس يلري زيدٌ شيئاً » . وهذا تكلف لا لزوم له ، والخير أن تعتبر في مثل ذلك حرفاً لا فعلاً . بل لقد ذهب ابن السراج والفارسي وابن شقير وجماعة إلى حرفيتها ، سواء أكانت عاملة ، أم كانت مهملة . ولا يعيب هذا الرأي إلا شيء واحد لا أرى له أهمية كبيرة ، وهو أن « ليس » تتصل بها ضمائر الرفع كالأفعال ، فيقال : « لستُ - لستَ - لستم ... إلخ » .

لذا ، فالقول بحرفيتها عند دخولها على الجملة الفعلية فقط ، نحو : « ليس يعلمُ زيدٌ شيئاً » ، يبدو رأياً مسديداً لا يميّزه شيء ، لأن ضمائر الرفع لا تتصل بها في هذه الحالة .

ب - (حرف عطف) :

بمنزلة حرف العطف « لا » معنى وعملاً . أثبت ذلك الكوفيون ، واستشهدوا عليه بقول ثعلب بن حبيب يذكر الأشترم أبرهة الحبشي صاحب الفيل :

أين المفرّ والاله الطالبُ والأشترم المطلوبُ ليس الغالبُ

حرف الميم

[م]

آ - (علامة جمع الذكور) :

وهي المتصلة بضمير جمع الذكور العقلاء ، نحو : « هُمْ - أَنْتُمْ - كُمْ - ». وهي في اللغة المشهورة ساكنة ، نحو : « أَنْتُمْ خَيْرُ مِنْهُمْ » ، ولا تضم إلا عند التقائها بساكن آخر ، نحو : « أَنْتُمْ الْقَوْمُ الْكَرَامُ » . ويكثر ضمها في الشعر للضرورة ، كقول الفرزدق :

هذا ابن خير عبادِ اللهِ كُتَيْبِمو
هذا التقيُّ النقيُّ الطاهر الملم

ويجوز كسرهما إذا كانت متصلة بالهاء المكسورة ، كما في البيت السابق ، إذ يمكن أن ينشد : هذا ابن خير عبادِ اللهِ كُتَيْبِمي ... وبعض العرب يضمها مطلقاً ، فيقول : « ائتمو - هو - كتابكو ... » .

ب - (عوض عن حرف النداء) :

وهي ميم مشددة مفتوحة تتصل بلفظ الجلالة عند حذف حرف النداء قبله ، نحو : « اللهم اغفر لي » . وشذ وجودها مع ثبوت حرف النداء كقول الشاعر :

إني إذا ما حدثُ ألعنا أقولُ يا اللهم يا اللهم

ج - (اسم استفهام) :

وهي « ما » الاستفهامية نفسها ، حذفت ألفها عند دخول الجار عليها ، كقوله تعالى : « عمٌ يتساءلون ؟ » ، أي : عن أي شيء يتساءلون . وهي ميم يجب فتحها إشارة إلى ألفها المحذوفة ، نحو : « يَمْ - إلامَ - عمٌ - يَمْ - علامَ - ممٌ ؟ ... إلخ » . وقد تسكن لضرورة شعرية ، كقول الشاعر :

يا أبا الأسودِ لِمَ خلقتي لهموم طارقاتٍ وذِكرٍ ؟

[ما]

آ - (اسم موصول) :

وأكثر استعمالها أن تكون لنير العاقل ، كقوله تعالى : « ما عندكم ينفدُ ، وما عندَ اللهِ باقٍ » . وقد تستعمل للعاقل ، كقوله تعالى : « فأنكحوا ما طابَ لكم من النساءِ » ، وكقولهم : « سبحانَ ما سخَّرَكنَّ لنا » ، وقولهم : « سبحانَ ما يسيِّحُ الرعدُ بحمده » ، ولكن هذا قليل وأكثر ما تكون ما للعاقل ، إذا اقترنت العاقل بنير العاقل في حكم واحد ، كقوله تعالى : « يسيِّحُ اللهُ ما في السماوات وما في الأرض » .

ب - (معرفة تامة طمة) :

وسميت « معرفة » ، لأنها تقر بلفظ « الشيء » ، و « تامة » ، لأنها لا تحتاج إلى صفة أو صلة تتم معناها ، و « عامة » ، لأنها لا تقع مع عاملها صفة لما قبلها ، كقوله تعالى : « إنَّ تبدوا الصدقاتِ فنعما هي » ، أي : فنعم الشيءُ هي .

وهذا النوع من « ما » لا يقع إلا في عبارات المدح والثناء ، كما رأيت في الآية .

ج - (معرفة تامة خاصة) :

وسميت هذه « خاصة » ، لأنها تكون هي وعاملها صفةً لما قبلها ، نحو : « غسلته غسلًا نعمًا » ، أي : غسلًا يُعَمِّمُ الفسل . وهذه مثل سابقتها : لا تقع إلا في عبارات المدح والثناء .

د - (نكرة ناقصة) :

وهي التي تقدر بلفظ « شيء » ، وتحتاج إلى صفة تتم معناها ، نحو : « عندي ما سارُّ لك » ، أي : عندي شيءٌ سارُّ لك . ومنه قول الشاعر :

لما نافع يسمى الليبُ فلا تكنْ

لشيءٍ بيدٍ تفضُّ الدهرَ ساعيا

أي : لشيءٍ نافعٍ يسمى الليب .

هـ - (نكرة تامة) :

وهي التي تقدر بلفظ « شيء » ، ولا تحتاج إلى صفة تتم معناها . وتقع في ثلاثة أساليب : أسلوب التعجب ، نحو : « ما أجملَ الربيعَ ! » ، أي : شيءٌ جَمَلُ الربيعِ ، وأسلوب المدح والثناء ، نحو : « غسلته غسلًا نعمًا » ، أي : نعم شيئاً (١) ، وأسلوب مخصوص من أساليب المبالغة هو الذي مثل قولهم : « إنه زيداً مما أن يكتب » ، أي : إن زيداً مخلوق

(١) ومبتمها بعضهم معرفة تامة ، كما رأيت في الفقرة « ج » . انظر تفصيل أعاريها في مبحث المدح والثناء .

من شيء كتابة فـ د ما ، بمعنى « شيء » مجرور بـ « من » ، والمصدر المؤول من « أن » ، وصلتها في موضع جر بدل منها .

و - (اسم استفهام) :

ومنها « أي شيء ؟ » ، كقوله تعالى : « وما تلك يمينك يا موسى ؟ » .

ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا جرئت ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها ، كقول الشاعر الكيت بن زيد :

فذلك وثلاة السود قد طال مكثهم

فحضام حزام العناء الطول ؟

وربما تبعت الفتحة الألف في الحذف ، وهو مخصوص بالشعر ، كقول الشاعر :

يا أبا الأسود لم خلقتي لهموم طارقاتٍ وذِكر ؟

وقد تمت الألف للضرورة الشعرية ، كقول حسان :

على ما قام يشتمني لئيم كخزير تمرغ في رماد ؟

ز - (شرطية غير زمانية) :

وتستعمل هذه لنبر العاقل ، كقوله تعالى : « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » .

ح - (شرطية زمانية) :

وهذه معناها الزمان ، وهي في محل نصب على الظرفية الزمانية ، ومنها قوله تعالى : « فإنا استقموا لكم فاستقيموا لهم » ، أي : استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ، وقول الشاعر :

مَا تَكُ يَا بَنَ عَبْدِ اللَّهِ فِينَا فَلَا ظِلْمًا نَخَافُ وَلَا انْقِصَارًا

ط - (حرف نقي) :

وتدخل هذه على الجمل الفعلية والاسمية ، فاذا دخلت على الفعلية لم تعمل شيئاً ، نحو : « ما جاء زيدٌ » ، وإن دخلت على الاسمية أعملها المجازيون والتهاميون والتجديون عمل « ليس » بشروط معروفة ، كقوله تعالى : « ما هذا بشراً » ، وأهلها التيميون ، نحو : « ما زيد قادمٌ » . وقد تستعمل « ما » نافيةً للجنس ، فتعمل عمل « إن » ، وهذا نادر ، ومنه قول الشاعر :

وَمَا بِأَسَى لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا نَجِيَّةٌ

قليلٌ على من يعرف الحقَّ عابها

ي - (حرف مصدري) :

وهذه تؤول مع ما بعدها بمصدر يقع مواقع إعرابية مختلفة ، فهو مبتدأ مؤخر في قوله تعالى : « عزَّزْتُ عليه ما عَشْتُمْ » ، أي : عَنَّتْكُمْ عزَّزْتُ عليه ، ومفعول به في قوله تعالى : « ودُّوا ما عَشْتُمْ » ، أي : ودُّوا عَنَّتْكُمْ ، وعجور بالحرف في قوله تعالى : « لهم عذابٌ شديدٌ بما نسوا يومَ الحسابِ » ، أي : بنسيانهم يومَ الحساب ، وعجور بالاضافة في قوله تعالى : « ليجزيكَ أجرَ ما سقيتَ لنا » ، أي : أجرَ سقيكَ .

ك - (حرف مصدري زماني) :

وإنما سمي بالزماني لأن المصدر المؤول منه ومن صلته لا يقع إلا في موضع نصب على نيابة الظرفية الزمانية ، كقوله تعالى : « وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمتُ حياً » ، أي : دوامي حياً ، والأصل : مدةً دوامي

حياً ، فحذف المضاف الذي هو الظرف ، فتاب المضاف اليه - الذي هو المصدر - منابه .

والفرق بين « ما » المصدرية الزمانية هذه ، و « ما » الشرطية الزمانية التي سبقت ، أن هذه حرف ، وتلك اسم ، وأنَّ النصب على الظرفية أو على نياتها هو المصدر المؤول هنا ، وهو « ما » نفسها هناك .

ل - (زائدة كافة) :

وهذه أنواع :

١ - كافة عن عمل الرفع ، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال ، هي : قل - كثر - طال . وأضاف بعضهم : شدة ، ولا يدخلن عندئذٍ إلا على جملة فعلية صريح بفعلها ، كقول الشاعر :

قلنا يبرحُ الليبُ إلى ما يورثُ المجدَ داعياً أو مجيئاً

وندر دخولهن على الجملة الاسمية ، كقول الرار :

صدتِ فأطوأتِ الصدودَ وقلنا

وصالٌ على طول الصدود يدومُ

٢ - كافة عن عمل النصب والرفع ، وهي المتصلة بـ « إن » ، وأخواتها ، كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » . وإذا اتصلت « ما » ، الكافة بالأحرف المشبهة ألقت اختصاصها بالأسماء ، وجعلتها صالحة للدخول على الجمل الفعلية ، كقوله تعالى : « كأنما يساقون إلى الموت » ، ما عدا « ليت » ، فإن اختصاصها بالأسماء لا يزول ، فلا يقال : « ليتما جاء زيد » ، ولهذا جاز كفها عن العمل عند اقترانها بـ « ما » ، وجاز عدمه ، وقد روي بالوجهين قول النابغة الذبياني :

قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصفه قدير

برفع الحام على الائناء ، وينصبه على الاعمال .

٣ - كافة عن عمل الجر ، وهذه تتمصل بأحرف وظروف وأسماء .
فالأحرف المكفوفة بها هي : « رب - ب - ك - من » . فالأول كقول
جذيمة بن مالك الأبرش :

ربما أوفيتُ في حلّم تَرْقَمَنُ ثوبِي شمالاتُ

والثاني كقول الشاعر :

فلئن صرتَ لا تُحِيرُ جواباً لها قد ثرى وأنتَ خطيبُ

والثالث كقولهم : « كن كما أنت » .

والرابع كقول أبي حية :

وإنّا لمّا نضربُ الكبشَ ضربةً

على رأسِهِ تَلْقِي اللسانَ من الفم

والظروف والأسماء المكفوفة بها عن الاضافة هي : « بعد - بين -
حيث - إذ - سيّ » ، نحو : « جئتُ بعدما جاء زيد - بينما أنا عند زيد
إذ أقبل خالدٌ - حينما تجلسُ ترتجُ - إذاما تجهدُ تنجحُ - أحبُّ القراءةَ
ولا سباً قراءةً موجهةً » .

م - (زائلة للتعويض) :

فيعوض بها عن « كان » المحذوفة وحدها ، كقول الشاعر :

أبا خراشةَ أمّا أنتَ ذا نقرَ فإن قومي لم تأكلهمُ الضبَحُ

إذ الأصل : لأنّ كنتَ ذا نقرَ ، فحذفت « كان » فانفصل
الضمير ، ثم زيدت « ما » للتعويض ، فأدغمت بأنّ ، فصارت « أمّا » .
أو تكون عوضاً من جملة « كان » المحذوفة كلها ، كقولهم :

« إفلّ هذا إمّا لا » ، أي : إفلّ هذا إن كنت لا تفعل غيره ،
 فحذفت « كنت تفعل غيره » وعوض من الحذف « ما » ، فأدغمت
 « إن » بها ، فصارت « إمّا لا » .

ن - (زائفة) :

وزاد هذه في مواطن كثيرة :

- ١ - بين الفعل ومرفوعه ، نحو : « شتان ما زيدٌ وعمرؤ » .
- ٢ - بين الجار ومجروره ، نحو : « سأخرج عمّا قليل » .
- ٣ - بين المضاف والمضاف إليه ، نحو : « تمتّ من غير ما عمل » .
- ٤ - بعد أدوات الشرط ، كقوله تعالى : « فأما ترين من
 البشر أحداً فقولي إني نذرتُ للرحمن صوماً » .
- ٥ - قبل « خلا - عدا - حاشا » ، نحو : « جاء القوم ما خلا
 زيد » .

ملاحظة :

إعلم أنّ النحاة اختلفوا اختلافاً كبيراً في أقسام « ما » وفي مواضع
 كل قسم . فمنهم من أثبت بعض الأقسام ومنهم من نقاها ، ومنهم من ردّها
 « ما » في أحد التراكيب إلى قسم ، ومنهم من ردها إلى قسم آخر .
 واليك نماذج من هذه الخلافات :

- ١ - « إن تبدوا الصدقات فنعما هي » : قيل : « ما » معرفة
 تامة ، وقيل : « ما » نكرة تامة . فعلى الأولى تكون فاعلاً لنعم ، وعلى
 الثاني تكون تمييزاً للفاعل نعم المستتر .
- ٢ - « ما أجل الريح » : قيل : « هي نكرة تامة » ، وقيل : بل

هي اسم موصول ، والجملة بعدها صلة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير :
الذي جعل الربيع شيئا عظيما . وقيل : بل هي نكرة موصوفة ، والجملة
بعدها صفتها ، والخبر محذوف ، والتقدير : شيئا جعل الربيع شيئا عظيما .

٣ - « غسلته غسلًا نعمًا » : قيل : هي نكرة تامة ، فتكون
تميزًا لفاعل نعم المحذوف ، وقيل : بل هي معرفة تامة ، فتكون فاعلاً لنعم .
٤ - « ما دمت حيا » : قيل : هي حرف موصول ، وقيل :
بل هي اسم موصول .

٥ - « قلنا - طلالا - شدما » : قيل : هي كافة ، وقيل : بل
هي مصدرية .

٦ - « إنما المؤمنون إخوة » : قال البيانيون : إن « ما » هنا
نافية ، وقال النحويون : بل هي زائدة كافة .

٧ - « كن كما أنت » : قيل : هي زائدة كافة ، وقيل : هي
اسم موصول ، والتقدير : كن كالذي هو أنت ، وقيل غير ذلك .

٨ - « بعدما - ينأ » : قيل : هي زائدة كافة ، وقيل : بل
هي مصدرية . الخ .. الخ .

[ما واسم]

مركبة من كلمتين : « ما » مصدرية زمانية ، و « دام » فعل
ماض ناقص .

[ماؤا]

كلمة يختلف تحليلها باختلاف التراكيب التي توجد فيها :

١ - في قولك : « ماذا الكتاب ؟ » لا بد من اعتبارها كلمتين :

« ما » اسم استفهام ، و « ذا » اسم إشارة ، والمعنى : ما هذا الكتاب ؟
 ٢ - وفي قولك : « لماذا سافرت ؟ » لا بد من اعتبارها كلمة واحدة للاستفهام ، والمعنى : لأي شيء سافرت ؟

٣ - وفي قولك : « ماذا اشتريت ؟ » يمكن اعتبارها كلمة واحدة ، فتكون اسم استفهام في محل نصب على أنها مفعول به مقدم ، والتقدير : أي شيء اشتريت ؟ ويمكن اعتبارها كلمتين : « ما » اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم ، و « ذا » اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر ، وجملة « اشتريت » صلة لذا ، والتقدير : ما الذي اشتريت ؟ .

٤ - وفي قول الشاعر الثعلب البدي :

دعي ماذا علمت سأثقيهِ ولكن بالمغيب نبئني

لا بد من اعتبارها كلمة واحدة ، فإما أن تجعل اسماً موصولاً ، والجملة بعدها صلة لها ، والتقدير : دعي الذي علمته ، وإما أن تجعل اسم جنس بمعنى « شيء » ، والجملة بعدها صفة لها ، والتقدير : دعي شيئاً علمته .

[متى]

أ - (اسم استفهام) :

يستفهم به عن الزمان ، نحو : « متى جاء زيد ؟ » .

ب - (اسم شرط جازم) :

ويستعمل لربط الشرط والجواب بزمن واحد ، نحو : « متى تأتيني أكرمك » .

ج - (اسم بمعنى « وسط ») :

واستعمله بهذا المعنى نادر جداً ، وعليه خرج بعضهم قول أبي ذؤيب الهذلي يصف السحب الصاعدة من البحر :

شربن بماء البحر ثم ترفعت
مق لئيج خضر لمن شيج

فقالوا : أراد : وسط الحج .

د - (حرف جر) :

بمعنى « من » أو بمعنى « في » ، وهذا خاص بلفظ هذيل ، يقولون : « وضعت مق كي » ، أي : في كي ، و : « أخرجها مق كي » ، أي : من كي . وعلى هذا المعنى الأخير خرج بعضهم قول أبي ذؤيب السابق .

[من]

آ - (حرف جر) :

وذلك إذا وليها اسم مجرور ، نحو : « ما رأيته منذ يوم الخميس » . ومعناها « من » إن كان مجرورها يدل على الزمان الماضي ، كما في المثال السابق ، فإن دل المجرور على الحاضر ، كان معناها « في » ، نحو : « ما رأيته منذ يومنا هذا » ، أي : في يومنا هذا .

ب - (ظرف) :

وذلك إذا وليها اسم مرفوع ، نحو : « ما رأيته مذ يومان » ، أو جملة فعلية ، نحو : « ما رأيته مذ سافر » ، أو جملة اسمية ، نحو : « ما رأيته مذ هو صغير » .

ثم اختلف النحاة في إعرابها والاسم بعدها مرفوع ، فقال قوم : هي مبتدأ والمرفوع بعدها خبر ، ومعناها « الأمد » ، والتقدير : ما رأيته .. أمدُّ انتفاء الرؤية يومان ، وقال آخرون : بل هي ظرف في محل نصب مضافة إلى الجملة بعدها ، والمرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : ما رأيته مذ كان يومان ، وقيل غير هذا وذلك مما لا يخلو من تصف . وكذلك اختلفوا فيها إذا كان بعدها جملة ، والشهور من المذاهب أنها عندئذ ظرف مضاف إلى الجملة .

[مضي]

اسم فعل أمر بمعنى « اعثر » .

[مع]

اسم موضوع لحنى المصاحبة . ويختلف إعرابه باختلاف استعماله :

١ - فإن أضفته منصوباً ، كان ظرف مكان دالاً على موضع الاجتماع في نحو : « جلست مع زيد » ، أو ظرف زمان دالاً على زمان الاجتماع في نحو : « جئتك مع العصر » .

٢ - وإن جرته بـ « من » ، وهذا نادر ، كان اسم مكان بمعنى « عند » مجروراً ، نحو : « ذهبت من معه » ، أي : من عنده .

٣ - وإن لم تصفه ، فهو منصوب على الحال في نحو : « جاء زيد وعمرو معاً » ، أو هو ظرف منصوب متعلق بخبر محذوف في مثل : « زيد وعمرو معاً » ، وقال قوم : بل هي منصوبة على الحال دائماً ، والخبر في مثل هذا المثال الأخير محذوف ، والتقدير : زيد وعمرو مجتمعان معاً .

[معاذَ الله]

مفعول مطلق منصوب ، ولفظ الجلالة مضاف اليه .

[مَطَانِكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أثبت » .

[مَنَّ]

أ - (اسم استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « من جاء ؟ » ، وقوله تعالى : « مَنْ يَشَاكُرْ بِمَا أُعْطِيَ » ، وقوله : « مَنْ رَبُّكَ يَا مُوسَى ؟ » .

ب - (اسم شرط جازم) :

وذلك في نحو قولك : « مَنْ يَجْتَهِدْ يَنْجُحْ » .

ج - (اسم موصول) :

وذلك في نحو قولك : « جاء من تعرفه » .

د - (فكرة موصوفة) :

ومعناها عند ذلك « شخص » ، كقول سُؤَيْدِ بْنِ أَبِي كَاهِلٍ :

رَبُّهُ مِنْ أَنْضَجَتْ غِيظاً قَلْبَهُ قَدْ تَنَى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعَمْ

أي : رب شخص أنضجت قلبه غيظاً قد تنى لي الموت . فمن مجرور برب في محل رفع مبتدأ والجملة بعده صفة له ، وجملة « تنى » خبر له . وإنما تعيّن اعتبارها فكرة ، لأن « رب » لا تدخل إلا على النكرات .

[ميم]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها عدة معانٍ :

١ - ابتداء الغاية ، مكانية كانت كقوله تعالى : « سبحان الذي أسرى ببيته ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » ، أم زمانية ، كقول رسول الله ﷺ : « فطيرنا من الجمعة إلى الجمعة » .

٢ - التبعية ، أي أن تكون بمعنى « بعض » ، كقوله تعالى : « لن نأكلوا البرء حتى تنفقوا مما تحبون » ، أي : حتى تنفقوا بعض ما تحبون . وعلى هذا المعنى تأتي « من » في مثل : « هذا الرجل من قريش » ، أي : هو بعض قريش .

٣ - بيان الجنس ، وهي الجارة للتمييز ، نحو : « كم من بلدر زرت » . وأكثر ما يكون ذلك بعد المبهات ، ولا سيما « ما » ، و « منها » ، لافراط إبهامها ، كقوله تعالى « ما ننسخ من آية أو ننسبها نأت بخير منها أو مثليها » ، وقوله : « وقالوا : مها تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » . وتكون هي ومجرورها متعلقين بصفة محذوفة للمميز إن كان نكرة ، نحو : « قرأت خمسة من الكتب » ، وبحال محذوفة منه إن كان معرفة ، نحو : « إن الذي حفظت من الشعر لا يكتفي » .

٤ - التعليل ، كقوله تعالى : « بما خطيئاتهم أغرقوا » ، أي : بسبب خطيئاتهم .

٥ - البدل ، كقوله تعالى : « أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة ؟ » ، أي : بدل الآخرة .

٦ - مرادفة « عن » ، كقوله تعالى : « يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا » ، أي : عنه .

ب - (حرف جر زائد) :

ومعناها التنصيص على العموم ، نحو : « ما جاءني من رجل » ، أو تأكيد العموم ، إن كان في الكلام ما يشير إلى العموم بدونها ، نحو : « ما جاءني من أحد » ، إذ لو قلت : « ما جاءني أحد » لكان العموم مفهوماً من كلمة « أحد » .

ولا تزداد « من » إلا في مواضع مخصوصة ، وبشروط مخصوصة ، فتزداد في الفاعل ، والمفعول به ، والبتداء ، وبشرط أن يتقدمها نفي ، أو نهي* ، أو استفهام ، وإن يكون مجرورها نكرة ، نحو : « هل جاء مين* أحد ؟ » - « ما جاء من أحد » - هل رأيت مين* أحد ؟ - ما رأيت مين* أحد - هل مين* كتاب عندك ؟ - ما مين* كتاب عندي » .

[منذ]

مثل « مذ » في معناها وأقسامها وأحكامها . انظر « مذ » .

[منذاً]

يمكن اعتبارها كلمة واحدة ، اسم استفهام للماقل ، ويمكن اعتبارها كلمتين : « من » اسم استفهام ، و « ذا » اسم موصول ، نحو : « منذاً جاء اليك ؟ » . فعل الاعتبار الأول يكون التقدير : من جاء اليك ؟ ويحسن كتابتها متصلة ، وعلى الاعتبار الثاني يكون التقدير : من الذي جاء اليك ؟ ويحسن كتابتها منفصلة ، هكذا : من ذا ؟

[مـ]

اسم فعل أمر بمعنى « أكف » .

[ميمها]

آ - (اسم شرط جازم) :

وتستعمل لما لا يعقل ، كقوله تعالى : « وقالوا : مها تأتينا به من آيةٍ لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » .

ب - (اسم استفهام) :

ذكره جماعة منهم ابن مالك ، واستدلوا عليه بقول عمرو بن ملقظ :
 مها لي الليلة مها ليته ؟ أودى بنعلي وسرباليته
 أي : ما لي الليلة ؟

[ميمها]

انظر د يد .

حرف النون

[ن]

آ - (نون التوكيد) :

وهي نونان : خفيفة ، وثقيلة . وقد اجتمعتا في قوله تعالى :
« لِيَسْجَنَ وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ » . وتختصان بالفعل ، وأما قول
رؤبة :

أَقَاتِلْنِ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا

فضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل . (انظر شروط استعمالها في
مبحث التوكيد بالنون) .

ب - (نون التنوين) :

وهي نون زائدة ساكنة تلحق آخر الكلمة لنير توكيد . وقد
اختلف النحاة في أقسامها ، وجملة ما بلغوه في ذلك تسعة :

١ - تنوين التمكين : وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ،
مثل : « رجلٍ - بيتٍ - مالٍ » .

٢ - تنوين التنكير : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين
معرفتها ونكرتها ، فقولك : « صه » ، بغير تنوين ، يعني « اسكت عن
الكلام الذي تقولهُ فقط » ، أما قولك : « صه » ، بالتنوين ، فيعني :
« اسكت عن كل كلام » . وقولك : « جاء سيوبه » ، بغير تنوين ، قصد

منه رجلاً بينه ، أما قولك : « جاء سيويه » بالتون فتقدم منه رجلاً ما بمن يسمون بهذا الاسم .

وهذا التون يلحق بمض أسماء الأفعال سماعاً ، مثل : « صه - مه - إيه » ، ويلحق قياساً الأعلام المختومة بـ « ويه » ، مثل : « سيويه - نفظويه - خالويه » .

٣ - تنوين المقابلة : وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، مثل : « مسلمات - قاتات » . قالوا : هو في مقابلة النون التي في الجمع المذكور السالم ، مثل : « مسلمين - قاتين » . ورده بعضهم إلى تنوين التمكين .

٤ - تنوين العوض : وهو اللاحق لمض الأسماء عوضاً من حرف أصلي ساقط ، مثل : « جوار - غواش » جمع جارية وغلشية ، والأصل : جوارى - وغواشي ، فحذفت الياء لأنها من الأسماء المنقوصة ، وجاء التنوين عوضاً منها . ولم يقولوا إن التون للتمكين ، لأن جمع جوارى وغواشي من صيغ منتهى الجموع ، فهي محرومة من تنوين التمكين ، فكان هذا التون إذن عوضاً من الياء المحذوفة . فأما « قاض - وعال » ، فالتنوين فيها للتمكين لأنها من الأسماء المنصرفة المستحقة لتنوين التمكين .

وقد يكون تنوين الموض عوضاً من كلمة محذوفة ، كالتنوين اللاحق لبعض الأسماء الملازمة للاضافة عوضاً من المضاف اليه المحذوف ، مثل : « كلر - وبعض » ، أو يكون عوضاً من جملة محذوفة ، وهو التون اللاحق لـ « إذ » ، في نحو قوله تعالى : « وانشقت السماء في يومئذ واهية » ، إذ المعنى : فهي إذ انشقت واهية .

وقد رد بعض النحاة جميع أنواع تنوين الموض إلى قسم تنوين التمكين .

٥ - تنوين الترم : وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الاطلاق ، كقول جرير :

أقلى اللوم - عاذل - والمتابن

وقولي - إن أصبت - : لقد أصابن

والأصل : عتابا ... أصابا

٦ - التنوين الغالي : وهو اللاحق لآخر القافية المقيدة ، كقول رؤبة :

وقاتم الأعماقِ خلوي المحترقن

وسميَ « غالياً » لتجاوزه حد الوزن .

وقال ابن مالك : إن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنويناً مجازاً . وإنما هو نون أخرى زائدة ، ولهذا لا يختص بالاسم ، ويجامع الألف واللام ، ويثبت في الوقف . وكل ذلك لا يجوز مع التنوين الحقيقي .

٧ - تنوين الضرورة : وهو اللاحق لما لا ينصرف ، كقول امرئ القيس :

ويومَ دخلتُ الخيلَ خدرَ عُنيزةٍ

فقال : لك الوليات إنك مرجلي

وللنادى المبني على الضم ، كقول الأحوص :

سلامُ الله يا مطرُ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

ورده بعضهم إلى تنوين التمكن .

٨ - التنوين الشاذ : وهو اللاحق لبعض الأسماء البنية ، كقولهم « هؤلاء قومك » .

٩ - تنوين الحكاية : وهو اللاحق للأعلام المنقولة عن أسماء أو صفات منونة ، كان تسمى رجلاً بكامة « عاقلة » . فتحكيها كما كانت قبل العملية . وأكثر النحاة على أن هذا هو تنوين التمكين .

ج - (نون النسوة) :

وهي ضمير الاناث في نحو قولك : « النساء يذهبن » .

د - (النون علامة النسوة) :

وهذه حرف لا محل له من الاعراب ، وذلك إذا اجتمعت مع الفاعل في لثة « أكلوني البراضث » ، نحو : « يذهبن النسوة » .
وهي علامة أيضاً في نحو : « كتابكن » - « كتابهن » ، على مذهب من يرى أن الضمير هو الماء فقط ، والكاف فقط .

هـ - (نون الوقاية) :

وتسمى نون المهاد أيضاً ، وهذه مواضعها :

١ - بين الفعل وياه المتكلم ، نحو : « ضربني - أكرمني » .
وجودها هنا لازم لوقاية الفعل المتصل به ياء المتكلم من الكسر . فأما قول رؤبة :

عددت قومي كمديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليبي

فضرورة ، والأصل أن يقول : ليسني .

وإذا كان الفعل من الأفعال الخمسة ، مثل : « يضربون - وتضربين - وتضربان » ، ثم اتصلت به ياء التكلم ، جاز اجتماع التنوين : نون الرفع للأفعال الخمسة ، ونون الوقاية ، فتقول : « يضربوتي » ، وجاز الاكتفاء بنون واحدة ، فتقول : « الرجال يضربوني » . واختلف النحاة

في النون المحذوفة : فقال بعضهم : هي نون الرفع ، وقال آخرون : بل هي نون الوقاية .

٢ - بين اسم الفعل وياء التكلم ، نحو : « دراكني - تراكني » ، أي : أدركني وأتركني .

٣ - بين الحرف المشبه بالفعل وياء التكلم ، نحو : « إاتي - كأتني » . ووجودها هنا جائز . ويطلب حذفها مع « لعل » ، فيقال : « لعلني » ، ويقل مع « ليت » ، فيقال : « ليتني » .

٤ - بين حرفي الجر « من - عن » وياء التكلم ، نحو : « منئي - عنئي » . ووجودها هنا لازم . فأما قول الشاعر :

أبها السائلُ عنهم وعني لست من قيسٍ ولا قيسُ مني
فشاذ ، والأصل أن يقول : عنئي ومنئي .

٥ - بين « لدن وقد وقط » وبين ياء التكلم ، نحو : « لدثي - قدثي وقطني (بمعنى حسبي) » . ووجودها بين هذه المضافات ، وبين ياء التكلم ، لازم . وما ورد من الكلام مخالفاً لذلك فهو قليل نادر .

٦ - بين المشتقات وياء التكلم ، نحو : « هل أنت مكرمني ؟ » . ووجودها في هذا الموضع شاذ .

و - (النون فعل أمر) :

وهي نون مكسورة تكون فعل أمر من « ونى - يني » بمعنى قتر وتعب .

ز - (النون علامة الرفع) :

وهي نون الأفعال الخمسة ، نحو : « يكتبان - يكتبون - تكتبين » .

ح - (النون عوض عن التنوين) :

وهي الموجودة في المتى ، مثل : « الولدان » ، وفي الجمع المذكر السالم ، مثل : « المعلمون » . وهذه النون تسقط في الإضافة كما يسقط التنوين في الاسم المفرد ، فتقول : « جاء معلما المدرسة وموظفوها » .

[النجاء]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » . وقد اتصل به كاف الخطاب ، فيقال : « التجاءك » .

[نبح]

اسم صوت لرجل الأبل كي تنبح .

[نعم]

حرف للتصديق ، أو للوعد ، أو للإعلام : فالتصديق بعد الخبر ، نحو :

- جاء زيد .

- نعم

والوعد بعد الأمر والنهي والطلب بصورة عامة ، نحو :

- أعط زيدا كتابه .

- نعم .

والإعلام بعد الاستفهام ، نحو :

- هل جاء زيد ؟

- نعم .

حرف الراء

[ه]

آ - (ضمير للغائب) :

وتستعمل في موضعي الجر والنصب ، كقوله تعالى : « قال له صاحبه وهو مجاوره » .

ب - (حرف للغيبة) :

وهي الراء في « إياه » ، على مذهب من يرى أن الضمير هو « إياه » وحدها .

ج - (للسكت) :

وهي حرف ساكن يلحق أواخر بعض الكلمات عند الوقف عليها ، نحو : « وا زيدا » (١) . وربما وصلوها ، كقول المتنبي :
وا حرّ قلباهُ ممّن قلبه شميمٌ
وعند ذلك ، فاما أن يضموها تشبيها لها بهاء الضمير ، وإما أن يكسروها على قاعدة التخلص من التقاء الساكنين .

[ها]

آ - (حرف تنبيه) :

وهي الداخلة على أسماء الإشارة ، نحو : « هذا - هؤلاء - ههنا » ،

(١) انظر قواعد الوقف في الجزء الأول من الكتاب .

ثم المتصلة بـ « أي » في النداء ، نحو : « يا أيها الرجل » . فأما في أسماء الإشارة ، فهي ممتعة فيها دلّ على بُعد ، فلا يقال : « ها ثم » - « هاك » ، وجائز في سوى ذلك ، وأما في النداء فواجبة ، فلا يقال : « يا أي الرجل » . وقد تضم في النداء إتياعاً لحركة الياء ، فيقال : « يا أيّه الرجل » .

ب - (اسم فعل أمر) :

ومناه « خذ » ، نحو : « ها الكتاب » ، أي : خذ . وقد اتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هاك الكتاب » - « هاكم الكتاب » وقد تهمز ألفها فيقال : « ها الكتاب » .

[هاء]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » ، نحو : « هاء الكتاب » ، أي : خذ . وقد اتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هاءك الكتاب » . وقد يستثنى عن الكاف ، فتصرف الهمزة تصرف كاف الخطاب ، فيقال للفرد المذكر « هاء » ، وللؤنثة المفردة « هاء » ، وللثني مذكراً أو مؤنثاً « هاؤما » ، ولجمع الاناث « هاؤن » ، ولجمع الذكور « هاؤم » ، ومنه قوله تعالى : « هاؤم اقرؤوا كتابه » .

[هات]

فعل أمر جامد بدليل قبوله الضائر ، فيقال : « هاتي - هاتيا - هاتوا » ، ومنه قوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » . وزعم الزخشري وشارحه ابن يعيش أنها اسم فعل أمر ، وأن الضائر التي تلحقها إنما هي لقوة شبه هذا الاسم بالفعل ، وكأنما يمدانها علامات وليست ضمائر .

[هَادِر]

اسم صوت لزجر الابل .

[هَال]

اسم صوت لزجر الخيل .

[هَعَج]

اسم صوت لزجر النعم والكلب .

[هَبَا]

اسم صوت لزجر الكلب .

[هِدَع]

اسم صوت للابل كي تسكن .

[هُسَى]

وقد تكسر هاؤه ، اسم صوت لزجر النعم .

[هَكْنَزَا]

مركبة من ثلاث كلمات : د ها ، حرف التثنية ، والكاف الجارة ،
و د ذا ، الاشارية .

[هَل]

٢ - (حرف استفهام) :

وهو حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي ، دون التصور ،

ودون التصديق السليبي (١) ، فلا يقال : « هل زيداً ضربت ؟ » ، لأنه حينئذٍ سؤال عن المضروب ، لا عن الضرب ، ولا : « هل زيد قائم ؟ » أم عمرو ؟ ، لأنه عندئذٍ سؤال عن القائم ، لا عن القيام ، ولا : « هل لم يقم زيد ؟ » ، لأنه سؤال عن القيام المتني ، و « هل » لم توضع إلا للسؤال عن الحدث الايجابي .

وتفترق « هل » من الممزة من تسمة أوجه :

١ - اختصاصها بالتصديق ، أي بالسؤال عن الحدث ، فلا يقال إلا : « هل جاء زيد ؟ » ، أما الممزة فهي للتصديق ، نحو : « آجاء زيد ؟ » ، وللتصور ، أي السؤال عن الشيء ، نحو : « آأت فعلت هذا ؟ » .

٢ - اختصاصها بالإيجاب ، فلا يقال إلا : « هل جاء زيد ؟ » ، أما الممزة فهي للإيجاب والسلب ، نحو : « آجاء زيد ؟ - ألم يأت زيد ؟ » .

٣ - تخصيصها المضارع بالاستقبال ، نحو : « هل تسافر ؟ » ، أي : هل سيقع منك السفر في المستقبل ؟ بخلاف الممزة التي لا أثر لها في زمن المضارع ، فتأتي معه وزمنه المستقبل ، نحو : « آسافر غداً ؟ » ، كما تأتي معه وزمنه الحاضر ، نحو : « آظن الآن زيداً قائماً ؟ » .

٤ ، ٥ ، ٦ - إنها لا تدخل على الشرط ، ولا على « إن » ، ولا

(١) مر معنا في حرف الممزة أن التصور هو السؤال عن الشيء ، زماناً كان أو مكاناً ، أو ذاتاً ، نحو : « متى سافرت - أين جئت - من جاء ؟ » ، وأن التصديق هو السؤال عن الحدث ، نحو : « هل جاء زيد ؟ » . فأما « هل » فهي للتصديق الايجابي وحده ، وأما الممزة فهي للتصديق الايجابي والسليبي ، وللتصور أيضاً ، وأما سائر أدوات الاستهام فهي للتصور فقط .

على اسم بعده فعل ، فلا يقال : « هل إن جاء زيدٌ أكرمتَه ؟ » - ولا :
هل إن زيداً مسافرٌ ؟ - ولا : هل زيدٌ جاء ؟ ، والهمزة بخلاف
ذلك كله ، قال تعالى : « أفأنت ماتَ أو قُتِلَ انقلبتم على أعقابكم ؟ -
إنئنتك لآنت يوسفٌ ؟ - أجهنم مأواها واحداً تتبعه ؟ » .

٧ - أنها تقع بعد العاطف ، نحو : « هل جاء زيد ؟ وهل
سَلتَ عليه ؟ » ، والهمزة تقع قبله ، تقول : « أجاى زيد ؟ أو سَلتَ
عليه ؟ » .

٨ - أنها تقع بعد « أم » ، كقوله تعالى : « قل هل يستوي
الاعمى والبصير ، أم هل تستوي الظلمات والنور ؟ » .

٩ - أن الاستفهام معها على معنى النفي ، ولهذا يجوز مجيء
« إلا » الحصرية بعدها ، كقوله تعالى : « هل جزاء الإحسان إلا
الإحسان ؟ » ، أي : ليس جزاء الإحسان إلا الإحسان . كما يجوز
دخول الباء الزائدة على الخبر بعدها ، كقول الفرزدق :

يقول إذا اقلّوْلى عليها وأقردتْ

ألا هل أخو عيشٍ لذيدٍ بدائم ؟ (١)

أي : ليس أخو عيشٍ لذيدٍ بدائم .

كما صح عطف جملتها على جمل خبرية ، كقول امرئ القيس :

وإن شغائي عبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ

وهل عند رسمٍ دارسٍ من مَعْوَلٍ ؟

أي : وليس عند رسمٍ دارسٍ من مَعْوَلٍ . ولو كانت على معنى

(١) اقلول عليها : صد وارفع . أقردت : سكت .

الاستفهام الحقيقي ، لما جاز عطف جملتها على جملة خبرية ، لأن الاستفهام إنشاء ، والانشاء لا يعطف على الخبر .

ب - (حرف تحقيق) :

بمعنى « قد » . قاله بعضهم ، وبذلك فسروا قوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » . أي : قد أتى ..

ج - (اسم فعل أمر) :

بمعنى « أسرع » ، نحو : « هل يازيد » ، أي : أسرع .

[هـ]

اسم صوت لزجر الخيل والناقة . وقد أتت اسم فعل أمر في قول النابغة الجعدي يهجو ليلي الأخيلية :

ألا حيتاً ليلي وقولا لها : هلا

أي : أقبلي وأسرعى .

[هـ]

حرف تخيص ، أي حش على اتيان الفعل ، وذلك إذا وليها المضارع ، نحو : « هلا تزورنا » ، أي : زرنا . فإن وليها الماضي كان معناها التوبيخ فيما تركه المخاطب ، نحو : « هلا أكرمت زيداً » .

وهي كأدوات الشرط : لا يليها إلا الفعل ، فإن وليها الاسم فعلى تقدير فعل محذوف قبله ، نحو : « هلا زيداً » ، تقول ذلك لمن أكرم خالداً ، والتقدير : هلا أكرمت زيداً ، ونحو : « هلا زيداً » ، تقول ذلك لمن قال : « أكرم خالداً » ، والتقدير : هلا أكرم زيداً .

[هَلُمَّ]

هي في لغة قريش اسم فعل أمر بمعنى « أَقْبِلْ » ، نحو : « هَلُمَّ يا زيد » ، أي : تَمَالَ ، وبمعنى « أَحْضِرْ » ، نحو : « هَلُمَّ زيدا » ، أي : أَحْضِرْهُ .

أما التميميون فيصطلون بها الضائر ، فيقولون : « هَلُمَّ - هَلْشِي - هَلْئًا - هَلْئُوا - هَلْمنَ » ، فتكون في لغتهم فعل أمر جامداً .

[هَمَّاهُمْ]

اسم فعل ماضٍ بمعنى « تَفَيْدَ » .

[هُنَا]

اسم إشارة للمكان . تتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هناك » ، ولام البعد فيقال : « هنالك » . وقد تشدد نونها : « هُنَّا » ، فلا تكون إلا للمكان البعيد ، وعندئذٍ يمتنع دخول « ها » التنيية عليها ، فلا يقال : « ههنا » كما يقال : « ههنا » .

[هُوَ]

ضمير رفع منفصل ، وكذلك فروعه : هي - هما - هم - هن .

وإذا استعملته ، هو وفروعه ، في نحو : « زيد هو الفاضل » ، كان لك فيه وجهان : أن تجعله مبتدأ ، وتجعل ما بعده خبراً عنه ، فتقول : « زيد هو الفاضل » - وكان زيد هو الفاضل - وظننت زيدا هو الفاضل ، برفع « الفاضل » في كل ، لأنه خبر عن الضمير ؛ ولك أن تجعله فصلاً ، وتجعل ما بعده بحسب المواضع التي قبله ، فتقول : « زيد هو الفاضل » برفع « الفاضل » لأنه خبر عن « زيد » ، و : « كان

زيد هو الفاضل ، بنصب « الفاضل » على أنه خبر لـ « كان » ، و :
 « ظننت زيدا هو الفاضل » بنصبه أيضاً على أنه مفعول ثانٍ لـ « ظننت » .
 والوجه الثاني هو الإفصح ، وعليه جاء التنزيل ، قال تعالى : « إن
 كان هذا هو الحق » بنصب الحق .

ثم اختلف النحاة فيه إن كان فصلاً : فقال بعضهم : هو في هذه
 الحالة حرف لا محل له من الاعراب ، وإن كانت له صورة الضائر
 المنفصلة ، وقال آخرون : بل يبقى على اسميته ، ولكن لا يكون له محل
 من الاعراب ، فيكون شأنه كشأن أسماء الأفعال ، مثل : سته ، ومته :
 هي أسماء ، ولكن لا محل لها من الاعراب .

[هي]

انظر « هو » .

[هيا]

حرف نداء للبعيد ، نحو : « هيا زيد » .

[هيا]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » .

[هيت]

وتلك تأوّه ، اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » ، قال الشاعر :
 أبلغ أمير المؤمنين _____ بين - أخا العراق - إذا أتيتنا
 أن العراق وأهلته سلمٌ إليك ، فهيت هيتنا (١)

(١) المعنى : يا أخا العراق بلغ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بأن العراق
 وأهله متقادون لأمرك ، فأسرع إليهم .

وإذا قلت : « هيت لك » ، كان الجار والمجرور متعلقين بـ « خبر
محذوف لابتداء غنوف » ، والتقدير : دعائي كائن لك ، فاللام تبين للمخاطب
جيء به بعد استغناء الكلام عنه ، كما كان كذلك في « سقياً لك » .

وقال بعضهم في قوله تعالى : « وقالت هيت لك » : هيت : اسم
فعل ماض بمعنى « تهيأت » ، فملى هذا تكون اللام متعلقة به ، كما
تعلق بماء لو صُرِّحَ به ، وقال آخرون : بل هي اسم فعل أمر بمعنى
« أقبل » ، فملى هذا يكون امراب اللام كـ « امرابها الأول » .

[هَبَجَ]

اسم صوت لزجر الناقة .

[هَبَغَ]

اسم صوت لاناخة الابل .

[هَبَر]

اسم صوت لزجر الابل .

[هَبَكَ]

وقد تشدد ياؤه وتفتح ، اسم فعل أمر بمعنى « أسرِعْ » .

[هَبَرَهَا]

لنة في هبهات .

[هَبَرَات]

اسم فعل ماض بمعنى « بَعُدَ » . وفيه لئات كثيرة ، هي :

انظر (هیات) .

حرف الواو

[و]

آ - (حرف عطف) :

نحو : « جاء زيدٌ وعمرو » . واختلف النحاة في إفادتها :
فالأكثر على أنها لطلق الجمع ، وأنها لا تفيد ترتيباً ولا ميةً ، وخالفهم
في ذلك قطرب والربيعي والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام
والشافعي ، فذهبوا إلى أنها تفيد الترتيب .

ب - (حرف استئناف) :

كقوله تعالى : « واتقوا الله ، ويعلمكم الله » . فهذه الواو
ليست للعطف ، ولو كانت كذلك للزم عطف الخبر على الأمر ، وهذا غير
جائز ، فحين أن تكون للاستئناف . وكذا تقول في كل واو لا يصح
عطف ما بعدها على ما قبلها .

ج - (الواو للحال) :

وهي كل واو على تقدير « إذ » ، نحو : « جاء زيد والشمس
طالمة » ، التقدير : جاء زيد إذ الشمس طالمة .

د - (الواو للمعية) :

وهذه نوعان : عاطفة ، وغير عاطفة :

فالماطفة هي التي يتصب المضارع بعدها بـ « أن » ، المضمة ، نحو قول الشاعر :

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيْ مِثْلَهُ
عَرُّ عَلَيْكَ إِذَا فُلْتَ عَظْمُهُ

ومطوقها هو المصدر المؤول من « أن » ، وصلتها .

وغير الماطفة هي الداخلة على المفعول معه ، نحو : « سرتُ والنهر » .

٥ - (الواو القسم) :

وهذه حرف جر أصلي ، وهي والقسم به متعلقان بفعل القسم المحذوف وجوباً معها ، نحو : « والله لا أكرمن زيداً » .

و - (واو رب) :

وهي التي تفتح بها الحكايات القصيرة في القصائد ، كقول امرئ القيس :

وليلٍ كموج البحر أرخى سُدُودَهُ
عليّ بأنواع المموم ليتلي

واختلف النحاة فيها : فالكوفيون والمبرد على أنها هي الجارة لما بعدها ، وعليه تكون حرف جر شيئاً بالزائد ، وما بعدها مجرور اللفظ مرفوع المحل أو منصوبه بحسب العوالم التي يمد . والبصريون على أن الجر ليس بها ، بل بـ « رب » ، عنقوة بعدها ، وعليه ، تكون الواو حرف عطف ، وتكون الجملة بعدها معطوفة على شيء في نفس التكلم . وحجتهم في ذلك أنها لو كانت هي الجارة لجاز دخول واو العطف عليها كما تدخل على واو القسم ، كقول الشاعر :

ووالله لولا تمرُّه ما جِبتُهُ ولا كان أدنى من عيد ومشرق
فلما لم يَجز دخول الماطف عليها ، دل ذلك على أنها هي الماطفة .

ز - (الواو ضمير متصل) :

وهو ضمير الذكور العقلاء ، نحو : « الرجال قاموا » . والمشهور
بين النحاة أنها اسم ، وأنها في محل رفع فاعلاً أو نائب فاعل ، بحسب
العمل المتصلة به . وذهب الأخفش والمازني إلى أنها حرف كثناء التأنيث
الساكنة ، وأن الفاعل مستتر .

وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نُزِلوا منزلتهم ، كقوله تعالى : « يا
أيُّها النمل ادخلوا مساكنكم » .

ح - (الواو علامة الذكور) :

وذلك في لغة « أكلوني البراغيث » ، كقول أحبيحة بن الجلاح :
يلوموني في اشتراء النخيل ————— ل أهلي فكلتهم يمدل

واختلف النحاة فيها : فهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما
أن التاء في « قالت » حرف دال على التأنيث ، وقيل : هي اسم مرفوع
على الفاعلية ، ثم قيل : إن ما بعدها بدل منها ، وقيل : مبتدأ ، والجملة
خبر مقدم .

ط - (واو الانكار) :

وهي مثل ألف الانكار : إشباع للضمة الآتية في نهاية عبارة
ملفوظة في استنكار ، كما لو قال لك أحدم : « جاء أحمد » ، فقول
مستنكراً ذلك : « آحمدوه ؟ » . فالواو إشباع لضمة « أحمد » ، والماء
للسكت .

ي - (واو التذكّر) :

كقول من أراد أن يقول : « يقوم زيد » ، فني « زيد » ، فأراد مدّ الصوت ليتذكّر ، إذ لم يرد قطع الكلام ، : « يقومو » .
وحقيقة هذه الواو أنها كسابتها : اشباع للضمّة ، فهي ظاهرة صوتية وليست أداة حقيقة .

[وا]آ - (حرف نداء) :

وهو يختص بنداء التذبة ، نحو : « وا زيدا ! » . وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي .

ب - (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « أعجب » ، كقول الراجز :
وا ، بأي أنت وفوك الأشنبُ كأنما ذرّ عليه الزرّنبُ
أو زنجيلٌ وهو عندي أطيبُ

[واهأ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » ، نحو : « واهأ له ما أطيبه ! » .

[وِعْ]

اسم صوت لجزر الضأن .

[وراءك]

اسم فعل أمر بمعنى « تأخّر » .

[وَسْطَن]

وتسلك واوه ، اسم فعل ماض بمعنى « أَسْرَعَ » .

[وَيْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » .

[وَيْكَ]

كقول عنترة :

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقميها

قيل الفوارس : وَيْكَ عَنَتْرُ أَقْدِمَ

واختلف النحاة فيها : فقال قوم : هي « وي » ، فحذفوا الحاء ، وقالوا : الخطاب ، وعليه ، تكون « وي » ، اسم فعل مضارع ، والكاف للخطاب ، وقال الكسائي : « أصل « ويك » ، ويك » ، وعليه تكون « وي » ، مفعولاً مطلقاً مضافاً ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة .

[وَيْكَأُ]

هكذا وردت متصلة في رسم القرآن في قوله تعالى : « وَيْكَأُنه لا يفلح الكافرون » . واختلف النحاة فيها على ثلاثة مذاهب :

١ - هي مركبة من « وي » ، الذي هو اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » ، و « كَأُ » ، الحرف المشبه بالفعل ، ولكنه هنا ليس بمعنى التشبيه ، بل بمعنى التأكيد مثل « إِنَّ » ، فيكون التفسير : وَيْ إِنَّه لا يفلح الكافرون . وهذا المذهب للخليل وسيبويه .

٢ - هي مركبة من « وَيْكَ » ، التي هي اسم فعل مضارع مع

كاف الخطاب ، و « أَنْ » ، الحرف المشبه بالفعل ، وإنما فتحت همزته لأنه معمول لاسم الفعل ، أو لفعل محذوف ، أو للام محذوفة ، والتقدير : أعجب أنه لا يفلح الكافرون - أعجب .. أعلم أنه لا يفلح الكافرون - أعجب لأنه لا يفلح الكافرون . وهذا مذهب الفراء .

٣ - هي كلمة واحدة اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » .

[وَبَرَّهَا]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » .

حرف الياء

[ي]

أ - (ياء المتكلم) :

وهي ضمير متصل للنصب في نحو : « ضربني » ، والجر في نحو : « كتابي » .

ب - (ياء المخاطبة) :

وهي ضمير متصل للمخاطبة ، لا يكون إلا للرفع ، فهي فاعل في نحو : « تقومين » ، ونائب فاعل في نحو : « أنت تُكْرَمِينَ » .
وذهب الأخفش والملازني إلى أنها حرف للتأنيث ، وأنت الفاعل أو نائب
الفاعل ضمير مستتر تقديره « أنت » . فذهبا فيها كمنهبا في واو الجماعة .

ج - (ياء الانكار وياء التذكر) :

هما كواو الانكار وواو التذكر : إشباع للكسرة ، وليستا أداتين
بالمعنى الصحيح للأداة .

[يا]

أداة فداء ، تصلح للبميد والقريب والمتوسط ، ولا يستعمل غيرها
في الاستغاثة والتعجب ، وهي وحدها التي يجوز حذفها قبل النداء .
(راجع أسلوب النداء) .

خاتمة
في الاعراب

١ - حقيقة الأعراب

يبدو ضرورياً ، في صدر هذه الخاتمة ، أن نحدد بالضبط ما نريده من كلمة « إعراب » . ذلك لأن لهذه الكلمة معاني مختلفة في اللغة والاصطلاح .

فالاعراب لغةً : هو الإبانة والافصاح . تقول : أعرب فلان عن رأيه ، إذا أبان عنه وأفصح . وأما في الاصطلاح ، فللمعربة الأعراب أكثر من معنى واحد .

٢ - فالاعراب مرةً : هو ضد البناء ، أي هو قابلية الكلمة لأن يتغير آخرها بحسب العوامل الداخلة عليها . فلكلمة « رجل » بهذا المعنى معربة ، لأنها تبدو مرفوعة مرةً ، ومنصوبةً أخرى ، ومجرورةً ثالثةً : تقول : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ ، أما كلمة « سيويه » فهي مبنية ، لأنها تظل على صورة واحدة مهما يدخل عليها من العوامل : تقول : جاء سيويه ، ورأيت سيويه ، ومررت بسيويه .

وينقسم الأعراب ، بهذا المعنى ، إلى ثلاثة أقسام :

١ - أعراب لفظي : وهو التغير اللفظي الظاهر في الكلمات المعربة غير المعتلة الآخر ، مثل : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ .

٢ - أعراب تقديري : وهو تنويع كان من المفروض أن يظهر على آخر الكلمة لولا موانع حالت دون ذلك . فمن هذه الموانع أن تكون الكلمة معتلة الآخر بالألف أو الزا أو الياء ، فبعض هذه الأحرف ،

لأسباب صوتية معروفة ، يتعذر ظهور الحركة عليه ، وذلك هو شأن الألف ، وبعضها الآخر لا يرفض رفضاً باتاً ظهور الحركات عليه ، إلا أن ظهور بعضها عليه يبدو ثقيلاً ، وذلك هو شأن الواو والياء مع الكسرة والضمة . لهذا كله نقول : جاء الفتى ، ورأيت الفتى ، ومررت بالفتى ، مقدرين على الألف ضمة مرة ، وفتحة أخرى ، وكسرة ثالثة ، لأن القوانين الصوتية تحكم باستحالة ظهور هذه الحركات على الألف ، ونقول : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي ، فتفسر الضمة والكسرة على الياء ، ولا تظهرها ، لأن إظهارها يورث اللفظ ثقلًا ملحوظًا . ألا ترى أن قولنا : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي ، أثقل منه في حال حذف هاتين الحركتين وجعلها مقدرتين على الياء ، أي ملحوظتين في الذهن فقط ؟

ومن هذه الواضع أيضاً أن يكون آخر الكلمة ، وهو محل الاعراب والتنكير ، مشغولاً بحركة لازمة لا يستطيع مفارقتها ، وذلك هو شأن المضاف إلى ياء المتكلم الذي يبدو آخره مشغولاً دائماً بكسرة لازمة لمناسبة ياء المتكلم ، فنقول : هذا كتابي ، وقرأت كتابي ، ونظرت في كتابي ، مقدرًا الحركات الثلاث على الياء دون أن تظهرها بسبب اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهذا هو أيضاً شأن المحكي إن لم يكن جملة ، وشأن المسمى به من الكلمات المبنية أو الجمل ، وشأن اللبنيات إذا تعرضت لبناء آخر غير بنائها الأصلي : فنقول في إعراب « يشرب » ، من قولك : « كتبت كلمة يشرب » : إن « يشرب » مضاف إليه مجرور بكسرة مقصورة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، ونقول في إعراب « كيف » ، من قولك : « جاء كيف » ، مسمياً بها أحد الأشخاص : إن « كيف » فاعل مرفوع بضمة مقصورة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، ونقول في إعراب « هذا » ، من قولك : « يا هذا » : إن « هذا » منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلي .

٣ - اعراب محلي : وهو تغير اعتباري بسبب العامل ، فلا يكون ظاهراً ولا مقدرأ . ولا يكون هذا إلا في الكلمات المبنية والجل .

ونسود ثانية إلى معاني كلمة « الاعراب » فنقول :

ب - والاعراب مرة ثانية : هو نظام ما من أنظمة التغير . فإذا قلنا إن « إعراب المفرد » هو غير « إعراب الاسماء الخمسة » ، فلأننا نفي أن نظام تغير المفرد القائم على الحركات ، هو غير نظام تغير الاسماء الخمسة القائم على الحروف . وفي كل كتاب من كتب النحو باب مخصوص يسمى « باب الاعراب » فيه تعرض الأنظمة المختلفة لتغير الزمر والفصائل المختلفة من الكلام .

ج - والاعراب ثالثة : هو النحو كله . ولا يكون للكلمة هذا المعنى إلا وكلمة « العلم » مضافة إليها ، فإذا قلنا « علم الاعراب » ، فلأننا نفي بذلك هذا العلم الذي يبحث في أواخر الكلام من حيث قبولها للتغير وعدم قبولها له ، وفي القوانين التي تحكم هذا وذلك .

د - والاعراب أخيراً : هو فن تحليل الكلام ، ووصفه ، وبيان تأثير بعضه في بعض ، وذكر وظيفة كل جزء من أجزائه .

إن الاعراب ، بهذا المعنى الأخير ، هو موضوع خاتمتنا هذه . فما حقيقة هذا الاعراب ؟

١ - الاعراب تحليل :

ونعني بكلمة التحليل هنا ما نفنيه بها في علم الكيمياء ، أي فك المادة المركبة ، وردها إلى عناصرها الأولية التي تتألف منها . فنحننا أن الكيمياوي الذي يحلل الماء إلى عشرينه الأوكسجين والهيدروجين ، إنما

هو يقوم بعملية « اعراب » للماء . وفي الفرنسية يطلقون على كلتا العمليتين ، عملية اعراب الكلام ، وعملية تحليل المركبات الكيماوية ، كلمة واحدة هي كلمة « Analyse » . وعلى هذا فإن فك أجزاء الساعة ، أو جهاز الراديو ، أو السيارة ، أو غير ذلك من الآلات ، ليس سوى « اعراب » لها .

وقد تبدو عملية تحليل الكلام أمراً على جانب كبير من السهولة ، وهذا صحيح في أغلب الأحيان ، ولا سيما إذا كانت أجزاء الكلام مستقلة بعضها عن بعض ومعزولة عنه في اللفظ والكتابة ، وذلك نحو : « سافر زيد إلى دمشق صباحاً » ، إذ من الواضح أن تحليل هذه العبارة لن يكون على غير الشكل الآتي : سافر زيد إلى دمشق صباحاً ← سافر + زيد + إلى + دمشق + صباحاً . إلا أن الأمر يختلف عندما تلتحم بعض أجزاء الكلام في بعض ، ويصبح من العسير على غير الخبير أن يعرف الأجزاء المكونة لما أمامه من كلام ، فعبارة « أكرمتي » تبدو لمن غير الخبير لفظاً مفرداً بسيطاً لا يمكن أن ينحل إلى ما هو أبسط منه ، أما الخبير بالكلام فيعلم أن هذه العبارة مؤلفة من أربع كلمات لا من كلمة واحدة ، وأنها تنحل على النحو التالي : أكرمتي ← أكرم* + ت* + ن + ي* .

وزداد الأمر صعوبة عندما يوجد مركب كلامي يشبه في لفظه عنصراً كلامياً بسيطاً ، وذلك نحو « كريم » من قولك : « زيد كريم » ، فالعرب الغافل يظن اللفظ بسيطاً ، ويحكم متسرعاً بخطأ العبارة ، ويأمر برفع « كريم » لأنها خبر عن « زيد » ، أما العرب اليقظ فهو يعلم أن اللفظ مركب وليس بسيطاً ، وأنه ينحل إلى كلمتين على النحو التالي : كريم ← كاف التشبيه + « ريم » بمعنى « غزال » ، وإن كان تكون العبارة صحيحة لأنها بمعنى : زيد مثل ريم . وفي الواقع فإن أغلب الإنجاز

النحوية مبني على هذا النوع من الجنس .

إن تشبيه الكلام بالركبات الكيميائية والآلات المقدمة تشبيه صحيح إلى حد ما ، ولكنه ليس صحيحاً تماماً ؛ ذلك لأن هذه المركبات لا يجوز أن يسقط شيء من عناصرها الداخلة في تركيبها ، وإلا استحالت شيئاً آخر غير ما كانت ، فإلاء مثلاً يظل دائماً مشتملاً على عنصريه السيطيين الأوكسيجين والهيدروجين ، وإذا حدث أن غاب أحدهما ، فلن يستطيع الآخر أن يشكل ماءً وحده ، وأما في المركبات الكلامية فالأمر يختلف تماماً ، فهنا يمكن أن يسقط جزء واحد أو عدة أجزاء ، لأسباب بلاغية أو صوتية أو غير ذلك ، ويظل الكلام مع هذا كلاماً تاماً مفيداً لا غبار عليه من الناحية النحوية : ففي قولك « رَمَتْ فاطمة الكرة » سقطت الألف من فعل « رمى » لثلاثي ما كنانها الألف نفسها وتاء التأنيث الساكنة ، وفي قولك « والله لتكتبن » سقطت عدة كلمات ، هي فـمـل القسم ، وفاعله ، ثم واو الجماعة من فعل « تكتبن » التي كان سقوطها لسبب الصوتي نفسه الذي أدى إلى سقوط الألف من فعل « رمى » في المثال السابق . وفي مثل هذه الأحوال ، فإن على المحلل للكلام ، أي العرب ، أن يرد إلى الكلام ما سقط منه ، أو على الأقل ، أن يلاحظ في أثناء تحليله هذا الذي سقط ، ويثير هذا الرد أو اللحظ الذي نسميه تقديراً ، تكون عملية التحليل ناقصة من الوجهة النحوية . ومن الواضح أن لحظ ما قد يسقط من الكلام وتقديره يزيدان عملية التحليل صعوبة فوق صعوباتها الأخرى ، ويجعلانها أمراً عسيراً على غير العارف بأساليب اللغة العربية وقوانينها النحوية والصرفية والصوتية .

وأخيراً ، هناك صعوبة خطيرة تعترض العرب في أثناء تحليله للكلام . هذه الصعوبة تأتي من جهة القوانين الصوتية خاصة ، ذلك أن هذه القوانين كثيراً ما تقضي بإبدال حروف بحروف أخرى في ظروف وأحوال

مخصوصة ، فالياء الأولى من قولك « جاء معلّمٌ » ليست إلا الواو التي هي علامة الرفع في الجمع المذكر السالم ، والأصل هو « جاء معلّموي » ، ولكنها - وقد سبقت الياء بالسكون - انقلبت إلى ياء ، ثم أدغمت في ياء التكلم ، كما تقتضي بذلك قوانين الاعلال المعروفة . وعلى العرب في مثل هذه الأحوال أن يكون على جانب كبير من اليقظة والاحاطة التامة بالقوانين الصوتية حتى يرد كل جزء من أجزاء الكلام الذي يحمله إلى شكله الحقيقي .

ولا بد أخيراً من التنبيه على حالة شاذة في عملية التحليل الاعرابي ، تلك هي حالة الحرف « ال » ، والاسم الداخل عليه ، فهذان المنصران يظلان في الاعراب كلمة واحدة ، وإن كانا في الحقيقة اللغوية كلمتين مستقلتين ، ففي عبارة مثل « جاء الولد إلى المدرسة » لا يكون التحليل على هذا الشكل : « جاء + ال + ولد + إلى + ال + مدرسة » ، بل يكون على هذا الشكل : « جاء + الولد + إلى + المدرسة » ، وذلك لشدة لصوق هذا الحرف بالاسم الداخل عليه ، من جهة ، ولكونه من العناصر النحوية العاطلة التي لا تتأثر بنبرها ولا يثّر غيرها بها ، من جهة ثانية . ومع ذلك ، فالتنا في بعض الأحيان فنزل المنصر « ال » عما يدخل عليه ونفتره في التحليل كلمة مستقلة ، ولا يكون هذا إلا في موضعين : الأول أن يكون الاعراب إعراب أدوات (١) ، والثاني أن تكون « ال » اسماً موصولاً لا حرفاً ، وذلك كقول أحدم :

من لا يزال شاكرًا على الممّه فهو حرٌّ بميشةٍ ذاتِ سَمّةِ

فتحليل هذا الكلام لا بد أن يكون على الشكل الآتي : « على + ال + مع + ه » ، لأن « ال » هنا اسم موصول بمعنى الذي في محل

(١) سنقد لهذا النوع من الاعراب فصلاً خاصاً .

جر بحرف الجر د على ، (١) .

٢ - الاعراب وصف وتصنيف :

إن الوقوف - في عملية الاعراب - عند حد تحليل الكلام ورده إلى الأجزاء التي يتركب منها ، ليس وراءه كبير جدوى ، إذ ما الفائدة التي نرجوها من وراء معرفتنا أن عبارة « أكرمتي » مؤلفة من أربع كلمات ، لا من كلمة واحدة ؟ لهذا ، وليكون الاعراب ذا جدوى ، وجب رد كل جزء إلى أحد الأصناف الثلاثة التي يتألف منها الكلام ، وهي الاسم والفعل والحرف ، ثم إن كان الجزء المرب فملاً ، وجب بيان ما ينتسب إليه من أصناف الفعل المختلفة ، فيذكر إن كان هذا الفعل ماضياً ، أو مضارعاً ، أو فعل أمر ، ويبين هل هو ثلاثي أو رباعي ؟ وهل هو مجرد أو مزيد ؟ وما حروف الزيادة فيه إن كان مزيداً ؟ وهل هو جامد أو متصرف ، أو ناقص التصرف ؟ وهل هو تام أو ناقص ؟ .. الخ الخ . ثم لا بد من وصف حاله أهو مبني أم معرب ؟ وإذا كان مبنياً فعلام هو مبني ؟ .. الخ . ومثل هذا يقال في الجزء المرب إن كان اسماً ، أما إن كان حرفاً فلا بد من ذكر المعنى الذي أتى له هذا الحرف ، ذلك لأن الحرف في العربية يكون له في عبارة معنى ، ويكون له في عبارة أخرى معنى آخر . ويمكن بيان ذلك كله في إعراب العبارة التالية :

« جاء الولد إلى المدرسة » ، فيقال :

جاء : فعل ماض ، ثلاثي ، مجرد ، أجوف ، مهموز اللام ، تام ، متصرف ، مبني على الفتح الظاهر على آخره .
الولد : اسم ثلاثي ، مجرد ، جامد ، اسم ذات ، مذكر ، مفرد ، معرفة ، صحيح الآخر ، معرب .

(١) راجع في قسم الأدوات أحكم وأحوال الأداة « ال » .

إلى : حرف ثلاثي لانتهااء الناية المكانية ، مبني على السكون الظاهر على آخره .

المدروسة : اسم ثلاثي مزيد بـالم والماء ، مشتق من فعل درس لبيان مكان الدراسة ، مؤنث ، مفرد ، معرفة ، صحيح الآخر ، معرب (١) .

٣ - الاعراب بيان تأثيرات :

بعد تحليل الكلام ، ووصف كل جزء من أجزائه وتصنيفها ، لا بد من ذكر ما إذا كان هذا الجزء أو ذاك مؤثراً في غيره ، أو متأثراً بنيره ، أو غير قابل للتأثير أو التأثر . ففي إعراب البارة السابقة نصيف إلى ما سبق ما يأتي :

جاء : فعل لازم ، رافع للسند اليه ، ناصب لما قد يأتيه من تكلمات الفعل ، لا محل له من الاعراب (٢) ، غير صالح لنصب المفعول به بسبب لزومه .

الولد : مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

إلى : حرف جر ، لا محل له من الاعراب (٣) .

المدروسة : مجرور بـ « إلى » ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره .

(١) لا شك أن الطالب القارئ سيستغرب هذا النوع من الاعراب لاختلافه الكبير عما ألفه من طرائق الاعراب في الدراسة . والحق معه في ذلك . غير أننا سنوضح له أسباب هذا الخلاف بعد قليل . فليرجوه من عدم الاستعجال .
(٢) لا محل له من الاعراب : أي لا أثر لنيره فيه .

٤ - الاعراب بيانه وظائف :

بعد كل ما مضى لا بد - لكي يكون الاعراب كاملاً - من بيان الوظيفة التي يقوم بها كل جزء من أجزاء الكلام . فاعراب العبارة السابقة لا يكون كاملاً إلا إذا أضفنا إليه ما يأتي :

جاء : مسند إلى الولد .

الولد : مسند إليه . وبعبارة أخرى : فاعل .

إلى المدرسة : متعلقان بالفعل جاء . وبعبارة أخرى : إلى : حرف لتمدية الفعل القاصر إلى مفعوله . المدرسة : مفعول به غير صريح للفعل « جاء » .



سيدهش القارئ - ولا شك - من هذا الذي عرضناه من أمر الاعراب ، وسيقول : ولكننا - فيما اعتدناه من أساليب الاعراب - لا نقول أكثر هذا الكلام ، بل قد لا نقول إلا ربه أو عشره . وهذا صحيح إلى حد بعيد . بل إن ابن هشام يوصي أن يقال في إعراب نحو « لم أتم » : جازم وبجزوم ، فقط (١) . وهو أعراب نعتبره كاملاً من وجهة النظر النحوية . فما الأسباب التي سمحت بهذا الاختصار الشديد ؟

١ - أول هذه الأسباب أن الاعراب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : إعراب نحوي ، وإعراب صرفي ، وإعراب أدوات (٢) وما ذكرناه نحن

(١) انظر حقة الباب السادس من كتابه « مفتي اللبيب » .

(٢) ستكون هذه الأقسام من الاعراب موضوع الفصل القادم .

من أمر الاعراب يشمل الأقسام الثلاثة ، في حين أننا في المدرسة ، كنا إذا أردنا إعراب بيت من الشعر مثلاً ، لم نكن نجري من أقسام الاعراب إلا القسم الأول فقط ، أي ما سميناه بالاعراب النحوي . وهذا القسم من الاعراب لا يهتم كثيراً بأمر التصنيف ، فهو لا يذكر من تصانيف الفعل والاسم إلا ما له مساس بأثر بعض الكلام في بعض : فكلمة مثل « جاء » يكفيه من أمر تصنيفها أن يقول فيها : إنها فعل ، وإنها فعل ماضٍ . فأما تصنيفه لها بأنها فعل ، فلن يثبت على أنها هي عامل الرفع في المسند اليه ، وأما تصنيفه لها بأنها فعل ماضٍ ، فلن يثبت على أنها مبنية ، وإلى أنها لا عمل لها من الاعراب ، أي لا أثر لغيرها فيها . أما تصنيفاتها الأخرى من كونها فعلاً ثلاثياً مجرداً أجوف مهموز اللام ... الخ ، فذلك أمور يتركها لتقسيمه الاعراب الصرفي ، لأننا في النحو - حيث ينصب كل اهتمامنا على الموامل والمفعولات - لا نجد فرقاً بين أن يكون الفعل ثلاثياً أوروباعياً ، وبين أن يكون مجرداً أو مزيداً ، وبين أن يكون معطلاً أو متصديماً . لأن كل هذه الأصناف من الفعل لها عمل واحد ، هو وضع المسند اليه ، ونصب المفعولات .

ثم إن الاعراب النحوي لا يذكر من أمر الحروف إلا ما له علاقة بقضية العمل ، فيقول في « إن » : حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وفي « لم » : حرف جزم ، وفي « من » : حرف جر ، وفي « ما » : من قولك « ما جاء زيد » : لا عمل لها . أما معاني هذه الحروف فلا يهتم بها كثيراً ، بل يتركها إلى قسمه الثاني الذي دعواته بأعراب الأدوات . نعم ، هو يذكر في بعض الأحيان معاني ما يمر به من حروف ، ولكنه لا يفعل ذلك ، في الغالب ، إلا إذا كان لغنى الحرف مساس أو تلازم مع عمل نحوي معين : فإذا قال في « ما » : نافية ، فلن يثبت على أنها تختلف عن « ما » المصدرية التي تسبك ما بمسدها مصدرأً ، وإذا قال في « لا » : من قولك « لا رجل في الدار » : إنها

نافية للجنس ، فلأن هذا المعنى يحملها كالحروف المشبهة بالفعل ، أي ناصبة^٢ للاسم رافعة^٣ للخبر ، وإذا قال في الفاء من قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب :

إن الفاء حرف عطف لبيان السبب ، فلكي ينبه على أن المضارع منصوب بعدها إنما نصبته « أن » المضمرة بعد فاء السببية ، لأننا نعلم أن هذا الحرف الناصب لا يضرر بعد الفاء إلا إذا كانت الفاء تعني السببية ... الخ .

وهكذا ، فإذا أسقطنا من عبارات الاعراب العام كل ما ليس له علاقة بالاعراب النحوي ، فإن الباقي لن يتجاوز في أي حال من الأحوال الثالث ، أو ما هو دون الثالث .

٢ - السبب الثاني : هو أن العبارات الخاصة بالاعراب النحوي قد يعني ذكر بعضها عن ذكر الآخر ، فنسقط في هذه الحالة ما يمكن الاستغناء بغيره عنه . مثال ذلك ما يأتي :

إن^٤ : حرف مشبه بالفعل ، يدخل على المبتدأ والخبر ، فينصب الأول ويسمى اسمه ، ويرفع الثاني ويسمى خبره .

زيداً : اسمه منصوب به .

علم^٥ : خبره مرفوع به .

في هذه الحالة أستطيع أن أكتفي من إعراب « إن » بقولي : إنه حرف مشبه بالفعل ، ذلك لأن قولي عن « زيد » إنه اسمه المنصوب به ، وعن « علم » إنه خبره المرفوع به ، يعني عن عبارة « يدخل على المبتدأ والخبر فينصب ... » ، لأن القولين لا يؤيدان إلا إلى شيء واحد .

٣ - السبب الثالث : هو أن الاعراب النحوي لا يهتم إلا

بالحالات الخاصة لكلمة ما في تركيب لنوي ما . فأما إن كانت الحالة عامة في الكلمة العربية ، فانه لا يبالى بالنص عليها ، لأن النص في هذه الحالة ليس فيه كبير غناء . ولهذا السبب نسقط من عبارات الاعراب النحوي كل عبارة لا تقص إلا على حالة عامة . مثال ذلك أننا في اعراب « إلى » من قولك « ذهب الولد إلى المدرسة » نسقط عبارة « إلى : لا محل لها من الاعراب » ، ذلك أن كون « إلى » لا محل لها من الاعراب ليس شيئاً طرأ عليها في هذا التركيب فقط ، بل هو حكم ملازم لها في كل التراكيب وفي جميع أحوال استعمالها ، بل إنه شيء عام في الحروف كلها ، فذكره مع كل حرف ، وفي كل تركيب ، أمر لا جدوى منه .

٤ - السبب الرابع الأخير : أننا عندما نرب كلاً ما ، لا توجه باعرابنا إلى إنسان يجعل كل شيء عن قواعد اللغة واعرابها ، ولو فعلنا ذلك لكان عملنا في منتهى السخف والحماقة ، بل توجه به في العادة إلى من يداننا معرفة باللغة والاعراب ، وفي هذه الحالة ، أي عندما يجري الكلام بين متعاطي فن واحد ، فإن التكلم يميل عادة إلى أن يطرح من كلامه كل العبارات التي تعني أشياء معروفة ومسلماً بها لدى أهل هذا الفن ، لأن السامع في هذه الحالة يعرف بنفسه كل الأمور التي لم يذكرها التكلم ، ويعرف في الوقت نفسه أن التكلم يعرفها هو أيضاً . من هنا يمكننا اختصار اعراب لمبارة « لم أنم » إلى حد القول : أنها جازم وعجزوم ، سواء أكان العرب استاذاً أمام تلميذه ، أم كان تلميذاً أمام استاذ ، أم كان أحدهما أمام زميل له .

هذا إلى أن الاساتذة يوصون تلامذتهم دائماً أن تكون عباراتهم في الاعراب من نوع ما قل ودل . يقول ابن هشام في خاتمة الباب السادس من كتابه « مفتي اليب » : « ينبغي للمرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضُربَ : فعل ماضٍ لم يُسمَّ

فاعله ، ولا يقول : مبني لما لم يُسَمَّ فاعله ، لطول ذلك وخفائه ... وأن
يقول في الواو : حرف عطف لمجرد الجمع ، أو لمطلق الجمع ، ولا يقول
للجمع المطلق ، وفي - حتى : حرف عطف للجمع والغاية ، وفي ثم : حرف
عطف للترتيب والمهلة ، وفي الفاء : حرف عطف للترتيب والتعقيب ، وإذا
اختصرت فيهن ققل : عاطف ومعطوف ، ونائب ومنصوب ، وجازم
ومجزوم ، كما تقول : جار ومجرور ، اهـ

٢ - اقسام الاعراب

رأينا في الفصل السابق أن الاعراب ينقسم إلى ثلاثة أقسام :
اعراب محوي ، واعراب صرفي ، واعراب أدوات . والذي زيد أن نبجته
في هذا الفصل هو حدود كل قسم من هذه الأقسام ، ومحيط الدائرة التي
ينحصر فيها اهتمامه .

١ - الاعراب النحوي :

وهو ما تنصرف اليه كلمة « الاعراب » إذا أطلقت . وهو يهتم
بكل ما تشتمل عليه البارة اللغوية من عناصر . يستوي في ذلك الأفعال
والأسماء والحروف . بل إنه يهتم أحياناً بما لا علاقة له باللغة مطلقاً ،
ونعني بذلك بعض الحروف التي تكتب ولا تلفظ ، كالألف التي رسمها بمد
واو الجماعة في نحو قولنا : « الرجال ذهبوا » .

وتنحصر اهتمامات هذا النوع من الاعراب فيما يأتي :

- ١ - هل العنصر العرب اسم أم فعل أم حرف ؟
- ٢ - فإذا كان فعلاً فمن أي أنواع الفعل هو ؟ أهو ماض أم
مضارع أم فعل أمر ؟
- ٣ - وإذا كان مبنياً فلام هو مبني ؟ أعلى الفتح أم على الضم أم
على السكون أم على حذف حرف العلة أم على حذف النون ؟ ولماذا ؟
- ٤ - وإذا كان مبنياً فأين حركة بنائه ؟ أي ظاهرة أم مقننة ؟
وإذا كانت مقننة فما المانع من ظهورها ؟

٥ - وإذا كان مبنياً فهل هو لا محل له من الأعراب أم هو في محل رفع أو جزم ؟

٦ - وإذا كان معرباً فما أعرابه ؟ أهو مرفوع أم منصوب أم مجزوم ؟ ولماذا ؟

٧ - وإذا كان معرباً فما علامة أعرابه ؟ وأين هي ؟ وإذا كانت مقصورة فما المانع من ظهورها ؟

٨ - وإذا كان الفعل ناقصاً ، أو كان مبنياً للمجهول ، فيجب التنبيه على ذلك ، أما إن لم يكن هنا ولا ذاك فلا حاجة عندئذ إلى تنبيهه .
وقبل المضي في بيان حدود اهتمامات الأعراب النحوي فيما يخص الاسم ، نرى من المفيد أن نورد بعض التطبيقات العملية لما قلناه فوق مما يختص بالفعل وحده :

جاءَ الولد : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره . لا محل له من الأعراب .

رمى الولد كرة : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر . لا محل له من الأعراب .

رمتْ فاطمة كرة : فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء ساكنة مع تاء التانيث الساكنة . لا محل له من الأعراب .

رمىْتُ الكرة : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك . لا محل له من الأعراب .

إن جاءَ زيدٌ جاءَ عمرو : فعلان ماضيان مبنيان على الفتح الظاهر ، ومحلها الجزم بـ « إن » ، لأن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

يكتبُ زيدٌ رسالةً : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب
والجازم (١) . علامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

البنات يلعبنَ : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون
الاناث ، في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم .

لا تكاسلنَ : فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرة نون التوكيد ،
في محل جزم بلا .

البنات لن يلعبنَ : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون
الاناث ، في محل نصب بـ « لن » .

إن لم تجتهدْ لم تنجحْ : فعلان مضارعان مجزومان بـ « لم » ، ومحل كل
منها الجزم بأن ، لأن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

قمْ يا زيد : فعل أمر مبني السكون . لا محل له من الاعراب .
ونستأنف الآن ما كنا فيه من بيان حدود اهتمامات الاعراب
النحوي ، فيقول :

٩ - وإذا كان المنصر العرب اسماً ، فإن كان ظاهراً فلا حاجة
إلى النص على ذلك ، أما إن كان ضميراً ، أو اسم إشارة ، أو اسماً
موصولاً ، أو اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو اسم كناية ، فيحسن
عندئذ النص .

١٠ - ثم يجب بيان موقع الاسم الاعرابي : أهو مبتدأ أم خبر ؟
أهو فاعل أم نائب فاعل ؟ أهو مفعول به أم مطلق أم متاذي أم مستثنى
أم مجرور بالحرف أم بالاضافة ... الخ الخ ؟

(١) وقضيل ابن هشام أن قول كما يقول البصريون : حلولة محل الاسم
(انظر الباب السادس من كتاب المنى ، الأمر التاسع) .

١١ - وإذا كان الاسم في موقعه الطبيعي من الجملة سكّيتَ عن ذلك ، أما إن كان متقدماً على هذا الموقع أو متأخراً عنه فالأفضل النص على ذلك .

١٢ - وإذا كانت علامة الاعراب أصلية سكّيت عن بيان السبب ، أما إن كانت غير ذلك فالأفضل بيان السبب .

١٣ - وبما أن جميع الأسماء معرضة ، لتأثير فيها ، إما لفظاً وعلاً إن كانت معربة ، وإما علاً فقط إن كانت مبنية ، فإن عبارة « لا محل له من الاعراب » لا مكان لها في اعراب الاسم .

واليك الآن تطبيقاً عملياً لما مر :

السماءُ زرقاءُ : مبتدأ وخبر مرفوعان ، وعلامة رفعهما ضمتان ظاهران .

جاء المعلومون : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم .

قادمٌ أخوك : خبر مقدم مرفوع ، علامة رفعه الضمة الظاهرة ، ومبتدأ مؤخر مرفوع ، علامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالاضافة .

ونمود إلى الحديث عن الاعراب النحوي ، فنذكر منه ما يتعلق بالحرف :

١٤ - وإن كان النضر العرب حرفاً فهل هو أصلي أو زائد ؟ ثم هل هو عامل أو غير ذلك ؟

١٥ - وإذا كان الحرف عاملاً فما عمله ؟ أهو الرفع أم النصب أم الجر أم الجزم ؟

واليك تطبيقاً لما مر :

لم يقم زيد : حرف جزم .

- ما قام زيد : حرف نفي لا عمل له .
 لا رجل في الدار : « لا » نافية للجنس تعمل عمل « إن » ،
 فتنصب الاسم وترفع الخبر .
 ليس زيد بعالم : الباء حرف جر زائد .

٢ - الاعراب الصرفية :

وهذا النوع من الاعراب يقصر همه على الأفعال والأسماء التصرفية ،
 أما الحروف وما أشبهها من الموصولات وأسماء الإشارة والاستفهام والشرط
 ... الخ ، فلا يليق اليها بالاً ، وذلك لجودها وعدم قابليتها للتصرف .
 والأمور التي يهتم ببيانها هي :

- ١ - بيان كون المنصر العرب فعلاً أو اسماً .
- ٢ - بيان بابه إن كان فعلاً ثلاثياً مجرداً .
- ٣ - بيان كونه مجرداً أو مزيداً .
- ٤ - بيان الزيد فيه إن كان مزيداً .
- ٥ - بيان المعنى الذي أتت له الزيادة .
- ٦ - بيان مجردة إن كان مزيداً .
- ٧ - بيان ماضيه إن كان مضارعاً أو أمرياً .
- ٨ - بيان مفردة إن كان مثنىً أو جمعاً .
- ٩ - بيان نوعه من المشتقات إن كان مشتقاً ، مع بيان ما اشتق منه .
- ١٠ - بيان مكبره إن كان مُصَنَّرًا .
- ١١ - بيان النسوب اليه إن كان منسوباً .

- ١٢ - بيان المحذوف منه إن وجد .
 ١٣ - بيان ما فيه من قلب إن وجد .
 ١٤ - بيان ما فيه من إعلال أو إبدال إن وجدا .
 ١٥ - بيان نوع الاندغام إن وجد .
 ١٦ - بيان نوع الهمزة إن وجدت .
 ١٧ - بيان الميزان الصرفي . وهذا أعظم الأشياء أهمية ، لأنه -
 بما يصور من واقع الكلمة - يشكل وحده ثلاثة أرباع التحليل الصرفي .

واليك تطبيقاً لبعض ما مر :

سَمِعَ : فعل ماضٍ ثلاثي مجرد سالم . بابيه « عَلِمَ » (١) .
 وزنه « قَمِيلَ » .

قال : الوزن « قَمَعَلْ » (٢) . فعل ماضٍ ثلاثي مجرد أجوف . فيه
 إعلال بالقلب ، وذلك أن أصله « قَوَلَ » ، لأنه من « القول » ، تحركت
 واؤه وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً .

يُقَاتِلُ : الوزن « يُفَاعِلُ » . فعل مضارع ماضيه « قَاتَلَ » :
 ثلاثي زينت فيه الألف بين الفاء والعين لمضى المشاركة . وبجوده « قَتَلَ » .

جاه : الوزن « عَفَلَ » . اسم ثلاثي مجرد . فيه قلب ، جعلت
 فاؤه مكان عينه ، وأصله « وَجَهَ » . وفيه إعلال ، إذ الأصل « جَوَهَ » ،
 تحركت واؤه بعد فتحة فانقلبت ألفاً .

آرام : الوزن « أَعْفَالُ » . جمع مفردة « رَثِمَ » . فيه قلب ،

(١) أي هو مثل « علم يعلم » : مكسور العين في الماضي ، مفتوحها في
 المضارع .

(٢) وأجاز بعضهم وزنه بـ « قال » .

والأصل فيه د أرآم ، لأن جمع د فِعْل ، على أفعال ، فيكون جمع د رثم ، هو د أرآم ، لكن عينه - وهي الهزمة - تقدمت إلى مكان الفاء ، واجتمعت مع همزة د أفعال ، فسهلت إلى الف لوقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة .

عليّ : الوزن د فِعل ، اسم ثلاثي زيدت فيه الياء بين العين واللام لمعنى الصفة المشبهة . مشتق من د علا . فيه إعلال بالقلب ، إذ الأصل د عليّو ، : اجتمعت فيه الياء والواو ، والسابقة ساكنة ، فانقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء انضماماً صغيراً .

صِلّة : الوزن د عِلّة . اسم ثلاثي مجرد ، حذف فاءه من أوله وعوض عنها هاء في آخره ، وأصله د وصل .

إزدهم : الوزن د اهدل ، (١) . فعل ماض ثلاثي مزيد فيه الهزمة والتاء لمعنى المطاوعة . فيه ابدال ، إذ الأصل د ازدهم ، أبدلت التاء دالاً لأن فاء الفعل زاي .

يعود : الوزن د يَفْعَل . مضارع ماضيه د عاد . ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالنقل والتسكين ، إذ الأصل د يَعُوذُ ، فنقلت حركة الواو إلى العين قبلها فصار د يَعُوذُ .

عُدّ : الوزن د قُلّ . أمر ماضيه د عاد . ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بال حذف ، إذ الأصل د عُوذُ ، فحذفت الواو هرباً من الساكنين .

إسم : الوزن د إفع . اسم ثلاثي مجرد . حذف لامه وعوض منها همزة في أوله ، والأصل د سِمُوْ ، لأنه من السمو . والهمزة فيه همزة وصل .

(١) وأجز بهمهم وزته بـ د اهدل .

٣ - اعراب الأدوات :

وينحصر اهتمام هذا النوع من الاعراب في دائرة الأدوات فقط ، ونعني بها الحروف كلها ، ثم بعض الأفعال والإسماء مما له أكثر من استعمال في اللغة . مثال ذلك من الأفعال « كان » ، فنحن نعلم أنها تستعمل مرة تامة ، ومرة ناقصة ، ومرة ثالثة زائدة ، ومثال ذلك من الاسماء « ما » ، فنحن نعلم أنها تستعمل مرة نكرة تامة ، وأخرى نكرة ناقصة ، وثالثة معرفة تامة ، ورابعة معرفة ناقصة ، وخامسة اسم استفهام ، وسادسة اسم شرط ... الخ .

والاسئلة التي يجب عنها هذا الاعراب هي :

١ - هل الأداة المعربة اسم أو فعل أو حرف ؟

٢ - أي عاملة أم مهمله ؟

٣ - هل هي زائدة ؟

٤ - ما معناها ؟

واليك تطبيقاً لذلك :

الآن يأتي المميز : « ال » ، في كلمة « الآن » ، للمهد الحضوري ، أما التي في كلمة « المميز » فهي للمهد الذهني .

ما كان أحسن ما صنع زيد : « ما » الأولى نكرة تامة ، والثانية حرف مصدري لا عمل له ، أما « كان » فهي زائدة لا عمل لها .

قلت لك هذا المال لزيد : اللام الأولى حرف جر أصلي للتبليغ ، واللام التي في « لزيد » حرف جر أصلي للملك ، و « ال » التي في « المال » للمهد الحضوري .

إذا ما جله زيد فما إذا بمسلم عليه : « ما » الأولى زائدة للتوكيد ،
و « ما » الثانية نافية عاملة عمل ليس ، و « إذا » ظرفية شرطية ، والباء
في « بمسلم » زائدة للتوكيد ، و « على » حرف جر أصلي للاستعلاء المجازي .



وفي ختام هذا الفصل نرى من المفيد أن نورد بعض الآيات
الشعرية معربة الأنواع الثلاثة من الاعراب ، ليتبين القارئ حدود كل
نوع ، وما يمتاز به عن قسيمه :

قال بشار بن برد :

إذا الملك الجبار صرَّ خَدَّه مشينا اليه بالسيوف نعاتبه

١ - الاعراب النحوي :

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (١) .
مبني على السكون في محل نصب .

الملك : فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، مرفوع وعلامة رفعه
الضمة الظاهرة على آخره .

الجبار : نعت للملك مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

(١) أما أنها ظرف لما يستقبل من الزمان فيعني أن العس بعدها مستقبل
الزمان وإن كان ماضي اللفظ ، وأما أنها خافضة لشرطها فيعني أنها مضافة وأن جملة
الشرط بعدها مضاف إليها محلها الخفض ، أي الجر ، وأما أنها منصوبة بجوابها فيعني
أن ناصيا على الظرفية هو جوابها وأنها متعلقة به . هذا على مذهب من يقول إن
ناصرها هو الجواب ، وأما على مذهب من يقول إن ناصيا هو الشرط فلا تكون
خافضة لشرطها ، بل يكون شرطها جملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

صعّر : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره لا محل له من الاعراب . والفاعل ضمير مستتر تقديره هو .

خده : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره . والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة .

مشينا : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك . و « نا » ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .

اليه : جار ومجرور متعلقان بفعل مشينا .

بالسيوف : جار ومجرور متعلقان بفعل نماتيه .

نماتيه : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، والفاعل ضمير مستتر تقديره « نحن » ، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به .

جملة الملك مع فعله المخوف : مضاف اليها محلها الجر .

جملة صعّر : تفسيرية للفعل المخوف لا محل لها من الاعراب .

جملة مشينا : جواب شرط غير جازم لا محل لها من الاعراب .

جملة نماتيه : حالية محلها النصب .

٢ - الاعراب الصرفي :

ملك : الوزن « قَعْل » . اسم ثلاثي مجرد .

جبار : الوزن « فَعَّال » . صيغة مبالغة لاسم الفاعل « جبر » من

فعل « جبر » .

صعّر : الوزن « قَعْل » . فعل ماض ثلاثي زيد فيه تضييف المين .

خده : الوزن « قَعْل » . اسم ثلاثي مجرد .

مشينا : الوزن « فَعَلْنَا » . فعل ماض ثلاثي مجرد ناقص .
 سيوف : الوزن « فُعُول » . جمع مفردة « سيف » : اسم ثلاثي مجرد .
 فعاب : الوزن « تفاعل » . فعل مضارع ماضيه « عاب » : فعل
 ثلاثي مزيد فيه الألف بين الفاء والعين . وبجوده « عتب » .

٣ - اعراب الأدوات :

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان ، متضمنة معنى الشرط .
 الملك : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .
 الجبار : « ال » جنسية لاستغراق الأفراد .
 اليه : « ال » حرف جر أصلي لانتهاى الناية المكانية .
 بالسيوف : الباء حرف جر أصلي للاستعانة . و « ال » للمسد
 الذهني ، إذ قصده من « السيوف » هو « سيوفنا » .

وقال أبو حيّة التميمي :

وإثنا لمّا نضرب الكبشَ ضربةً

على رأسه تلقى اللسانَ من الفم

١ - الاعراب النحوي :

وإثنا : الواو بحسب ما قبلها . « إن » حرف مشبه بالفعل . « ثا »
 ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم « إن » .

لما : اللام مزحلقة . « من » حرف جر . « ما » مصدرية .

نضرب : مضارع مرفوع للتجرد . والفاعل ضمير مستتر تقديره
 « نحن » . « ما » المصدرية وما بعدها بتأويل مصدر مجرور بـ « من » .
 والجار والمجرور متعلقان بخبر « ان » المحذوف .

الكبش : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة .

ضربة : مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة .

على رأسه : جار ومجرور متعلقان بفعل « ضرب » . والماء ضمير متصل في محل جر بالاضافة .

تلقى : مضارع مرفوع للتجرد ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر تقديره « هي » يعود على الضربة .

السان : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره .

من الفم : جار ومجرور متعلقان بالفعل « تلقى » .

جملة إن مع اسمها وخبرها : ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

جملة ضرب الكبش : صلة « ما » المصدرية لا محل لها من الاعراب .

جملة تلقى اللسان : نعت للضربة محلها النصب .

٢ - الاعراب الصرفي :

فَضَرَبَ : الوزن « نَفْعِل » . فعل مضارع ماضيه « ضَرَبَ » : ثلاثي مجرد سالم . بابه « جَلَسَ يَجْلِسُ » .

كَبَشَ : الوزن « فَعَلَ » . اسم ثلاثي مجرد .

ضربة : الوزن « فَعْلَة » . مصدر مرة للفعل « ضَرَبَ » .

رأس : الوزن « فَعَلَ » . اسم ثلاثي مجرد .

تلقى : الوزن « تَفْعِيل » . فيه إعلال بالتسكين ، إذ الأصل « تَلْقِي » ، فلما طرقت الياء بعد حرف متحرك ، وكانت حركتها الضمة ، حذفت هذه الحركة لثقل . ماضيه « ألقى » : ثلاثي زيسنت

المهزة في أوله . وقد سقطت هذه المهزة من المضارع ، إذ الاصل « تُولِّي » ، وذلك لسقوطها من المضارع السند إلى التكلم « أُولِّي » ، حيث سقطت للهرب من اجتماع همزتين .

لسان : الوزن « فِعال » ، ثلاثي زيد ألفاً بين المين واللام .

قم : الوزن « قَعْ » . اسم ثلاثي حذف لامه ، والاصل « قَمَوْ » .

٣ - اعراب الادوات :

وإنّا : الواو بحسب ما قبلها . « ان » للتوكيد .

لما : اللام للتوكيد مهملة لا عمل لها . « من » حرف جر أصلي لا ابتداء الناية . « ما » حرف مصدري .

الكيش : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

على : حرف جر أصلي للاستعلاء الحقيقي .

اللسان : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

من : لا ابتداء الناية .

القم : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

٣ - شروط الاعراب

نفني شروط الاعراب المعلومات والأشياء التي يجب على المرب أن يتسلح بها حتى يكون إعرابه صحيحاً جيداً .

١ - معرفة القواعد :

فأول ما قد يتبادر إلى ذهن القارئ أن معرفة القواعد النحوية والصرفية والصوتية هي المدة الكاملة لكل مرب جيد . وهذا صحيح إلى حد بعيد جداً ، فغير المعرفة العميقة لقواعد اللغة يكون المرب عرضة للوم والخطأ . ولكن هل يتبها لكل امرئ أن يحيط بقواعد اللغة دوساً وحفظاً ، وأن تكون هذه القواعد ماثلة كلها في ذاكرته بأصولها وفروعها في اللحظة التي يتصدى فيها للاعراب ؟ أعتقد أن هذا أمر عسير على أكثر الناس ، بل إنه عسير أيضاً على القلة المتخصصة التي لا عمل لها إلا الاشتغال بالنحو وتدرسه . وإني لأميل إلى الاعتقاد أن كبار النحاة أنفسهم لم يضعوا مصنفاتهم الضخمة من الذاكرة وحدها ، وإنما استعانوا على ذلك بكية ضخمة من المذكرات الخطية التي دونوا فيها حصيلة ما أبدعته قرائح من سبقهم .

هل يعني هذا الكلام أن الاعراب الصحيح وقف على القلة المتخصصة المتبحرة المحيطة بكل قواعد اللغة ؟

أما هنا فنكتفي في الجواب عن هذا السؤال بقولنا : لا . وأما في الفقرات التالية فسنري التفصيل الوافي لهذا الجواب المجهل .

٢ - معرفة الوظائف النحوية :

ليس الاعراب ترديداً يفاوياً لبارات ومصطلحات قد يجهل أكثر الطلاب ما وراءها من معانٍ ، بل الاعراب هو - كما قلنا في صدر هذه الخاتمة - هو تحليل للكلام وبيان لوظيفة كل جزءٍ من أجزائه . الاعراب ليس حفظاً أعمى للقواعد ، بل هو فهم صحيح للدور الذي يلعبه كل عنصر من عناصره . ولنعلم أن النحاة الأوائل ، أولئك الذين وضعوا أصول النحو وفروعه ، والذين قعدوا قواعدهم وقتتوا قوانينه واخترعوا مصطلحاته - لنعلم أن أولئك أعربوا الكلام العربي ولم يكن قبلهم قواعد ولا قوانين . بل إن هذه القواعد والقوانين نفسها لم تنشأ إلا نتيجة للاعراب القائم على الفهم الصحيح لوظائف أجزاء الكلام .

ولكن ماذا نفي بقولنا : وظائف أجزاء الكلام ... وأدوار عناصر الكلام ... ؟

نفي بذلك أن لكل كلمة من الكلمات وظيفة تؤديها في العبارة التي هي فيها . والاعراب إنما هو - في الدرجة الأولى - بيان لهذه الوظائف . فإذا قلنا عن كلمة إنها مفعول لأجله ، فأننا نفي بذلك أنها الكلمة المبينة لسبب حدوث الفعل ، وإذا قلنا عن أخرى أنها مفعول معه ، فأننا نفي أنها المبينة للطرف الذي حدث الفعل بمصاحبه ، وإذا قلنا عن ثالثة إنها حال ، فأننا نفي أنها تقوم بوظيفة بيان الوصف الذي تلبس أحد الشركاء في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث ، وإذا قلنا عن رابعة أنها نعت ، فهذا يعني أنها مبينة لوصف ثابت في الاسم الذي قبلها ، وإذا قلنا عن خامسة أنها حرف جر زائد ، كان معنى ذلك أنها جزء يحمل معنى توكيدياً في الكلام لا تأسيسياً ، بمعنى أنه يقوي أحد المعاني الموجودة في الكلام قبل دخوله ، وأنه لا يضيف إلى معاني العبارة معنى جديداً خاصاً به ، بحيث

انه لو نزع من العبارة لما اختلف بنزعه ولا خبرت شيئاً من معانيها ...
الخ الخ .

المعرب الجيد ، إذن ، هو من يقف همه على معرفة الوظيفة التي تؤديها الكلمة في العبارة ، ثم لا يهمه بعد ذلك شكل الكلمة ولا نوعها ولا حركتها الاعرابية ، ذلك أن الوظيفة التحوية الواحدة قد تقوم بها أشكال وأنواع مختلفة من الكلمات ، مثل الضمير والظاهر والمصدر والمنتق ، بل إن بعض الوظائف تصلح لكل من المفردات والجلد على حد سواء . ثم إن الحركة الاعرابية كثيراً ما تتلاعب بها عوامل شتى تجعلها على غير ما ينتظر أن تكون ، فقد تكون الكلمة مبنية على حركة غير الحركة المنتظرة ، أو تكون مربوبة بحركة غير الحركة الأصلية كما هو الشأن في الممنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم ، أو تكون مجرورة بحرف جر زائد أو بحرف جر شبيه بآرائد أو باضافة اذنية ... الخ الخ . فالمعرب الذي يلتقي بكل اعتياده على شكل الكلمة أو على حركتها الاعرابية يعرض نفسه إلى ضلال كبير .

ولمضرب على ذلك بعض الأمثلة الموضحة :

- ١ - فالمعرب الذي لا يعرف الفاعل إلا بالضممة الظاهرة على آخره سيخفي عليه أمر الفاعلين في العبارات الآتية :
- ما جاء إلا أتم .
- جاء أبي .
- جاء القاضي .
- ما جاء من أحد .
- ضرب زيد خالدًا مفيدًا له .

لأن فاعل الأولى « أنم » مبني على السكون فلا يقبل ضمة ،
ولأن فاعل الثانية « أبي » متعل بباء التكلم فحله الاعرابي مشتغل
بكسرة المناسبة فلا يقبل ضمة ، ولأن فاعل الثالثة « التماضي » منقوص
لا يقبل على آخره صمة ظاهرة ، ولأن فاعل الرابعة « أحد » مجرور
بحرف جر رائد ، ولأن فاعل الخامسة « زيد » محرور بإضافة لفظية .
أما لو كان العرب يهتدي إلى الفاعل بوظيفته لا بحركته لعرف أن الجميع
فاعلون ، لأن الجميع قاموا بالأحداث المذكورة قبلهم .

٢ - والعرب الذي لا يعرف المفعول المطلق إلا إذا كان مصدراً
مذكوراً بعد فعل من جنسه سيخفى عليه أمر المفعولات المطلقة في
المبارات الآتية :

سرت الهويني .

سرت مثلما سار زيد .

سرت كما علمتني .

لأن « الهويني » ومثله ، والكاف « ليست مصادر مذكورة بعد
أفعال من جنسها . أما لو كان العرب يهتدي إلى المفعول المطلق بوظيفته لا
بتبكيه لعرف أن الجميع مفعولات مطلقة ، لأن الجميع تؤدي وظيفة واحدة
هي وظيفة بيان هيئة الحدث ونوعه .

بل كثيراً ما تسيطر فكرة البهتان على ذهن الطالب فتوقعه في
أخطاء فاحشة لا يجوز أن يقع فيها البتدئون أنفسهم . مثال ذلك أن يعرف
أحدهم « الشراب » من قولك : « سرت سراً لذيقاً » مفعولاً مطلقاً ،
لمجرد أنه لاحظ اشتراكاً في الحروف بين « سرت » و « شراب » ، غير
منتبه إلى أن « الشراب » هو الشيء المشروب ، وليس هو الحدث المفعول ،
وأنه لذلك مفعول به وليس مفعولاً مطلقاً .

ولخطورة شأن الوظيفة النحوية ، في الاعراب كنت أود أن أعرض على الطالب ههنا وظائف كل عنصر نحوي ، ولم يتعني من ذلك إلا كون هذه الوظائف قد عرضت بالتفصيل في أبواب وفصول الكتاب السابقة ، فيكون عرضها ثانية ههنا تكراراً لا لزوم له . فالرجو من الطالب الذي يقرأ هذا الكتاب أن يعود إلى الأبواب النحوية كلها ، وأن يستخرج من كل باب نحوي وظيفته التي يؤديها إن لم يكن له غير وظيفة واحدة ، أو وظائفه الكثيرة إن كان يؤدي أكثر من وظيفة واحدة (١) ، ثم يدون ذلك في قائمة بحفظها ويحمل منها قانونه الأساسي في الاعراب ، ومرجه الذي يرجع اليه عندما تختلط عليه الأمور ، يلتبس باب نحوي بباب آخر ، إذ كثيراً ما يحدث أن يلتبس التميز بالحال ، والحال بالفعل المطلق ، وعطف البيان بالبدل ، وفي مثل هذه الحالة لا يجد الطالب من الوسائل للتمييز بين باب محوي ولب آخر ملتبس به إلا الوظيفة النحوية وحدها .

وختاماً لهذه الفقرة أرى من المفيد أن أسوف إلى القارئ هذه القصة القصيرة ليملم منها مقدار الفائدة التي يستطيع أن يجنيها من اعتمادها على « الوظيفة النحوية » في الاعراب .

عندما كنا صغاراً في أيام الطالب ، كان الواحد منا إذا عثر في قراءته الخاصة على فائدة نحوية شاردة ، أو على معلومات لم تلتق عليه بعد في الدروس - كان يسرع بما عثر عليه إلى زملائه فيسألهم في أمره ، أو يطلب منهم إعراب آيات تتضمن المشكلة المتعلقة بهذه الشاردة النحوية ، يريد من ذلك اعجازهم والتباهي أمامهم بما يعرفه ولا يعرفونه .

(١) وذلك كالقول المطلق ، فانه يؤدي إحدى وظائف أربع : التباية عن الفعل ، وبيان هيئة الحدث ، وبيان عدد مرات الحدث ، وتوكيد الحدث .

وعلى هذه الشاكلة أذكر أني مضيت مرة إلى أحد رفاقي طالباً منه
أن يعرب لي كلمة « نعم » من قول أبي فراس :

أراك عَصِيَّ الدَّمْعِ شَيْمُتْكَ الصَّبْرُ
أما للهوى نَهْيٌ عَلَيْكَ ولا أَمْرٌ ؟
نعم . أنا مستثاقٌ وعندي لوعةٌ
ولكن مثلي لا يُذاع له سرٌّ

وكنيت واتقاً بأنه يحمل أمر حروف الجواب ، وأنه لن يلبث حتى
يسترف بجزءه وجهله ، ولكن رفعتي الذكي خيب ظني حين مكث برهة
يتأمل الكلمة ثم قال :

نعم : حرف جواب لا عمل له .

فسألته مدهوشاً : أكنت تعرف ذلك من قبل ؟ فقال : لا ،
فقلت : فكيف اهتديت إلى الاعراب الصحيح ؟ فقال : نظرت في الكلمة
فرايت أنها لا تأتي إلا في الجواب فقلت أنها له ، ثم أشكل عليّ أمرها
أهي اسم أم حرف ؟ فجربت أن أوقعها في مواقع الاسم المعروفة ، فلما لم
تصلح للابتداء ولا للحبر ولا للفاعلية ولا للمفعولية علمت أنها حرف ، ثم
تساءلت : ما عمله ؟ فنظرت إلى ما بعده فوجدت مبتدأ وخبراً مرفوعين
ولا أثر له فيها ، فعلمت أنه حرف عاطل ، فقلت في إعرابه : هو حرف
جواب لا عمل له .

وهكذا ترى ، أنها القاري العزيز ، أن هذا الطالب الذكي ،
لاطلاقه في الاعراب من المنطلق الصحيح ، استطاع أن يهتدي إلى أمور
كثيرة لم يكن يعرفها ، فقد صنف الكلمة تصنيفاً صحيحاً ، وعرف
مناها وعملها ودورها في الكلام ، فكان شأنه كشأن النحاة الأوائل :

فهؤلاء لم يكن طريقهم ليختلف عن طريقه في شيء ، وعن هذا الطريق وحده جاءت كل قواعدهم وقوانينهم .

٣ - فهم المعنى :

ذكرنا في الفقرة السابقة أن اعراب كلمة ما لا يكون صحيحاً إلا إذا عرفنا الوظيفة النحوية التي تؤديها هذه الكلمة في العبارة . لكن هذه الوظيفة النحوية لا يمكن معرفتها إذا كنا نحمل المعنى المجمل للكلمة العربية . مثال ذلك كلمة « الأتعم » من قولنا : « أكلت الأتعم » ، فأول ما يتبادر إلى أذهاننا أنها مفعول به ، وهذا خطأ ، لأن المعجم يقول : « الأتعم : سرعة الأكل » ، وعليه يكون الاعراب الصحيح لها أنها مفعول مطلق ، لأنها لا تدل على الشيء المأكول ، بل تدل على نوع من أنواع حدث الأكل ، وبيان نوع الحدث هو وظيفة من وظائف المفعول المطلق لا المفعول به .

ولهذا السبب قالوا : الاعراب فرع على المعنى ، أي أنه معتمد عليه ولا يتبهاً إلا بمعرفته ، ولهذا السبب أيضاً كان النحاة يوصون طلبتهم بالألا يعرفوا كلاماً قبل أن يعرفوا بالضبط معنى كل مفرد من مفرداته . يقول ابن هشام (١) : « وأول ما يجب على العرب أن يفهم معنى ما يربيه ، مفرداً أو مركباً ، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من انتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه » . اهـ

بل إن كبار النحاة أنفسهم لم يكونوا يخرجون من الاحتمال عن إعراب ما لا يعرفون معناه . يقول ابن هشام (٢) : « وسألني أبو

(١) انظر مطلع الباب الخامس من كتابه « اللغني » .

(٢) أول الباب الخامس من كتابه « اللغني » .

حيان (١) - وقد عرض اجتماعنا - علام عطف «بمقلد» من قول زهير :

تَقِي نَقِي لَمْ يُكْثِرْ غَنِيمَةً
بَنَهَكَ ذِي قَرْبَى وَلَا بِحَقْلَيْدٍ (٢)

فقلت : حتى أعرف ما «المقلد» ، فنظرناه ، فإدا هو سبيء الخلق ، فقلت : هو مطوف على شيء مَتَوَّهَمٌ ، إذ المعنى : ليس بمكثِر غنيمة (٣) ، فاستظم ذلك . . اهـ

وعلى المرب حين يبحث في معنى كلام ليعرف علاقات كل جزء بنيره من الأجزاء أن يكون حذراً في هذا البحث حتى لا يكسر أصولاً ثابتة في النحو ، وإلا وقع في أخطاء فاحشة لا تقتفر ، وتوهم أشياء لا وجود لها . من ذلك ما حدث لأحد رفاقنا في الجامعة ، إذ وقف يقرأ شيئاً في يده فقال : لا يمكنني عمل ذلك ، بنصب «المعل» ، فقلت له : لحن ، والوجه أن تقول «لا يمكنني عمل ذلك» ، برفع «المعل» لأنه فاعل الفعل «يمكنني» ، فقال : بل أنت الخطيء ، لأن «المعل»

(١) هو أمير الدين محمد بن يوسف النرناطي الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ تلميذ أبي جمر بن الزبير وابن الضائع في النحو . رحل عن موطنه وتقل في شمال إفريقيا إلى أن ألقى عمارته في القاهرة سنة ٦٧٩ . قرأ عليه ابن هشام ديوان زهير .

(٢) المعنى : أنه لا يكثّر ماله باتهاك ذي القربى وطله .

(٣) العطف على التوهم : هو أن يطف التكلم شيئاً على شيء آخر فيسطي المطوف حكماً أو شكلاً متابراً لحكم أو شكل المطوف عليه . متوهماً أنه لفظ المطوف عليه على هذا الشكل أو بهذا الحكم . مثال ذلك أن يقول قائل : ليس زيد عالماً ، ثم يطف على «عالماً» ، فيقول : ولا شاعر ، فيجر المطوف متوهماً أنه قد أدخل الباب الزائدة على كلمة «عالم» ، أي ظاناً نفسه أنه قال : ليس زيد عالماً ولا شاعر . ومن هنا قول زهير : ←

مفعول به ، قلت : وكيف يكون ذلك ؟ ، قال : أليس « يمكنني » ، بمعنى « أستطيع » ، فيكون العمل مفعولاً به في عبارة « لا يمكنني عمل ذلك » ، كما هو مفعول به في عبارة « لا أستطيع عمل ذلك » ، لأنني أنا المستطيع فأنا الفاعل ، والعمل مستطاع فهو المفعول . قلت : ولكن هذا خطأ من وجهين ، أولهما أن فعل « يمكنني » ليس مسنداً إلى التكلم كما هو الشأن في فعل « أستطيع » بل هو مسند إلى الغائب بدليل ياء المضارعة في أوله ، ففاعله هو الغائب ، أي « العمل » ، وليس المتكلم ، وثانيهما أن التكلم يمثل في العبارة ياء التكلم المتصلة بالفعل بـ «نون الوقاية» ونحن نعلم أن هذه الياء لا تقع إلا في موقع النصب ، فإذا كانت هي المفعول به فليس للفعل « يمكن » غير فاعل واحد هو « العمل » ؟ ثم إن تفسيرك فعل « يمكنني » بفعل « أستطيع » ليس صحيحاً تماماً ، ذلك لأن المعنى الصحيح لقولنا : « أمكن الرجل غيره من نفسه » هو : جعل الرجل غيره يتمكن منه ، وعلى ذلك تكون عبارة « لا يمكنني العمل » مساوية لقولنا : « لا يمكنني العمل أتمكن منه » . وهكذا ترى

→ بدا لي أنني لست متأكد ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

ولا يجوز المطف على التوم إلا إذا كان المطفوف عليه مما يصح دخول العامل التوم عليه ، كما هو ظاهر في المثال أعلاه وفي بيت زهير ، إذ أن دخول الباء الزائدة على الخبر التي جائز وكثير . أما أن أقول : ما جاء زيد ولا خالد ، خبر « خالد » متوهماً أنني قد جررت « زيدا » بالباء الزائدة ، فهذا لا يجوز ، لأن المطفوف عليه فاعل ، والفاعل لا يجر وهنا بالباء الزائدة .

وفي عطف التوم قد يأتي المطفوف على غير هيئة المطفوف عليه ، وهذا ظاهر في بيت زهير الأول ، حيث عطف « ولا بجفلة » على « لم يكثر غنية » ، أي أنه عطف اسماً مجروراً بالباء الزائدة على فعل مجزوم ، وقد يبدو هذا غير جائز ، لأننا نعلم أن التجانس بين المتعاطفين شرط لا بد منه ، لكن الذي جاوز ذلك أن الشاعر توم أنه قال : « ليس بمكثر غنية » بدلاً من « لم يكثر غنية » ، والمعنى كما ترى واحد ، مطف فائلاً : ولا بجفلة .

أن « العمل » هو دائماً فاعل ، والتكلم هو المفعول .
لكن رفيقنا النبي ظل على عناده مصراً على خطئه القبيح المعجب .

ولا بد هنا من التنبيه على خطأ يكثر أن يقع فيه المربون ، وهو قولهم إن هذا البيت من الشعر يعرب على وجهين . ووجه الخطأ في هذا القول هو جعلهم البيت الواحد معنيين ، ذلك أننا نعلم أن المعنى الواحد لا يكون له إلا إعراب واحد ، فإذا كان البيت امرأان فهذا يقتضي أن يكون له معنيان ، ولا اعتقد أن الشعراء أو غيرهم من الناس يقولون الكلام الواحد ويقصدون منه معنيين مختلفين . وعلى ذلك ، فليس لكلام ما غير إعراب واحد ، وهو الإعراب الذي يلائم المعنى الذي أراده التكلم من كلامه . نعم ، إن النحاة قد أقروا لبعض الأساليب المريبة عدة أعاريب ، ونعني بذلك أساليب المدح والتمجيد وما أشبهها ، لكن هذا ليس مما نحن فيه ، لأن هذه الأساليب لم تعرب بحسب الوظائف الحقيقية لأجزائها ، لأن هذه الوظائف قد جهلت تماماً بعد أن تحنطت هذه الأساليب على أشكالها المعروفة لها ، فجاءت أعاريبها تحكية لا تعتمد على سوى الظن والتأويل الذي يخرجها في أكثر الأحيان عن معانيها الصحيحة .

وسنرى تفصيل ذلك في الفقرة الآتية .

٤ - معرفة الأعراب التحكية :

إن من يتنظر من اللغة أن تسير على قوانين ثابتة لا تتبدل عنها ولا تتصرف يشبه في حماقة من يتنظر من الشجرة أن تنمو وتسطف أوراقها على هيئة مخصوصة يكون قد رسمها لها من قبل زراعتها . وإن جهل من يظن أنه يستطيع حصر اللغة وتصرفاتها في بضع قواعد لا يختلف عن جهل من يظن أنه يستطيع بيضة قوانين عامة أن يفسر الحياة كلها بكل ما تزخر

به من تعقد وتنوع . ذلك أن اللفظة كائن حي لا تختلف عن سائر الكائنات الحية في شيء . تنمو وتتطور دون أن نملك شيئاً أمام هذا النمو وذلك التطور ، ودون أن نستطيع التنبؤ بالشكل الذي ستكون عليه في المستقبل . وهي في نموها وتطورها اللذين لا يبدو أنها محكومان بقوانين معروفة تخلق تعبيرات مخصوصة لمعانٍ معينة بحيث تبدو هذه التغيرات ذات أشكال وتصاميم غريبة لا تتفق مع ما هو مألوف في هذه اللغة من طرائق التصميم . خذ على ذلك مثلاً أسلوب التعجب في عبارة من نحو « ما أجلّ الربيع » ، فهذه العبارة لا يمكن أن نميز فيها فاعلاً من مفعولاً ، ولا مبتدأ من خبر ، ولا شيئاً من الأبواب النحوية المعروفة ، وكل ما نستطيع أن نقوله في شأنها واثقين هو : إنها عبارة يقصد منها التعجب من جمال الربيع . أما أين الفاعل فيها وأين الفعل ؟ وأين المبتدأ وأين الخبر ؟ فذلك أسئلة لا يمكن الإجابة عنها إجابة دقيقة صحيحة ، لأن هذه العبارة مبنية على خلاف الأصول المألوفة في بناء العبارة العربية . وكل مثل هذا في أساليب النداء والمدح والتم وغيرها .

أمثال هذه الأساليب الشائعة في بنائها ، الغريبة في تصميمها ، موجودة في كل اللغات ، وهي أساليب تند دائماً عن كل تحليل أو إعراب . وقد حل نحاة اللغات الأخرى مشكلتها بالقول : إنها أساليب خاصة تُحفظ وتحتذى ولا تحلل . ولو قد فعل نحائنا فعل غيرهم لاستراحوا وأراحوا ، ولكنهم أبوا إلا التعب لهم ولنيرهم من بعدهم ، فراحوا يعربون هسهه الأساليب رادين كل جزء من أجزائها إلى باب نحوي معروف . ولما كان كل إعراب لا بد له من اعتماد على معنى تظهر فيه الوظيفة النحوية للجزء العرب ظهوراً واضحاً ، راحوا يتأولون هذه الأساليب تأويلات غريبة أخطأ التوفيق في أكثرها إن لم تقل فيها كلها . مثال ذلك أنهم لما رأوا النداء منصوباً في بعض أشكاله قالوا إنه مفعول به ، فلما قيل لهم : فأين الفعل ، قالوا : إنه محذوف تقديره « أدعو » وقد نابت أداء النداء منابه .

كذا قالوا . ولكننا نعلم أن عبارة « يا عبد الله » تختلف كل الاختلاف عن عبارة « ادعوا عبد الله » ، لأن الأولى انشائية والثانية خبرية . فانظر إلى مقدار التخطي الذي وقع فيه النحاة حين أصروا على إعراب ما لا يرب ، فأدى بهم ذلك إلى تحريف الكلام عن مواضعه . وأكبر دليل على تخطيهم أنك لا تجد خلافهم يحتدم إلا في مثل هذه المواطن الشائكة ، فبارة « نعم الرجل زيد » فيها ثلاثة أعراب ، أما عبارة « ما أجمل الربيع » ففيها أكثر من ذلك ، وقد تجد أسلوباً تبلغ فيه مذاهب إعرابهم له ستة أو سبعة .

سر المشكلة يتضح إذا تذكرنا ما قلناه قبل قليل ، وهو أننا نهمل القوانين التي تتطور اللغة بموجبها . وعلى ذلك ، فنحن عاجزون عن أمرين : عن التنبؤ بما ستكون عليه أساليب اللغة في المستقبل ، وعن التخمين لما كانت عليه أساليب اللغة في الماضي . وعليه ، فإن كل تخمين لأصل أسلوب من هذه الأساليب المخطئة يبدو تخميناً تحكيمياً لا دليل عليه ، وإعرابه إنما هو إعراب تحكيمي أيضاً ، وليس مازماً ، لأنه لا يقوم على معانٍ متفقٍ عليها .

ولكن ماذا يفعل الطالب في هذه الحالة ؟ هذا الطالب الذي أوصيناه في الفقرات السابقة ألا يقيم إعرابه إلا على المعنى الصحيح ، وعلى الوظائف النحوية الظاهرة ظهوراً تاماً لكل جزء من أجزاء الكلام . ماذا يفعل في أمر هذه الأساليب المجهولة الأصول ، الغامضة الوظائف النحوية لمنصرها ؟ أيحجم عن إعرابها ، كما يقضي بذلك النهج الصحيح ؟ أم يربها كما فعل ذلك النحاة السابقون ؟ وإذا أعرابها لأنه مطالب بذلك ، فهل يكفي بوجه واحد يتبعه لأنه يراه أقرب إلى الصواب ، ويضرب صفحاً عما سواه ؟ أم هل عليه أن يحفظ كل الوجوه مع كل تعليقاتها وتأويلاتها ؟

أما نحن فننتصح له بالثانية : أي بأن يكون على معرفة كاملة بكل

أوجه الاعراب التحكية لأساليب العربية الخاصة مع كل ما يتبعها من تعليلات وتأويلات . وذلك لسببين : أولهما أن الاختيار بينها أمر لا معنى له ، فليس بعضها أقرب إلى الصواب من بعضها الآخر ، بل الجميع سواء في البعد عن العواب لا في القرب منه ، والثاني أنه إذا حفظ اعراباً واحداً لاسلوب ما ، ثم رأى أحدهم يرب هذا الاسلوب غير الاعراب الذي يرفقه هو له ، فقد يخطئه بتفسير ما حق . أما إذا كان يعرف الأعراب كلها ، فلن يخطئ أحداً ولو طلع عليه باعراب بدع لم يقل به نحو من قبل .

٥ - معرفة المحذوفات :

ذكرنا في صدر هذه الخاتمة أن التراكيب اللغوية كثيراً ما تسمع بسقوط بعض أجزائها من غير أن يؤدي هذا السقوط إلى خلل فيها . وذكرنا أيضاً أن على المرب أن يرد ، وهو يقوم بتحليل تركيب لغوي ما ، كل ما يكون قد سقط منه . وقد سمينا هذا الرد بالتقدير . والذي يزيد أن نبهته هنا هو أنواع هذه الأجزاء الساقطة ، أي المحذوفات ، وبيان ما يقدر منها ، وما لا يقدر .

والواقع أن المحذوف على أربعة أقسام : قسم لا تقتضيه الصناعة الاعرابية ولا المعنى ، وقسم يقتضيه المعنى دون الصناعة ، وقسم تقتضيه الصناعة دون المعنى ، وقسم تقتضيه الصناعة والمعنى جميعاً .

واليك بيان ذلك :

١ - قد يدعوك أحد إلى طعام فترد قائلاً : « شكرًا . لقد أكلت » . هذه العبارة التي نطقت بها تشتمل على فعلٍ متممٍ هو فعل « أكلت » ، ومع ذلك فليس له مفعول به ، فهل نستطيع أن نقول إن

المفعول به قد حذف ، وهل يجب علينا أن نقدره ؟ والجواب : لا . لأن الفعل على الرغم من كونه متعدياً لا يحتاج هنا إلى مفعول به ، لأن التكامل لم يتعلق غرضه بهذا المفعول ، بعبارة أخرى : إن التكامل لا يريد ، أو لا يهتم بذكر المفعول ، فكل هم أن يفهم داعيته إلى الطعام أنه قد أكل ، أي أنه شعبان ولا حاجة به إلى طعام ، أما ماذا أكل ؟ فذلك أمر لا مدخل له في الموضوع .

فهذا هو القسم الأول من المحذوفات ، أي القسم الذي لا تقتضيه الصناعة ولا المعنى . والحق أن جملة أحد أقسام المحذوفات إنما كانت من باب المجاز ، لأن الشيء لا يسمى محذوفاً إلا إذا اقتضاه شيء من صناعة أو معنى ، فأما ما لا يقتضيه شيء فلا يسمى محذوفاً ، بل يقال فيه : إنه غير مذكور .

وواضح أن هذا النوع من المحذوفات لا يجوز تقديره بحال من الأحوال ، لأن هذا التقدير يحل بنقض التكامل ، ويخرج الكلام عن جهته المقصودة ، بالإضافة إلى أنه تقدير تحكي لا دليل عليه ، إذ نحن نجهل تماماً كل شيء عن هذا المحذوف ، ففي المثال السابق لا نستطيع أن نقدر المفعول خبزاً لأنه قد يكون تمرّاً ، ولا نستطيع أن نقدره تمرّاً لأنه قد يكون قحاحاً ... وهكذا .

٢ - قال تعالى على لسان نبي موسى وهو بين موسى سبب خرقه للسفينة التي ركبها : « أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ، فأردت أن أعيبها ، وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا » .

في الآية الكريمة صفة محذوفة ، والتقدير : يأخذ كل سفينة صالحة غصبا . وإنما قدرنا ذلك لأن المعنى لا يستقيم إلا به ، إذ لو كانت الملك يتعصب لجميع السفن صالحة وفاسدا ، لما كان هناك سبب يدعو صاحب موسى إلى خرق السفينة .

فهذا هو القسم الثاني من المحذوفات ، أي القسم الذي يقتضيه
المعنى دون الصناعة الاعرابية . وهو محذوف يقدره المفسر ، لأن المعنى لا
يستقيم إلا بتقديره ، أما التحوي فلا يفعل ذلك ، لأن حرمان موصوف
من صفته لا يؤدي إلى الاخلال بالعبارة من الناحية النحوية .

ومن هذا النوع أن يحذف من الجملة جزء أساسي ، ولكن يقوم
غيره مقامه ، مثال ذلك قولك : « جاعنا عالم » ، فواضح أن الجائي هو
« رجل » موصوف بأنه عالم ، أي أن المحذوف هو الفاعل ، والفاعل
عمدة ، وحذفه يؤدي إلى الاخلال بالعبارة ، ومع كل ذلك لا تقدره ،
لماذا ؟ لأن صفة الفاعل قد قامت مقامه بعد حذفه ، فكلمة « عالم » التي
كانت صفة للرجل في حالة عدم الحذف قد صارت هي الفاعل بعد الحذف .
وإن ، تكون العبارة تامة من الناحية النحوية ، وبالتالي ، لا حاجة
بالعرب إلى تقدير شيء .

وحذف شيء وإثابة غيره منابه ، أو جملة ساداً مسده ، كثير في
المرية ، منها أن يحذف الفاعل فينبوب عنه ما نسميه بالنائب عن الفاعل ،
كالفعول به أو المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور ، نحو : كسر الزجاج ،
وجلس الجلوس ، وجلس وسط الحديقة ، وجلس في الحديقة ،
ومنها أن يحذف الموصوف فتنبوب عنه صفته ، نحو : ركبت الأدهم ، أي
الحصان الأدهم ، ومنها أن يحذف المضاف فينبوب المضاف اليه منابه ، نحو
قوله تعالى : « واسأل القرية » ، أي أهل القرية ، لأن القرية نفسها لا
يمكن أن تسأل .

٣ - قال طرفة بن العبد :

إذا القوم قالوا : مَنْ قَى ؟ خلت أني
عُيْتُ فلم أكسل ولم أنبلد

في قوله « القوم » فاعل حذف فعله الذي تقديره « قال » . وهذا هو القسم الثالث من المحذوف ، وهو الذي تقتضيه الصناعة الاعرامية دون المعنى ، ذلك لأن المعنى مستغن عنه بفعل « قالوا » المذكور بسد « القوم » ، فتقدير فعل « قال » قبل « القوم » فضول لا لزوم له من حيث المعنى ، بل إن الأساليب المريية في البيان لتأبى هذا التقدير كل الإباء ، إذ لم يسمع قط أن العرب تلفظت بمثل هذه العبارة : « إن جاء زيد جاء فأكرمه » . ومع ذلك فنحن مضطرون من الناحية النحوية إلى تقدير هذا الفعل . لماذا ؟ لأن بعض النحاة (١) قد أسئلوا أصلاً يقول : لا تدخل أدوات الشرط إلا على الإفعال ، فإذا وجدت أداة شرط قد وليها اسم مرفوع علم أن قبل هذا الاسم فعلاً محذوفاً .

٤ - قال تعالى : « وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيراً » .

في قوله « خيراً » مفعول به حذف قبله الفعل والفاعل ، والتقدير : أنزل ربنا خيراً . وهذا هو القسم الرابع من المحذوف ، وهو الذي تقتضيه الصناعة والمعنى معاً . فأمّا من حيث المعنى فالحذف واضح بدليل قوله تعالى « ماذا أنزل ربكم ؟ » ، وأمّا من حيث الصناعة فإن تقدير فعل وفاعل محذوفين أمر ضروري حتى تكون العبارة كاملة ، لأن كلمة « خيراً » وحدها لا يمكن أن تؤلف عبارة تامة ، هذا بالإضافة إلى أنها منصوبة ، وإذن فلا بد لها من فاعل محذوف .

وهكذا ترى أن العرب لا يقدر من المحذوفات إلا ما تقتضيه صناعته النحوية فقط ، وذلك أن يجد خيراً بدون مبتدأ ، أو بالعكس ،

(١) قلنا « بعض النحاة » لأن منهم من لم يأخذ بهذا الأصل ، واعتبر المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ خبره الجملة التي بعده .

أو شرطاً بدون جزاء ، أو بالعكس ، أو مطوفاً بدون مطوف عليه ،
أو معمولاً بدون عامل ، أو موصولاً بدون صلة .. الخ .

٦ - التمرس بأساليب البيان :

ومن شروط الاعراب الجيد أن يتمرس العرب بأساليب البيان العربي منظومه ومنثوره ، وأن يذمن المطالعة في كتب الأدب بمنها النظر في كل ما يقرأ . فانه إن يفعل ذلك فسيري أن مقداراً لا بأس به من كلام العرب لا ينطبق عليه شيء مما عرفه من القواعد . بعض هذا المقدار سلم النحاة بشنوده معالين إياه بالضرورة الشعرية ، وبعضه الآخر عزوه إلى اختلاف لغات العرب ولهجاتها ، وبعضها الثالث لم يجدوا له تعليلاً من شيء فحاولوا رده إلى قواعدهم ، باللفظ مرة ، وبالاغتصاف مرات ، وما هو في الواقع إلا مظهر من مظاهر تمرد اللغة على كل محاولة لحصرها في قواعد ثابتة محدودة ، فاللغة هي دائماً أوسع من كل القواعد التي توضع لضبطها . والعرب الجيد في رأيي هو من يسلم بمبدأ التنويع ، ويوسع من دائرة هذا المبدأ لتضم كل ما ورد عن العرب غير منطبق على القواعد العامة المعروفة ، سواء في ذلك ما ورد في الشعر وما ورد في النثر أيضاً .

٧ - الذوق السليم :

وأخيراً وليس آخراً ، فإن الذوق السليم هو من أهم شروط الاعراب الجيد إن لم يكن أهمها على الإطلاق . وهذا الذي نسميه ذوقاً لا يمكن تحديده ولا تعريفه ، ولا خرج عن كونه ذوقاً إلى كونه قاعدة كسائر القواعد ، لذا سنكتفي بتسميته ذوقاً فقط . كذلك لا نستطيع أن نحدد للعرب مواطن استعماله للذوق ، فهو عدته في كل المواطن ، فيه

يعرف المعنى الصحيح لما يعرب ، وبه يعرب الاعراب الذي لا يجوز على المعنى ، وبه يعرف ما حذف وما لم يحذف ، وبه يعرف كيف يقدر المخوف وأين ، وبه يهتدي إلى كمية ما يجب تقديره ، فلا ينقص إلى الحد الذي تحتل معه المبالغة المربة ، ولا يزيد إلى الحد الذي لا هتمنيه الصناعة والمعنى ... الخ الخ .

٤ - اعراب الجملة

من الأشياء التي يكثر أن يخطئ الطلاب في إعرابها الجمل وأنشأها ، وبعض البنيات كأسماء الشرط والاستفهام ، وذلك إما لانعدام الحركة الاعرابية التي يتخذها الطلبة هادياً لهم في الاعراب ، وإما لخفاء الوظيفة النحوية في هذه الأشياء . ولذلك كله عقدنا هذا الفصل وما سيتلوه من الفصول للبحث في هذه الأشياء وبيان طرائق اعرابها لتكون الفائدة آتم .

١ - مر الجملة :

اختلف النحاة في حد الجملة ، فعمم بعضهم فقال : هي ما تألف من مسند ومسند اليه ، كالفعل والفاعل ، نحو : قام زيد ، أو الفعل ونائب الفاعل ، نحو : ضرب اللص ، أو المبتدأ والخبر ، نحو : قائم زيد ، أو المبتدأ والفاعل الساذج مسند الخبر ، نحو : أقام الزيدان ، أو اسم الفعل وفاعله ، نحو : هيات المفرد ، أو الظرف وفاعله ، نحو : أفي الدار أحد ؟ أو الفعل الناسخ وما دخل عليه ، نحو : كان زيد قائماً ، أو الحرف المشبه بالفعل وما دخل عليه ، نحو : إن زيدا قائم .

إنن فالجملة عند هؤلاء هي ما تألف من مسند ومسند اليه فقط ، سواء آتمت بها الفائدة كما في الأمثلة السابقة ، أم لم تم كما في قولك : إن جاء زيد ...

وخصص آخرون فقالوا : الجملة هي العبارة المفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها ، فمند هؤلاء لا تكون عبارة « إن جاء زيد .. » ،

جملة ، لمدى فائدتها . وإنما الجملة عندهم في مثل هذا التركيب الشرطي أن يقال : « إن جاء زيد فأكرمه » ، أي إن الجملة الشرطية لا تكون عندهم تامة إلا بمجموع الشرط وجوابه ، وكذا الأمر في كل كلام لا تم الفائدة إلا بمجموعه لا يعضه .

والواقع أن هذا الحد الثاني هو حد ما يدعى في النحو « بالكلام » ، وليس حد الجملة ، لكن القائلين به لا يرون فرقاً بين « الكلام » و « الجملة » ، فيها عندهم اسمان لسمى واحد ، أما القائلون بالحد الأول فيرون أن « الكلام » و « الجملة » شيان مختلفان بينها علاقة عموم وخصوص .

ونحن - مشر المرين - نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بالحدين معاً ، لأن هناك مواطن يصلح لها الأول وحده ، ومواطن أخرى لا يصلح لها إلا الثاني . خذ مثلاً على ذلك عبارة القسم ، فلو قلت : « أقسم بالله لأضربن زيداً » ، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الأول ، فتكون العبارة مؤلفة من جملتين : جملة القسم التي تقوم بوظيفة الابتداء ، ثم جملة « لأضربن » التي هي جواب القسم . أما لو قلت : « زيد أقسم بالله لأضربنه » ، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الثاني ، أي بمجمل القسم وجوابه كلاً واحداً لا يتجزأ واقعاً موقع الخبر عن « زيد » ، لأنني لو جعلت « أقسم » وحدها خبراً عن زيد لاختل الكلام ، لمدى الفائدة من هذا الخبر ، والخبر كما يقولون هو محط الفائدة ، ولو جعلت « لأضربنه » وحدها خبراً عن زيد لندا القسم بلا جواب . إذن لا بد هنا من اعتبار القسم وجوابه جملة واحدة واقعة خبراً عن المبتدأ .

وفي بعض الأحيان نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بكلا الحدين في العبارة الواحدة ، مثال ذلك قولنا : « زيد إذا جاء فأكرمه » . فهنا لا

بد من النظر إلى التركيب الشرطي مرتين : مرةً على أنه جملتان أولاهما واقعة موقع المضاف إليه ، وثانيتهما واقعة موقع الجواب الذي لا محل له من الاعراب ، ومرةً ثانيةً على أنه جملة واحدة واقعة موقع الخبر عن زيد . وبعض المرين يذهبون هذا المذهب في كل ما يكون مجموعاً قائماً بوظيفة نحوية معينة ، فيقولون في مثل « زيد والله لأضربنه » : جملة القسم ابتداء القسم لا محل لها من الاعراب ، وجملة « أضربنه » جواب القسم لا محل لها من الاعراب ، والمجموع القسمي خبر عن زيد محله الرفع ، ويقولون في مثل « زيد إن جاء فأكرمه » : جملة « جاء » ابتداء الشرط لا محل لها ، وجملة « أكرمه » جواب الشرط محلها الجزم ، والمجموع الشرطي خبر عن زيد محله الرفع ، ويقولون في مثل « قلت : سأسافر غداً وأحمل معي متاعى » : جملة « أسافر » ابتداء القول لا محل لها ، وجملة « أحمل » معطوفة على ابتداء القول فلا محل لها ، والمجموع مقول القول محله النصب . وهو المذهب الذي جرينا عليه فيما أعربنا من شواهد هذا الكتاب .

٢ - أقسام الجملة :

تنقسم الجملة ، بحسب ما تُبتدأ به ، إلى ثلاثة أقسام : اسمية ، وفعلية ، وظرفية .

١ - فالاسمية : هي التي صدرها اسم ، سواء في ذلك أن يكون اسم ذات رافضاً للخبر ، نحو : المطر غزير ، وأن يكون اسماً مشتقاً رافضاً لفاعل سدة مسدة الخبر ، نحو : قادمٌ أبواك ، وأن يكون اسم فعل رافضاً للفاعل ، نحو : هيات السفر . ولا عبء بما قد يتقدم على هذه الجملة من الحروف ، فالجملة من نحو : إن المطر غزير ، وما قادمٌ أبواك ، وليت زيداً قادم ، وإنما المؤمنون أخوة ، اسمية على الرغم من هذه الحروف التي سبقتها .

٢ - والفعلية : هي التي صدرها فعل ، سواء أكان الفعل تاماً معلوماً ، نحو : جاء زيد ، أم كان تاماً مجهولاً ، نحو : ضُربَ اللص ، أم كان ناقصاً ، نحو : كان زيد قائماً . ولا عبرة ههنا أيضاً بما قد يتقدم على هذه الجملة من الحروف ، فالجملة من نحو : قد جاء زيد ، ولم يأت زيد ، وإن جاء زيد ، وما جاء زيد ، فعلية على الرغم من هذه الحروف المتقدمة ، ولا عبرة أيضاً بما قد يسبق الفعل من الاسماء التي حقها أن تكون متأخرة عنه ، فالجملة من نحو : مبتسماً أقبل زيد ، فعلية ، لأن الحال التي في أولها مقدمة من تأخير ، إذ حقها أن تكون بعد الفعل لا قبله ، وكذلك الجملة من نحو : أيّ كتاب قرأت ؟ فعلية ، لأن الاسم ههنا مفعول به مقدم ، وحق المفعول أن يكون بعد الفعل لا قبله .

وإذا كان في الجملة حذف فلا يعلم ما هي حتى يرد المخوف ، فالجمل من نحو : يا عبد الله ، وزيداً أكرمه ، وإذا القوم قالوا ، والله لا جتهنّ ، جمل فعلية على الرغم مما يبدو من ظاهر لفظها ، لأنها جميعاً جمل مخوفة الفعل ، والتقدير فيها : أدعو عبد الله ، وأكرم زيداً أكرمه ، وإذا قال القوم قالوا ، وأقسم والله لا جتهنّ .

٣ - والظرفية : هي المصدرة بظرف أو مجار ومجرور ، نحو : أعندك زيد ؟ وما في الدار أحدٌ .

وهذا القسم من الجمل لم يقل به إلا من يربب الرفع الوارد بعد الظرف والمجرور فاعلاً بهما ، وليس مبتدأ مؤخراً حذف خبره المقدم كما هو المشهور في الاعراب . وتأويل ذلك فيما يأتي :

إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جار ومجرور ، وليس قبلها نفي ولا استفهام ، وبعدها اسم مرفوع ، نحو : « عندك زيد ، وفي الدار رجل ، فلا خلاف في أن الرفع مبتدأ مؤخر ، وأن خبره اسم مقدم

محذوف تقديره « مستقر » ، وأن الظرف والجار متعلقان بهذا الخبر المحذوف المقدم .

أما إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جار ومجرور ، وقبلها نفي أو استفهام ، وبعدها اسم مرفوع ، نحو : « أعندك زيد ، وما في الدار أحد » ، فلا يمكن اعتبار الكلام مبتدأ مؤخرًا وخبرًا مقدماً ، وذلك لأن النفي والاستفهام من خصائص الأفعال ، فوجودها في صدر الكلام يدل على أن هناك فعلاً تقديره « استقر » قد حذف ، ولكننا لا نقول عن المرفوع الذي بعد الظرف والجار والمجرور انه فاعل للفعل المحذوف ، بل نقول إنه فاعل للظرف نفسه ، أو للجار والمجرور أنفسهما ، لأن هذين الشيئين قد نابا عن الفعل من بعد حذفه . وعلى هذا الاعتبار تكون الجملة الظرفية مشبهة للجملة المكونة من اسم فعل مع فاعل ، في كون كليهما مؤلفة من شيء ناب عن الفعل مع فاعل لهذا النائب . واليك ذلك موضحاً في اعراب الجملتين الآتيتين :

« هيات السفر »

هيات : اسم بمعنى الفعل « بَعُدَ » ، ناب منابه فلا محل له من الاعراب .

السفر : فاعل الاسم « هيات » لنيابته عن الفعل .

« ما في الدار أحد »

ما : نافية لا عمل لها

في الدار : جار ومجرور بمعنى الفعل « استقر » ، وقد نابا منابه فلا محل لهما من الاعراب .

أحد : فاعل للجار والمجرور لنيابتهما عن الفعل « استقر » .

وهنا أمر لا بد من التنبيه عليه ، وهو قولنا عن الجار والمجرور
 « لا محل لها من الاعراب » ، وهو قول لا أظن أن أحداً من النحاة
 قاله قبلنا ، بل الذي قالوه : أن الجار والمجرور معمولان للفعل « استقر »
 قبل حذفه (١) . وأرى أن قولنا أقرب إلى الصواب ، وذلك لأن الأصل
 فيما ناب عن شيء أن يأخذ حكمه ، ألا ترى كيف أننا نرفع « اللص » في
 قولنا : « ضَرِبَ اللصُّ » ، لنيابته عن الفاعل المرفوع ، مع أنه مفعول
 به في المعنى ؟ أو لا ترى كيف أننا نرفع « الجلوس » في قولنا : « جَلَسَ
 الجلوسُ » ، لنيابته عن الفاعل ، مع أنه مفعول مطلق في المعنى ؟ أو لا
 ترى كيف أننا نرب « البيت » في قولنا : « جَلَسَ في البيتِ » بأنه
 مجرور لفظاً مرفوع محلاً لنيابته عن الفاعل ؟ فإذا كنا نرفع ما ناب عن
 الفاعل لفظاً أو محلاً لأن النوب عنه مرفوع ، فكيف لا نقول عما ناب
 عن الفعل الذي لا محل له من الاعراب إنه لا محل له من الاعراب ؟

أما قول النحاة إن الظرف والمجرور النائيين عن الفعل معمولان له
 يقول يوقع في تناقضات كثيرة . فلو سلمنا به للزمنا تقدير الفعل المحذوف ،
 لأن الأصل المعتمد في التقدير أنه إذا وجد معمول في الكلام ولا عامل
 له ، فيجب تقدير العامل ، ومن المعلوم أن القائلين بالجملة الظرفية لا
 يقدرّون فعل « استقر » المحذوف منها . ولو قدرنا الفعل المحذوف جرياً
 على الأصل الذي ذكرناه لوقفنا في تناقض آخر ، وهو أن الاسم المرفوع
 الوارد بعد الظرف والمجرور يصبح فاعلاً لهذا الفعل المقدر ، مع أنهم
 يقولون أنه مرفوع بالظرف والمجرور لنيابتها عن الفعل ، لا بالفعل نفسه .

إذن فلا سبيل إلى حل هذه التناقضات في إعراب الجملة الظرفية إلا

(١) انظر أول الباب الثاني من كتاب الغني لابن هشام ، فصل « اهتمام
 الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية » .

بالقول عن الظرف والجار والمجرور إنها لا محل لها من الاعراب لنيابتها عن فعل لو كان ذكر لما كان له محل من الاعراب .

هذا ، وقد زاد بعضهم في أقسام الجملة قسماً رابعاً سموه الجملة الشرطية . وهو قسم لا حاجة اليه لأنه يترد إلى الجملة الفعلية ، لما أسلفنا من أنه لا عبرة بما يتقدم على الفعل من أحرف أو أسماء هي في نية التأخير ، فعبارة « إن جاء زيد » جملة فعلية ، لأن السابق للفعل حرف لا عبرة به ، وكذا عبارة « متى جاء زيد ... » ، فانها جملة فعلية ، لأن الظرف السابق للفعل في نية التأخير عنه .

٣ - الجملة الصغرى والجملة الكبرى :

وتنقسم الجملة من جهة ثانية إلى قسمين : صغرى ، وكبرى .

١ - فالصغرى هي الجملة الواقعة خبراً في أبواب المبتدأ والأحرف الخمسة والأفعال الناقصة ، وذلك كقولك : « زيد ينظم الشعر » ، وإن زیداً ينظم الشعر ، وكان زيد ينظم الشعر ، وكذلك الواقعة مفعولاً ثانياً في باب « ظن » ، وثالثة في باب « أعلم » ، لأن أصل هذين المنعولين هو الخبر كما نعلم ، وذلك نحو قولك : « ظننت زیداً ينظم الشعر » ، وأعلنت بكرةً زیداً ينظم الشعر .

٢ - والكبرى هي الجملة التي خبرها جملة ، أو التي مفعولها ذو الأصل الخبري جملة . وأمثلتها هي الأمثلة السابقة معتبراً في كل مثال تمام الكلام . ويتضح ذلك فيما يأتي :

[زيد (ينظم الشعر)]
[إن زیداً (ينظم الشعر)]

[كان زيد (ينظم الشعر)]
 [ظننت زيداً (ينظم الشعر)]
 [أعلمت بكراً زيداً (ينظم الشعر)]

فما بين المقوفات جمل كبرى ، أما ما بين الالهة فجمل صغرى .

هذا ، وإذا كانت الكبرى متحدة الجنس بين صدرها وعجزها سميت بذات الوجه الواحد ، وذلك كأن يكون صدرها وعجزها اسمين ، أو أن يكونا فاعلين ، نحو :

[زيد (أبوه مسافر)]
 [ظننت زيداً (ينظم الشعر)]

أما إن اختلف صدرها عن عجزها في الاسمية أو الفعلية ، فإنها تسمى عند ذلك بذات الوجهين ، نحو :

[زيد (ينظم الشعر)]
 [ظننت زيداً (أبوه مسافر)]

٤ - مقررته قبل اعراب الجمل :

لم يختلف النحاة في شيء كاختلافهم في أمر اعراب الجمل . ويأتي ان هشام على رأس النحاة الذين اهتموا بهذا الخلاف وأولوا الجمل عناية خاصة ، فقد أفرد لها في كتابه « المفتي » باباً خاصاً بحث فيه حدودها وأقسامها وأحكامها وكل ما يتصل بها . وعلى الرغم من كثرة الشواهد التي أوردها في هذا الباب ، وعلى الرغم من طول النقاش الذي أجراه حول كل شاهد مستعرضاً آراء النحاة فيه ، فإن القارئ لا يستطيع أن يشعر بعد قراءته للباب إلا أنه قد خرج منه صفر اليدين ، ذلك لأنه سيجد

نفسه أمام تناقضات غريبة ، لا بين النحاة المختلفين فحسب ، بل بين النحوي الواحد وبين نفسه أيضاً . ويمكن أن نأخذ ابن هشام نفسه نموذجاً للنحوي المتناقض مع نفسه :

١ - فهو يرفض مرةً أن تقع الجملة موقع السند اليه ^(١) ، ثم يقول بهذا الوقوع مرة أخرى : ففي مطلع كلامه على الجملة الواقعة مفعولاً تراه يقول : وعملها نصب إن لم تنب عن فاعل ، وهذه النيابة مختصة بباب القول ، نحو (ثم يقال : هذا الذي كنتم به تكذبون) ، ثم تراه يقول في أواخر الباب : وأما قوله تعالى (وإذا قيل لهم : لا تقسدا في الأرض) ... فليس من باب الاسناد إلى الجملة .

ويقع في التناقض في هذه المسألة نفسها مرة أخرى ، وذلك عندما يقول في صدر كلامه على الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً :

« قيل : وتقع أيضاً ^(٢) في الجملة المقرونة بمعلّق ، نحو « علّم أقام زيد » . وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً ، وحلوا عليه (وتبيّن لكم كيف فعلنا بهم) ، (أولم يَهْدِ لهم كم أهلكنا) ، (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسُبِّحْنَهُ) . والصواب خلاف ذلك . وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً . فان قلت : وينبغي زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبي المطلق بالاستفهام فقط نحو « ظهر لي أقام زيد » ، قلت : إنما أجزت ذلك على أن المسند اليه مضاف محذوف ، لا الجملة ^(٣) ، اهـ

(١) السند اليه هو للبتداء ، والفاعل ، وفائب الفاعل .

(٢) أي تقع نيابة الجملة عن الفاعل .

(٣) كان ابن هشام قد أجاز قبل هذا الكلام (انظر المثال السادس ←

فهذا كلام واضح وصريح ، يُفهم منه أن صاحبه يرفض أن تكون الجملة مستنداً إليها ، ويقول إن الصواب « خلاف ذلك » ، وعندما يتصور أن قارئه قد يطالبه بأن يزيد في الجمل الجملة السند إليها لأنه أقر صحة أن يقال « ظهر لي أقام زيد » ، ينبه هذا القارئ على أنه إنما أجاز ذلك على أن السند إليه هو مضاف محذوف ، وليس الجملة . ومع كل هذا الرفض تراه يقرر صحة الاسناد إلى الجملة ، وذلك في التنبيه الذي ختم به باب الجمل حيث يقول :

« هذا الذي ذكرته - من انحصار الجمل التي لها محل في سبع - جارٍ على ما قرروا ، والحق أنها تسع . والذي أهملوه : الجملة المستثناة ، والجملة السند إليها (١) » اهـ

ومرة ثالثة يقع في التناقض وهو يبحث هذه المسألة ، وذلك عندما يقول إن عبارة « ظهر لي أقام زيد » هي على تقدير « ظهر لي جواب أقام زيد » ، فهو إنما يقدر مضافاً محذوفاً لكي يسند إليه فعل « ظهر » ذاهباً من وراء ذلك إلى عدم جواز الاسناد إلى الجملة ولو كان الفعل قليلاً وكانت الجملة مصدرية بملحق ، ولكنه ينسى في الوقت نفسه أن هذا المضاف محذوف ، وأن على الجملة الاستفهامية التي كانت مضافاً إليها أن تنوب عن المضاف بمد حذفه جرياً على القاعدة العامة المعروفة ، وعلى هذا يصبح فعل « ظهر » مستنداً إلى الجملة ، وهو عين ما يهرب منه بتقديره للمضاف المحذوف .

→ من أمثلة الجملة المفسرة (أن يقال « ظهر لي أقام زيد على أن يكون فاعل « ظهر » مضافاً محذوفاً ، وأن تكون جملة « أقام زيد » مضافاً إليها والتقدير : ظهر لي جواب أقام زيد ، أي جواب قول الفاعل ذلك .

(١) أتذكر أنه قال قبل قليل إن القول بوقوع الجملة مستنداً إليها خطأ والصواب خلافه .

٢ - وهناك مسألة أخرى يبدو فيها ابن هشام متناقضاً مع نفسه أشد التناقض ، وهي مسألة وقوع الجملة بدلاً : ففي حين يقرره ، وفي حين آخر يرده . استمع اليه في حديثه عن الجملة السادسة بما له محل من الاعراب حيث يقول :

« الجملة السادسة : التابعة لمفرد ، وهي ثلاثة أنواع : أحدها النعت بها ... والثاني المطفوفة بالحرف . . والثالث البدلة كقوله تعالى « ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لنلو مغفرة وفو عقاب اليم » ف « إن » وما عملت فيه بديل من « ما » وصلتها ، اه

ويقول أيضاً في الجملة السابعة التي لها محل من الاعراب :

« الجملة السابعة : الجملة التابعة لجملة لها محل . ويقع ذلك في بابي النسق والبديل خاصة » اه

كل هذا مع قوله في معرض رده على الشاويين (١) :

« وكان الجملة المفردة عنده (٢) عطف بيان أو بديل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبديل جملة » اه

٣ - وهناك مسألة ثالثة يضطرب فيها كلام ابن هشام اضطراباً عجباً . ألا وهي مسألة القول أهو جملة ، أم هو شيء قصد لفظه فهو مفرد ؟ فأما حين يكون القول بمد قول مبني للمعلوم فانك ترى ابن هشام لا يتردد في تقرير جملة القول (٣) . ولعله يفعل ذلك لأنه لا يجد من

(١) انظر المسألة الواردة في نهاية الجملة المفردة من الباب الثاني من كتاب اللغوي .

(٢) أي عند الشاويين .

(٣) وقد اعترضه الهماسي ذاهباً الى أن الكلام للقول شيء قصد ←

القوانين النحوية ما يمنع وقوع الجملة مفعولاً بها . وأما حين يكون القول بعد قول مبني للمجهول فأنك ترى كلامه يضطرب : ففي مثاله السامع للجملة المفسرة يدل كلامه على اعتقاده بجمليّة القول . يقول :

« السامع : (وإذا قيل لهم : لا تقسدا في الأرض) زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في « قيل » ضمير المصدر (١) ، وجملة النهي (٢) مفسرة لذلك الضمير ، وقيل : الطرف (٣) نائب عن الفاعل ، فالجملة في محل نصب . ويُردّ بأنه لا تم الفائدة بالطرف ، وبسببه (٤) في (وإذا قيل : إن وعد الله حق) . والصواب أن النائب الجملة ، لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسرة ؟ والمفعول به متعين للنيابة (٥) » .

وفي مواطن كثيرة يصرح بأن القول بعد قول مبني للمجهول إنما هو كلام يراد به لفظه ، وهذا يعني أنه مفرد لا جملة ، بل إنه يصرح بعدم جمليته ، وذلك في آخر الجمل التي لها محل من الاعراب حيث يقول :

→ لفظه ، فهو مفرد ، أو قل هو في حكم المفرد . وعليه فالكلام الذي بعد القول يجب ألا يد في الجمل التي لها محل من الاعراب ، لأنه خارج عن الجمليّة مسدود في المفردات . (انظر حاشية الأمير على النني ، الباب الثاني ، الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً) .

(١) يعني أن نائب الفاعل لفعل « قيل » ضمير مستتر فيه تهديره « هو » يود على المصدر المفهوم من فعل « قيل » ، التهدير : قيل هو ، أي قيل القول .

(٢) أي جملة لا تقسدا .

(٣) يعني الجار والمجرور « لهم » .

(٤) أي ورد هذا القول بعدم وجود الطرف في الآية المذكورة .

(٥) يعني أنه إذا حذف الفاعل وكان في الجملة مفعول به كان هذا المفعول أول الأشياء بالنيابة عن الفاعل . وقد سر ذلك في مبحث النائب عن الفاعل ، فراجع .

« وأما قوله تعالى (وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض) ..
فليس من باب الاسناد إلى الجملة » .

هذه بعض المسائل التي وقع فيها ابن هشام في التناقض وهو يبحث
أمر الجمل ، ولو ذهبنا تنقصها جميعاً لطال بنا الكلام ولخرجنا بنتيجة
واحدة هي أن الباب الثاني من كتابه « المغني » إنما هو مجموعة تناقضات لا
سبيل إلى حلها . خذ على ذلك مثلاً كلامه في جملة الشرط : فهو يذهب
إلى أن « إن جاء » من قولنا « زيد إن جاء فأنا أكرمه » لا محل لها
لأنها جزء من الشرط ، والجزء لا محل له ، وإنما المحل للكل . ويترتب
على كلامه هذا أن تكون جملة الجواب « فأنا أكرمه » لا محل لها أيضاً
لأنها جزء أيضاً ، وليست كلاً ، ولكننا نعلم أن هذه الجملة مقترنة بالفاء
وانها واقعة في جواب الشرط الجازم ، وابن هشام يقرر في هذه الحالة أن
تكون في محل جزم . فكيف يتأتى أن تكون الجملة الواحدة في محل
جزم وأن تكون لا محل لها من الاعراب في آن واحد ؟ !!

وإذا تركنا أمر التناقضات جانباً ، فإنا واجدون في باب الجمل
عند ابن هشام نقاطاً كثيرة غامضة تحتاج إلى إيضاح ، لكن المؤلف تناقض
عنها عامداً لأنه ليس في جعبته ما يقوله بشأنها . واليك على ذلك مثلاً :

قال في نهاية بحثه في الجملة الفسرة :

« مسألة : قولنا إن الجملة الفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوين ،
فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهي في نحو (زيدا ضربته) لا محل
لها (١) ، وفي نحو (إنا كل شيء خلقناه بقدر) ، ونحو (زيد »

(١) لأنها غير جملة ابتدائية معنوية لا محل لها . والتقدير : ضربت
زيداً ضربته .

الخبزَ يأكُلُه) بنصب الخبز ، في محل رفع (١) ... وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة ، وقد بينتُ أن جملة الاشتغال (٢) ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير ، ولم يثبت جواز حذف المظوف عليه عطف بيان ، وأختلِف في البديل منه ، اهـ

١
هذا الكلام يثير مسألتين يهرب ابن هشام من الإجابة عنها :

أولاهما : أن ابن هشام يرفض تفسيرية جملة الاشتغال ومظوفيتها بيانياً وبدليتها ، فأما تفسيريتها فيرفضها لأن حد الجملة المفسرة عنده هو أنها (الفضلة الكاشفة للحقيقة ما تليه) . وجملة الاشتغال ليست فضلة ، بل هي عمدة لا غنى عنها ، لأنها تفسر فعلاً قبلها محذوفاً ، وأما معطوفيتها بيانياً فيرفضها لأنها تفسير لمحذوف ، ولا يجوز في عطف البيان أن يحذف المظوف عليه ، ولأن الجمهور لم يثبت وقوع البيان جملة ، وأما بدليتها فيرفضها لأن الجمهور أيضاً لم يثبت وقوع الاشتغال جملة . فإذا لم تكن جملة الاشتغال مفسرة ولا بياناً ولا بدلاً فماذا تكون بين الجمل ؟

سؤال تهرب ابن هشام من الإجابة عنه .

الثانية : أن ابن هشام إذا كان يرد على الشاويين زعمه بعبية جملة الاشتغال في محلها الاعرابي لمحل ما تفسره بحجة أنها لا يمكن أن تكون عطفًا بيانياً ولا بدلاً ، فلا بد أن تكون في أحد قسمي الجمل ، إما في الجمل نوات المحل ، وإما في الجمل التي لا محل لها ، فأين هي من

(١) لأنها تفسير لجملة خبرية محذوفة محلها الرفع . والتقدير : زيد يأكل الخبزَ يأكُلُه .

(٢) يعني الجملة المفسرة لقول محذوف . (راجع أسلوب الاشتغال) .

هذين القسمين ؟ وإذا كان يعدها في الجمل التي لا محل لها ، وهذا هو الظاهر من كلامه ، فلماذا لم يعدها مفسرة ، بالمعنى الاصطلاحي لمعنى الكلمة ؟ ونحن نعلم أن الجمل التي لا محل لها ست ، هي الابتدائية ، والمتوسطة ، وصلة الموصول ، وجواب القسم ، وجواب الشرط غير الجازم ، والمفسرة . فإذا لم تكن جملة الاشتغال التي يفيد كلام ابن هشام أنها لا محل لها ابتدائية لأنها ليست في صدر الكلام ولا منقطعة عما قبلها ، ولا معترضة لأنها عمدة لا فضلة صالحة للسقوط ، ولا صلة لعدم وجود موصول قبلها ، ولا جواب قسم لعدم وجود قسم قبلها ، ولا جواباً لشرط لعدم وجود شرط قبلها ، فلم يبق إلا أن نقول إنها المفسرة ، وإلا كان علينا أن نزيد في الجمل التي لا محل لها من الاعراب جملة الاشتغال . فهل يقول ابن هشام بهذا أم لا ؟

سؤال آخر تهرب ابن هشام من الإجابة عنه .



كل هذا الخلاف بين النحاة ، وكل هذا التناقض الذي يقع فيه النحوي الواحد بينه وبين نفسه ، وكل هذه النقاط النامضة والمائل التي لا جواب لها ، كل ذلك لا يدل إلا على شيء واحد ، هو فقدان النهج ، وتضارب المبادئ ، واختلاط المنطقات التي انطلق منها النحاة في إعراب الجمل . وحتى نفهم السر في كل ذلك لا بد من معرفة هذه المبادئ وتلك المنطقات ، وما رفضوه منها وما اعتمدوه ، ومقدار إخلاصهم لما اعتمدوه منها ومدى بدم عنده . فإذا عرفنا كل هذا فهمنا جانباً كبيراً من خلافهم وتناقضاتهم .

والواقع أنهم لم يصرحوا بهذه المبادئ إلا فيما ندر (١) ، وإذن ،

(١) وسنذكر ذلك في مواضع إن شاء الله .

فليس أماننا - من أجل معرفة مبادئهم - إلا أن نطرح المبادئ الممكنة في الاعراب ، ثم ننظر في أطاريهم ، فإن وجدنا شيئاً منها منطبقاً على هذا المبدأ أو ذلك قلنا إنه من مبادئهم المعتمدة ، وأمكنتنا بالتالي أن نعرف مدى تمسكهم به أو تخليهم عنه ، وإن وجدنا غير ذلك قلنا إنه مبدأ مرفوض برمتيه .

١ - المبدأ الأول :

« تعرب الجمل بحسب ما تؤديه من المعاني النحوية (١) : فكل جملة أدت معنى نحويّاً يؤديه المفرد كان لها إعراب ذلك المفرد ، وأما التي لا تؤدي من المعاني ما يؤديه المفرد فلا محل لها من الاعراب » .

هذا المبدأ يقتضينا أن نعرب جملة « فانه مفيد » من قولنا « اطلب العلم فانه مفيد » على أنها في محل نصب مفعول لأجله ، لأنها تؤدي معنى نحويّاً يؤديه المفعول لأجله ، وهذا المعنى هو بيان السبب للفعل السابق ، كما يقتضينا أن نعرب جملة « صنع من حديد » من قولنا « ابست خاتماً صنع من حديد » على أنها في محل نصب على التمييز ، لأنها تؤدي معنى نحويّاً يؤديه التمييز ، وهذا المعنى هو بيان الذات لاسم مبهم الذات ، والاسم المبهم الذات في مثالنا هو الخاتم .

إن أعارب النحاة تشير بوضوح إلى أن هذا المبدأ المعنوي في الاعراب مرفوض البتة ، فهم يعربون الجملة من نحو مثالنا الأول على أنها مستأنفة لا محل لها من الاعراب ، كما يعربون الجملة من نحو مثالنا الثاني على أنها نعت يتبع في محله الاعرابي منعوته . بل انهم صرحوا بهذا الرفض

(١) قصد بالمعاني النحوية ما تؤديه المفردات من بيان السبب والزمان والمكان والتوكيد وبيان الذات ... الخ

حين قالوا : إن الارتباط معنى لا يستلزم عملية الاعراب (١) .

والظاهر أن النحاة قد تركوا هذا المبدأ الاعرابي إلى علماء المالكي ، ولذلك ترى المصطلحات الواحدة تأخذ مفاهيم مختلفة لدى الفريقين ، فالاستئناف النحوي هو غير الاستئناف البياني ، والاعتراض عند النحاة يختلف كل الاختلاف عن الاعتراض عند البيانيين . ونظم من ابن هشام أن بعضهم ، كالزغشري ، كان يخلط بين المفاهيم البيانية والمفاهيم النحوية في إعرابه ، فيأتي بما يظنه النحوي الجاهل بعلم المالكي ، كأبي حيان مثلاً ، خطأ (٢) .

وللانصاف نقول : إن ترك النحاة لهذا المبدأ في الاعراب وتخليهم عنه للبيانيين كان في غاية الصواب ، إذ ليست مهمة النحوي دراسة معاني الكلام ، بل مهمته تنحصر في بيان العلاقات البنيوية بين أجزاء الكلام ، ولا تدخل الجملة في اعتباره إلا إذا كانت على علاقة بنيوية مع أجزاء أخرى من الكلام . ولتوضيح ما نعنيه بالعلاقات البنيوية فورد المثال الآتي :

« فَعَلَ فاعِلٌ فعلاً فِعْلاً في المفعِلِ المفاعِلِ » .

فهذه الكلمات ليس لها عند البياني إعراب ، لأنها لا تحمل أي معنى على الإطلاق ، إنها مجرد رموز ، وهو لا يهتم إلا بالمعاني ، أما النحوي فيجد فيها كلاماً تاماً من حيث البنية اللغوية ، وهو يستطيع أن يقول في إعرابه : الكلمة الأولى فعل ماض ، والثانية فاعل مرفوع ، والثالثة مفعول منصوب ، والرابعة صفة للمفعول تبعه في النصب ، والخامسة حرف جر ، والسادسة مجرورة بحرف الجر ، والسابعة صفة للمجرور مجرورة مثله .

(١) انظر حاشية الأمير على اللغني عند الكلام على الجملة المستأنفة .

(٢) انظر التنبيه الذي ختم به ابن هشام مبحث الجملة المعترضة .

التحوي إذن لا تهمة معاني المفردات ولا الجمل ، بل كل الذي يهيمه هو ما بين هذه المفردات أو هذه الجمل من علاقات متصل بالبنية اللغوية ، إنه مثل عالم الرياضة أمام معادلة من نحو :

$$س٢ + س - ٣ = ٠$$

فهذا لا يهيمه إلا علاقة الزائد بين س٢ و س ، أما ما وراء هذين الرمزين من أشياء حسية فأمر لا يأبه له على الإطلاق .

نعم ، إن التحوي لا يفتأ ينظر في معاني ما يعرب ، بل انشأ قلنا في فصل سابق إن معرفة المعنى شرط من شروط الاعراب ، لكن التحوي لا ينظر في المعنى على أنه غاية في حد ذاته ، بل على أنه وسيلة للكشف عن العلاقة البنوية للعنصر المعرب ، أو عما سميناها هناك بالوظيفة التحوية .

٢ - المبدأ الثاني :

« تعرب الجمل بحسب ما يسلط عليها من عوامل : فما يسلط عليه رافع فهو في محل رفع ، وما يسلط عليه ناصب فهو في محل نصب ، وما يسلط عليه جار فهو في محل جر ، وما يسلط عليه جازم فهو في محل جزم ، وما لم يسلط عليه شيء فلا محل له من الاعراب » .

والذي يبدو للوهلة الأولى أن هذا هو المبدأ الأثير عند النحاة ، لأنه مشتق من مبدأ العامل والممول ، هذا الذي بنوا عليه كل نحوم ، ولكن الواقع يشير إلى أنهم تمسكوا به كل التمسك في مواضع ، ونخلوا عنه في مواضع أخرى ، وهم في حالي تمسكهم وتحليلهم لا يمدمون الخيل التي تبرئهم من تهمة التنكر لبدئهم الأول في العامل والممول . واليك أمثلة لذلك :

ففي جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء أو باذا للفجائية ، نحو
 « إن جاء زيد فأكرمه » تجدم يصرون على أن الجملة في محل جزم (١) .
 لماذا ؟ لأن الشرط الجازم لا بد له من مجزوءين ، ولما كانت جملة الجواب
 في حال اقترانها بالفاء مصدرة بما لا يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً ، كان
 الجزم واقعاً على محل الجملة برمتها (٢) .

أما في الجملة الواقعة بعد « حتى » كما في قول جرير :

فما زالت القتل تمجّ دماءها
 بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فانهم جميعاً - ما عدا الزجاج وابن درستويه - يرفضون تطبيق هذا
 المبدأ ، فلا يقولون إن الجملة في محل جر محتى ، بل يقولون إنها ابتدائية
 لا محل لها من الاعراب ، ولا تحسب نفسك محرجاً بإمام إذا قلت لهم :
 فأين مجرور حتى ؟ لأنهم سرعان ما يردون قائلين : إن « حتى » هنا
 ابتدائية وليست جارة . فإذا طالبتهم بالدليل لم تجد عندهم إلا أوهاماً لا

(١) وخالقهم الدمامني فقال إنها لا محل لها من الاعراب ، منطلقاً من مبدأ
 آخر سنذكره بعد قليل .

(٢) كذا يقول ابن هشام ، وهو يعني بالتصديق الذي لا يقبل الجزم لفظاً
 ولا محلاً - يعني الفاء . وهنا منه عجب ، لأنه يقول في مكان آخر إنه لا عبرة
 بما يضم الجملة من أحرف . وطى هنا يمكن إيقاع الجزم على محل فصل الأمر
 بالتصديق في جملة الجواب ، وتنحصر المشكلة عندئذ فيما لو كانت الجملة اسمية نحو
 « إن جاء زيد فأنا مكرمه » حيث لا يتوفر فعل يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً .
 وإلا لزمه أن يقول في جملة الشرط المجزوم بلم من نحو : « إن لم يجرى زيد فلن
 أكرمه » أنها في محل جزم لأنها مصدرة بمجرى « لم » وهو عنصر لا يقبل
 الجزم لفظاً ولا محلاً . ولا نعلم أحداً قال بهذا ، لا هو ولا غيره ، بل الجبيع
 يبررون أن الفعل مجزوم اللفظ بلم ، وهو وحده مجزوم المحل بـ إن .

تقنع أحداً غيرهم : استمع معي إلى ابن هشام يقول في آخر بحثه في « حتى » راداً على الزواج وابن درستويه : « ولا محل للجملة الواقعة بعد « حتى » الابتدائية ، خلافاً للزجاج وابن درستويه ، زعماً أنها في محل جر بحتى ، ويردُّه أن حروف الجر لا تعلق عن العمل (١) ، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات ، وأنهم إذا أوقفوا بعدها « ان » كسروها فقالوا « مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه » والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على « ان » فتحت همزتها (٢) نحو « ذلك بأن الله هو الحق » . اهـ

وهو دليل كل مرتكزه أن حروف الجر لم تُثرَ إلا جارة للمفردات الصريحة ، أو داخلة على الجمل المصدرة بحرف مصدري ، فإذا علمنا - وهذا ما سنراه بعد قليل - أن الرمية ، في كثير من مظاهر سلوكها ، لا تأبه بهذا الحرف ، إنهار هذا الدليل دفعة واحدة .

وقد يجد القارئ في النصوص الرمية ما يفرسه بمجادلة النحاة ومعاجتهم في أمر « حتى » هذه ، ولكنني أنصح له بالألا يفعل ذلك ، لأنه سيخرج من جداله خاسراً على كل حال ، فليس أحسد أبرع من هؤلاء النحاة في التخلص من كل ما يمكن أن يجرهم . وليكن له من حال ابن طاهر معهم عبرة : فهذا النحوي يقول (٣) : « ان » أن ، الناصبة الداخلة على المضارع في نحو « أريد أن أسافر » هي غير « أن » الداخلة على الماضي في نحو « سافرت بعد أن غربت الشمس » . لأنه إذا

(١) التطبيق عن العمل : أن يمنع العامل عن العمل في اللفظ مع الاحتفاظ له بحق العمل في محل المعمول .

(٢) أي فتصير حرفاً مصدرياً ، ويصبح المصدر المؤول منها ومن صلتها مجروراً بالجار .

(٣) انظر في التثني حرف « أن » المتنوعة المنزلة الساكنة النون .

كانت هذه هي تلك فلماذا لا تقولون عن الماضي بعدها إنه في محل نصب بها كما تقولون عن الماضي بعد أداة شرط جازمة إنه في محل جزم بها ؟ .
وهذا قياس وجه لا غبار عليه ، ولكن النحاة لا يعجزون أن يردوه قائلين :

« إننا قلنا عن الماضي الواقع بعد أداة شرط جازمة انه في محل جزم لأن أداة الشرط تؤثر في معنى الماضي فتجعله مستقبلاً ، فهي لتأثيرها في معناه تعتبر مؤثرة في محله ، وأما « أن » الداخلة على الماضي فلأنها لا تؤثر في معناه ، تقول إنها لا تؤثر في محله » .

ياله من كلام عجيب !!!

٣ - المبدأ الثالث :

« تعرب الجمل بحسب المواقع التي تحتلها : فكل جملة احتلت موقفاً لفرد ، كان لها اعراب ذلك الفرد ، وكل جملة احتلت موقفاً لا يحتله إلا الجمل ، فليس لها محل من الاعراب » .

ويظهر أن هذا هو المبدأ المتعمد لديهم في إعراب الجمل ، فكثيراً ما نجد في كلامهم ما يلح إليه تليخاً ، أو بصرح به تصريحاً : يقول ابن هشام في مفتتح كلامه على الجمل التي لا محل لها من الاعراب : « وهي سبع ، وبدأنا بها لأنها لم تحل محل الفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل » اه . ويقول الدماميني مصرحاً في مرض رده على من جعل جملة جواب الشرط الجازم المقتربة بإلقاء ذات محل من الاعراب - يقول : « التحقيق أن جملة الشرط (١) لا محل لها مطلقاً ، وذلك أن كل جملة

(١) يقصد جملة جواب الشرط .

لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل (١) ، اهـ .

فلذا كان الأمر كذلك ، فالتأني من الضروري أن نوضح ما نمنيه بكلمة المواقع ، حتى يكون هذا المبدأ الاعرابي القائم على المواقع ، والذي يعترف النحاة أنه مبدؤم الأساسي - حتى يكون واضحاً كل الوضوح في ذهن القارئ ، وحتى نستطيع ، بالتالي ، أن نقاش النحاة على أساس منه .

قلنا في مكان آخر من هذه الخاتمة إن الاعراب يان وظائف نحوية ، وقلنا في مكان ثالث إن الاعراب يان علاقات بنيوية ، والبارتان بمعنى واحد ، ولنقل الآن عبارة ثالثة بالمعنى نفسه ، وهي : إن الاعراب يان مواقع .

ولكن ما المواقع ؟

لننظر إلى البارة الآتية :

اشترت خمسين [؟]

هذه عبارة ناقصة ، لأن فيها موقفاً شاغراً لم يحمله شيء ، وقد حصرنا هذا الموقع بمقوفين ووضعنا فيه علامة استفهام إشارة إلى خلوه . وبالبداية نستطيع أن نعرف أن هذا الموقع هو موقع التمييز ، لأنه يأتي بعد مبهم هو العدد خمسون الذي يحتاج إلى ما يفسر ذاته ويميزها .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد ، أم هو للجملة ، أم هو

لكليهما ؟

(١) انظر حاشية الأمير على المتن ، الجملة الخامسة مما لا محل له من الاعراب ، وكذا الجملة الخامسة مما له محل ، حيث تجد للامبرابي كلاماً في معنى كلامه هنا مع شيء من الزيادة .

والجواب : إنه للفرد وحده ، فأنت تستطيع أن تملأه بكل مفرد
تشاء ، ولكنك لا تستطيع أن تملأه بجملة منها يكن شكلها .
ولنحرب ذلك بالثالين الآتين :

- ١ - اشترت حسين [كتاباً]
- ٢ - اشترت حسين [جاء الولد]

ها أنت ذا تلاحظ أن العبارة الأولى سليمة تماماً ، وأن الثانية لا
علاقة لها بالمرية البتة .

إذن نقول : إن وظيفة التمييز وظيفة خاصة بالفرد ، ولا تستطيع
الجملة أن تقوم بها ، وبعبارة أخرى : إن موقع التمييز موقع محتر
لحساب المفرد ، أما الجملة فلا تستطيع احتلاله . ولذلك لا ترى بين الجمل
ذوات المحل جملة تسمى الجملة التمييزية .

والمواقع الموقوفة على المفرد كثيرة ، منها موقع المفعول المطلق ،
وموقع الظرف ، وموقع المفعول لأجله ، وموقع المفعول معه ... الخ .
ولنتنظر الآن إلى هذه العبارة :

أقسم بالله [؟]

واضح أن هذه العبارة ناقصة لوجود موقع شاغر فيها ، وواضح
أيضاً أن الموقع الشاغر هو موقع ما نسميه جواب القسم .
والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد وحده ، أم للجملة وحدها ،
أم لكليهما معاً ؟

والجواب : انه للجملة وحدها ، فأنت تستطيع أن تملأه بكل جملة
تشاء ، ولكنك لا تستطيع منها حاولت أن تملأه بمفرد أياً يكن شكل هذا
المفرد .

ولتجرب ذلك بالثالين الآتين :

١ - "اقسم بالله [لأسافرن]

٢ - "اقسم بالله [الولد]

ها أنت ذا تلاحظ أن العبارة الأولى سليمة تماماً ، وإن الثانية لا علاقة لها بالعربية البتة .

إذن تقول : إن وظيفة الإجابة عن القسم وظيفة خاصة بالجملة ، ولا يتهاى للمفرد أن يقوم بها . وبعبارة أخرى : إن موقع جواب القسم يحتكر لحساب الجملة ، أما المفرد فلا يستطيع احتلاله . ولذلك لا ترى بين المفردات مفرداً تقول عنه انه جواب قسم مرفوع أو مجرور أو منصوب . وإذن ، فإن الجملة إذا وقعت في موقعها الخاص بها قلنا عنها : إنها لا محل لها من الاعراب .

ومواقع الجمل كثيرة أيضاً ، منها موقع الإجابة عن القسم ، وموقع الإجابة عن الشرط ، وموقع افتتاح الكلام ، وموقع الاعتراض ... الخ . ولننظر الآن إلى هذه العبارة :

زيد [؟]

واضح أن هذه العبارة ناقصة ، لأن فيها موقماً شاغراً لم يمتلئه شيء ، وواضح أن هذا الموقع هو موقع الخبر ، لأنه يأتي بعد مبتدأ ينتظر السامع أن يسمع خبراً عنه .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد وحده ، أم للجملة وحدها ، أم لكليهما معاً ؟

والجواب : إنه للمفرد بالأسالة ، ويمكن للجملة أن تحتله أيضاً .

ولنعرب ذلك بالتالين الآتين :

زيد [مسافر]

زيد [سافر أبوه]

ها أنت ذا تلاحظ أن كلتا البارتين سليمة لا غبار عليها .

إذن نقول : إن وظيفة الاخبار وظيفة مشتركة بين المفرد والجملة ، فإن قام بها المفرد فمن طريق الأصل ، وإن قامت بها الجملة فمن طريق النيابة ، لأن هذه الوظيفة هي وظيفة المفرد في الأصل ، وليست وظيفة الجملة . وبعبارة أخرى : إن موقع الاخبار موقع خاص بالمفرد أصلاً ، ولكن يسمح للجملة أن تحتله في بعض الأحيان .

وإذن ، فإن الجملة إذا وقعت في موقع مفرد ما قلنا عنها إنها ذات محل من الاعراب ، وحكنا عليها اعراباً بما كنا نحكم به على المفرد من رفع أو نصب أو جر أو جزم فيما لو كان هذا المفرد هو الذي يحتل الموقع .

والمواقع الخاصة بالمفردات ، والتي يسمح للجملة أن تحتلها كثيرة أيضاً ، منها موقع الخبر ، وموقع المفعول به ، وموقع المضاف إليه ، وموقع الحال ، وموقع النعت ... الخ .

★ ★ ★

وهنا تنبيه لا بد منه : وهو أن المواقع المسموح بها للجملة لتحتلها عن طريق النيابة عن المفردات ليست كلها على درجة واحدة من الترحيب بالجملة ، فموقع الخبر مثلاً ، يبدو أكثر المواقع ترحيباً ، فهو مشرع الأبواب للجملة تحتله متى شئت ، وأباً يكن شكل البتداء ، ولا يلزمها من أجل احتلاله إلا أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالبتداء ، فتستطيع أن تقول : زيد [يجب القراءة] - العلم [يفيد صاحبه] - هذا

الْقَلَمُ [لا ينكسر] - مَنْ [جاء] (١) ؟ ... الخ ، فهذه البارات مؤلفة من مبتدآت مختلفة الأنواع ، ومع ذلك فقد قبلت جميعاً أن تكون أخبارها جملاً ، أما موقع الحال فهو مقفل في وجه الجملة ، ولا يفتح لها إلا بدروط مرفوعة ، منها أن يكون صاحب الحال مرفوعة ، وأن تشمل على رابط يربطها به ، ، وألا تكون مصدرية بحرف استقبال ... الخ ، فأتت تستطيع أن تقول : « جاء زيد [يتسم] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « جاء زيد [سيتسم] » ، ولو فعلت لما كانت الجملة واقعة في موقع الحال ، بل لكانت في موقع الاستثناء ، وبالتالي تكون من الجمل التي لا محل لها من الأعراب . وأما موقع المفعول به فيبدو أشد تزمناً ، فهو لا يفتح للجملة إلا في ثلاثة مواضع : أن يكون الفعل فعل قول ، أو يكون واحداً من أفعال « ظن وأعلم » ، واخواتهما ، أو أن يكون واحداً من الأفعال المعلقة ، فأتت تستطيع أن تقول : « قال زيد : [أنا مسافر] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « سمعت [جاء زيد] » . وأما موقع المضاف إليه فيبدو أنه أكثر المواقع تشدداً مع الجملة ، فهو لا يفتح إلا إذا كان المضاف واحداً من أسماء الزمان ، أو واحداً من بضع كلمات قليلة أخرى ، فأتت تستطيع أن تقول : « وقت حين [جاء زيد] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « قرأت كتاب [جاء زيد] » . وعلى كل فهذه أمور نكتفي الآن بالتنبيه عليها ، وسنبجها بالتفصيل عند الكلام على كل جملة .



وهكذا نأتي إلى نهاية شرح المبدأ الذي اعتمدته النحاة في إعراب

(١) من الآن فصاعداً سنحصر الجمل التي هي مدار الحديث بين المفعولات لتبميزها عما سواها . فيرجى الانتباه إلى ذلك .

الجل ، والذي صفناه لهم قبل على الشكل الآتي : « تعرب الجمل بحسب مواقعها : فما وقع منها في موقع المفرد كان له اعراب ذلك المفرد ، وما وقع منها في المواقع الموقوفة على الجمل فليس له محل من الاعراب » .

ولنتظر الآن : هل تمسك النحاة بهذا الببدأ على حرفيته ؟ أم أدخلوا عليه بعض التعديلات ؟ وإذا كانوا قد عدلوا فيه فهل تمسكوا به في شكله المعدل ؟ أم تنكروا له في بعض الأحيان ؟ وأين وقع هذا أو ذلك ؟

وسنجيب عن كل هذه الأمثلة فيما يأتي ، وذلك بأن نعرض المثال ، ثم نبين ما كان يجب على النحاة أن يفعلوه إذا تمسكوا بحرفية مبدئهم ، وما فعلوه في الواقع . وعن طريق الموازنة بين الأمرين سيتبين القارئ مدى قرب النحاة من مبدئهم ، أو مدى بعدهم عنه .

١ - المثال الأول : جاء [الذي نجح]

واضح من هذه العبارة أن كتلة الكلمات المحصورة بين المقوفين واقعة في موقع الفاعل . فانطلاقاً من الببدأ الذي قررناه كان يجب على النحاة أن يقولوا : « الذي نجح » جملة في محل رفع فاعل .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

الذي نعلمه أنه لم يقل بهذا إلا شيخ واحد مجهول الاسم ذكره ابن هشام في أول كلامه على الجملة السادسة بما لا محل له قال : « وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقي أصحابه أن يقولوا : إن الوصول وصلته في موضع كذا ، محتجاً بأنها كلمة واحدة » اهـ .

أما سائر النحاة فيرفضون هذا كل الرفض . وزى ابن هشام ،

كمادته ، يضي فيمطرنا بوابل من الشواهد التي تدحض في رأيه زعم هذا الشيخ المجهول ، فاسمعه يقول : « والحق ما قدمت لك (١) ، بدليل ظهور الاعراب في نفس الوصول في نحو « ليقسم آيهم في الدار ، ولائمن آيهم عندك ، وأمرر بآيهم هو أفضل » وفي التنزيل : « ربنا أرينا الذين أضلنا » وقرأ « آيهم أشد » (٢) ، بالنصب ، وروي :

..... فسلّم على آيهم أفضل (٣)

بالخفض ، وقال الطائي :

..... فحسي من ذي عندهم ما كافيا (٤)

وقال المقيلي :

نحن اللائون صبّحوا الصباحا (٥)

وقال الهذلي :

م اللائون فكوا النلّ عني ، . اه

وتنظر في هذه الشواهد كلها فلا تراها تشهد إلا بشيء واحد ، وهو ظهور الحركة الاعرابية على الاسم الوصول ، ولو كان الشيخ المجهول يقول بأن الأثر الاعرابي هو جملة الصلة وحدها دون الاسم الوصول لكان

(١) أي ما سبق أن ذكر من أن الجملة بعد الاسم الوصول صلة لا محل لها من الاعراب .

(٢) تنه البارة في الآية « ثم انتزعن من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن عبا » .

(٣) صدره : « إذا ما لقيت بني مالك » .

(٤) صدره : « فاما كرام موسرون لقيهم » .

(٥) نلّاه : « يوم النخيل غارة ملعاحا » .

في هذه الشواهد ما يدحض زعمه ، ولكنه لا يقول إلا أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة ، فيها يختلان مما موقفاً إعرابياً واحداً . وهذا كلام صحيح بدليل أننا لا نستطيع أن ننزل الموصول عن صلته وأن نتركه وحده في المحل الاعرابي ، فلو قلنا : جاء [الذي ...] ، لما كان لكلامنا معنىً بشهادة جميع النحاة . أما الحركة الاعرابية ، وأما ظهورها هنا أو هناك ، فأمر لا يغير من واقع البنية اللغوية شيئاً . ولقد قلنا مراراً إن الحركة الاعرابية ليست دليلاً على شيء ، لما أكثر الأشياء اتية تتلاعب بهذه الحركة فتجعلها على غير ما هو متوقع منها ، فهناك الجر بالمجاورة (١) ، وهناك الجر بحرف الجر الزائد ، وهناك ما يسمى بتقارض الأحكام (٢) ، وهناك تعدد اللهجات العربية الذي يجعلك ترى الرفوع في

(١) الجر بالمجاورة هو أن تجر اسماً لا يستحق الجر لمجاورته اسماً آخر مجروراً . ومنه ما ورد عن العرب من قولهم « هذا حجر ضب خرب » بجر « خرب » رغم أنه خبر ، لمجاورته المضاف إليه المجرور « ضب » . ومنه قول الشاعر :

كأن أبناً في مرايين وبه كير أناس في بجاد منزل

حيث جر « منزل » مجاورتها « بجاد » رغم أنها صفة لـ « كير » وكان حقها الرفع . (انظر الباب الثامن من كتاب المنى) .

(٢) تقارض الأحكام : أن يتبادل شيكان أحكامهما الاعرابية ، أو أعمالهما الاعرابية . وله صور كثيرة ، منها أن يتبادل « لم » و « لن » أعمالهما ، فتصبح « لم » ناصبة ، وتصبح « لن » جازمة ، فن الأول قراءة بعضهم « ألم نخرج لك صدرك » بنصب « نخرج » ، ومن الثاني قول الشاعر :

لن يجب الآن من رجائك من حرك من دون بأك الحلقه

يجزم « يجب » مع تحريكه بالكسر دفأً لالتقاء الساكنين . ومن صورهِ أيضاً أن يتبادل الفاعل والمفعول حركاتهما ، فيصبح الفاعل منصوباً ، ويصير المفعول مرفوعاً ، ومنه قولهم : « خرق الثوب السار » برفع الثوب مع أنه المفعول ، ونصب السار مع أنه الفاعل . (انظر الباب الثامن من كتاب المنى) .

لهجة ما منصوباً في لهجة أخرى (١) ، وهناك غير هذا وذلك مما يجعل العلاقة بين الوظيفة النحوية والحركة الاعرابية على درجة من الضعف لا تتحمل ، وبحيث نستطيع أن نقرر ، ونحن على شيء من الاطمئنان ، أن الحركة الاعرابية ليست دليلاً على شيء ، وأنها لا علاقة بينها وبين الوظيفة النحوية للكلمة (٢) .

ومها يكن قول الشيخ المجهول غريباً فليس بأغرب من قول النحاة في إعرابهم لنحو « جاء الضاربُ زيداً » . هم يقولون : إن « ال » اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل لفعل « جاء » ، و « ضاربُ » صلة « ال » لا محل له من الاعراب ، وأما الضمة التي على آخره فهي الضمة التي كان يجب أن تظهر على الموصول « ال » ، ولكنه لما كان مبنياً لا يقبل الحركة ألقاها على صلاته بعده .

يا عجباً . يجرمون اسماً صريحاً من الاعراب ويدعون أنه صلة لا محل لها مع أن الضمة ظاهرة عليه ، ويقولون عن اسم آخر إنه هو الفاعل رغم أن له شكلاً لا يختلف عن شكل الحرف ، ويقولون عن الضمة إنها ضمة الموصول قد القيت على صلاته التي تستطيع أن تتحملها . أفلا يحق للشيخ المجهول أن يقول الآن : وأنا قلت بمثل هذا أيضاً ، ولكي عكست ، فالضمة التي كانت مستحقة لمجموع الموصول مع صلاته قد القيت على الموصول وحده لقلوته على تحملها ؟

(١) من ذلك ما ورد من أن بعضهم كان ينصب الاسم والخبر بد الحروف النحوية ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلنأت ولتكن خطاك خفافاً ، إن حراسنا أسدا

(٢) كان الخليل ممن يقولون بهذا (انظر كتابنا « الوجيز في لغة الله » فصل « حكاية الاعراب ») .

بلى والله . يحق له ذلك ولكن اللوم ليس عليه ، بل على النحاة الذين يمنحون أنفسهم من الحقوق ما ينكرونه على غيرهم .

ومع كل ذلك فسنسلم للنحاة بفصل الموصول عن صلته وجمله صالحاً لأن يحتل الموقع الاعرابي وحده . ونحن لا نفعل ذلك اقتناعاً بمجتهدهم القائمة على ظهور الحركة الاعرابية ، بل نفعله لاعتقادنا أن الاسم الموصول ، وإن كان ناقصاً من الوجهة المعنوية ومحتاجاً دائماً إلى جملة تم معناه ، فإنه من وجهة النظر البنيوية اسم صحيح الاسمية ، وبستطيع أن يملأ فراغ ما يحتله من المواقع الاعرابية ، ثم لا تكون الجملة بعده إلا مجرد ذيل له يتم معناه .

ولكن هذا يقتضي تعديلاً في صيغة المبدأ الاعرابي . فلنصنفه الآن على الشكل الآتي :

« كل جملة تحتل موقع مفرد فلها اعراب ذلك المفرد ، شريطة ألا تكون صلة لاسم موصول ، فإن كانت كذلك ، فالوقع لموصولها ، والاعراب له ، أما هي فتبقى صلة لا محل لها من الاعراب » .

٢ - المثال الثاني : أريد [أن أسافر]

واضح من هذه العبارة أن كتلة الكلمات المحصورة بين المعقوفين واقعة في موقع المفعول به . فانطلاقاً من المبدأ الذي قررناه كان يجب على النحاة أن يقولوا : « أن أسافر » جملة في محل نصب مفعول به .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

والجواب : لا . بل الذي فعلوه أنهم قالوا : « أن » حرف موصول لا محل له من الاعراب ، وجملة « أسافر » صلة له لا محل لها من الاعراب .

قلنا : إذا كان كل من الحرف والجملة لا محل له من الاعراب ،
فمن الذي احتل موقع المفعول به إذن ؟

قالوا : المصدر المؤول .

قلنا : وما هذا المصدر المؤول ؟

قالوا : هو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى « أن » مع جملة
الصلة . فتقدير قولكم « أريد [أن أسافر] » هو « أريد [السفر] » .

قلنا : وهل هذا المصدر المؤول شيء حقيقي تمتدونه ؟ أم هو
مجرد أمر اعتباري ألجأكم اليه الصناعة ؟

قالوا : بل هو شيء حقيقي ، وإلا ما جعلنا الوقع الاعرابي له
وحكنا على الجملة بأنها لا محل لها .

هذا ما قاله النحاة . أما نحن فنقول شيئاً آخر ، نقول : إن هذا
الحرف الذي يدعونه موصولاً ليس إلا أداة تستعملها الرئيسة في بعض
الاحيان للوصول بها إلى الجملة المعمولة ، وتستغني عنها في أحيان أخرى
فتباشر جعلها المعمولة مباشرة . وعلى النحوى الأمين منهجه أن يكتفى
بإستقراء الأساليب الرمية ليصل من ذلك إلى تحديد الموضع التي يستعمل
فيها هذا الحرف ، والموضع التي لا يستعمل فيها . أما أن يدعى بأن هذا
الحرف يسبك مصدراً أو شيئاً غير المصدر فهو ادعاء باطل لا دليل عليه .

وحجبتنا في ذلك من عدة وجوه :

١ - فالذي يبدو من سلوك الرمية أنها لا تبالي كثيراً هذا الذي
يسمونه بالحرف المصدرى ، بدليل أنها في الوطن الواحد تستعمله مرة ،
وتستغني عنه مرة . خذ على ذلك مثلاً أسماء الزمان ، فأنت تستطيع دائماً

أن تضيفها إلى الجمل مباشرة ، وأن تضيفها إليها بتوسط هذا الحرف ،
 فنقول مرةً : « دخلت المدرسة يوم [دخلها زيد] » ، ونقول أخرى :
 « دخلت المدرسة يوم [أن دخلها زيد] » . وكذلك الشأن في خبر
 « كاد » وأخواتها ، فلك أن تأتي بهذا الخبر جملة عارية من هذا الحرف ،
 ولك أن تأتي به جملة مقترنة به ، فنقول مرةً : « كاد الولد [يسقط] » ،
 ونقول أخرى : « كاد الولد [أن يسقط] » . فلما كان وجوده في
 هذه المواطن كعدمه ، دل ذلك على عدم أهميته من الناحية البنيوية .

٢ - بل إن العربة كثيراً ما تستغني عن هذا الحرف في المواطن
 التي عودتنا أن نراه فيها ، فقد جاء في المثل « [تسمع] بالعميد خير
 من أن تراه » ، والشكل المألوف في مثل هذه العبارة أن يقال « [أن
 تسمع] بالعميد خير من أن تراه » ، وقال الشاعر :

ألا أيُّ هذا الزاجري [أحضر] الوغى
 وأن أشهد اللذات هل أنت غلدي ؟

والشكل المألوف أن يقال : « ألا أيُّ هذا الزاجري [أن أحضر]
 الوغى » ، وقال آخر :

وما راعني إلا [يسير] بشرطةٍ
 وعهدي به قيناً يسيرٌ بكير

والشكل المألوف أن يقال : « وما راعني إلا [أن يسير]
 بشرطةٍ » ، وقال آخر :

أريدُ [لأنسى] ذكرها فكأنما
 تمثّل لي ليل بكل سيل

والشكل المألوف أن يقال : « أريد [أن أنسى] ذكرها » ،

وسمع عن العرب قولهم : « أريد [تقوم] » ، والمألوف كثيراً أن يقال :
« أريد [أن تقوم] » ... الخ .

فإذا كانت المربة تتخلى عن هذا الحرف في المواطن التي يعتقد أنها فيه
أشد ما تكون تمسكاً به ، فهل يعني هذا شيئاً غير كونها يحلو لها كثيراً
أن تباشر جعلها المعمولة مباشرة بغير توسط حرف مساعد ؟

٣ - ثم إن قول النحاة إن هذا الحرف مصدر يربك مصدراً
مفرداً من الجملة الواقعة بعده ليكون هذا المصدر واقماً في الموقع الاعرابي -
هذا القول غير صحيح ولا يثبت للامتحان . وسنرى حقيقة ذلك فيما يأتي :

خذ العبارة الآتية : « أريد [أن يسافر زيد] » .

سيقول النحاة : إن موقع المفعول به ليس للجملة ، بل هو للمفرد ،
أي هو للمصدر المؤول من « أن » وصلتها . والتأويل : « أريد
[السفر] » .

سنقول : ولكن بين العبارة وتأويلها فرقاً في المعنى ، فالعبارة تفهمنا
أننا زيد سفرأ واقماً من زيد ، أما التأويل فيفهمنا أننا زيد سفرأ فقط ،
هذا إلى أن التأويل يخرج من فكرة الزمن التي تظهر واضحة في العبارة
الأصلية .

سيقول النحاة : إذن سنجعل التأويل على الشكل التالي : « أريد
[سفر زيد] » .

فنقول : ولكن هذا التأويل الجديد ليس مفرداً كما ادعيتم أول
مرة ، بل هو مركب إضافي ، والإضافة فيه لفظية كما نعلم جميعاً ، لأنها
إضافة مصدر إلى فاعله ، وإذن فين الكلمتين اسناد ، والاسناد يعني جملة ،

وإذن فتركيب [سفر زيد] جملة لا مفرد ، وإن كانت هذه الجملة ذات تصميم مختلف . وهكذا فإن تأويلكم لم يزد على كونه هرباً من جملة للوقوع في جملة أخرى ذات بناء مختلف . إذن فدعوى أن الموقع الاعرابي لمفرد دعوى باطلة ، بل هو للجملة برمتها . ومما نحاولوا أن نضعوا في هذا الموقع مفرداً فلن نستطيعوا إلى ذلك سبيلاً .

٤ - وأخيراً انظر معي إلى العبارة التالية :

« [إن تسافر] أفضلته »

هذه العبارة فلسفة باتفاق ، ولكن النحاة القائلين بالتأويل بالمصدر لا يملكون ما يعللون به فسادها ، بل إن نظريتهم تجبرهم على القول بصحتها رغم فسادها البادي لكل ناطق بالريية ، فإن التأويل يقول : « أن ، وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء ، وجملة « أفضلته » خبر عنه ، والتقدير : [سفرك] أفضلته .

وهكذا ترى أن عبارة لا يختلف اثنان في فسادها قد انتهت بالتأويل إلى عبارة لا يختلف اثنان في سلامتها .

أما نحن الذين لا نقول بالتأويل فسنبتأ ما نطل به فساد العبارة ، فنقول : إن الأصل في الريية أن يكون الاسناد بين مفردين ، نحو « زيد عالم » ، ولكن الريية تتسامح في أن يكون أحد طرفي الاسناد جملة شريطة أن يظل الطرف الآخر مفرداً ، فمن سماحها بأن يكون الخبر وحده جملة قولك « زيد [ينظم] الشمر (١) » ، ومن سماحها بأن يكون المبتدأ وحده جملة قولهم « [تسمع] بالعبيدي خير من أن تراه (٢) » ،

(١) زيد : مبتدأ ، وجملة ينظم : خبر .

(٢) جملة تسمع : مبتدأ ، وخبر : خبر .

وقوله تعالى « سواء عليهم [أن أنزرتهم] أم لم تنزرتهم » (١) ، أما أن يكون كلا طرفي الاسناد جملة فهذا غير جائز لأنه يبعد الاسناد كثيراً عن شكله الأصلي ، إذن ففساد عبارة « [أن تسافر] أفضله » متأثر من كون كلا طرفي الاسناد جملة ، ونتيجة ذلك كله أن « [أن تسافر] جملة وليس في تأويل المفرد .

قد يقول النحاة : ونحن أيضاً عندنا ما نعلل به فساد هذه العبارة .

فنقول لهم : وما هو ؟

فيقولون : هو المراء في جملة « أفضله » ، ذلك أننا لو ابتناه ليكون رابطاً يربط جملة الخبر بالبتدأ لماد على لا شيء ، لأن المود عليه هو المصدر المؤول ، وهو شيء تقديري وليس صريحاً حتى يمود عليه ضمير ، ولو زعنا هذا الضمير لبقيت جملة الخبر بضمير رابط . فلما بطل الأمران ، أي نزع الضمير وإثباته ، بطل كون العبارة صحيحة .

وقد يبدو هذا التعليل مقبولاً لأول وهلة ، ولكن إذا تذكرنا ما يقوله النحاة في موطن آخر بدا لنا أن تعليلهم هذا ليس إلا واحدة من من حيلهم المعروفة للتخلص من كل عرج يصادفهم . واليك توضيح ذلك :

منقول للنحاة : ما تقولون في قوله تعالى « وأن تصوموا خير لكم » ، أصحيح هو أم فاسد ؟ .

سيقولون : بل إنه لصحيح .

سعون : ولكن هذه الآية تشتمل على مثل الضمير الموجود في

(١) جملة أن أنزرتهم : مبدأ مؤخر ، وسواء : خبر مقدم .

مثالنا الفاسد ، فأنتم ، لا نحن ، من يدعي بأن في اسم التفضيل «خير» ضميراً مستكناً ، فإن لم يعد هذا الضمير المستكن على مصدركم المؤول فعلام يعود إذن ؟ فأنتم الآن أمام أمرين فاختاروا ، فاما أن ترجعوا عن دعواكم باستكنان الضمير في اسم التفضيل ، وإما أن تعيدوه إلى مصدركم المؤول الذي رفضتم قبل قليل أن يعود عليه شيء .



ألم يأن للنحاة ، بعد كل الذي سقناه من الأدلة ، أن يتخلوا عن نظرية التأويل بالمصدر ، وأن يقولوا : إن [أن أسافر] جملة وليست مفرداً ؟

إني أعدهم ، إن فعلوا ذلك ، بحل في غاية البساطة لكثير من مشكلاتهم التي ورطتهم فيها نظرية التأويل . ولا أريد أن أعدد لهم هذه المشكلات ، فهم أدري مني بها ، ولكنني أعرض على القارئ غاذج منها ليرى مقدار ما نجيحه من الخير إذا نحن تخلينا عن هذه النظرية :

خذ مثلاً العبارة : كاد الولد [أن يسقط]

يأتي النحاة فيؤولون « أن يسقط » بالمصدر « السقوط » ، فتصبح العبارة : كاد الولد سقوطاً ، فيرون أنها فاسدة بهذا التأويل ، لأن فيها اسناد مصدر إلى اسم ذات ، وهو أمر لا تميزه العربية ، إذ لا يقال فيها « الولد سقوط » ، فيلجؤون إلى تأويل ثانٍ ، فيؤولون المصدر بمشتق ، فتصبح العبارة : كاد الولد ساقطاً ، وهي أيضاً عبارة فاسدة لم تلتفظ العربية بمثلاً .

وهكذا ترى النحاة قد عجزوا ، بعد تأويلين اثنين ، عن أن

يصلوا إلى مفرد يستطيع أن يقوم مقام الجملة . والظاهر أنهم يحتاجون إلى تأويل ثالث ، أو إلى رابع ، أو إلى سلسلة لا نهاية لها من التأويلات .

خذ مثلاً آخر قول الشاعر :

إلا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

يأتي النحاة فيؤولون « أخبره » بالمصدر « إخبار » ، ثم ينظرون فيجدون قبل هذا المصدر المؤول فاء مسببية عاطفة ، فإذا أرادوا عطف المصدر المؤول على مصدر سابق لم يجدوا في الكلام الذي قبل الفاء مصدراً صريحاً يمكن العطف عليه ، ولا مصدراً مسؤولاً نلوا الكلام من حرف مصدرى سابق ، وعندئذ يقولون : نطفه على مصدر متعبدٍ ، أو متخيلٍ ، أو متزعر ، أو متوهم من الكلام السابق .

فاظنر اليهم كيف وصل بهم الأمر إلى حد الوقوع في الأوهام والتخيلات والتعبدات وفسر الكلام العربي لينتزعوا منه بالقوة ما يشاؤون . وما ذلك كله إلا بسبب التأويل بالمصدر .

★ ★ ★

ومع كل هذا وذاك فسنسلم للنحاة جدلاً بنظرية التأويل بالمصدر ، لأننا نريد أن نسير معهم إلى آخر المدى لنرى هل كانوا أمناء على مبدئهم الاعرابي الذي ارتضوه لأنفسهم رغم بعض نظرياتهم الفاسدة ، أم لا ؟

غير أن التسليم بنظرية المصدر المؤول يقتضي إدخال تعديل جديد على المبدأ الموقفي في أعراب الجمل ليصير على الصيغة الآتية :

« تعرب الجمل بحسب مواقعها : فكل جملة وقعت في موقع المفرد فلها أعرابه ، شريطة ألا تكون مصدرة باسم موصول ، فإن كانت كذلك

فالواقع الاعرابي للاسم الموصول ، وشريطة ألا تكون مصدرة بحرف مصدري ، فإن كانت كذلك فالواقع الاعرابي للمصدر المؤول . وكل جملة وقعت في المواقع الموقوفة على الجمل فهي مما لا محل له من الاعراب . ويستبر الموقفان اللذان يبد الاسم الموصول والحرف الموصول من مواقع الجمل ، فالجملة في هذين الموقعين لا محل لها من الاعراب ، .

هل تمسك النحاة بهذا المبدأ بعد هذين التمديلين عليه ؟ لننظر :

٣ - المثال الثالث : ظلت واقفاً حتى [جاء زيد]

واضح من هذا المثال أن الذي بين المقوفين جملة ، ولا يستطيع النحاة ادعاء وجود مفرد ، لأن الكلام يخلو من حرف مصدري سابق ، وواضح أيضاً أن الموقع موقع المفرد المجرور بحتى ، بدليل صحة وقوع المفرد فيه ، فعلى حسب تأويل النحاة يمكن أن يقال : ظلت واقفاً حتى [مجيء زيد] . فانطلاقاً من المبدأ الاعرابي بعد تمديلاته يجب أن يقال : جملة « جاء زيد » في محل جر بحتى .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

• الواقع أنه لم يفعل ذلك إلا اثنان فقط منهم ، هما الزجّاج وابن درستويه ، أما الباقيون فرفضوا ، ولكي يتخلصوا من اتهامهم بالخروج على المبدأ ظلموا علينا بقسم جديد حتى فقالوا : « حتى » هذه ابتدائية وليست جارة ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

٤ - المثال الرابع : إن جاء زيد [فأكرمه]

واضح من هذا المثال أن الموقع الذي بين المقوفين هو موقع الإجابة عن الشرط ، ونحن نعلم أن الشرط لا يجاب إلا بجملة ، وإذن فإن الجملة

التي بين المقوفين واقعة في موقع هو وقف على الجبل وحدها ، فانطلاقاً من المبدأ الاعرابي يجب أن يقال : جملة « فأكرمه » جواب شرط لا محل لها من الاعراب .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

الواقع أنهم رفضوا ذلك وقالوا : هي في محل جزم لأن الشرط جازم ولأنها اقترنت بالفاء . وهو تمليل لا معنى له ولا يبرئهم من تهمة الخروج على المبدأ ، ولذلك نرى الدماميني يقف أمامهم بجزم متمسكاً بالمبدأ قائلاً : جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً لأنها واقعة في مواقع الجمل ، لا في مواقع المفردات .

ونكتفي من الموضوع بهذا القدر. تاركين للقارئ ، إذا أحب ، أن يناقش النحاة بنفسه على هذه الشاكلة .



وبعد ، فهاذا زيد من هذه المقدمة الطويلة ؟

سؤال لا بد أنه خطر على قلب القارئ . وأحب قبل الإجابة عنه أن يكون واضحاً تماماً أنني لم أسع فيما قلت إلى النيل من النحاة ولا إلى التشنيع على مناهجهم . ولقد سبق أن بينت في مقدمة الكتاب أنني أحب النحاة القدماء وأحترمهم وأعجب كل الاعجاب بهم ، ولكن كل أولئك لا يمنع أنهم بشر يصيرون ويخطئون ، كما لا يمنع من أن تنبه على خطئهم إن أخطؤوا ، وأن نشير إلى المواطن التي خرجوا فيها عن المنهج الصحيح في البحث والدراسة .

أما ما أردته من هذه المقدمة فيمكن تلخيصه فيما يأتي :

١ - أولاً : لقد وعدت قارئى في مقدمة الكتاب أن أكون محافظاً ، أي أن أقدم له النحو العربي كما وضعه القدماء . ولقد ظلت خلال أقسام الكتاب الأربعة محافظاً على وعدي هذا قدر المستطاع ، ولم أتدخل بآرائى الخاصة إلا في أضيق الحدود ، ولقد حرصت أن يكون ذلك في الحواشي ما أمكن ، أما الآن فقد حاولت أن يكون مخلصاً لقواعد النحاة وخدمهم . فلما انتهى الكتاب بأقسامه المذكورة على هذا الوجه ، شعرت في هذه الخاتمة أنى أصبحت في حل من وعدي ، وأن باستطاعتي أن أعرض على قارئى آرائى الخاصة ، ولا سيما أنه أصبح ، بعد أن قطع ممي هذا الشوط الطويل ، على قدر لا بأس به من التمكن من أصول النحو وفروعه ، بحيث لم يبق هناك داعٍ للخوف عليه من البلبلة إذا هو اطلع على وجهات نظر تختلف عما عرفه في السابق . لهذا كله انتهزت فرصة إعراب الجمل فرضت عليه وجهة نظري في الموضوع . وبالطبع ، فلم يكن التبجح هو فرضي من هذا العرض ، بل كنت أرمي منه إلى أمرين : أولهما أن أبين للقارئ أن الأسس القديمة التي أقيم النحو العربي عليها ليست على قدر كافٍ من المثانة والصلابة ، بل فيها ثغرات واسعة سمحت لعدد كبير من المشكلات أن ينفذ إلى هذا النحو ، والثاني أن أبين له أن هذه الأسس القديمة ليست قدراً مقدوراً على النحو العربي فلا يمكنه الفكاك منها ، بل يمكن لهذا النحو أن يقوم على أسس أخرى قد تكون أمتن من الأولى وأشد منها صلابة .

٢ - ثانياً : لما كنت سأعرض على القارئ بعد قليل إعراب الجمل كما ارتأه النحاة ، وجدت من واجبي أن أقدم له مقدمة طويلة أشرح له فيها المبدأ الذي اعتمدوه في إعرابهم ، ليكون له من ذلك أساس يقف عليه كلما أراد أن يفهم أسباب خلافهم ، أو كلما بدا له أن يختار بين مذاهبهم .

هذا ما أردته بالضبط ، فإن كنت قد وثقت إليه ، فالحمد والشكر لله وحده ، وإن كان غير ذلك ، فلقارئ الحرية في أن يمزق من صفحات هذه المقدمة ما يشاء .

والآن إلى اعراب الجمل . ونبدأ بالجمل التي لها عمل من الاعراب .

٥ - الجمل التي لها محل من الاعراب :

وهي سبع عند بعضهم ، وأكثر من سبع عند آخرين . واليك بيانها :

١ - الجملة الواقعة خبراً

وعملها الرفع إن كانت خبراً عن مبتدأ ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، أو كانت خبراً لأحد الحروف المشبهة بالفعل ، نحو : إن زيدا [ينظم الشعر] ، وعملها النصب إن كانت خبراً لفعل ناقص ، نحو : كان زيد [ينظم الشعر] .

وإذا وقعت الجملة خبراً عن مبتدأ فلا يشترط في هذا المبتدأ إلا أن يكون مفرداً صريحاً ، أما إن كان جملة ، نحو : جاء زيد ، أو جملة مصدرية بحرف مصدري نحو : أن تسافر ، فلا يجوز له أن يأتي خبره جملة ، فلا يقال : جاء زيد [أرغب فيه] ، على تقدير « يجيء زيد [أرغب فيه] » ، ولا : أن تسافر [أفضله] ، على تقدير « سفرك أفضله » ، بل لا يأتي الخبر في هاتين الحالتين إلا مفرداً صريحاً أيضاً ، فاما المبتدأ الجملة الذي خبره مفرد فكقولهم : [نسمع بالمعدي] خير من أن تراه ، واما المبتدأ الذي هو جملة مصدرية بالحرف المصدري وخبره مفرد فكقوله تعالى : [وإن تصوموا] خير لكم . وقد مر شرح ذلك مستوفى في مقدمة اعراب الجمل ، وعليه اعتمدنا في إثبات أن الجملة

المصدرة بالحرف الذي يدعونه مصدرياً هي جملة في الاعتبار النحوي وليست في تأويل المفرد كما يزعمون . وهذا الشرط أهمله النحاة ، ولم أجد ، في حدود ما قرأت من كتبهم ، من نص عليه .

وأما الجملة الواقعة خبراً فلا يشترط فيها سوى اشتغالها على رابط يربطها بالبند (١) . واشترط بعضهم شرطاً آخر وهو أن تكون خبرية لا إنشائية .

وهذه أمثلة للجملة الخبرية مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ - زيدٌ [ينظم الشعر]

الجملة خبر عن البند . ولا خلاف .

٢ - إن زيداً [ينظم الشعر]

الجملة خبر « إن » . ولا خلاف .

٣ - كان زيدٌ [ينظم الشعر]

الجملة خبر « كان » . ولا خلاف .

٤ - زيدٌ [سلم عليه]

قال بعضهم : الجملة خبر عن زيد ، وقال آخرون : الجملة انشائية ، فلا تكون خبراً ، وإنما هي مفعول به لقول محذوف هو خبر عن زيد ، والتقدير : زيدٌ مقولٌ فيه : سلم عليه .

(١) راجع أنواع الرابط في ص ٣٦٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

٥ - عسى زيد أن [يقوم]

قال بعضهم : الجملة خبر « عسى » ، و « أن » زائدة . وقال آخرون : لو كانت « أن » زائدة لما نصبت ، والصحيح أنها مصدرية والجملة بعدها صلة لها ، أما الخبر فهو المصدر المؤول .

٦ - [نعم الرجل] زيد

قال بعضهم : الجملة خبر مقدم لزيد . وقال آخرون : بل هي ابتدائية لا عمل لها ، وأما خبر زيد فتحذف تقديره : زيد الممدوح .

٧ - من [جاء بالحسنة] فله عشر أمثالها

قال بعضهم : الجملة خبر « من » ، لأنها تشتمل على ضميره المائد عليه ، ولأن أصل « من » الشرطية هي « من » الاستفهامية ، ونحن نعلم أن خبر الاستفهامية هو الجملة الواقعة بعدها ، نحو : من [جاء ؟] . فلذا تضمنت « من » الاستفهامية معنى الشرط فصارت شرطية ، فإن الاعراب يبقى على ما كان عليه ، وأما أن الفائدة لا تتم بجملة الشرط وحدها ، فلأنها بعد تضمنها معنى الشرط صارت محتاجة للجزاء من حيث المعنى فقط لا من حيث الاعراب ، وذلك لأن التركيب الشرطي لا يكون إلا بجملتين . وقال آخرون : الجملة صلة « من » ، أو نائبة عن صلتها فلا عمل لها ، وذلك لأن أصل « من » الشرطية هو « من » الموصولية ، لأن قولك « من يجتهد ينجح » هو كقولك « الذي يجتهد ينجح » . وقال غيرهم : الجملة جزء الخبر فلا عمل لها ، لأن المحل للكل لا للجزء ، وإنما الخبر هو مجموع جملي الشرط والجزاء . وقال غيرهم : الجملة ابتداء الشرط فلا عمل لها ، والخبر هو مجموع ابتداء الشرط مع جزائه ، كقولك « من يجتهد ينجح » يساوي قولك « زيد إن يجتهد ينجح » . فلو لا أن الشرط

وجوابه مبنيان على البدأ لكانت جملة « ان يجتهد » ابتدائية لا عمل لها من الاعراب ، ولكانت جملة « ينجح » جواب الشرط لا عمل لها من الاعراب ، فلما بني مجموع الجملتين على البدأ صار مجموعها خبراً عن هذا البدأ ، وبقي لكل جملة بئرها اعرابها السابق .

٨ - من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها [

قال بعضهم : الجملة خبر عن البدأ « من » ، لأنها محط الفائدة أولاً ، ولوجوب أن تشمل على ضميره ثانياً . وقال آخرون : بل هي جواب شرط جازم مقترنة بالفاء فحلها الجزم ، ولو اعتبرناها خبراً لكان لها محلان : محل جزم باعتبارها جواب شرط ، ومحل رفع باعتبارها خبراً عن مبتدأ ، وهذا لا يكون ، لأن الشيء الواحد لا يكون له محلان من الاعراب .

٩ - من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها [

قال بعضهم : مجموع الجملتين هو الخبر . وقال غيرهم غير ذلك . وقد مضى .

وهذا الخلاف جارٍ في كل اسم شرط وقع مبتدأ .

١٠ - ما [أحسن زيداً !]

قال البصريون : الجملة خبر « ما » . وقال الأخفش : يجوز هذا ، ويجوز أن تكون صلة لها . أو صفة لها ، وعليها قال الخليل بن أحمد ، والتقدير : الذي حسن زيداً شيء عظيم ، أو : شيء محسن زيداً شيء عظيم . وهذا كله مبني على خلافهم في « ما » التعجبية : أي فكرة تامة ،

أم نكرة ناقصة ، أم معرفة ناقصة (١) .

٢ - الجملة الحالية

ومحلها النسب دائماً ، نحو : جاء زيد [يضحك] .

وقد اشترطوا في هذه شروطاً :

١ - أن تكون جملة خبرية ، فإن كانت انشائية نحو : جاء زيد [سليمٌ عليه] ، فهي مستأنفة لا حالية .

٢ - ألا تكون مصدرية بدليل استقبال ، أي بكلمة دالة على الاستقبال ، فإن كانت كذلك نحو : جاء زيد [سوف أكرمه] ، فهي مستأنفة لا حالية .

٣ - أن تقع بعد معرفة محضة ، فإن وقعت بعد معرفة غير محضة مثل المرفع الجنسي في قوله تعالى : كمثل الحمار [يحمل أسفاراً] ، فهي غير متعينة للحالية ، بل يصح اعتبارها حالاً ، ويصح اعتبارها متناً ، لأن المرفع الجنسي كالنكرة في المعنى . وكذا الأمر إذا وقعت بعد نكرة غير محضة مثل النكرة الموصوفة في قوله تعالى : وهذا ذكر مبارك [أنزلناه] ، فهذه صالحة للحالية والوصفية .

وقد تقع الجملة الحالية بعد النكرة المحضة ، ومنه قوله تعالى : وعسى أن تكرهوا شيئاً [وهو خيرٌ لكم] ، وقوله : أو كالذي مرّ على قرية [وهي خاوية] . وإنما تعين في هذه أن تكون حالاً على الرغم من كونها بعد نكرة ، لأنها مصدرية بالواو ، والواو لا تعترض بين الموصوف

(١) انظر ص ٢٢١ وما بعدها من الجزء الثالث من هذا الكتاب .

وصفته ، خلافاً للزخري ومن واقفه . كذا يقول ابن هشام . وعندي أن الحالية متعينة لا بسبب الواو ، بل لأن تنوُّق الجملة يشعر بمجاليتهَا ، إذ قد تأتي الجملة حالية بعد النكرة المحضة وليست مصدرية بالواو ، وذلك كقوله تعالى : وجاء من أقصى المدينة رجل [يسمى] ، فالحس اللغوي يشعر أن المقام هنا مقام بيان حال تلبس الفاعل أثناء قيامه بفعله ، لا مقام بيان وصف ثابت .

٤ - أن تشتمل على رابط يربطها بصاحبها . وربطها إما الضمير وحده ، وأما الواو وحدها ، وإما كلاهما معاً .

٥ - ألا يكون ما تعلقت به مبتدأ أو موصولاً ، فإن كان الأول فهي خبر عنه لا حال ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، وإن كان الثاني فهي صلة له ، نحو : جاء الذي [أكرمه] .
وقد تلبس الحالية بالمترضة . وعندئذ فشروطها هذه تميزها منها .
وهذه أمثلة للجملة الحالية مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ - جاء زيد [يضحك]

الجملة حالية عليها النصب . ولا خلاف .

٢ - وعسى أن تكرهوا شيئاً [وهو خير لكم]

قال بعضهم : الجملة حالية بدليل تصديرها بواو الحال . وقال آخرون : الجملة صفة لتعلقها بنكرة محضة ، أما الواو فزائدة . وقد مر .

٣ - نحن [معاشر الأنبياء] لا نورث

قال بعضهم : جملة الاختصاص حالية . وقال آخرون : بسل هي مترضة لا محل لها .

٣ - المجرى الواقعة مفعولاً

وعلمها النصب ، نحو قوله تعالى : قال : [إني عبدُ الله] .

وليس كل فعل متعدي بقادر على أن يأخذ مفعوله جملة ، فالأفعال من نحو « ضرب وأكل وشرب » وما شابهها لا يقع مفعولها إلا مفرداً . أما الأفعال التي يأتي مفعولها جملة فمحصورة فيما يأتي :

١ - فعل القول : نحو : قال [إني عبد الله] .

٢ - الفعل المرادف للقول : ونني به كل فعل بمعنى « قال » ،
نحو قول الشاعر :

رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا : [إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرَيْنَا]

وفي هذين خلاف سنذكره عند سرد الأمثلة .

٣ - « ظن وأخواتها » : ولا تقع الجملة هنا إلا مفعولاً ثانياً ،
نحو : ظننت زيداً [ينظم الشعر] . وأصل هذه هو الخبر كما نعلم .

٤ - « أعلم وأخواتها » : ولا تقع الجملة هنا إلا مفعولاً ثالثاً ،
نحو : أخبرت زيداً خالداً [ينظم الشعر] . وأصل هذه هو الخبر أيضاً .

٥ - الفعل القلي المعلق : ونني به كل فعل قلي علق ، أي
منع من العمل في لفظ مفعوله أو مفعوليه ، فالأول نحو : عرفت [من
زيد ؟] ، والثاني نحو : علمت [أي الرجال زيد ؟] . والجملة مع
الأول سادة مسد المفعول الواحد ، ومع الثاني سادة مسد المفعولين .

وهذه أمثلة للجملة المفعول بها مع ذكر ما دار حول بعضها من

خلاف :

١ - ظننت زيداً [ينظم الشعر]

الجملة مفعول ثانٍ لفعل « ظن » . ولا خلاف .

٢ - أخبرت بكرةً زيداً [ينظم الشعر]

الجملة مفعول ثالث لفعل « أخبر » . ولا خلاف .

٣ - عرفت [من أبوك ؟]

الجملة مفعول بها لفعل « عرف » الملق بالاستفهام . ولا خلاف .

٤ - قال : [إني عبد الله]

قال بعضهم : الجملة مفعول بها لفعل « قال » ، لأنه يمكن الإخبار عنها بأنها « مقولة » ، أي إنك تستطيع أن تقول فيها ما تقوله في كل مفعول به عندما تخبر عنه باسم مفعول مشتق من الفعل الواقع به . واليك شرح ذلك : إذا أخبرت عن المفعول به من قولك « أكلت الخبز » قلت : الخبز ما أكل ، وإذا أخبرت عن المفعول به من قولك « شربت الماء » قلت : الماء مشروب ، وإذا أخبرت عن المفعول به من قولك « ضربت زيداً » قلت : زيد مضروب ، وإذا أخبرت عن جملة « إني عبد الله » من قوله تعالى « قال : [إني عبد الله] » قلت : الجملة مقولة . فإذا كان المأكول مفعولاً به لفعل الأكل ، والمشروب مفعولاً به لفعل الشرب ، والمضروب مفعولاً به لفعل الضرب ، فإن القولة أيضاً مفعول بها لفعل القول . وقال آخرون : بل الجملة مفعول مطلق ، لأن جملة القول هي حدث القول نفسه ، فكما أن « القرفصاء » مفعول مطلق في قولك : جلست القرفصاء ، لأنها نفس الجلوس ، وكما أن « الهوى » مفعول مطلق

في قولك : سرت الهويي ، لأنها نفس السير ، فكذلك جملة « اني عبد الله » ، لأنها نفس حدث القول .

٥ - صاحَ زيدٌ : [أنا مسافر]

قال الكوفيون : الجملة مفعول بها لفعل « صاح » لأنه بمعنى « قال » . والقاعدة العامة أن الشيء إذا كان بمعنى شيء آخر أخذ حكمه . وقال البصريون : الجملة مفعول بها لقول مخنوف هو حال من زيد ، والتقدير : صاح زيد قائلاً : [أنا مسافر*] ، وانما قلنا ذلك لأن الجملة يمكن الاخبار عنها بأنها « مقولة » فتكون مفعولاً بها لفعل القول فقط ، ولكن لا يمكن الاخبار عنها بأنها « مصيحة » حتى تكون مفعولاً بها لفعل الصياح . وقال الزجاجي : الجملة المحكية بمرادف القول تفسير له وليست مقولة لشيء ، وإذن فلا محل لها من الاعراب . وتابعه ابن هشام في ذلك فقال : وهو الظاهر .

٤ - الجملة المضاف اليها

ومحلها الجر ، نحو : دخلت المدرسة يومَ [دخلها زيد] .

ولا يشترط في الجملة المضاف اليها شرط ، أما مضافها فاشتراطوا أن يكون واحداً من ثمانية .

١ - اسماء الزمان : ونعني بها كل اسم موضوع لقطعة من الزمان مثل : اليوم ، والساعة ، والدقيقة ، والحين ، والليظة ، وما شابه ذلك . فكل هذه الاسماء يصح إضافتها إلى الجمل سواء كانت منصوبة على الظرفية نحو : جئت يومَ [جاء زيد] ، أم كانت غير ذلك نحو : جئت

في يومٍ [جاء زيد] ، و : يومٌ [يجيء زيدٌ] أحبُّ الأيامِ إلي ، و :
عرفت يومَ [يجيء زيدٌ] ...

٢ - « حيث » : وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان ، وإضافتها
إلى الجملة لازمة . وإذا خرجت عن الظرفية ففي إضافتها إلى الجملة خلاف
سنذكره عند عرض الأمثلة .

- ٣ - « آية » : بمعنى علامة . وفيها خلاف سنذكره في الأمثلة .
 - ٤ - « ذو » : وفيها خلاف .
 - ٥ - « لهن » : وفيها خلاف .
 - ٦ - « ريث » : وفيها خلاف .
 - ٧ - « قول » : وفيها خلاف .
 - ٨ - « قائل » : وفيها خلاف .
- وهذه أمثلة للجملة المضاف إليها مع ذكر ما دار حولها من خلاف .

١ - جئْتُ حينَ [جاء زيد]

قال الآكثرون : الجملة في محل جر بالاضافة . وقال الدماميني :
الجملة مقصود لفظها فهي مفرد لا جملة ، وعلى رأيه فلا يضاف شيء إلى
الجملة إطلاقاً .

٢ - جلست في حيثُ [جلس زيد]

قال الآكثرون : الجملة في محل جر بالاضافة . وقال المهدي شارح
الدرية : إذا خرجت « حيث » عن الظرفية بأن جرَّئت بالحرف خرجت

عن الاضافة إلى الجمل ، وصارت الجمل بعدها صفة لها ، والتقدير : جلست في مكانٍ [جلس فيه زيد] .

٣ - أعطني كتاب زيد بآية [زارك البارحة]

قال سيويو : الجملة مضاف اليها محلها الجر . وقال ابن جني : الجملة صلة لحرف مصدري عنفوف ، والتقدير : بآية ما زارك البارحة . وعلى ذلك فاللضاف اليه مفرد لا جملة ، وهو المصدر المؤول .

٤ - إذهب بذى [تسلم]

هذه عبارة مألوقة في الكلام العربي ، ومعناها العام : اذهب في وقت تسلم فيه . واختلف النحاة في تحليلها على وجهين ، فقال بعضهم : هي على تقدير : إذهب بوقتٍ صاحب سلامة ، وعليه تكون « ذو » اسماً من الاسماء الخمسة ، واقعة موقع النعت لمنعوت منكر عنفوف ثابت هي عنه بعد حذفه ، وتكون مضافة ، والجملة بعدها مضاف اليها . وقال آخرون : هي على تقدير : إذهب بالوقت الذي تسلم فيه ، وعليه تكون « ذو » اسماً موصولاً ، واقعة موقع النعت لمنعوت معرف عنفوف ثابت هي عنه بعد حذفه ، وتكون الجملة بعدها صلة لها لا محل لها من الاعراب .

٥ - جئت لدن [جاء زيد]

قال الأكثرون : الجملة مضاف اليها محلها الجر . وقال ابن مالك في بعض كتبه : الجملة صلة لحرف مصدري عنفوف ، والتقدير : جئت لدن [جاء زيد] . والضاف اليه هو المصدر المؤول من الجملة ، وذلك لأن « لدن » ليست خالصة للزمان ، بل هي لبداً الغايات مطلقاً ، زمانية

كانت هذه النيات أو مكانية ، فلهذا لا تضاف إلا إلى المفرد ، فشأنها كشأن « قبل » و « بعد » ، فكما أن هاتين لا تضافان إلى الجملة فلا يقال : جئت قبل [جاء زيد] ، ولا : جئت بعد [جاء زيد] ، حتى تقول : جئت قبل أن [جاء زيد] ، و : جئت بعد أن [جاء زيد] ، فكذلك « لدن » . ولذا فلحرف المصري بعدها لا بد منه مذكوراً أو مقدراً . قال ابن الدهان : وهذا هو مذهب سيويه .

٦ - إجلس ريثَ [يأتي زيد]

والخلاف هنا كالخلاف في « لدن » .

٧ - قولُ [وُلِدَ لك غلام] يسعدني

قال الآكروني : الجملة مضاف إليها محلها الجر . وقال الهمامي : الجملة مقصود لفظها فهي مفرد لا جملة ، وإذن فهي خارجة عما نحن فيه .

٨ - قائلُ [وُلِدَ لك غلام] سينال مني مكافأة

والخلاف هنا كالخلاف في المسألة السابقة .

٥ - الجملة المجرورة بالشرط

ومحلها الجزم نحو : إن يجتهد زيد [فهو ناجح*] .
وشرط هذه أن تكون أداة الشرط جازمة ، ثم أن تقترب بالفاء أو بـ « إذا » الفجائية . وقد تحذف الفاء أحياناً فتصدر ، ومنه قول الشاعر :

من يفعل الحسناتِ [الله يشكرها*]
والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلاً

والتقدير : من يفعل الحسنات [فإله يشكرهما] .
وهذه أمثلة للجملات الواقعة في جواب الشرط الجازم مع ذكر الخلاف الذي دار حولها .

١ - إن يجتهد زيد [فهو ناجح]

قال الأكثرون : الجملة في محل جزم . وقال البماميني : بل لا محل لها ، تمسكاً بمبدأ أن الجملة إذا حلت في المواقع المخصصة للجمل فلا محل لها ، وموقع الإجابة عن الشرط هو للجمل وليس للفردات .

٢ - إن اجتهد زيد [ينجح]

يرفع « ينجح » ، وهذا جائز إذا كان فعل الشرط ماضياً . ولا خلاف في أن هذه الجملة ليست هي جواب الشرط ، ولكن الخلاف في كونها جزءاً من جواب الشرط أو ابتدائية مؤخّرة من تقديم : قال البرد : الجملة ههنا خبر عن مبتدأ محذوف قبله فاء جزاء مخوفة ، والتقدير : إن يجتهد زيد فهو [ينجح] ، وعليه فالجملة صغرى خبرية محلها الرفع ، والجملة الكبرى جواب شرط محلها الجزم . وقال سيويه : يجوز هذا ، ويجوز أمر آخر ، وهو : أن تكون مؤخّرة من تقديم ، والتقدير : [ينجح زيد] إن اجتهد ، وعليه فالجملة ليست صغرى ولا كبرى ، وهي ابتدائية لا محل لها من الأعراب « أخيرت » من تقديم ، وهي دليل الجواب المخوف ، وليست هي الجواب ولا جزءاً منه .

٦ - الجملة التابعة لفرد

وهي ثلاثة أنواع :

١ - الوصفية : وشرطها أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بوصفها ، ثم أن يكون موصوفها نكرة محضة ، فإن لم يكن كذلك ، كأن يكون نكرة مخصصة بوصف أو إضافة ، فهي صالحة لأن تكون نعتاً له أو حالاً منه ، وذلك نحو : « عندنا تلميذٌ نشيطٌ » [يجب المطالعة] ، « فجملة » يجب المطالعة ، يمكن اعتبارها نعتاً للتلميذ ، ويمكن اعتبارها حالاً منه لأنه تخصص بوصفه بالنشاط .

وباعتبار أن الجملة الوصفية جملة تابعة ، فإن عليها في الاعراب تابع لأعراب موصوفها ، فهي في مثل قولك : جاء رجل [يحمل كتباً] ، عليها الرفع ، وفي مثل قولك : رأيت رجلاً [يحمل كتباً] ، عليها النصب ، وفي مثل قولك : مررت برجلٍ [يحمل كتباً] ، عليها الجر .

٢ - المعلقة على مفرد : وعملها بحسب ما عطف عليه ، فهي في مثل : زيد كاتبٌ [وينظم الشعر] عليها الرفع لعطفها على خبر مرفوع ، وفي مثل : كان زيد كاتباً [وينظم الشعر] عليها النصب لعطفها على خبر منصوب ، وفي مثل : مررت برجلٍ كاتبٍ [وينظم الشعر] عليها الجر لعطفها على اسم مجرور .

٣ - المعلقة من مفرد : وهذه تختلف النحاة فيها : فمنهم من أثبتها ، ومثلوا لها بقوله تعالى : وأسروا النجوى الذين ظلموا : [هل هذا إلا بشرٌ مثلكم ؟] ، فالجملة عند هؤلاء بدل من « النجوى » ، ومنهم من نفاها ورد ما ورد منها مشابهاً للآية إلى نوع الجملة المفردة .

٧ - الجملة المستتاة

وهي الواقعة بعد « إلا » ، وعملها النصب على الاستثناء ، نحو : جاء الطلاب إلا [زيدٌ لم يأت] ، فزيد مبتدأ ، والجملة الصغرى « لم

يأت ، خبره ، والجملة الكبرى في محل نصب على الاستثناء .

ولا بد في هذه الجملة من أن يكون الكلام قبل « إلا » تاماً ، فإن كان مفرغاً كانت الجملة التي بعد « إلا » بحسب العوامل التي قبلها ، ففي مثل : « ما جاء زيد إلا [كتابه معه] » محلها النصب على الحالية لا على الاستثناء ، لأنها حال مفرغة من أحوال عامة لزيد لم تذكر قبل « إلا » ، وفي مثل : « ما علمت زيدا إلا [يفعل الخير] » ، محلها النصب على المفعولية لا على الاستثناء ، لأن فعل « علم » لم يستوف غير مفعوله الأول قبل « إلا » ، فتكون الجملة التي بعدها مفعولاً ثانياً له .

٨ - الجملة الواقعة مبتدأ

ومحلها الرفع . واختلف النحاة فيها ، فمنهم من أثبتا واحتج لها بالمثل العربي : [تسمعُ بالمُعْتَدِيّ] خيرٌ من أن تراه ، ومنهم من نقاها وحمل ما ورد منها على إضمار « أن » ، فعلى قول هؤلاء يكون المبتدأ هو المصدر المؤول من الجملة والحرف المصدرى المقدر ، لا الجملة نفسها .

٩ - الجملة الواقعة فاعلاً

ومحلها الرفع . وخلاف النحاة فيها كخلافهم في الواقعة مبتدأ ، فأما المثبتون لها فاحتجوا بقول الشاعر :

وما راغني إلا [يسيرٌ بشرطةٍ]

وعهدي به قيناً يسيرٌ بكيرٍ

على اعتبار جملة « يسيرٌ » فاعلاً لفعل « راغني » ، وأما النافون لها ، فأولوا ذلك وأمثلة على إضمار الحرف المصدرى .

ومنهم من فصل فقال : إن كان الفعل المسند قليلاً ، وكانت الجملة بعده مقترنة بملق ، جاز إسناد الفعل إلى الجملة ، نحو : ظهر لي [أ جاء زيد ؟] ، وإلا فلا .

١٠ - الجملة النائية عنه الفاعل

ومحلها الرفع . وخلاف النحاة فيها كخلافهم في الواقعة فاعلاً ، فمنهم من أجازها مطلقاً ، وعلى رأي هؤلاء تكون عبارة : عَلِيمٌ [جاء زيد ؟] ، صحيحة ، على اعتبار جملة « جاء زيد » نائية عن الفاعل ، ومنهم من أنكرها مطلقاً ، وعلى رأي هؤلاء تكون العبارة السابقة فاسدة ، ومنهم من أجازها بالشرطين السابقين ، وهما كون الفعل المسند قليلاً ، وكون الجملة مقترنة بملق ، وعلى رأي هؤلاء لا تصح العبارة السابقة إلا بعد إضافة ملق إليها ، أي أن تصير هكذا : عَلِيمٌ [أ جاء زيد ؟] .

وأما الجملة المحكية بقول لم يسم فاعله ، كقوله تعالى : « وإذا قيل لهم : [لا تفسدوا في الأرض] ، فقد اختلف فيها النحاة : فأما النماون لأن تكون الجملة نائية عن الفاعل ، فقد اعتبروا نائب الفاعل في مثل هذه العبارة ضميراً مستتراً عائداً على المصدر المفهوم من الفعل « قيل » ، والتقدير : قيل هو ، أي قيل القول ، واعتبروا الجملة الواقعة بعد القول مفسرة لهذا الضمير المستتر ، ولا محل لها من الأعراب . وأما ابن هشام فيضطرب كلامه في شأن هذه الجملة ، مرة يقول : والصواب أن النائب هو الجملة لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسرة (١) ؟ ، ومرة أخرى يقول : وأما قوله تعالى « وإذا قيل لهم :

(١) انظر المثال السابع من أمثلة الجملة المفسرة ، من الباب الثاني ، من

كتاب المعاني .

[لا تقسدا في الأرض] ... فليس من باب الاسناد إلى الجملة (١) ، ومرة ثالثة يقول : « وهذه النياحة مختصة باب القول ، ، ويعمل ذلك بقوله : « إن الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة (٢) ، ، وهذا خلط عجيب ، لأن الجملة إذا أريد لفظها جاز الاسناد اليها مطلقاً ، وليس ذلك مختصاً باب القول .

١١ - الجملة التابعة لجملة ذات محل

ومحلها بحسب محل ما تتبعه . ولها نوعان :

١ - المعطوفة على جملة ذات محل : ومثالها : زيد [ينظم الشعر] و [يكتب القصة] ، فالجملة الثانية محلها الرفع لمطابقها على الجملة الأولى التي محلها الرفع لوقوعها خبراً عن زيد .

٢ - المبدلة من جملة ذات محل : وهذه تختلف فيها ، فمنهم من أثبتا مشترطاً لها أن تكون أوفى مما تبدل منه بأدعية المعنى المراد ، واحتجوا لها بقول الشاعر :

أقول له : [ارحل] [لا تقيمن عندنا]
وإلا فكنت في السر والجهر مسلماً

فالجملة الثانية محلها النصب لكونها بدلاً من جملة « ارحل » التي محلها النصب لوقوعها محكية بالقول ، والشرط المذكور متوفر فيها ، لأن اظهر الكراهية ، وهو المعنى الذي أراده الشاعر من يته ، ظاهر في

(١) انظر التنبيه الذي ختم به الجمل ذات المحل من الامراب .

(٢) انظر الجملة الثالثة الواقعة معلولاً من كتابه المعني .

الجملة الثانية أكثر من ظهوره في الجملة الأولى ، لأن عبارة « ارحل » ، لا تدل دلالة قاطعة على الكراهية ، لأنك قد تقولها لمن تريد رحيله لا بداعي الكراهية ، بل بدواع أخرى ، أما عبارة « لا تقيم عندنا » ، فدلتها على الكراهية ظاهرة واضحة ، لما فيها من الطباق السليبي مع عبارة « اقم عندنا (١) » .

وأما المنكرون لوقوع الجملة بدلاً فردوا ما ورد بما يوهما إلى التفسيرية مرة ، وإلى المستأنفة مرة أخرى .

٦ - الجمل التي لا محل لها من الأعراب :

وقد حصرها النحاة في سبع ، وهي :

١ - الجملة المستأنفة

وتسمى الابتدائية أيضاً ، وذلك لأن الكلام يبدأ بها . ولها نوعان :

١ - المفتوح بها التعلق : كالجملة الأولى من قولك : [جاء زيد] يحمل كتبه .

٢ - المنقطعة عما قبلها : كالجملة الثانية من قولك : مات فلان [رحمه الله] .

وقولنا « النقطة » نفي به عدم التعلق باتباع أو إخبار أو نعت

(١) الطباق السليبي ، كما هو معروف في علم البديع : هو الاتيان بكلمتين أو عبارتين متضادتين في المعنى بواسطة أداة نفي ، مثل : جاء - ما جاء ، جميل - غير جميل ... وهكذا .

أو حالية ... الخ ، أما الارتباط المنوي بغير ذلك فلا يضر ، فالجملـة الثانية من قولك : أكرمك زيد [فأكرمه] ، مستأنفة على الرغم من ارتباطها بما قبلها برابط الصلة .

وهذه أمثلة لجمل اخلف النحاة في استئنافها :

١ - إن قام زيد [أقوم]

قال سيويه (١) : الجملة مستأنفة ، مؤخرة من تقديم ، والأصل : [أقوم] إن قام زيد ، وهي إذن دليل الجواب ، لا الجواب نفسه . وقال البرد : الجملة خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : إن قام زيد فأنا [أقوم] .

وانما حملها على ذلك رؤيتها للمضارع مرفوعاً بعد الشرط الجازم (٢) .

٢ - جاء القوم [خلا زيدا]

قال ابن عصفور : الجملة مستأنفة . وقال السيرافي : يجوز هذا ويجوز اعتبارها حالية ، على تقدير : جاء القوم خالين عن زيد .

٣ - جاء القوم حتى [زيد] جاء

قال الجمهور : الجمل بعد « حتى » مستأنفة . وقال الزجاج وابن درستويه : إنها في موضع جر بحتى . وقد تقدم .

(١) هذا أحد قولين له في هذه الجملة .

(٢) مر معنا في مبحث جزم المضارع انه إذا وقع في جواب جزم وكان فعل الشرط ماضياً جاز رفعه وجاز جزمه .

٢ - الجملة المعترضة

وهي الواقعة بين شيئين متطالين ، كالمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، والجار والمجرور ، والمضاف والمضاف اليه ... الخ . وضابطها أن تصلح للسقوط دون أن يؤدي ذلك إلى اختلال في علاقات الكلام بعينه بعض ، وذلك نحو : نجح [أظن] زيد ، ونحو : زيد [والله] ناجح ، ونحو : ترك زيد بعد وفاته [رحمه الله] ثروة طائلة .

هذا ، وقد اختلف في جملة الاختصاص من نحو : نحن [معاشر الأنبياء] لا نورث ، فقال قوم هي معترضة ، وقال آخرون هي حالية . وقد تقدم .

٣ - الجملة المفسرة

واختلاف النحاة في أمر هذه الجملة كثير ، واضطراب أقوالهم فيها أكثر . ويمكن تلخيص ما قالوه بالآتي :

فأما ابن هشام فيضبطها بأنها : الفصلة الكاشفة للحقيقة ما يليه . ويقول في هذا الضابط « الفصلة » يحتز عن نوعين من الجمل يكشفان حقيقة ما يليان : فأما النوع الأول فهو الجملة المفسرة لضمير الشأن ، كما في قولك : إنه [لا يفلح الظالمون] ، فهذه الجملة عمدة لا فصلة ، ولها محل من الاعراب باتفاق . وأما النوع الثاني فهو الجملة المفسرة في باب الاشتغال ، كما في قولك : زيداً [ضربته] ، فهذه عمدة أيضاً لا فصلة ، لأن إسقاطها يخل بالكلام .

ولا ننري لماذا يحتز ابن هشام بضابطه عن هذا النوع الثاني من

الجل رغم أنه يسميه بالجملة المفسرة ، ورغم أنه يذهب إلى كونه لا محل له من الاعراب خلافاً للشاويين .

ومها يكن من شيء فالظاهر أن ابن هشام شعر بغموض ضابطه وعدم كفايته فمقب عليه قائلاً : وسأذكر لها أمثلة توضيحاً (١) .

وبدلاً من أن يأتي بأمثلة توضح الجملة المفسرة - كما ادعى - وتبين بشكل حاسم حدودها التي تميزها عن غيرها ، نجد أنه يأتي بثانية أمثلة كان خمسة منها مما جرى فيه خلاف ، أو مما هو محتمل للتفسير وغيره على رأي ابن هشام نفسه . وأغرب من ذلك أنه في بعض الأمثلة التي اختلف فيها وقف من المختلفين موقف الحياد فلم يرجح رأياً على آخر . وكل هذا جعل من أمثله عاملاً في زيادة غموض الجملة المفسرة لا في وضوح حدودها .

وإذا رجعنا نحن إلى أمثله الثمانية الأساسية ، وإلى ما جاء في تضعيف تنبيهاته واستطراداته من أمثلة أخرى ، أمكننا أن نستخلص رأيه في الجملة المفسرة على الشكل التالي :

١ - كل جملة مصدرة بحرف التفسير « أي » ، فهي جملة مفسرة ، وذلك كقول الشاعر :

وترميني بالطرفِ أي [أنت مذنبٌ]
وتقلينني لكن إياك لا أقلي

٢ - كل جملة أتت بعد لفظ فيه معنى القول وليس فيه حروفه (٢) ،

(١) يقصد الجملة المفسرة .

(٢) يعني كل فعل بمعنى « قال » ، مثل : صاح ، نادى ، هتف ، أمر ، ... الخ .

فهي جملة مفسرة ، ولكن يشترط في هذه شرطان : الشرط الأول أن تكون مقترنة بـ « أن » التفسيرية ، كقوله تعالى : فأوحينا إليه أن [اصنع الفلّك] ، فإن لم تكن مقترنة بها ، نحو : نادى زيد : [تعالى يا خالد] ، فهي إما محكية ^(١) لما فيه معنى القول على مذهب الكوفيين ، وإما محكية لقول مخنوف على مذهب البصريين الذين يقدرونه : نادى زيد قائلاً : [تعالى يا خالد] . والشرط الثاني ألا تقدر الباء الجارة قبل « أن » ، فإن قدرتها كانت « أن » مصدرية لا تفسيرية ، وكانت الجملة صلة للحرف المصدرى لا مفسرة .

٣ - كل جملة أتت بعد مفرد يؤدي معناها فهي مفسرة لذلك المفرد ، وذلك كقوله تعالى : وأسروا النجوى الذين ظلموا [هل هذا إلا بشر مثلكم ؟] ، فجملة الاستفهام تفسر النجوى لأن النجوى التي أسروها الذين ظلموا هي جملة الاستفهام نفسها .

٤ - كل جملة أتت تفصيلاً لمفرد يحمل فهي مفسرة له ، وذلك كقوله تعالى : إن مثّل عبسى عند الله كمثّل آدم : [خلّقه من ثراب ثم قال له كن فيكون] ، فواضح أن « مثل آدم » كلمة بجملة ، وإن الجملة التي بين المعقوفين تفصيل لهذا الاجمال .

٥ - كلما وقعت جملة موقع مفرد لا تميز القواعد النحوية إيقاعها موقعه ، اعتبر المفرد صاحب الموقع مخنوقاً ، أو مضمرّاً ، واعتبرت الجملة تفسيراً له . ومن هذا النوع الجملة الثانية من نحو قولك : أحسن إلى زيد [أعطه ألف دينار] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع المفعول المطلق ، لأنها مبنية لنوع الاحسان الذي يطلبه زيد ، ولكن لما كانت

القواعد النحوية لا تميز عند النحاة أن يأتي المفعول المطلق جملةً ، اعتبر المفعول المطلق محذوفاً ، واعتبرت هذه الجملة المؤدية لوظيفته تفسيراً له . ومنه أيضاً جملة « لهم مغفرة » من قوله تعالى : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ [لهم مغفرة وأجرٌ عظيمٌ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع المفعول الثاني لفعل « وعد » ، ولكن لما كانت قوانين النحويين لا تميز لفعل « أعطى » وإخوته - وفعل « وعد » واحد منها - أن يكون مفعوله الثاني جملةً ، اعتبر هذا المفعول الثاني محذوفاً ، واعتبرت الجملة القائمة بوظيفته تفسيراً له ، والتقدير عند النحاة : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ شيئاً هو : [لهم مغفرة وأجرٌ عظيمٌ] . ومنه أيضاً جملة « لا تفسدوا » من قوله تعالى : وَإِذَا قِيلَ لَهُم : [لا تفسدوا في الأرض] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع النائب عن الفاعل لفعل « قيل » ، ولكن لما كانت قواعد بعض النحاة لا تميز الاسناد إلى الجملة ، اعتبر نائب الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « هو » ، يسود على « القول » المفهوم من فعل « قيل » ، واعتبرت الجملة القائمة بوظيفته تفسيراً له . والتقدير : وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ قَوْلُهُ هُوَ : [لا تفسدوا في الأرض] . ومنه أيضاً جملة « ليسجننه » من قوله تعالى : ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَدَأِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ [لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع الفاعل لفعل « بدأ » ، ولكن لما كانت قواعد بعض النحاة لا تميز بجمي الفاعل جملةً ، اعتبر الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « هو » ، يسود على « البداء » المفهوم من فعل « بدأ » ، واعتبرت الجملة تفسيراً له ، والتقدير : ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ بَدَأُهُ هُوَ : [ليسجننه] (١) .

ويمكن أن نجمع الأنواع الثلاثة الأخيرة : ٣ ، ٤ ، ٥ ، تحت

(١) وابن هشام يرى أن هذه الجملة جواب قسم مقدر ، وإن المراد أنها

هو مجموع القسم وجوابه .

ضابط واحد هو : كل جملة أتت بعد مفرد مصرح به ، أو بعد مفرد محذوف عند كل النحاة أو عند بعضهم ، وكانت هذه الجملة جواباً عن سؤال : ما هو ؟ أو ما مضمونه ؟ أو : وكيف ذلك ؟ فهي جملة مفسرة . وكل ذلك بشرط أن تكون فضلة لا عمدة (١) . ويظهر هذا إذا عدنا إلى الأمثلة ووضعتنا قبل الجملة المفسرة واحداً من الأسئلة المذكورة لتكون الجملة جواباً عنه :

١ - واسرؤوا النجوى الذين ظلموا - وما مضمون هذه النجوى ؟ - :
[هل هذا إلا بشرٌ مثلكم ؟] .

٢ - إن مثَلَ عيسى عند الله كمثلِ آدم - وكيف كان مثل آدم ؟ - : [خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون] .

٣ - هل أدلكم على تجارةٍ تُنجيكم من عذابٍ أليم ؟ - وكيف تكون هذه التجارة ؟ - : [تؤمنون بالله] .

٤ - ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات - وما هذا البداء الذي بدا لهم ؟ - : [لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ] .

٥ - وإذا قيل لهم - وما القول الذي قيل لهم ؟ - : [لا تفسدوا في الأرض] .

(١) ذلك لأن من الجمل ما يقع جواباً عن أسئلة هذه الأسئلة ولا يكون مع ذلك مفسراً ، من ذلك مثلاً جملة الخبر في نحو قوئك : الأتقان [إنها اتى الحمار] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع الجواب عن سؤال : « وما الأتقان ؟ » . ومع ذلك لا تتجر تفسيرية ، بل خبرية ، لأنها عمدة ، والكلام يختل بمحذوفها .

٦ - أحسين إلى زيد - وما هذا الاحسان ؟ - : [أعطه ألف دينار] .

٧ - وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات - وما الشيء الذي وعدهم إياه ؟ - : [لهم مغفرة وأجرٌ عظيم] .

★ ★ ★

هذا ما أمكننا أن نستخلصه من كلام ابن هشام على الجملة المفسرة . أما الزغشري فلم يدرس الجمل في كتابه النحوي المسمى بالفصل ، وإنما بث آراءه فيها في تفسيره للقرآن الكريم المسمى بالكشاف . وإذا عدنا إلى ما نقله عنه ابن هشام في هذا الموضوع ، أمكننا أن نستخلص أن الجملة المفسرة عند الزغشري هي كل جملة أتت تفصيلاً للجمل بما في ذلك أن يكون الجمل لفظاً فيه معنى القول دون حروفه من غير أن تقترن الجملة بـ « أن » التفسيرية ، فهو يقول في جملة « للذكر مثل حظ الأنثيين » من قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم [للذكر مثل حظ الأنثيين] يقول : إن الجملة الأولى إجمال ، والثانية تفصيل لها . ويعقب ابن هشام على ذلك بقوله : وهذا يقتضي أنها عنده مفسرة ، وهو الظاهر (١) .

وهذا عجيب من ابن هشام ، فرغم موافقته هنا للزغشري في اعتبار الجملة التي بعد ما فيه معنى القول تفسيرية ، لا يصرح برأيه هذا عند الكلام على الجملة المفسرة ، ولا يشير إلى هذا المذهب من قريب ولا من بعيد .

أما الشلوين فلا نعلم من رأيه في هذا الموضوع إلا ما قاله عنه ابن هشام ، ويمكن أن يستفاد من هذا القول أن الشلوين يخالف سائر النحاة في شيئين : الأول هو حد الجملة المفسرة ، فهي عنده كل جملة

(١) انظر الباب الثاني من المتن ، الجملة الثالثة الواقعة مفصلاً .

فصلت بجملاً مذكوراً أو كشفت عن حقيقة محذوف ، وعليه فجملة الاشتغال من نحو : زيداً [ضربته] ، والجملة المفسرة للفعل المحذوف من نحو : إذا الرجال [قاموا] جملتان مفسرتان . والثاني هو محل الجملة المفسرة ، فتحلها عنده هو بحسب ما تفسره ، فإن فُرت مرفوعاً فهي في محل رفع ، وإن فُرت مجروراً فهي في محل جر ، ... وهكذا .

وإذا بدا لنا أن نستعين برأي نحوي محدث هو الشيخ مصطفى الغلاييني فلن نجد عنده إلا الخلط والاضطراب ، فهو يقول عند الكلام على عطف البيان (١) : ومن عطف البيان ما يقع بعد « أي وأن » ، التفسيريتين ، غير أن « أي » تفسر بها المفردات والجل ، و « أن » لا يفسر بها إلا الجمل المشتملة على معنى القول دون أحرفه . تقول : « أشرت » إليه أي : اذهب . اهـ

وتقرأ هذا الكلام فتفهم منه أنه يعتبر الجمل الواقعة بعد هذين الحرفين المفسرين جملاً معطوفة عطفًا بيانياً على ما قبلها ، بل إنه يصرح بذلك عند إعرابه لأمثله في الحاشية حيث يقول : « جملة « أي اذهب » عطف بيان على جملة « أشرت إليه » . اهـ

ثم زاه عند الكلام على الجملة التفسيرية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب يقول (٢) : « والتفسيرية ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التفسير ... ومقرونة بـ « أي » ، نحو : أشرت إليه أي : اذهب . اهـ .

وهكذا زاه يأتي بالثال الواحد فيجمله مرةً معطوفاً بيانياً ، فيكون

(١) انظر الجزء الثالث من كتابه « جامع الدروس العربية » فصل :

عطف البيان .

(٢) انظر آخر الجزء الثالث من كتابه « الجامع » .

محله من الاعراب كاعراب ما عطف عليه ، ويجعله مرة ثانية تفسيراً لا محل له من الاعراب .

٤ - جملة جواب القسم

وهذه لا خلاف فيها إذا كان القسم مذكوراً ، نحو : والله [لأكرمته] ، أو موطأً له ، نحو : لئن جاء زيد [لأكرمته] ، ولكن اختلف في نحو : [لقد جاء زيد] ، فقال بعضهم : الجملة جواب قسم مقدر ، واللام التي فيها هي لام القسم ، وقال آخرون : اللام لام الابتداء والجملة ابتدائية .

٥ - جملة جواب الشرط

وهذه لا محل لها مطلقاً إذا كانت أداة الشرط غير جازمة ، نحو : لولا المطر [لهلك الزرع] ، وكذلك إذا كانت أداة الشرط جازمة ولم تقترن الجملة بالفاء ولا بـ د إذا ، الفجائية ، نحو : إن جاء زيد [أكرمته] .

٦ - جملة الصلة

وهذه نوعان :

١ - الأول : ما كان صلة لموصول اسمي ، نحو : جاء الذي [قام أبوه] .

٢ - والثاني : ما كان صلة لموصول حرفي ، نحو : أريد أن [أنام] . والحروف الموصولة هي ما نسميه بالحروف المصدرية ، وهي « أن » ، نحو : أريد أن [أنام] ، و « أن » ، نحو : علمت أن

[زيدا شاعرا] ، و د كي ، ، نحو : أنرس لي [أتسلم] ، و
 « ما » ، نحو : سافرت عندما [أشرقت الشمس] ، و د لو ، المسبوقة
 بفعل « و د » ، نحو : ودحت لو [تزورني] . وزاد بعضهم همزة
 التسوية ، نحو قوله تعالى : سواء عليهم أ [أنذرتهم] أم لم تنذرهم .

٧ - الجملة التابعة لما لا محل له

وهي المطفوفة على جملة لا محل لها ، نحو : قام زيد [ولم يقم
 عمرو] ، فالثانية هنا لا محل لها لأنها معطوفة على الأولى التي هي ابتدائية
 لا محل لها ، أو البدلة من جملة لا محل لها ، كقوله تعالى : واتقوا
 الذي أمدهم بما تعلمون [أمدهم بأنعام وبنين] ، فهذه الجملة لا محل
 لها لأنها بدل من جملة « أمدهم بما تعلمون » التي لا محل لها لوقوعها
 صلة للذي .

٥ - اعراب شبه الجملة

١ - معنى شبه الجملة :

نقني بشبه الجملة الظرف أو نائبه المنصوبين على الظرفية ، والجار الأصلي مع مجروره . وقد يطلق على الاثنين اسم واحد هو : « الظرف » . ولهذا الإطلاق سببان :

١ - أولهما : أنه كثيراً ما يستعمل الجار والمجرور في مكان الظرف ومعناه ، إذ يستوي في العربية أن تقول : « سافرت في المساء » ، وأن تقول : « سافرت مساءً » ، وكذلك أن تقول : « جلست على الأرض » ، وأن تقول : « جلست فوق الأرض » .

٢ - ثانيها : أن العربية تعامل كلاً من الظرف والجار والمجرور معاملة واحدة في أكثر الأحيان ، فنحن نعلم أنها تتسع فيها ما لا تتسعه في غيرها ، فنفصل بها بين أشياء لا تميز الفصل بينها بغيرها ، ونعطيهما من حرية التنقل في المكان ما لا تعطيه لغيرها . ولو استعرضنا القواعد النحوية كلها لوجدنا أنه ما من امتياز يمنع للظرف إلا كان الجار شريكاً له فيه .

أما تسميتهما بشبه الجملة فذلك لأنها كثيراً ما يؤيدان من الخدمات ما تؤديه الجملة نفسها ، ففي باب الخبر يمكنك أن تجعل الخبر جملة ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، كما يمكنك أن تجعله ظرفاً ، نحو : زيد [عندي] ، أو جاراً ومجروراً ، نحو : زيد [في الدار] ، وكذا الأمر في باب الحال ، وباب التمت . هذا إلى أن الجملة قد تنحرف في بعض الأحيان

فلا يمكن شيئاً أن ينوب عنها إلا الظرف أو الجار والمجرور ، ونفي بذلك جملة الصلة ، فهذه الجملة لا تحذف إلا إذا ناب عنها ظرف أو جار ومجرور ، فمن الأول قوله تعالى : « ما [عندهم] يثقف » وما [عند الله] باقٍ ، ، ومن الثاني قولك : « زيد حريص على ما [يده] » .
والمشكل في إعراب شبه الجملة هو أمر التعليق . فما هذا التعليق ؟

٢ - معنى التعليق :

رأينا فيما مضى من القواعد في القسم الرابع من الكتاب أن الاسم إذا لم يكن مسنداً ولا مسنداً إليه فهو إما تكملة للحدث الذي يمثله الفعل غالباً ، وإما تكملة للاسم الدال على الذات . وبعبارة أخرى : الاسم إما خادم للحدث ، وإما خادم لاسم آخر . وليس التعليق إلا بيان الخدم لكل خادم . وهذا البيان ضروري ، فيه نكشف عن العلاقات التي تربط كل كلمة بأخرى ، وقد قلنا قبل : إن الاعراب في بعض حقيقته بيان علاقات .

قد يقال : ولكن لماذا لا نعلق المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله ، بما تخدمه من أحداث ؟ ولماذا لا نعلق الحال والتمييز والمضاف إليه والمطوف بياناً والتمت ، بما تخدمه من أسماء ؟ ولماذا تقصر التعليق على الظرف والجار والمجرور ونلج عليه ؟

فقول في الجواب :

١ - أولاً : نحن في الواقع الاعرابي نعلق أكثر هذه التكملات بما

نخدمه من أحداث أو أسماء ، ولكن تمليقنا لها يجري بألفاظ أخرى غير لفظ « متعلق » أو « متعلقان » ، فإذا قلنا في إعراب « صبراً » من قولنا « صبراً على الشدائد » : إنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، فكأننا نقول : إنه مفعول مطلق متعلق بفعل محذوف ، فقولنا « لفعل » يدل قولنا « متعلق » . وكذلك إذا قلنا في إعراب « كتاباً » من قولنا « كم كتاباً عندك ؟ » : إنه تمييز لـ « كم » ، فكأننا نقول : إنه تمييز متعلق بـ « كم » .

٢ - ثانياً : اننا إذا سكتنا في بعض الأحيان عن بيان علاقة كل كلمة بما نخدمه ، فذلك لأن العلاقة بين الخادم والمخدوم تكون في بعض الأحيان واضحة لا تحتاج إلى بيان ، أو لأن الخادم والمخدوم لا يكاد ينفصل أحدهما عن الآخر ، فمن الأول العلاقة الواضحة بين الفعل ومفعوله في نحو قولك : « شربت ماءً » ، ومن الثاني العلاقة بين المضاف والمضاف إليه في نحو قولك : « قرأت كتابَ النحو » ، فهنا لا حاجة لأن نقول : « ماءً » مفعول به لفعل « شربت » ، لوضوح ذلك وعدم خفائه ، وكذلك لا حاجة لأن نقول : « النحو » مضاف إليه للمضاف « كتاب » ، وذلك لشدة التلازم بين المضاف إليه ومخدومه الذي هو المضاف .

٣ - ثالثاً : إن إصرارنا على تمليق الجار والمجرور والظرف بما يخدمانه دون سائر التكلات نابع من عدة أسباب : أولها : أن مخدومها كثيراً ما يحذف ، فإذا لم تبين علاقتها بهذا المخدوم ظلت هذه العلاقة سائبة لا تعرف بمن هي ؟ ثانياً : أن الظرف والمجرور قد مُنحَا في المريسة حرية واسعة في أن يكونا في صدر العبارة أو في وسطها أو في آخرها ، فإذا لم يصرح في الإعراب بعلاقة كل منها بمخدومه ظلت العلاقات غامضة . ثالثاً : أنه قد تتعدد الأحداث في العبارة الواحدة وتمتد الظروف والمجرورات ، فإذا لم تحدد علاقة كل حدث بمخدمه من الظروف والمجرورات التبتت العلاقات واختلط الأمر .

وعلى كل حال فليس من الضروري أن يكون تعليق الظرف والمجرور بلفظ « متعلق » أو « متعلقان » ، بل يكفي في ذلك أن تقول إنها للحدث الفلاني ، فإذا قلت في إعراب « جلست في الدار » : « في الدار » جار ومجرور للفعل « جلست » ، وإذا قلت في إعراب « جلست عندك » : « عندك » ظرف للفعل « جلست » ، أو منصوب بفعل « جلست » - إذا قلت ذلك كفى وكان تعليقاً حقيقياً .

٣ - تعليق الظرف :

وتعليقه أمر في غاية البساطة ، وذلك لسيين : أولهما : أنه لا يندم إلا الحدث ، وثانيهما : أن خدمته للحدث لا تكون إلا في شيء واحد ، هو بيان مكانه أو زمانه . لهذا كله يكفي عند تعليقك لظرف تريد إعرابه أن تسأل نفسك هذا السؤال : ما الحدث الواقع في هذا المكان أو في هذا الزمان ؟ ثم تلتصق جواباً لسؤالك من العبارة العربية ، فإذا وقمت على الحدث الظروف في هذا الظرف قل : هذا الظرف متعلق بذلك الحدث . ولا يهملك بعد ذلك أن يكون الحدث مثلاً بفعل تام متصرف ، أو بفعل جامد ، أو بفعل ناقص ، أو بمصدر ، أو بمشتق ، أو بجامد يؤدي معنى المشتق ، أو بحرف من حروف المعاني ؛ فكل ما دل على الحدث صالح لأن ينظر في الظرف ، وبالتالي هو صالح لأن يتعلق بالظرف به .

والأمثلة التالية توضح لك هذه الطريقة المقترحة :

١ - جلست فوق العشب

السؤال : ما الحدث الواقع فوق العشب ؟ الجواب : الحدث الواقع فوق العشب هو حدث الجلوس . إذن : « فوق » متعلق بجلست .

٢ - سأكون غداً أخاك

السؤال : ما الحدث الواقع غداً ؟ الجواب : الحدث الواقع غداً هو كينوتي أخاك . إذن : « غداً » متعلق بالفعل الناقص « سأكون » .

٣ - أحب المطالعة ليلاً

السؤال : ما الحدث الواقع ليلاً ؟ الجواب : الحدث الواقع ليلاً هو حدث المطالعة . إذن : « ليلاً » متعلق بالمصدر « المطالعة » .

٤ - رأيت رجلاً جالساً عند زيد

السؤال : ما الحدث الواقع عند زيد ؟ الجواب : الحدث الواقع عند زيد هو جلوس الرجل . إذن : « عند » متعلق بالمتعلق « جالساً » .

٥ - زيد أسدٌ وقت اللقاء

السؤال : ما الحدث الجاري وقت اللقاء ؟ الجواب : الحدث الجاري وقت اللقاء هو أسديّة زيد ، أي شجاعته . إذن : « وقت » متعلق بالجامد المؤدي معنى المشتق « أسدٌ » .

٦ - ما أنت اليومَ بأخ لي

السؤال : ما الحدث الواقع اليومَ ؟ الجواب : الحدث الواقع اليومَ هو انتفاء كونك أخاً لي . إذن : « اليومَ » متعلق بالحرف « ما » ، لأنه هو الحامل لمعنى الانتفاء (١) .

(١) ومن اللعين من لا يحيز هذا ، بل يقول : الظرف متعلق بمسئ الانفاء الذي تاب حرف « ما » عنه . ولا أرى كبير فرق في النتيجة .

وفي بعض الأحيان تطرح السؤال على نفسك ، ثم تلتزم له الجواب فيصيحك ، ذلك لأنك تبحث عن حدث منظر في ظرفك المراد إعرابه فلا تجد فيه إلا الذات . ففي هذه الحالة لا يجوز التعليق بالذات ، لأن التعليق - كما علمنا - هو ربط كل خادم بمخدومه ، ولما كان الظرف لا يخضع إلا للحدث ، وجب علينا أن نبحت عن حدث يربط به ظرفنا :

١ - فإن كانت الذات التي نراها في ظرفنا اسماً موصولاً ، فالظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة .

٢ - وإن كانت الذات ليست اسماً موصولاً ، بل هي اسم طادي ، نظر في موقعه : فإن كان مبتدأ ، أو شيئاً أصله المبتدأ ، فالظرف متعلق بالخبر المحذوف ، وإن لم يكن مبتدأ ، ولا شيئاً أصله المبتدأ ، نظر فيه أيضاً : فإن كان نكرة ، فالظرف متعلق بصفة محذوفة له ، وإن كان معرفة ، فالظرف متعلق بحال محذوفة له .

والأمثلة التالية توضح ما قلنا :

١ - هذا الأجير الذي عندك نشيطٌ

السؤال : ما الحدث الواقع عندك ؟ الجواب : ليس عندني حدث ، بل عندني « الأجير الذي » . إذن : الظرف متعلق بحدث محذوف هو جملة الصلة المحذوفة ، والتقدير : هذا الأجير الذي استقر عندك نشيط .

٢ - زيد بين الأشجار

السؤال : ما الحدث الواقع بين الأشجار ؟ الجواب : ليس بين الأشجار حدث وقع ، بل الذي بين الأشجار هو « زيد » . إذن : لما كان زيد مبتدأ ، كان الظرف متعلقاً بحدث محذوف هو حدث « وجود »

زيد بين الأشجار ، وإذن : فالظرف متعلق بخبر محذوف لهذا المبتدأ ،
والتقدير : زيد موجود بين الأشجار .

٣ - رأيت عصفوراً فوق الشجرة

السؤال : ما الحدث الواقع فوق الشجرة ؟ الجواب : ليس فوق
الشجرة حدث ظاهر ، بل فوقها « عصفور » . إنف : الظرف متعلق
بمحدث محذوف ، هو حدث « وجود العصفور » ، ولما كان صاحب هذا
الحدث ، وهو العصفور ، ليس مبتدأ ، ولما نظرنا فيه فوجدناه نكرة ،
كان الظرف متعلقاً بمحدثه المحذوف على أنه نعت له ، والتقدير : رأيت
عصفوراً موجوداً فوق الشجرة .

٤ - رأيت الكتاب فوق الرف

السؤال : ما الحدث الواقع فوق الرف ؟ الجواب : ليس فوق
الرف حدث ، بل الذي فوقه هو « الكتاب » . إذن : فالظرف متعلق
بمحدث محذوف هو « وجود » الكتاب ، ولما كان الكتاب غير مبتدأ ،
ولما كان معرفة ، كان الظرف متعلقاً بمحدثه المحذوف على أنه حال منه ،
والتقدير : رأيت الكتاب موجوداً فوق الرف .

٥ - تعليق الجار والمجرور :

يختلف الجار عن الظرف في أمرين :

١ - الأمر الأول : هو أن خدمة الجار ليست وفقاً على الحدث
وحده كما هو الشأن في الظرف ، بل قد يخدم الحدث وحده ، أو قد
يخدم الذات وحدها ، أو قد يخدم الجملة برمتها ، وفي هذه الحالة الأخيرة ،

فاما أن يكتفي بتقوية ما في الجملة من معنى فقط ، وإما أن يحمل اليها معنى جديداً لم يكن فيها من قبل . واليك بيان ذلك بالأمثلة :

١ - جلست في الدار

هذا الجار خادم لحدث الجلوس ، لأنه مبين للمكان الذي وقع فيه . وهذا النوع من الجار يسمى أصلياً ، لأن الأصل في الحرف أن يستعمل للخدمة الفعل .

٢ - عندي خاتم من حديد

هذا الجار ليس خادماً لحدث استقرار الخاتم عندي ، إذ ليس بين « الاستقرار » وبين « من حديد » أية علاقة ، وإنما هو خادم لذات « الخاتم » ، إذ هو كاشف عن هذه الذات الغامضة . أي هو قائم بوظيفة التمييز . وهذه الخدمة الموجهة للذات تكاد تكون قاصرة على « من » البانية من بين حروف الجر الأصيلة .

٣ - ما زيد بعالم

هذا الجار ليس خادماً لحدث انتفاء العلم عن زيد ، ولا لذات زيد ، وإنما هو خادم للاستناد كله ، أي انه مقوٍ لنفي اسناد العلم إلى زيد . وهذا النوع من الجار يسمى زائداً ، لأنه في الواقع لم يربط شيئاً بشيء ، ولا خدم فرداً من أفراد الجملة ، ولا حمل اليها معنى لم يكن فيها ، بل اكتفى بأن كان مجرد أداة تقوية لمعنى الجملة ، وسقوطه منها لا يؤثر في معناها ، ولا في علاقات بعض أجزائها ببعض .

٤ - لعل زيد ناجح

هذا الجار - في لغة من لغات العرب - ليس خادماً لحدث النجاح ،

ولا لذات زيد ، بل هو خادم للاستناد كله ، إذ أضفى على استناد النجاح إلى زيد معنى الرجاء ، فبه أصبح هذا الاستناد شيئاً مرجواً ، وليس شيئاً واقعاً مخبراً عنه . وهذا النوع من الجار يسمى الشبيه بالزائد ، لأنه كالزائد لم يربط شيئاً بشيء ، ولا خدم فرداً من أفراد الجملة ، لكنه يختلف عنه في أنه حمل إلى الجملة معنى لم يكن فيها وهو معنى الرجاء ، وسقوطه منها - وإن لم يؤثر في علاقات بعض أجزائها ببعض - يحرمها من معنى تأسيسي بحمله هذا الحرف .

٢ - الأمر الثاني : أن الجار إذا خدم الحدث لم تكن خدمته مقصورة على بيان مكانه أو زمانه كما هو الشأن مع الظرف ، بل قد يخدمه في أشياء كثيرة اليك بعضها مبضاً بالأمثلة :

١ - جلست في الدار

هذا الجار خادم لحدث الجلوس ، وذلك ببيان مكانه ، فهو قائم بوظيفة ظرف المكان .

٢ - سافرت في المساء

وهذا الجار خادم لحدث السفر ، وذلك ببيان زمانه ، فهو قائم بوظيفة ظرف الزمان .

٣ - سرت بسرعة

وهذا الجار خادم لحدث السير ، وذلك ببيان نوعه ، فهو قائم بوظيفة المفعول المطلق .

٤ - سافرت للمتعة

وهذا الجار خادم لحدث السفر ، وذلك ببيان سبب حدوثه ، فهو قائم بوظيفة المفعول لأجله .

٥ - كتبتُ بالقلم

وهذا الجار خادم لحدث الكتابة ، وذلك ببيان الأداة التي نفذ بواسطتها ، فهو قائم بوظيفة لم ينص عليها النحاة ، أو قل إنهم لم يفردها في باب خاص ، بل جملوها من وظيفة المفعول به .

٦ - تمسكتُ بالفضيلة

وهذا الجار خادم لحدث التمسك ، وذلك ببيان الجهة التي وقع بها ، فهو قائم بوظيفة المفعول به ، أي إنه حرف تعدية (١) .

(١) هذه النقطة تحتاج الى مزيد شرح وإيضاح ، لأنه يكثر أن يخلط الطلبة بين جار استعمل لايصال الفعل الى مفعوله ، وبين جار استعمل لايصال الفعل الى ظرفه أو سببه أو غير ذلك من الأشياء . وفي إيضاح ذلك نقول : إن الفعل تعرف تعديته من لزومه من مجرد تأمل معناه ، لا من وضعه في الكلام : ففعل « نام » علم أنه فعل لازم ولولم يوضع في جملة تظهر لزومه ، وذلك لأتينا إذا تأملنا حدث « النوم » رأينا أنه حدث يمكن تنفيذه بنصر واحد ، هو شخص النائم ، وليس في حاجة الى عنصر آخر ليتخذ ، أما فعل « صرب » فنعلم أنه فعل متدر ولولم يوضع في جملة تظهر تعديه ، وذلك لأتينا إذا تأملنا حدث « الضرب » رأينا أنه حدث لا يمكن تنفيذه إلا بوجود عنصرين ، واحد يضرب ، وواحد يقع عليه فعل الضرب ، إذ لا يمكن أن تصور « الضرب » إلا بوجود ضارب ومضروب .

وكان للنتظر من اللفظة أن تسمح لهذه الأضداد الممثلة بعضها أن تباشر مفعولاتها مباشرة ، وهذا هو الواقع في أكثر الأحيان ، ولكنها في أحيان أخرى لا تسمح لهذه الأفعال أن تباشر مفعولاتها إلا بتوسط حرف جر . مثال ذلك فعل « تمسك » . فهذا الفعل متدر بمناه ، إذ إيتا حين تأمل فعل « التمسك » لا يمكن أن تصور حدوثه إلا بنصرين : واحد يمسك ، وشي يجرى التمسك به . ولكن اللفظة لا تسمح بأن يقال : « تمسكت الفضيلة » ، بل إنها تجبرنا على القول : « تمسكت بالفضيلة » ، فزى ما هو مفعول به في المعنى قد جر بحرف جر . فنجد ذلك نقول : إن هذا الحرف حرف تعدية ، أي إنه الحرف الذي توسط ←

وقد ترتب على كل ذلك أمور يحسن أن ننبه عليها :

١ - أولها : أن النحاة اتفقوا على عدم تعليق الجار الذي هو من نوع الزائد . وكانوا في ذلك على حق ، لأن خدمة هذا الجار ليست متجهة إلى مفرد حتى يرتبط به ويتعلق ، وإنما خدمته متجهة إلى الجملة برمتها . وقد قول : ولكن التعليق هو ربط الخادم بخدمته ، وإذا كان حرف الجر الزائد خادماً للجملة ، فلماذا لا نعلقه بها ؟ فأقول : هذا صحيح . ولكننا في الاعراب لا ننص إلا على الأشياء التي تختلف من عبارة إلى أخرى ، فأما الأشياء الثابتة التي لا تتغير فإثنا نهمس ذكرها لعدم الفائدة من ذلك . ولما كان كل حرف جر زائد لا يتعلق إلا بالجملة ، كان النص على ذلك فضولاً لا فائدة منه ، ألا ترى أننا لا ننص في اعراب الحروف على أنها لا عمل لها من الاعراب مع أن هذا هو الواقع ؟ وما ذلك إلا لأن جميع الحروف في جميع العبارات لا عمل لها من الاعراب .

٢ - ثانياً : أن النحاة اتفقوا أيضاً ، والسبب الآنف الذكر ، على عدم تعليق الجار الذي هو من نوع الشبيه بالزائد .

٣ - ثالثاً : أن النحاة اختلفوا في كاف التشبيه من نحو قولك : « زيد كأسد » ، فقال الأكثرون : هي حرف جر أصلي ، وعلى ذلك

→ بين الفعل المتعدي بمعناه ومفعوله الذي كان ينتظر من اللفظة أن تتبعه على لفظة مباشرة .

هذا النوع من الجار يختلف ولا شك عن الجار في مثل قولك « سافرت للعبة » ، ذلك لأن اللام هنا داخلة على سبب الفعل ، والباء هناك داخلة على الجهة التي وقع عليها الفعل . لذلك يقال عن « التمة » هنا إنها مفعول لأجله غير مباشر ، كما يقال عن « القضية » هناك إنها مفعول به غير مباشر . فيرجى الانتباه إلى ذلك عند النظر في حروف الجر .

تكون خدمتها متجهة إلى الحدث ، ويجب تليقها به . وقال الأخفش وابن عصفور : هي حرف جر شبه بالزائد . وأرى أن الحق معها ، لأن الخدمة التشبيهية لا يعقل أن توجه إلى الحدث ، ولكن من المقول أن توجه إلى الجملة كلها . وقال آخرون : الكاف التشبيهية اسم بمعنى « مثل » وليست حرف جر . وهذا رأي مقبول ، لأننا نستطيع أن نقنع كلمة « مثل » مكان كل كاف في كل عبارة ، بل اثنا في بعض الأحيان لا نستطيع إلا اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » . وقد تقدم ذلك .

٤ - رابعها : أن النحاة أجمعوا على تليق « من » البيانية بالحدث . وهذا عجيب منهم ، لأن خدمة هذا الحرف للاسم واضحة لا شبهة فيها ، بل إن تسميتهم له بأنه « بياني » اعتراف صريح منهم بأن وظيفته هي تمييز الذات المهمة . وقد رأينا أن التمييز خدمة للاسم لا بالحدث . وعلى هذا كان المنهج الصحيح يقتضيه أن يطلقوا « من » البيانية بما تخدمه ، أي بالذات المهمة لا بالحدث . ولكن الظاهر أنهم - انطلاقاً من نظرية العامل - لما اعتبروا التمييز منصوباً بالحدث ، اعتبروا الجار القائم بوظيفة التمييز مرتبطاً بالحدث الناصب ومتعلقاً به .

٥ - خامسها : أن النحاة لما وجدوا أن الجار يخدم الحدث أنواعاً شتى من الخدمات انقسموا في امرابه فريقين : فريقاً أحب السهولة فاكفى بتليق الجار والمجرور بالحدث المندوم ، وفريقاً آثر النقطة فأعرب الجار والمجرور بحسب ما يؤديانه من خدمة . واليك توضيح ذلك بالأمثلة :

١ - زيد في الدار

المذهب الاول : « في الدار » جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف تقديره « مستقر » .

المذهب الثاني : « في الدار » جار ومجرور في محل رفع خبراً
عن زيد .

٢ - رأيت زيداً في الدار

المذهب الاول : « في الدار » متعلقان بحال عذوفة لزيد ، التقدير :
رأيت زيداً موجوداً في الدار .

المذهب الثاني : « في الدار » في محل نصب على الحال من زيد .

٣ - انطلق زيد بسرعة

المذهب الاول : « بسرعة » متعلقان بفعل انطلق .

المذهب الثاني : « بسرعة » في محل نصب على المفعولية المطلقة .

٤ - سافرت للمتعة

المذهب الاول : « للمتعة » متعلقان بفعل سافرت .

المذهب الثاني : « للمتعة » في محل نصب على المفعولية لاجلها .

٥ - عندي خاتم من حديد

المذهب الاول : « من حديد » متعلقان بصفة عذوفة للخاتم ،
التقدير : عندي خاتمٌ كأنَّ من حديد .

المذهب الثاني : « من حديد » في محل نصب على التمييز .

٦ - تمسك بالفضيلة

المذهب الاول : « بالفضيلة » متعلقان بفعل تمسك .

المذهب الثاني : « بالفضيلة » في محل نصب مفعول به .

٧ - جلست في الدار

- المنهج الاول : « في الدار » متعلقان بفعل جلست .
المنهج الثاني : « في الدار » في محل نصب على الظرفية المكانية .

٨ - سافرت في المساء

- المنهج الاول : « في المساء » متعلقان بسافرت .
المنهج الثاني : « في المساء » في محل نصب على الظرفية الزمانية .
وهكذا ...

فلذا كنت تحب السهولة فنحن بمذهب التعليل . وليس عليك حينئذ
إلا أن تطبق الطريقة التي ذكرناها في كيفية تعليل الظرف . أما إذا كنت
تحب الدقة فيجب أن تكون واعياً لمنى ووظيفة كل جار تريد اعرابه مع
مجروره .

٥ - تمييز :

ذكرنا - عند الكلام على تعليل الظرف - أننا إذا صادفنا ظرفاً
وأردنا تعليله ، نسأل أنفسنا عما انتظر في هذا الظرف . وذكرنا أنه
للإجابة عن هذا السؤال ننظر في البارة المعربة ، فإن وجدنا المنتظر
حدثاً ، علقنا الظرف به ، وإن وجدنا داتاً ، علقنا الظرف بصلته المخنوفة
إن كان موسولاً ، أو بنجيره المخنوف إن كان مبتدأ ، أو بصفة مخنوفة
له إن كان نكرة ولم يكن مبتدأ ، أو بحال مخنوفة له إن كان معرفة ولم
يكن مبتدأ .

ومنى كل هذا أنه لا بد أن نجد في البارة ما ينتظر في الظرف ،

سواءً أكان حدثاً أم كان ذاتاً . ونقول هنا : هذا هو الأصل . ولكننا نعلم أن اللغة كثيراً ما تسقط من العبارة بعض العناصر التي يمكن فهمها بغير ذكرها . وهذا يؤدي إلى أننا نتساءل في بعض الأحيان عما انظر في ظرفنا الذي زيد تليقه فلا نجد في العبارة ما ينظر فيه ، لا حدثاً ولا ذاتاً . وفي هذه الحالة يكون الحدث المنظر محذوفاً هو والذات المسند إليها . وعلى العرب حينئذ أن يقدر هذا الحدث بما يلائم معنى العبارة . مثال ذلك قول العرب لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده : « حينئذ الآن » فالظرف الأول متعلق بـ « كان » محذوف ، والظرف الثاني متعلق بفعل « اسمع » المحذوف ، وذلك لأن أصل هذه العبارة : « كان ذلك حينئذ واسمع الآن » . وهذا شيء كثير لا يمكن حصره في قاعدة ، وإنما نترك أمره إلى فطنة العرب ونباهته وحسن ذوقه . وأمر الجار والمجرور في هذا الشأن كأمر الظرف تماماً .

٦ - اعراب أدوات الاستفهام

كثيراً ما ينمض على الطلبة اعراب أدوات الاستفهام . وفي ظني أن ذلك راجع إلى أن الوظيفة النحوية للكلمة وهي في حالة الاستفهام أقل وضوحاً منها إذا كانت الكلمة في حالة التقرير . فإذا صح هذا فإن أسهل طريقة للكشف عن وظيفة الكلمة الاستفهامية هي أن نحولها إلى كلمة تقريرية ، وبعبارة أخرى : أن نحول العبارة الاستفهامية إلى عبارة إخبارية ، أي أن نجيب عن السؤال . فإذا ظهرت لنا علائق المفردات في الجواب ، واستطعنا بالتالي أن نرب كل كلمة فيه ، فليس علينا بعد ذلك إلا أن ننقل الاعراب نفسه إلى السؤال ، ذلك أن كل سؤال يرب إعراب جوابه . واليك بيان ذلك موضحاً بالأمثلة :

١ - السؤال : (هل) جاء زيد ؟

الجواب : (نعم) جاء زيد

فإذا كنا نعلم أن « نعم » التي في الجواب هي حرف جواب ، علمنا أن نظيره « هل » في عبارة السؤال هو حرف سؤال أيضاً .

٢ - السؤال : (متى) سافر زيد ؟

الجواب : (مساءً) سافر زيد

فإذا علمنا أن « مساءً » في الجواب منصوب على الظرفية الزمانية ومتعلق بالفعل سافر ، علمنا أن نظيره (متى) في السؤال اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية وأنه متعلق بالفعل سافر .

٣ - السؤال : (كيف) زيد ؟

الجواب : (حزين) زيد

فاذا علمنا أن « حزين » في الجواب خبر مقدم ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال خبر مقدم أيضاً (١) .

٤ - السؤال : (كيف) جاء زيد ؟

الجواب : (ماشياً) جاء زيد

فاذا علمنا أن « ماشياً » في الجواب حال من زيسد ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال هو حال أيضاً .

٥ - السؤال (كيف) وجدت العلم ؟

الجواب : (نافماً) وجدت العلم

فاذا علمنا أن « نافماً » في الجواب مفعول به ثانٍ مقدم ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال هو مفعول به ثانٍ مقدم أيضاً .

وهكذا دواليك ...

ولكني ألفتُ اتبناه الطالب الذي يريد تطبيق هذه الطريقة إلى أمر مهم جداً ، وهو : أن عليه أن يجعل عناصر الجواب بمقدار عناصر السؤال تماماً ، وأن يحافظ على ترتيب هذه العناصر أيضاً ، لأن أي زيادة في عناصر الجواب عن عناصر السؤال ، أو أي تشويش في الترتيب ،

(١) ويرى سيويه أن جواب « كيف » لا يكون إلا بالجار والمجرور ، أي بالنظر ، نحو : كيف زيد ؟ - يقال في الجواب : زيد في حال حسنة ، أو على حال سيئة . ولذلك فانه لا يرب « كيف » إلا في محل نصب على الظرفية .

سيؤدي حتماً إلى تغيير في علاقات الكلمات بعضها ببعض ، وسيؤدي بالتالي إلى خطأ فاحش في الاعراب . خذ مثلاً على ذلك السؤال والجواب الآتين :

السؤال : (من) جاء ؟

الجواب : جاء (زيد)

فزيد في الجواب فاعل ، ولكن نظيره « من » في السؤال ليس فاعلاً بل هو مبتدأ . ولو أعربناه فاعلاً لوقعنا في خطأ فاحش . وما من سبب لهذا الخلاف بين اعراب السؤال واعراب جوابه إلا تلاعبنا بالترتيب ، ولو أننا أجبننا بالطريقة الآتية :

السؤال : (من) جاء ؟

الجواب : (زيدٌ) جاء

لكان كل من السؤال والجواب واقفاً موقع المبتدأ .

٧ - اعراب أدوات الشرط

اختلف النحاة في اعراب أدوات الشرط ، وفي اعراب جملة .
واليك ما قالوه في هذا الصدد :

١ - (إن) : ومثالها : إن يجتهد زيدٌ ينجح .

انمقد الاجماع على أنها حرف شرط جازم ، وعلى أن جملة شرطها لا محل لها من الاعراب ، ثم قال بعضهم : لأنها جزء الشرط ، والجزء لا محل له ؛ وقال آخرون : لأنها ابتداء الشرط ، والابتداء لا محل له . وتظهر ثمرة هذا الخلاف في جملة الجواب : فالقائلون بالجزئية يلزمهم أن يقولوا فيها إنه لا محل لها مطلقاً ، وذلك لأن الجزئية سارية عليها كسريانها على جملة الشرط ، وهم لا يقولون بهذا بل يقولون انها تكون في محل جزم إذا اقترنت بالفاء أو بـ « إذا » الفجائية . أما القائلون بالابتداء فلا يلزمهم في جواب الشرط شيء .

هذا ، واختلف النحاة في جملة جوابها ، فقال القماميني : لا محل لها مطلقاً ، وقال سائر النحاة : إذا لم تقترن فلا محل لها ، وإن اقترنت فهي في محل جزم .

٢ - (لو) : ومثالها : لو جاء زيدٌ لأكرمه

انمقد الاجماع على أنها حرف شرط غير جازم . وأما جملة شرطها فلا محل لها ، على خلاف في السبب كما مر ، وأما جملة الجواب فلا محل لها مطلقاً .

٣ - (لولا - لوما) : أحكامها كأحكام « لو » .

٤ - (لما) : ومثلها : لما جاء زيد أكرمه .

واختلفوا فيها ، فقال الأكرمون : هي حرف شرط غير جازم ، وجملة شرطها ابتدائية لا محل لها ، وكذلك جملة جوابها ، وقال ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة : هي ظرف تضمن معنى الشرط غير جازم ، متعلق بالجواب ، وعلى هذا فجملة شرطها في محل جر بالاضافة ، أما جملة الجواب فلا محل لها .

٥ - (إذا) : ومثلها : إذا جاء زيد أكرمه .

اتفق النحاة على أنها ظرف للزمن المستقبل متضمن معنى الشرط ، غير جازم ، ثم اختلفوا في ناصبها ، فقال قوم : ناصبها هو الجواب ، وعليه تكون مضافة إلى جملة شرطها . وقال غيرهم : ناصبها هو الشرط ، وعليه فهي مقدمة من تأخير ، وجملة شرطها لا محل لها من الأعراب .

وإذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، نحو : إذا ما جاء زيد أكرمه ، فالكل على أنها باقية على ظرفيتها ، أما ابن عيش فيرى أن القياس يوجب نقلها إلى الحرفية . ويعني بذلك قياسها على اجتها « إذ » عندما اتصل بها « ما » . وسيأتي .

٦ - (إنما) : ومثلها : إنما تجتهد تنجح .

قال سيويه : هي حرف شرط جازم ، وعليه فأحكام جملي شرطها وجوابها كأحكام جملي « ان » ، وقال ابن السراج والفارسي : هي ظرفية شرطية جازمة ، وعليه فأحكام الجملتين بعدها كأحكام الجملتين بعد « إذا » ، إلا إذا اقترن جوابها بالفعل فهو حينئذ في محل جزم .

٧ - (من) : ومثالها : من يفعل الخير لا يعدم جوازيه .

هي اسم شرط جازم باتفاق . ومحلها الرفع على الابتداء إن لم يقع الفعل الذي بعدها عليها ، وذلك كأن يكون الفعل لازماً ، نحو : من جاء أكرمه ، أو أن يكون متدياً قد استوفى مفعولاته ، نحو : من ضرب زيداً ضربته ، فإن كان متدياً لم يستوف مفعولاته فهي في محل نصب مفعول به مقدم ، نحو : من تضرب أضربه .

ثم اختلفوا في خبرها إن وقعت مبتدئها ، فقال قوم : هو جملة الشرط . وكأنهم نظروا في ذلك إلى أن أصلها الاستفهام ، ومن المعلوم أن « من » الاستفهامية إذا وقعت مبتدئها كان خبرها الجملة التي بعدها ، نحو : من جاء ؟ وقال آخرون : خبرها جملة الجواب لأن به تمام الفائدة ، ولا يكون الخبر إلا حيث تكون الفائدة . ثم اختلف هؤلاء في جملة الشرط ، فقال بعضهم : هي صلة لا محل لها من الاعراب ، وكأنهم رأوا أن أصل « من » الشرطية هو « من » الموصولة (١) ، لأن قولك « من يفعل الخير لا يعدم جوازيه » الذي يفعل الخير لا يعدم جوازيه ، « من » الشرطية هو « من » الموصولة (١) ، لأن قولك « من يفعل » من يفعل وقال الآخرون : بل جملة الشرط لا محل لها من الاعراب لأنها جزء الشرط ، والجزء لا محل له . ويشكل على الفريقين أمر ، وهو أن جملة الجواب إذا اعتبرت هي الخبر كان محلها الرفع ، فكيف يكون ذلك وهي لا محل لها إن لم تقتنر بالفاء ، أو محلها الجزم إن اقترنت بها ؟ وقال غير هؤلاء وأولئك : الخبر بجموع جملتي الشرط والجواب ، ولا محل لكل

(١) قال ابن عييش في ممرض كلامه على أسماء الشرط : « وإنا علمت [أي أسماء الشرط] من أجل تضمنها معنى « إن » ، ألا ترى أنها إذا خرجت عن معنى « أن » إلى الاستفهام ، أو معنى « الذي » لم تجزم ؟ ... » شرح الفصل ٤٢/٧ أقول : هذا الكلام يلهم منه أن من النعامة من يرى موصولة « من » أصلاً .

واحدة منها لأنها جزء ، وبشكل على هؤلاء أمر جواب الشرط كما أشكل على سابقهم .

٨ - (ما) : أحكامها كأحكام « من » .

٩ - (مها) : ومثلها : مها تقرأ " تستفد " .

واختلف النحاة فيها اختلافاً كبيراً ، فقال قوم : هي مركبة من « مة » ، و « ما » الشرطية ، وعلى قولهم تكون « مه » اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه ، و « ما » اسم شرط جازم ينطبق عليه ما ينطبق على « من » . وقال غيرهم : هي مركبة من « ما » الشرطية و « ما » الزائدة ، وقد قلبت ألف الشرطية هاء دخلاً للتكرار . وقال آخرون : بل هي بسطة غير مركبة . وعلى قول هؤلاء تقع « مها » في مواضع اعرابية مختلفة ، فإن وقعت على الذات كانت أحكامها كأحكام « من » وما ، ، وإن وقعت على الحدث كانت في محل نصب مفعولاً مطلقاً ، نحو : مها تمّ ترتج ، إذ التفسير : أيّ يوم تمّ ترتج . وقد يتأخر عنها فعل ناقص لم يستوف خبره ، فتكون خبراً له وعلمها النصب ، نحو : مها يكن الأمر فأت أخى .

١٠ - (أين) : ومثلها ، أين تجلس أجلس .

اتفقوا على أنها اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكانية ، ثم اختلفوا في نصبه ، أهو الشرط أم الجواب ، والآخرين على الأول . وينبغي على خلافهم هذا خلاف في اعراب جملة الشرط . راجع اعراب جمل « إذا » .

١١ - (أينى) : أحكامها كأحكام « أين » .

١٢ - (حيث) : ومثالها : حيثما تجلس* أجلس* .

اتفقوا على أنها جازمة للفعلين ، ثم سكتوا عما دون ذلك . فالذي يفهم من كلام سيويه أنها انتقلت إلى الحرفية بازوم « ما » لها ، فصارت حرفاً مثل « إذا » ، (١) ، أما ما يفهم من كلام ابن هشام (٢) فهو أنها باقية على الظرفية وإن « ما » المتصلة بها هي « ما » الكافة ، وعليه فناسبها هو جملة الجواب ، أما جملة الشرط فلا محل لها لانكشاف « حيث » عن الاضافة اليها .

١٣ - (متى - إيان) : وأحكامها كأحكام « أين » سوى أن هاتين الزمان لا للسكان .

١٤ - (كيف) : ومثالها : كيف تجلس* أجلس* .

هي اسم شرط باتفاق ، ثم اختلفوا في أمر جزمها ، فقال قوم : هي جازمة مطلقاً ، وقال آخرون : هي غير جازمة مطلقاً ، وقال غيرهم : هي جازمة إذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، وغير جازمة إذا تجردت عنها .

وتقع « كيف » مواقع اعرابية مختلفة ، فان وقعت على الوصف وبعدها فعل تام فهي في محل نصب على الحال : نحو : كيفما تضرب* زيداً أضربه ، إذ التقدير : على أي هيئة تضربه أضربه ، وإن وقعت على الوصف وبعدها فعل ناقص كانت في محل نصب خبراً مقدماً ، نحو : كيفما تكن* أكن* ، وإن وقعت على الحدث فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة ، نحو : كيفما تجلس* ترقع* ، إذ التقدير : أي جلوس* تجلس* ترقع* .

(١) انظر ابن عيش ٤٧/٧

(٢) انظر للنفي : حرف « ما »

هذا ، وجملة شرطها لا محل لها من الاعراب إما لأنها ابتداء ، وإما لأنها جزء من الشرط ، على الخلاف الذي سبق .

١٥ - (أي) : ومثالها : أي شيء تقرأ تستفد

وقد اتفقوا على أنها اسم شرط جازم ، وعلى أنها تصلح لكل شيء ، أي أنها تتضمن معاني مختلفة ، وإنما تأخذ معناها مما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى الذات ، نحو : أي رجل يجتهد ينجح ، فأحكامها كأحكام « من » ، وإن أضيفت إلى الزمان ، نحو : أي وقت تم فيه ترتج ، فأحكامها كأحكام « متى » ، وإن أضيفت إلى المكان ، نحو : أي مكان تجلس فيه ترتج ، فأحكامها كأحكام « أين » ، ... وهكذا .

وقد لا تضاف إلى شيء ، فيفهم معناها حيثئذ من سياق الكلام .

وإذا أضيفت إلى شيء فجملة شرطها صفة للمضاف إليه دائماً .



تم الجزء الثالث من كتاب المحيط

فهرس الجزء الثالث من كتاب المحيط

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤	الأغراء	٣	المدح والتم
٢٤	تعريفه وأساليبه	٣	المدح والتم بفعل « حب »
٢٥	الاشتغال	٤	أحكام خاصة بجبذا
٢٥	تعريفه والفرص منه	٦	المدح والتم بنعم وبئس
٢٧	التكلمات الصالحة للتقدم	١١	المدح والتم بوزن « قمل »
٣٢	ما يحدث للتكلم بعد تقديمها	١٣	الاختصاص
٣٦	تنبيهات	١٣	معناه واغراضه
٣٧	التنازع	١٥	تحليل اسلوب الاختصاص
٣٧	تعريفه وأساليبه	١٦	الضمير في الاختصاص
٤١	شروطه	١٦	المختص
٤٥	التوكيد بالنون	١٦	الاختصاص بأياها
٤٥	فونا التوكيد	١٧	ملاحظات
٤٥	الافعال التي تؤكد	١٩	التحذير
٤٨	ما يطرأ على الفعل عند توكيده	١٩	تعريفه
٤٩	أحكام النون الخفيفة	٢٠	أساليب التحذير
		٢٢	ملاحظات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٧٩	أشكال الأدوات	٥١	العدد
٨٢	حرف الألف	٥١	تذكير العدد وتأنيته
٨٢	الهمزة	٥٣	العدد المركب والعدد المفرد
٨٤	الألف	٥٤	تعريف العدد بـ د الـ
٨٧	د آـ	٥٥	اعراب العدد وبنائه
٨٧	أجلـ	٥٧	تمييز العدد
٨٧	أخـ	٥٧	إضافة العدد إلى غير تمييزه
٨٧	إذـ	٥٩	الأنعداد الترتيبية
٨٩	إذا	٦٢	ملاحظات
٩١	إذا	٦٥	في عمل المصدر والمشتقات
٩١	إذنـ	٦٥	نظرية العامل
٩٢	أرأيتـ	٦٧	عمل المصدر
٩٢	اسـ	٧١	عمل اسم المصدر
٩٣	اشكان	٧١	عمل اسم الفاعل
٩٣	أفـ	٧٣	عمل مبالغة اسم الفاعل
٩٣	أفة	٧٣	عمل اسم المفعول
٩٣	ألـ	٧٣	عمل الصفة المشبهة
٩٧	ألا	٧٤	عمل اسم التفضيل
٩٨	ألاهـ		
٩٩	إلا	٢٥٨-٧٥	القسم الرابع: في الأدوات
١٠٠	إلى		
١٠٢	إليكـ	٧٧	في معنى الأداة وأشكالها
١٠٢	أمـ	٧٧	معنى الأداة النحوية

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
أما	١٠٥	إيهات	١٢٠
أما	١٠٦	إيهان	١٢٠
إمنا	١٠٧		
أمامك	١٠٩	حرف الباء	١٢١
آمين	١٠٩		
أن	١٠٩	د ب ء	١٢١
أن	١١٢	بجل	١٢٤
إن	١١٢	بنخ	١٢٤
إن	١١٢	بس	١٢٤
إن	١١٥	بُطْلَان	١٢٥
أو	١١٦	بَعْدَكَ	١٢٥
أوت	١١٧	بل	١٢٥
أوه	١١٧	بله	١٢٦
أي	١١٧	بلى	١٢٧
أي	١١٨	بِيم ؟	١٢٧
إي	١١٩	يغ	١٢٧
أيا	١١٩	بَهْلَ	١٢٧
إسبح	١١٩	بَيْدَ	١٢٧
أبنا	١١٩		
أعين	١٢٠	حرف التاء	١٢٨
إله	١٢٠		
أبنة	١٢٠	د ت ء	١٢٨
أبنا	١٢٠	تَشْوُ	١٢٨
أبها	١٢٠	تَيْدَ	١٢٨
إبها	١٢٠	حرف الثاء	١٢٩

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٦	حى	١٢٩	ثى
١٣٦	حقاً	١٢٩	ثم
١٣٧	حلّ	١٢٩	ثم
١٣٧	خانتيك		
١٣٧	حُوب	١٣٠	حرف الجيم
١٣٧	حي	١٣٠	ج
١٣٧	حيث	١٣٠	جى
١٣٨	حيّـل	١٣٠	جاء
١٣٩	حرف الخاء	١٣٠	جَلَل
١٣٩	خلا	١٣١	جَة
		١٣١	جوت
١٤٠	حرف الدال	١٣١	جير
١٤٠	دَج	١٣٢	حرف الحاء
١٤٠	دَغ	١٣٢	حاحا
١٤٠	دَعَا	١٣٢	حاش
١٤٠	دَعَدَعَا	١٣٢	حاشا
١٤١	دَة	١٣٣	حلي
١٤١	دوايك	١٣٣	حَب
١٤١	دونك	١٣٣	حتى
١٤١	دوه	١٣٥	حَجّ
١٤٢	حرف الذال	١٣٦	حجراً مجوراً
١٤٢	ذا	١٣٦	حذاريك
		١٣٦	حص

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
ذِهْ	١٤٢	سوف	١٥٢
ذو	١٤٢	سوى	١٥٢
ذِي	١٤٣	سِيَّ	١٥٢
ذِيَّا	١٤٣	لا سِيَّا	١٥٢
حرف الراء	١٤٤	حرف الشين	١٥٣
رَ	١٤٤	رَ شَ	١٥٣
رَبْءٌ	١٤٤	شَتَانْ	١٥٣
رَغْمًا	١٤٦	حرف الصاد	١٥٤
رَهْ	١٤٦	مَهْ	١٥٤
رُؤْيَدْ	١٤٦	حرف المين	١٥٥
رَبَثْ	١٤٧	د ع	١٥٥
حرف الزاي	١٤٩	عاج	١٥٥
زِهْ	١٤٩	عاعا	١٥٥
حرف السين	١٥٠	عاه	١٥٥
د س	١٥٠	عالي	١٥٥
سَأْ	١٥٠	عدا	١٥٥
سُبْحَانْ	١٥٠	علس	١٥٦
سرطان	١٥٠	عَرَّ	١٥٦
سَعْ	١٥١	عسى	١٥٦
سمديك	١٥١	علْ	١٦٠
سواء	١٥١	علْ	١٦٠

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٧٦	حرف القاف	١٦١	على
١٧٦	د ق ،	١٦٣	عليّ به
١٧٦	قد	١٦٣	عليك به
١٧٨	قدك	١٦٣	عمّ ١
١٧٨	قط	١٦٣	عن
١٧٨	قطك	١٦٥	عند
١٧٨	قوس	١٦٦	عندك
١٧٩	حرف الكاف	١٦٦	عّة
١٧٩	د ك ،	١٦٦	عوض
١٨٠	كائن	١٦٦	عَيَّنَ
١٨٠	كان	١٦٦	عِيه
١٨١	كأنا	١٦٧	حرف الغين
١٨٢	كأن	١٦٧	غير
١٨٣	كنخ	١٧١	حرف الفاء
١٨٣	كذا	١٧١	د ف ،
١٨٤	كذلك	١٧٣	فاع
١٨٤	كل	١٧٣	فرطك
١٨٦	كلا - كلنا	١٧٤	فصاعداً
١٨٧	كلاً	١٧٤	قط
١٨٧	كلنا	١٧٤	فئم
١٨٩	كم	١٧٤	في
١٩٠	كما		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢١٨	لَيْسَ	١٩٣	كَيَّ
٢٢٠	حرف الميم	١٩٤	كَبَيْتَ
٢٢٠	د م ء	١٩٤	كَيْفَ
٢٢١	ما	١٩٦	كَيْفَا
٢٢٨	ما ظم	١٩٧	حرف اللام
٢٢٨	ماذا	١٩٧	د ل ء
٢٢٩	مق	٢٠٦	لا
٢٣٠	مذ	٢١٠	لان
٢٣١	مِضْ	٢١١	لَبَيْتَ
٢٣١	مع	٢١١	لَا
٢٣٢	مماذ الله	٢١١	لادن
٢٣٢	مكانك	٢١٣	للى
٢٣٢	مَنْ	٢١٣	لما
٢٣٣	مِنْ	٢١٣	لَمَدَ
٢٣٤	مُنْذَ	٢١٤	لكن
٢٣٤	مُنْذَا ؟	٢١٥	لكنْ
٢٣٤	مَـ	٢١٥	لَمْ
٢٣٥	مها	٢١٥	لما
٢٣٥	مَيْدَ	٢١٧	لنْ
٢٣٦	حرف النون	٢١٧	لو
٢٣٦	د ن ء	٢١٧	لولا
٢٤١	التجاء	٢١٨	لوما
		٢١٨	لَيْتَ

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤٩	هَيَّا	٢٤١	نِخْ
٢٤٩	هَيَّتْ	٢٤١	نِمْ
٢٥٠	هَيَّجْ		
٢٥٠	هِيخْ	٢٤٢	حرف الهاء
٢٥٠	هيد	٢٤٢	د هـ
٢٥٠	هَيْكْ	٢٤٢	ها
٢٥٠	هَيْهَا	٢٤٣	هاه
٢٥٠	هَيْهَات	٢٤٣	هات
٢٥١	هِيَانْ	٢٤٤	هادِ
		٢٤٤	هال
٢٥٢	حرف الواو	٢٤٤	هَيَّجْ
٢٥٢	د و	٢٤٤	هيجا
٢٥٥	وا	٢٤٤	هِيْدَعْ
٢٥٥	واها	٢٤٤	هُسْ
٢٥٥	وَحْ	٢٤٤	هكذا
٢٥٥	وراءك	٢٤٤	هل
٢٥٦	وشكان	٢٤٧	هلا
٢٥٦	ويْ	٢٤٧	هلا
٢٥٦	وَيْكْ	٢٤٨	هَلَمْ
٢٥٦	ويكأنه	٢٤٨	ههههه
٢٥٧	وَيْهَا	٢٤٨	هنا
		٢٤٨	هو
٢٥٨	حرف الياء	٢٤٩	هي
٢٥٨	د ي	٢٤٩	هَيَّا

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٠٥	حد الجملة	٢٥٨	يا
٣٠٧	أقسام الجملة	٣٩٧-٢٥٩	خاتمة في الاعراب
٣١١	الجملة الصغرى والجملة الكبرى	٢٦١	حقيقة الاعراب
٣١٢	مقدمة قبل اعراب الجمل	٢٦٣	الاعراب تحليل
٣٤٦	الجمل التي لها محل من الاعراب	٢٦٧	الاعراب وصف وتصنيف
٣٤٦	الجملة الواقعة خبراً	٢٦٨	الاعراب بيان تأثيرات
٣٥٠	الجملة الحالية	٢٦٩	الاعراب بيان وظائف
٣٥٢	الجملة الواقعة مفعولاً	٢٧٤	أقسام الاعراب
٣٥٤	الجملة المضاف اليها	٢٧٤	الاعراب النحوي
٣٥٧	الجملة الجزومة بالشرط	٢٧٨	الاعراب الصرفي
٣٥٨	الجملة التابعة لمفرد	٢٨١	اعراب الأنوان
٣٥٩	الجملة المستثناة	٢٨٧	شروط الاعراب
٣٦٠	الجملة الواقعة مبتدأ	٢٨٧	معرفة القواعد
٣٦٠	الجملة الواقعة فاعلاً	٢٨٨	معرفة الوظائف النحوية
٣٦١	الجملة النائية عن الفاعل	٢٩٣	فهم المعنى
٣٦٢	الجملة التابعة لجملة ذات محل	٢٩٦	معرفة الاعراب التحكية
٣٦٣	الجمل التي لا محل لها من الاعراب	٢٩٩	معرفة المحنوفات
٣٦٣	الجملة المستأنفة	٣٠٣	التمرس بأساليب البيان
٣٦٥	الجملة المعترضة	٣٠٣	النون السليم
٣٦٥	الجملة المفسرة	٣٠٥	اعراب الجملة
٣٧٢	جملة جواب القسم		
٣٧٢	جملة جواب الشرط		
٣٧٢	جملة الصلة		
٣٧٣	الجملة التابعة لما لا محل له		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٨٧	تقييده	٣٧٤	اعراب شبه الجملة
٣٨٩	اعراب أدوات الاستفهام	٣٧٤	معنى شبه الجملة
٣٩٢	اعراب أدوات الشرط	٣٧٥	معنى التعليق
		٣٧٧	تعليق الظرف
		٣٨٠	تعليق الجار والمجرور

★ ★ ★

